جامعية اليرموك كليسة الآداب قسم العلوم السياسية

التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن ١٢٠٠٥

Privatization & Political Stability in Jordan 1998-2005

> إعداد الطالب: حمزة سليمان العكاليك (٢٠٠٣٧٤٠٠٠٢)

إشراف: أ. د. أحمد سعيد توفل

حقل التغمس: الاقتتصاد السياسي الدولي

التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن ١٩٩٨-٢٠٠٥م

Privatization & Political Stability in Jordan 1998-2005

> إعداد: حمرة سليمان العكاليك

پكالوريوس قانون، چامعة اليرموك ٢٠٠٠م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك، إربد - الأردن

ووافق عليها:

ا.د. احمد سعید نوفل آگیگی گارد. احمد سعید نوفل آورنیسا

ا د امیان انشاقبات عضوآ

أستاذ السياسة المقارنة — جامعة السراسات العنيا/عمان

د. مسعود الربضي المراس

أستاذُ مساعد في الفكر السياسي - جامعة اليرموك

المعمد الونسي

أستاذ مساعد في الاقتصاد السياسي الدولي - جامعة البرموك

عضوأ

تاريخ تقديم الأطروحة ٢٠٠٦/١٢/٢٨

(للإهراء

بداية مرحلة جديدة فتحت لي باباً من أفضل أبواب المستقبل باب العلم، منحتني معرفة وعلم جعلتني أكثر موضوعية وواقعية، هذا كله يوجب علي إهداء هذه الأطروحة:

إلى من أجل وأحترم قدوتي والديّ العنرين،

إلى من سهرت الليالي أمي اكحنونة،

وإلى أخواتي وإخواني خفقات قلبي ومريحانة اكحياة،

إلى كل من فتح الله عليه بأب العلم.

حمزة

16年2月16日

أبدأ بشكر الله تعالى وحمده أن جعلني من طلبة العلم والساعين إليه وأعانني على تحمسل. مشاق هذه الدراسة وبعد:

فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ. الدكتور أحمد سعيد نوفل على سعة صدره فهو صاحب العلم الفزير والنظرة الثاقبة السذي لولا. دعمه ومساندته لما خرجت هذه الأطروحة بهذا الشكل.

كما أتقدم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان إلى الأستاذ الدكتــور أمـين مشاقبة (معـالي أبـو. زيد، فهو من بدأت معه وها أنذا انتهيت معه بتفضله بالشاركة بمناقشة رسالتي.

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتــور مسعود الريضي على وافـر. علمه وموضوعيته وتفضئه بالقبول أن يناقش هذه الأطروحة.

واشكر أيضاً من أرى فيه تشجيعاً في على إنتمام دراستي ومتابعتها الدكتور محمد المومني.

ولا أنسى رفاق الدرب الزملاء في قسم الاقتصاد السياسي الدولي وخارجه فلهم مني كـل. الشكر والاحترام والتقديس وأخس الأصدقاء الأعسراء رمسري ردايسة وخالد سمارة الزعبي. وعبدالرحمن ربابعة وأحمد هميسات ومحمود دلالعة.

ولن أنسى من بدات الجهد في سبيل إنجاز هذه الأطروحة وإخراجها بهذا الشكل الأنسة رائيا شُوتر.

الإهداء ,,,,,,,
الشكر والتقدير
المحتوياتهـــــــــــــــــــــــــــــــ
قائمة الجداول والأشكال
الملخص
المقدمةط
ـ الفصل الأول: التفاصية
المبحث الأولى: التخاصية؛ تعريفها وتشأتها
المطلب آلأول: تعريف التخاصية
الفرع الأول: التعريف النظري٣
الفرع الثاني: التعريف الإجرائيه
المطلب الثاني: التخاصية في التاريخ الاقتصادي
المطلب الثالث: دوافع التخاصية وأهدافها
الفرع الأول: دوافع التخاصية
الفرع الثاني: أهداف التخاصية
المبحث الثاني: أساليب التخاصية ومراحلها
المطلب الأول: أساليب التخاصية
الغرع الأول: إنهاء ملكية الدولة
الفرع الثاني: التغويض
الفرع الثالث: الإحلال٢٩
المطلب الثاني: مراحل التخاصية
المطلب الثالث: السهم الذهبي،
المبحث الثالث: التخاصية في الأردن
المطلب الأول: التجربة الأردنية في التخاصية
الفرع الأول: أسباب تبني الأردن المتخاصية
الفرع الثاني: المشاريع التي تمت خصخصتها في الأردن
المطلب الثاني: تقييم التجربة الأردنية في التخاصية
ـ الفصل الثاني: الاستقرار السياسي في الأردن
المبحث الأول: تعريف الاستقرار السياسي وخصائصه
المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي٧٥
الفرع الأول: التعريف النظري٧٥
الفرع الثاني: التعريف الإجرائي
المطلب الثالث خصرائم والاستقداد السياس

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في الأردن
المطلب الأول: عوامل الاستقرار السياسي في الأردن
الفرع الأول: الملك
الفرع الثاني: المؤسسة العسكرية
الفرع الثالث: العشائر الأردنية٧٩
الفرع الرابع: التركيبة السكانية
الفرع الخامس: دور الأردن إقليمياً ودولياً
المطلب الثاني: مؤشرات البنك الدولي عن الاستقرار السياسي في الأردن
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي: ١٣٠٠
المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار السياسي
الغرع الأول: العوامل السياسية
الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية
المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في الاستقرار السياسي
الفرع الأول: الدول الكبرى
الفرع الثاني: تموى العوامة ومؤسساتها
الفرح الثالث: الإرهاب١٢٠
_ الفصل الثالث: علاقة التخاصية بالاستقرار السياسي في الأردن
المبحث الأول: مدخل نظري التفسير العلاقة بين التخاصية والاستقرار السياسي٢٦
المبحث الثاني: مؤشرات التخاصية
المفرع الأول: نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي١٣٥
الفرع الثاني: عدد الشركات التي تمت خصخصتها في الأردن ١٤٨
المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي
المطلب الأول: مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن
الغرع الأول: مؤشرات العنف الرسمي
الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار الحكومي
الفرع الثالث: مؤشرات العنف الشعبي،
المبحث الرابع: العلاقة بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن ٧٠٠
المطلب الأول: كشف الحساب الاجتماعي التخاصية
المطلب الثاني: العلاقة الكمية بين التخاصية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن١٧٨
الفرع الأول: العلاقة الكمية بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنف
الرسمي
الفرع الثاني: العلاقة الكمية بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار الحكومي
الفرع الثالث: العلاقة الكمية بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات
العنف الشعبي
الخلاصة والاستتاجات
المراجع
www.

قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	اسم الجدول	قم الجدول
٤٣	عمليات التخاصية في الأربن	١
££	عوائد التخاصية في الأردن	۲
٤٧	الدين الحكومي الأردني والتغير فيه	1 "
٤٩	حجم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تم تخصيصها في الأردن	3 5
91	مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن حسب تصنيفات البنك الدولي	٥
97	تصنيفات الحقوق السياسية لملأردن	٦
9 7	تصنيفات الحريات المدنية للأردن	Υ
97	ترتبيب الدول لمائردن	٨
١٠٤	مقياس الفساد في الأردن	٩
1:5	ترتبيب الدولة حسب مقياس انتشار الفساد	1.
۱۳۷	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي الأردني خلال الأعوام (١٩٩٥-٥٠، ٢م)	11
١٤٤	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن من عام (١٩٩٥-٥٠٠٥م)	14
10.	عدد المشاريع الحكومية وعوائد التخصيص في الأردن خلال الأعوام (١٩٩٨–٢٠٠٥م)	15
١٥٣	مؤشرات سوق عمان المالي (١٩٩٥–٢٠٠٥)	١٤
109	مؤشرات الاستقرار السياسي وتكراراتها في الأردن خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٥م)	10
17.	عدد تكرارات مؤشرات العنف الرسمي في الأردن	17
178	مؤشرات الاستقرار الحكومي وتكراراتها في الأردن	۱۷
177	عدد تكرارات أحداث العنف الشعبي في الأردن	١٨
۱۷۳	التضمضم وتكاليف المعيشة في الأردن	19
١٧٤	نسب البطالة في الأردن	۲.
177	حجم المديونية الأردنية بملايين الدنانير	۲۱
١٨١	معامل الارتباط بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنف الرسمي	77
188	معامل الارتباط بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار الحكومي	۲۳
199	معامل الارتباط بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنف الشعبي	45
711	اتجاه ودرجة العلاقة بين مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص ومؤشرات الاستقرار السياسي	40
717	اتجاه ودرجة العلاقة بين مؤشر عدد الشركات التي تم تخصيصها ومؤشرات الاستقرار السياسي	77
	قائمة الأشكال	
٣٤	مراحل عملية التخصيص في الأردن	١
114	محددات الاستثمار الأجنبي	۲
P. Y	أركان اقتصاد الدولة	٣

-الملخص-

العكاليك، حمزة سليمان. التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن رسالة ماجسستير بجامعة اليرموك ٢٠٠٦ (المشرف أ.د. أحمد سعيد نوفل).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التخاصية على الاستقرار السياسي في الأردن خلال الأعوام ١٩٩٨ -- ٢٠٠٥ مونذلك اعتمد الباحث مبدأ التكامل العلمي بين المناهج البحثية، حيست استخدمت الدراسة المذهج التاريخي للكشف عن مفهوم التخاصية كفكرة في بداية تطبيقها ومن ثم تحولها إلى نهج اقتصادي انتشر في شتى أصقاع العالم، وما هي دوافعها، ومسا الأهسداف المرجو تحقيقها من وراء اعتماد هذا النهج، ولتحليل الخصخصة والاستقرار السياسي إلى مؤشرات واستجلاء العوامل المؤثرة فيهما، ولإيضاح الحالة الأردنية في الاستقرار والعوامل المساعدة على خلق هذا الوضع ألاستقراري، اعتمنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كمسا أن الباحث استخدم المنهج الإحصائي التحليلي لقياس وتحليل العلاقة الارتباطية بين مؤشرات كل من العامل المستقل والعامل التابع وإبراز درجة واتجاه هذه العلاقة بين المؤشرات.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

أولا: تشير تحليلات معاملات الارتباط بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن خلال الأعوام (١٩٩٨-٥٠٠٠) إلى عدم وجود تأثير سلبي للعامل المستقل على الأردن خلال التابع وهو ما ينفي الفرضية الرئيسية للدراسة التي نصنت على أن التحول إلى القطاع الخاص في الأردن (التخاصية) سيؤثر سلباً على حالة الاستقرار السياسي التي تعيشها المملكة.

ثانيا: إن عدم وجود تأثير سلبي للخصخصة على الاستقرار السياسي للأردن خلال سنوات الدراسة يعود حسب اعتقاد الباحث إلى وجود عوامل وسيطة ساهمت في خلق هذا الشكل للملاقة بين العاملين المستقل والتابع وأهمها:

ا-التدرج في تطبيق عملية التخصيص : فالحكومة الأردنية نفذت تخصيص منشاتها او شركاتها من خلال تقسيمها إلى قطاعات وليس بطريقة الصدمة . ب - قلة عدد الشركات والمؤسسات الحكومية التي تم تخصيصها نسبة إلى حجم القطاع العام الأردني .

ج-قصر العمر الزمني لبرنامج التخاصية في الأردن نحيث لم يتجاوز عمره الثمانيــة سنوات من عام ١٩٩٨م إلى عام ٢٠٠٥م .

د-استخدام جزء من عوائد عمليات التخصيص في الأردن بقرار ولغايات سياسية .

ثالثاً: على الرغم من عدم وجود تأثير سلبي مباشر للخصخصة على حالة الاستقرار السياسي في الأردن خلال الأعوام (١٩٩٨-٥٠٠٠) إلا أن هذه النتائج لا تنفي حدوث تأثيرات غير مباشرة (كامنة) لهذه السياسة (التخاصية) على حالة الاستقرار السياسي في الأردن، فارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، وانحدار مستويات المعيشة للمواطنين وارتفاع معدلات التضخم ، تشير إلى أن التخاصية السري سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأردني خصوصاً أن هذه المعدلات قد ازدادت سوءاً خلال سنوات الدراسة (١٩٩٨ - ٢٠٠٥).

الكلمات المقتاحية: التخاصية، الاستقرار السياسي، مؤشرات التخاصية، مؤشرات الاستقرار السياسي، الأردن، الاقتصاد السياسي الدولي.

القدمة:

لقد تميزت نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين بظهور نظام عالمي جديد، وتبلور مفهوم العولمة مما أثر في واقع العديد من البلدان المتقدمة والنامية ومسايرتها، وأدى إلى اعتماد اليات السوق كركيزة لتسيير اقتصادياتها وتنظيمها، وأصبح من الشائع على أسماعنا كلمات هامة مثل الخصخصة أو التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهذه الألفاظ تشير إلى حقائق رئيسية من أهمها اعتماد نهج الاقتصاد الحرر في إدارة الاقتصاد وينظيمه، وانحسار ملكية الدولة القطاعات الخدمية والإنتاجية، وازدياد دور القطاع الخاص في الاقتصاد القومي.

وجاء هذا التحول في أعقاب فترة زمنية كانت الدول النامية ومن ضمنها الأردن، قسد سعت بعد استقلالها إلى توسيع دائرة قدراتها وصلاحياتها؛ حيث كانت الدولة الأردنية حريصة على تدعيم استقلالها واستقرارها من خلال بناء حالة من التكامل الاجتماعي، والقدرة على استغلال مواردها من أجل بناء قاعدة اقتصادية قوية تقوم على اعتبار الدولة هي المعنية بقيادة عملية التتمية الاقتصادية ورسم سياساتها، مع ما تبع هذه السياسة من تمدد الدولة وسيطرتها على أغلب مرافق الاقتصاد الأردني وأهمها؛ حيث استخدمت لتحقيق هذه الغايسة سياسيات التخطيط الاقتصادي.

إلا أن نهاية القرن العشرين شهدت تحولات اقتصادية عالمية، فاعتُمدت التخاصية التي تعني إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام كأداة للتنمية والتصحيح، والتحول نحو اقتصاد السوق. والأردن بدأ منذ العام ١٩٩٨ بتطبيق هذه السياسة من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص، والانفتاح والتحرر الاقتصادي، وتوجيه الحكومة إلى التركيز على مهامها الرئيسة التي انحصرت في الرقابة والتنظيم والتشريع، وفض المنازعات، وحفظ الأمن.

والخصخصة عملية معقدة ذات أبعاد سياسية وآثار اجتماعية واقتصادية؛ فعلى الرغسم من طرحها على أنها أحد الحلول لعلاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصساد الأردنسي، إلا أن الدراسات تشير إلى أن لهذه السياسة آثاراً سلبية في الجوانب الاجتماعية والسياسية، حيث تبرز مجموعة من العوامل وثيقة الصلة بظاهرة عدم الاستقرار السياسي كسالفقر والبطالة، والتفاوت في توزيع الدخل، وتتاقص الشرعية السياسية، واذلك فإنه من الأهمية بمكان "دراسة هذه السياسة الاقتصادية، وتحليل آثارها في الأوضاع السياسية في الأردن؛ فالاستقرار السياسي الذي تتمتع به المملكة يعد من مميزات الحياة السياسية الأردنية.

أهمية الدراسة:

في النصف الأخير من عقد التسعينات من القرن الماضي والسنوات الأولى التي مضت من القرن الحادي والعشرين، قام الأردن بخصخصة العديد من المرافق الحيوية التي تديرها الدولة، ولقد تعددت أساليب الخصخصة وطرقها التي تعدّ جزءاً من سياسات التكيف الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كوصفه لحل المشكلات الاقتصادية التي يعساني منها الاقتصاد الأردني.

وعلى الرغم من أن هذه الوصفة قد قدمت علاجاً لما يعاني منه الاقتصاد الأردني مسن اختلالات، إلا أنها تركت آثاراً سلبية على الأوضاع السياسية والاجتماعية في الدولة الأردنية، والتي بدأت تظهر بشكل جلي بعد مرور أكثر من عقد ونصف منذ بدء تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، وبعد ثماني سنوات من القيام بأول عملية خصخصة لمؤسسة اقتصادية أردنية.

ولذلك فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في حداثة هذا الموضوع على المستوى الوطنيي؛ حيث تسعى الدراسة لإبراز أساليب الخصخصة المتبعة عالمياً وما طبق في الأردن منها، وكذلك لبيان الأهداف المرجو تحقيقها من عملية الخصخصة.

وأيضاً تأتي أهمية هذه الدراسة بسبب قلة الدراسات التي تتاولت موضوع الخصخصة وآثارها في الاستقرار السياسي في الأردن بسبب ما تتركه هذه السياسة من آثار سلبية على الدولة والمجتمع، حيث ازدياد معدلات البطالة والفقر، والاختلال في توزيع الدخل في ظلل معدلات تضخم عالية ... للخ وغيرها من الظروف التي يتلمسها كل مواطن أردنيي وتمسس حياته اليومية.

أهداف إلدراسة: إ

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين الخصخصة والاستقرار السياسي في الأردن من خلال:

التعرف على مفهوم الخصخصة وأساليب القيام بها عالمياً، وبدايات تطبيقها في العالم للمتقدم والنامي.

- ٢. البحث في أساليب تبنى الأردن لهذه السياسة، ودور العامل الدولي في هذا المجال.
- ٣. التعرف على الأساليب التي تمت خصخصة المشاريع الأردنية من خلالها عبر السنوات الثماني التي مرت من عمر هذه التجرية.
- إبراز الآثار التي نجمت عن تطبيق هذا النهج الاقتصادي في الأوضاع السياسية
 والإجتماعية في المجتمع الأردني،
- تحليل العلاقة الارتباطية بين الخصخصة ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن.
 الوصول إلى استنتاجات حول تأثيرات الخصخصة على الاستقرار السياسي.

إشكائية إلدراسة:

الأردن كان من أوائل الدول التي طبقت برامج التكيف الهيكلي التسي وضعها البنك وصندوق النقد الدوليين، ولما كانت الخصخصة تشكل جزءاً رئيسياً من هذه البرامج، فالأردن وبعد منتصف التسعينات من القرن العشرين بدأ بتطبيق هذه السياسة بعد أن صساخ الإطسار القادوني والتنظيمي للخصخصة، ومن ثم بدأ بتحديد المشاريع التي تنوي الحكومة تحويلها إلى القطاع الخاص من خلال أساليب تتناسب مع طبيعة هذه المشاريع وحجمها وأهميتها وأسلوب هذا التحول.

وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تأتي من خلال محاولتها تحديد المشاريع التسبي تمت خصخصتها في الأردن، وذلك بناء على الخطط التي وضعتها ونفذتها الحكومة الأردنية.

وكذلك فإن إشكائية هذه الدراسة تأتي من خلال توضيحها للآثار السياسية والاجتماعية لهذه السياسات على الدولة والمجتمع الأردني، وما يتبع تطبيق هذه السياسة مسن أثسار في الاستقرار السياسي في الأردن، وخصوصاً في ظل عدم قدرة الحكومة على معالجسة الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على افتراض مؤداه أن عملية الخصخصة أو التخاصية هي المتغير المستقل الذي يؤثر في المتغير التابع وهو الاستقرار السياسي، ولهذا فإن الفرضية الرئيسة لهذه الذراسة تتمثل في افتراضها:

أن عملية الخصخصة تؤثر سلباً في الاستقرار السياسي في الأردن، أي أنه كلما زاد
 تطبيق التخاصية زادت حالة عدم الاستقرار السياسي.

ويشتق من هذه الفرضية فرضيات فرعية وهي:

 على الرغم من أن هذه السياسة قد وضعت لعلاج مشكلة اقتصادية إلا أنها أحدثت خللاً اجتماعياً أثر في الحياة السياسية والاستقرار السياسي للدولة الأردنية.

٢. إن عوائد التخاصية لم تستخدم للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن خصخصة
 العديد من المرافق الحيوية في الاقتصاد الأردني.

منهجية إلدراسة:

إن أية دراسة علمية ولا سيما في العلوم الإنسانية منها تحتاج إلى أكثر من منهج بحث للإثبات فرضياتها، وذلك بسبب شموليتها وننوع متغيراتها، وهذه الدراسة لا تخرج عن هدا المقصد، فلذلك قام الباحث بعملية مسح لأهم المصادر الأولية والثانوية التي تعينه على القيام بدراسة الفرضيات وإثباتها.

وفي سبيل ذلك فإن الدراسة سوف تستخدم المنهج التاريخي لعرض نبذة تاريخية عسن مفهوم الخصخصة، وبدايات تطبيقها سواء في الدول المتقدمة التي كانت سباقة في هذا المجال في الدول النامية التي لحقت بالركب العالمي في هذا المجال، ومن ثم تتنقل الدراسة إلى عرض التجربة الأردنية في التخاضية.

وسيعتمد الباحث في سعيه لإثبات فرضيات دراسته على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مفهوم الخصخصة، من حيث طرقها ودوافعها وأهدافها، ودراسة التجربة الأردنية في التحول إلى القطاع الخاص، وكذلك فإن الدراسة ستحلل ظاهرة الاستقرار

السياسي، وعوامل الاستقرار في الأردن والعوامل المؤثرة في حالة الاستقرار سواء في الأردن أم في الدول النامية.

ولتحليل العلاقة الارتباطية بين الخصخصة في الأردن والاستقرار السياسي فإن الدراسة سوف تعتمد المنهج الإحصائي التحليلي من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون الذي يعت من أكثر معاملات الارتباط استخداماً؛ للكشف عن مدى وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين من حيث شدة درجة هذه العلاقة واتجاهها، وذلك من أجل إثبات فرضية الدراسة بواسطة الحصول على مؤشرات رقمية لمتغيراتها.

معوبات إندراسة: 🤍

تعد الدراسات التي تبحث في موضوع العلاقة بين التخاصية والاستقرار السياسي من الدراسات النادرة؛ حيث من الصعوبة بمكان الحصول على دراسات سابقة مباشرة تكشف عن العلاقة الارتباطية بين مؤشرات كل من العامل المستقل والعامل التابع على المستوى الوطني، ولذلك كانت هناك مشكلة في الحصول على كم كافي من المصادر التي تغطي جوانب الدراسة بأكملها.

وكذلك فإن مؤشرات الاستقرار السياسي تشكل حساسية للسلطة وخصوصاً مؤشرات العنف السياسي، وهذا يزيد من صعوبة الحصول على بعض المعلومات التي تخص مؤشوات الاستقرار السياسي.

التحديد الرّماني والكائي للمشكلة:

تتخذ هذه الدراسة من واقع الحالة الأردنية إطاراً للقيام بإثبات فرضياتها، حيث الاعتماد على دراسة الحالة الأردنية في مجال تطبيقها لسياسات الخصخصة وآثارها، وتبدأ الدراسسة بنحديد نطاقها الزمني منذ بدء تطبيق هذا النهج في الأردن في العام ١٩٩٨، عندمسا قامت الحكومة بخصخصة جزء من شركة الإسمنت الأردنية كأول تجرية لها في هذه المجال، ومن شم نتابعت عمليات الخصخصة إلى الوقت الحاضر، وتحديداً عندما قامت الحكومة ببيع جسزء من أسهم شركة الفوسفات إلى وكالة بروناي للاستثمار.

وبناء على ذلك فإن فترة هذه الدراسة التي تنحصر بالأردن كدراسة حالة تمتد من علم ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٥ كفترة زمنية لتقييم هذه التجربة وآثارها في الاستقرار السياسي فلي الأردن.

مصادرُ جمع البيانات:

اعْتَمَدَّرُ الباحث في عملية جمع البيانات على المصادر التالية:

المصدر الأول: يتمثل بالبيانات التي جمعها البساحث من الموسوعات الاقتصادية والسياسية، والكتب التي تناولت مفهومي التخاصية والاستقرار السياسي، وكذلك ما كتب من رسائل جامعية في الموضوعين السابقين بشكل منفصل لكل منهما.

المصدر الثاني: الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الخصخصة وسياسات التكيف الهيكلي، وكذلك الدراسات التي تناولت الاستقرار السياسي في الدول النامية، أو ضمن الإطار العربي، أو في الأردن على وجه الخصوص، وصدرت في المجللات أو الدوريات العلمية المحكمة، أو تقارير ودراسات المؤسسات الدولية ودراساتها.

المصدر الثالث: وهو ما كتب ونشر على شبكة الإنترنت من أبحاث ودراسات تناولت المفاهيم السابقة سواء في مجال تأييد هذه السياسات أي سياسة التكيف الهيكلي− أو ما وجه لها من نقد، وكذلك ما صدر من مقالات وتعليقات في الصحف العربية عموماً والأردنية على وجه الخصوص.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوعي الخصخصة من حيث (التعريسف والأساليب والأهداف) والاستقرار السياسي ومن أهمها:

أولاً: دراسة: أمين عواد مهنا بعنوان (التحديث والاستقرار السياسي في الأردن) وتناولت الدراسة التي صدرت عام ١٩٨٩ في بدايتها مفاهيم التغيير والتقسيم المزدوج للدول إلى تقليدي وعصري، ومن ثم بينت الدراسة مفهومي التحديث والتطور السياسي والاقتصادي والاستقرار، وعرضت الدراسة لفرضية الثغيرة

عند هننتغتون، ومن ثم تناول الكائب خلفية تاريخية عن الأردن مـــن تأسـيس الدولة وتطورها السياسي، وأما الفصل الأخير والذي ختم به الكـــاتب فاشـــتمل على عوامل الاستقرار السياسي في الأردن ابتداءً من الملك والمؤسسة العسكرية والقبائل.

ثانياً: دراسة في الشرق والغرب (تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص) والتنميسة الاقتصادية، وهي دراسة أعدها وحررها د. ستيف هانكي وترجمها محمد مصطفى غنيم، وصدرت هذه الدراسة عام ١٩٩٠، وتناولت في فصلها الأول نظرة عالمية على تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ومن شم انتقلت الدراسة إلى موضوع أسس تحويل الملكية العامة إلى الخاصة، والعقبات التي تعترض عمليات الخصخصة، وتناولت في الفصل الشائث التخطيط التحويل الملكية العامة إلى الخاصة والاعتبارات القانونية والتمويل، ومن ثم أبرزت دور الخصخصة في التنميسة الاقتصاديسة وختمت بعرض بعض حالات تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

ثالثاً: دراسة: منار محمد الرشواني بعنوان (سياسات التكيسف المهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن) وتناولت الدراسة التي صحدرت عام ٢٠٠٣ مواضيع سياسات التكيف الهيكلي في الأردن، ونتائج برامج التكيف الهيكلي وآثاره، وفي جزئها الثالث عرضت أثر سياسات التكيف الهيكلي في الاستقرار السياسي في الأردن.

رابعاً: دراسة جون دوناهيو بعنوان (قرار التحول إلى القطاع الخاص) والصادرة عام ١٩٩١ وتتاولت هذه الدارسة تحولات الدول الغربية إلى القطاع الخاص، وتخلي الإدارة العامة عن مهامها في المؤسسات التي بيعت أو نقلت إدارتها إلى القطاع الخاص، وعرضت هذه الدراسة تجارب بعض الصدول الغربية في مجال

الخصخصة، والسياسات التي اتبعتها هذه للدول في الانتقال من القطاع العام إلى القطاع العام إلى القطاع العام إلى

خامساً: دارسة سلامة الرجوب بعنوان (الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية) وهي عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد السياسي الدولي ٢٠٠٥م، حيث تناول فيها البساحث موضوعات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التعريف والأشكال والسياسات المنظمة له، وعرض لمصادر تمويل الاستثمار الأجنبي ونظرياته، ومن ثم أبرز الباحث مفهوم الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه، وفي الفصل الثالث أبرز العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي.

سادساً: دراسة عدلي شحادة بعنوان (التخاصية)، أحدث نماذج التنميسة الاقتصاديسة والصادرة عام ٢٠٠٣، وتناول الكاتب الحالة الأردنية في التخاصية من حيست المفهوم والمبررات والعوامل، والإطار التشريعي والقانوني والمؤسسي لعمليسة الخصخصة، وأساليبها، والآثار الأولية لعملية التخاصية، وأهمية سوق الأوراق المالية، ودور صندوق النقد والبنك الدوليين في عملية الخصخصة.

سابعاً؛ دراسة رفعت الفاعوري بعنوان (تجارب عربية في الخصخصة) والصادرة علم

ه ، ، ٢م حيث تناول فيها الكاتب الخصخصة من حيث المفاهيم الأساسية
والأهداف والدوافع والأساليب والمراحل، ومن ثم انتقل لعرض تجسارب دول
العالم في الخصخصة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وفي الفصل الرابسع
وما بعده عرضت تجارب الدول العربية في مجال الخصخصة، وقيهم الكاتب
تجارب الدول العربية في مجال الخصخصة، وعرض إلى الجدل الدائر حولها
في الفصل الأخير من الدراسة.



القصل الأول

التخاصية

يهدف هذا الفصل إلى استعراض أبرز التعريفات التي قدمها الأدب الاقتصادي المفسهوم التخاصية، وذلك من أجل الوصول إلى تعريف إجرائي لها، ومن ثم تعرض الدراسسة لنبذة تاريخية عن بدايات انتهاج هذه السياسة، والدوافع والمبررات التي قدمتها الدول المتقدمة والنامية لتبني الخصخصة، والأهداف المرجو تحقيقها من وراء تبنيها ذلك.

وفي المبحث الثاني تستعرض الدراسة الأساليب التي من خلالها تقوم الدول بالتحول من القطاع العامة وخصوصاً التجربة القطاع العامة وخصوصاً التجربة الأردنية، وتبرز الدراسة مفهوم السهم الذهبي، والهدف من النصص عليه في تشريعات الخصد

أما المبحث الثالث والذي يستعرض التجربة الأردنية في التخاصية، فتبلور الدراسة أسباب تبني الأردن لسياسة التخاصية، والشركات والمؤسسات التي خصخصتها الحكومة الأردنية من عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥، وتختم الدراسة الفصل الأول بالتقييم للتجربة الأردنية في التخاصية من حيث الجوانب الإيجابية أو السلبية لها.

البحث الأول التخاصية تعريفها ونشأتها

المطلب الأول: تعريف التخاصية:

التخاصية (Privatization) من المصطلحات الأكثر ثورية في الأدب الاقتصادي، طرحه دعاة ليبر الية الاقتصاد وحرية السوق، كوسيلة التخلص من الأزمات الاقتصادية الناشئة عن إدارة القطاع العام أبعض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وكذلك المتخلص من خسائر المؤسسات التي تديرها الحكومات، وتوجيه الأموال التي تدعم بها الحكومة هذه المؤسسات لتحسين الخدمة المقدمة في القطاعات الاقتصادية الخدمية، كالصحة والتعليم، أو الاستفادة منها في إنشاء البني التحتية الحديثة.

ويعد سافاس (Safas) وسنيف هانكي (Steef Hanky) من أبرز دعاة الخصخصة، حيث بررا الدعوة لانتهاج هذه السياسية بإفساح المجال أمام السوق ليعمل وفق آلياته دون تدخل من أي طرف، وذلك من أجل زيادة الفعالية، ورفع معدلات الأداء الاقتصادي، والحصول علمسي منتج بجودة أفضل، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي الذي يعود على أفراد الشمعب بالرخماء والرفاهية، فخروج الدول من النشاط الاقتصادي يعطي قدراً أكبر مسن الحريمة للنشماطات الفردية، ويجذب مزيداً من الاستثمارات ويحسن الكفاءة الصناعية، ويقال العجز في الموازنات الحكومية، أي أن الهدف من التخاصية هو: لبرلة الاقتصاد كما السياسة.

أما التخاصية من وجهة نظر المعارضين لها فهي وسيلة الدول الرأسمالية السيطرة على اقتصاديات الدول النامية وثرواتها، فسمير أمين يعتبرها الوجه الجديد للاستعمار الاقتصسادي لدول العالم الثالث ونهب ثرواتها، ورمزي زكي يرى أن طرحها ضمن برامج الإصلاح الهيكلي من قبل المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ما هو إلا ضمان لتبعية أغلبية شعوب العالم ودوله للدول الرأسمالية الغربية، فيرامج الإصلاح السهيكلي التي اعتمدت الآليات نفسها للإصلاح في جميع دول العالم المطبقة لهذه البرامج دون النفرقة بينها في الظروف والواقع، يعطي دليلاً على الهدف من وراء هذه البرامج، فهي كما يقول رمزي

زكي ليست إلا إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية المحلية والأجنبية، حيث يتم بمقتضاها نزع ملكية الدولة ونقل أصولها الإنتاجية للقطاع الخاص، بغض النظر عن هويته وجنسسيته، وهذه البرامج لم تعمل إلا على زيادة مديونية السدول النامية، والسيطرة على قرارها الاقتصادي والسياسي، من خلال سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على المرافق الاقتصادية الرئيسة في الدول النامية، وسيطرة صندوق النقد والبنك الدولي على القسرار والسياسات الاقتصادية، ويؤكد جوزيف استجليتر (*) (Josiph Astigelts) في كتابة خيبات العوامية ستريت والمجتمع المالي قبل مصالح الإصلاح الاقتصادي تنطليق من مصالح "وول ستريت والمجتمع المالي قبل مصالح الدول الفقيرة.

الفرع الأول: التعريف النظري: ﴿

قدم الأدب الاقتصادي تعريفات متعددة لمفهوم التخاصية أو الخصخصة (*)، الذي يعسد ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Privatization)

فسافاس (Savas) عرفها بأنها: "تخفيف دور الدولة القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في ملكية وإدارة الأنشطة المختلفة"(1). أما راندل (Randall) فعرف التخاصية بأنها: "عملية التحول من السيطرة أو الملكية الحكومية إلى الخاصة"(1).

وقدم سلفيا دورادو، وريك مواز (Siveador Ado, Rick Moulss) تعريفين للخصخصة، التعريف الأول ينادي به أصحاب المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة وهدو: "تحويل مؤسسة أو استثمار عام وأصول مؤسسة عامة من ملكية القطاع العام السي ملكية القطساع

^(*) استجليتز: اقتصادي أمريكي بحمل جائزة نوبل في الاقتصاد، عمل رئيساً للمجلس الاقتصادي للرئيس الأمريكي (١٩٩٣-١٩٩٧) ومن ثم نائباً للرئيس في البنك الدولي، وآخر منصب تولاه قبل استقالته وزيراً للخزانة الأمريكية.

^(*) اعتمد مجمع اللغة العربية في القاهرة مصطلح الخصخصة، أما في الأردن فأطلق القانون رقم (٢٥) لسنة (*) مفهوم التخاصية على هذا المصطلح.

Savas, E. S., 1987, <u>Privatization: the Key to better Government</u>, chabnan hous publisher the, New (1) Jersey, p85.

Randall. Fit Zgerald, 1988, when Government Goss privat, New York, p18. (Y)

الخاص". أما مدرسة السياسة العامة فعرفت التخاصية بأنها: "تحويل مؤسسة مملوكة للقطاع العام، أو تدار على أساس بيروقراطي إلى منظمة ذات استقلال ذاتي ثم قياس الأداء فيها من خلال معايير السوق (١).

وفي تعريف آخر لسافاس التخاصية عرفها بأنها: "مدخل استراتيجي التحسين إنساج المؤسسات الحكومية وبذلك إعطاء الشعب مزيداً من أمواله"(١).

وعرفها ستيف هانكي (Stif Hanky) بأنها: "نقل الأصول وأعمال الخدمة العامة من أيد القطاع العام إلى الخاص، وهي تشمل أنشطة تتراوح بين بيع مشروعات مملوكة للدولة إلى التحلل من بعض الخدمات العامة ليقوم بها متعاقدون خاصون (").

أما شبيب عماري فعرف الخصخصة بأنها: "تقل ملكية بعض أو كل مؤسسات القطساع العام التي تقوم بإنتاج وبيع سلع وخدمات إلى القطاع الخاص، وتحويلها إلى شركات تدار على أسس تجارية"(1).

وعرفها رفعت الفاعوري بأنها: "عملية استبدال كلي أو جزئي للقطاع العام بالقطاع الخاص لإنتاج وتقديم السلع"(٥).

والتخاصية كسياسة اقتصادية عرفتها الحكومة الأردنية بتعريفين:

الأول: فوفقاً لبيان الحكومة أمام البرلمان في آذار عام ١٩٩٨ تعنسي: إعسادة توزيسع الأدوار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص"(١).

⁽۱) سلفيادور ادو، ريك مولز، الخصخصة "النظريات الأساسية والحلقة المفقسودة" المجلسة الدوليسة العلسوم الإدارية، القاهرة (اليونسكو)، مجلد (۳)، عدد، ديسمبر ۱۹۹۸، ص٠٠٠.

⁽٢) سافاس، التخاصية (المفتاح لحكومة أفضل)، ترجمة سارة أبو الرب، عمان، مركــز الكتـب الأردنــي، ١٩٨٧، ص١١،

⁽٣) هانكي، ستيف، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والنتمية الاقتصادية، ترجمة محمد مصطفى عنيم، بيروت، دار الشروق، ١٩٩٠، ص١١.

⁽٤) عماري، شبيب، تخصيص منشآت الدولة الإنتاجية، عمان، مجلة الينوك الأردنية، عدد ٣، آذار ١٩٩٨، ص٥.

^(°) الفاعوري، رفعت عبدالحليم، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية المعلوم الإدارية، ٢٠٠١م، ص٨.

 ⁽٢) مجلة أخبار التخاصية، برنامج التخاصية الأردني (الإنجازات وآخر المستجدات) الهيئة التنفيذية للتخاصية، عمان، العدد ١٤، آذار ٢٠٠٥، ص١٨.

الثاني: عرفها قانون التخاصية رقم (٢٥) لسنة (٢٠٠٠) بأنها: "اعتماد نهج اقتصدي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعة إدارتها على أسس تجارية"(١).

هذه أبرز التعريفات التي وضعها الأدب الاقتصادي لمصطلح التخاصية. حيث تنوعت نظرة هذه التعريفات للتخاصية؛ هل هي سياسة اقتصادية، أم تشريعات قانونية وضعت لتطبيق نهج اقتصادي جديد، أم أداة للتحول إلى اقتصاد السوق الليبرالي، والتخلي عن باقي الأيديولوجيات الاقتصادية:

الفرع الثاني: التعريف الإجرائي:

من خلال تحليل التعريفات التي قدمها الأدب الاقتصادي لمصطلح التخاصية، توصلت الدراسة إلى أن هذا المصطلح يمكن الاستدلال عليه من خلال المؤشرات التي تعبر عن مضمون الخصخصة، حيث أن سبب اختلاف تعريفاتها يرجع إلى اختلاف الأسباب والضغوط الدافعة إلى تبنيها سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وكذلك بسبب اختلاف الأهداف المرجو تحقيقها من وراء النتهاج هذه السياسة، إلا أن هذه المؤشرات جميعها تشيير إلى مضمون واحد كما يؤكد ذلك ستيف هانكي (Stif Hanky) وهو التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (٢).

وأهم هذه المؤشرات هي:

١. أن منهج التخاصية يعبر عن تغيير أو استبدال للنهج الاقتصادي الذي تتبناه الدولة إلى نهج آخر، فهذه السياسة تعبر عن تحول من الاقتصاد الاشستراكي أو المختلط إلى الاقتصاد الحر الذي يتولى إدارته ورسم سياساته القطاع الخاص، وأما الدولة فينحصر دورها في الإشراف والمتنظيم والرقابة (٦). هذا الانتقال من نظام اقتصادي اشتراكي أو

⁽١) الجريدة الرسمية، للعدد٤٤٤٣، تاريخ ٢/٠٠٠/٧، ص٢٦٥٧.

⁽٢) هانكي، ستيف، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، ص٩٠.

⁽٣) هانكي، ستيف، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتتمية الاقتصادية، ص١٣-١٤.

مختلط إلى النظام الرأسمالي الحر يفرض إلغاء دور الدولة الإنتاجي، ومنع رأسمالية الدولة من الاستثمار والتشغيل، وإلقاء هذا العبء على القطاع الخاص الذي يقوم بالاستثمار والإنتاج والتشغيل، ليحل محل الدولة في أغلب القطاعات الاقتصادية، إلا في بعض القطاعات التي تقتضي طبيعة إدارتها أن تقوم الدولة بهذا الدور؛ كالقضاء أو أن القطاع الخاص لا يستطيع القيام بها، وتكون ذات طبيعة سيادية للدولة كالدفاع والأمن، وفيما عدا هذا فإن آلبات السوق هي التي تنظم عمل الاقتصساد وإدارته (۱). ويمكن الاستدلال على هذا المؤشر من خلال احتساب نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد القومي للدؤلة بعد تطبيق سياسة الخصخصة.

٧. التخاصية تعني الوسيلة التي تمنح الدولة القدرة على التخلص من وحدات القطساع العام وخصوصاً الخاسرة منها، أو التي توجب طبيعتها إدارتها على أساس تجاري، حيث إن الدولة في الأساس تتبنى نهج الاقتصاد الحر، ولكن هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي للقطاع العام فيها مساهمات وأعمال، ورغبة من الدولة في زيادة إنتاجية اقتصادها، وتشجيعاً للقطاع الخاص لزيادة استثماراته تنتهج الدولة التخاصية كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف(١).

هذا المؤشر يقاس من خلال حصر عدد الشركات والمنشآت والمؤمسات العامة التمين خصخصتها.

الطلب الثاني: التخاصية في التاريخ الاقتصادي:

يقول سافاس: "كانت سنة ١٩٦٩ هي السنة التي خطر لي المفهوم الذي دُعي فيما بعدد بالتخاصية، في ذلك الوقت كنت أبحث عن استراتيجيات دائمة تعمل على تحسين إدارة وأداء الوكالات الحكومية"(").

⁽۱) الربيعي، عبده محمد فاضل، الخصخصة (وأثرها على النتمية بالدول النامية)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط(۱) د ۲۰۰ م، ص۱۱۳.

⁽٢) عنيفي، صديق محمد، التخصيصية (الماذا وكيف)، الإسكندرية (ج، م، ع)، مكتبـة عيـن شـمس، ط٢، ٢٠٠٣م، ص٢١.

⁽٣) سافاس، التخاصية (المقتاح لحكومة أفضل)، ص٩٠.

تعتبر سياسة التخاصية من أكثر المستجدات ثورية في التاريخ الحديث للنظم الاقتصادية، ففي العقود الأخيرة من القرن المنصرم أخذ الاهتمام بموضوع تحويل الملكية العامة للقطاع الخاص بالانتشار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء (١).

وكامة تخاصية على الرغم من حداثة ظهورها إلا أنها انتشرت بصورة سريعة في شتى أصقاع العالم، حيث ظهر هذا المفهوم في القاموس^(*) لأول مرة عام ١٩٨٣^(*)، وقد جعلت مارجرت تاتشر هذه السياسة جزءا أساسيا من برنامجها الحكومي، ويتفق الكثير من المحاليسن الاقتصاديين على أن برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة (UK) قد أثر في عملية صناعة السياسة الاقتصادية^(*)، ليس في بريطانيا وحدها التي يعتبر برنامجها في التحول من الملكيسة العامة إلى القطاع الخاص برنامجا رائدا، وإنما في كافة أنحاء العالم^(*).

وبدأت عملية التخاصية في بريطانيا بتحويل أكثر من (٥٥٠) ألف مستأجر إلى مسلاك المنازل كانت مملوكة اسلطات الحكم المحلي، ومن ثم تحققت سيطرة القطاع الخساص علسى أغلبية أسهم شركة الاتصالات، وذلك بعد طرحها للبيع، ومن ثم توالت عمليات التخاصية في الاقتصاد البريطاني، وأدى ذلك إلى حصول ما أطلق عليه "الضربة الكبرى" أي تطوير سوق الأوراق المالية في لندن، وخلق المنافسة المطلقة في الأسواق المالية، وتحطيسم الاحتكسارات التي كانت موجودة في تلك الأسواق باتباع سياسة "توفير الأسهم للجماهير" (٥٠).

⁽١) ستبف، هانكي، تحويل الملكية العامة القطاع الخاص، ص١٦٠.

^(*) القاموس المقصود هذا هو: قاموس وبيستر لطابة الكليات، سنيف، هانكي، تحويل الملكية العامة للقطاع الخاص، ص٧٩.

 ⁽٢) الصمادي، تيسير رضوان، التخاصية والاقتصاد الأردني، ١٩٩٣م، رسالة ماجستبر غير منشورة،
 الجامعة الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد، ص١٥.

Viykers Joho. Yarrow Gerore, <u>Privatization economic analysis</u>, the MIT press Cambridge London, (7)

[.]R.K. Mishra, Bhat, 2002, privatisation, K.S: Vikas Publishing, House PNTLTD, New Delhi, p38. (1)

⁽٥) دوناهيو، جون، قرار التحول إلى القطاع الخاص، (غايات علمة ووسائل خاصة)، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩١، ص٢٣.

أما في الولايات المتحدة إيان عهد ريجان فقد تبنت إدارته سياسة محافظة نقصوم على تقليص حجم الحكومة وتخفيف القيود الحكومية في التنظيم والإشراف على القطاع الخاص، بهدف تقليل العجز في الموازنة العامة، وتقليل النفقات الحكومية والتكاليف، وتحسين النوعية، وزيادة الأرباح، وتحسين كفاءة الاقتصاد ككل(1).

وأما التجربة الكندية في التخاصية، فقد تميزت بإنشاء أجهزة حكومية للخدمات تعمل بأساليب القطاع الخاص في الإدارة والأداء، وفي عام ١٩٨٩ أعلن رئيس السوزراء الكنسدي مبادرته التي تتضمن مشروع تطوير أداء الخدمات العامة لعام ٢٠٠٠، حيث استندت جوانب الإصلاح في هذا المشروع إلى إيجاد أساليب جديدة وهياكل إدارية وتنظيمية جديسدة، ونظم إدارية تعتمد على الابتكار والإبداع في مجال الخدمات العامة، للمساهمة في تخفيض العجرز ونقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص (١٠).

وفي الدول النامية فإن نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص كان يعرقله عدم وجود أسواق مالية، وكذلك محدودية تسهيلات الأقراض الممنوحة للقطاع الخاص، وعدم وجود رؤوس أموال وطنية كافية لشراء المشروعات التي ستخصخصها حكومات هذه الدول، ممسا سهل الطريق أمام الشركات العابرة للقارات لزيادة بسط نفوذها العالمي.

ولقد لجأت حكومات هذه الدول إلى أسلوب التخاصية بعد وقوعها في فسخ المديونية والتي لم تستطع سدادها، مما وضعها تحت ضغوطات مالية، فاتجهت هذه الحكومات لبيع أصولها العامة للحصول على السبولة المالية لتجاوز أزماتها المالية، حيث إن هذه الأزمات كانت تشكل الدافع الرئيس لهذه الحكومات الإجراء الإصلاحات الهيكلية والتي تعتبر التخاصية جزءاً رئيسياً منها، حسب برامج صندوق النقد والبنك للدوليين،

Fryklund. I., Privatization: إن الفاعوري، رفعت عبدالطيم، تجارب عربية فسي الخصخصسة، ص٠٥٠ (١) American Style, Business Forum, vol. 19, No. 1-2, January 1999, p4.

⁽٢) شارلبوا، ندوة التجربة الكندية في الإصلاح الحكومي، عمان، مجلة الإدارة، عدد ٤، مجلد ٤٢، نيسان المارلبوا، مدوة التجربة الكندية في الإصلاح الحكومي، عمان، مجلة الإدارة، عدد ٤، مجلد ٤٢، نيسان

ففي ماليزيا أظهرت حكومتها اهتماماً قوياً بنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص حيث قامت الحكومة الماليزية وبهدف تخفيف الأعباء المالية والإدارية عن عاتق الدولة، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتعجيل النمو الاقتصادي، وتقليص حجم القطـــاع الحكومــي ودوره فــي الاقتصاد الوطني، وتخفيف الديون الخارجية المزمنة عن الدولة، وجلب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في البلاد، بخصخصة العديد من مرافق القطاع العام كالخطوط الجوية، والمطارات، وشركة الملاحة، وأعمال الصيانة لسلاح الجو الماليزي، والاتصالات، وغيرها مــن مرافق القتصاد الماليزي.

أما نبوزياندا التي تعدّ مثالاً للدولة التي تملك اقتصاداً مفتوحاً صعير الحجم تم فيه انتهاج اساليب متنوعة ننقل الملكية العامة للقطاع الخاص (٢)، فقد تدرجت الحكومة في خصخصتها لقطاعها العام من البيع المباشر للأسهم، أو تعويمها سواء في الأسواق المحلية أو الدولية أو البيع الكامل لمستثمر واحد، أو لتجمع شركات على شكل كنسوريوم، وذلك بهدف تقليل الدين العام، وضبط المصروفات، وتحسين أداء الشركات الحكومية (٣).

وفي بولندا وعقب انهيار النظام الشيوعي صاغت الحكومة البولندية التي تسلمت السلطة بعد انتخابات عام ١٩٨٩ برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بهدف خلق اقتصاد حديث يتشابه مع الاقتصاديات الغربية، وكانت الخصخصة من ضمن عناصر هذا المشروع، والذي يهدف إلى مواجهة أزمات الاقتصاد في بولندا والمتمثلة بعجز الموازنة العامة، وغياب الأسواق الماليك وبدائية السوق المالي، وعدم كفاءة القطاع الصناعي، واحتكار السوق من قبل الحكومة(١٠).

⁽۱) الجراف، مهدي إسماعيل، تجارب دولية في الخصخصة: دروس مستفادة من تجارب ماليزيا، ونيوزيلندا والمكسيك، مجلة العلوم الاجتماعية، عددا، مجلد ٢٤، ١٩٩٦، ص١٣٥-١٣٨.

Privatization In Developing Countries, Edited by R.V Ramdham, 1989, Roultedge Publishing, (Y)

London and New York, p218-222.

⁽٣) جونز، سوزان، الطريق لنقل الملكية العامة القطاع الخاص، مجلة التموييل والتنميية، مارس ١٩٩١، ص٤١.

⁽٤) قندح، عدلي شحادة، التخاصية وجذورها وآثارها على المتغيرات الاقتصادية وأداء الشركات، حالة بولندا ١٩٩٥، عمان، مجلة البنوك الأردنية، عدد٢، آذار ١٩٩٧، ص٧٠-٢٤.

أما الدول العربية فقد تأثرت بهذه العدوى منذ بداية التسعينات كما في الحالة المصرية، فقد مر النطور التاريخي لسياسات التخاصية في البلدان العربية بمرحلتين رئيستين وهما(١):

أو لاً: تهيئة البيئة المناسبة الآليات التحول إلى اقتصاد السوق، وذلك بإصدار التشويعات والأنظمة التي تسمح بخصخصة القطاع العام.

ثانياً: السعي إلى إحداث تغييرات جوهرية (أقرب إلى نظام الصدمة) في هيكل ملكيسة وسائل الإنتاج، وأسلوب إدارة الاقتصاد الوطني المتمكن من السير في عمليسة الخصيفية بغض النظر عن أسلوبها.

ولقد عملت الحكومة المصرية وبهدف تجاوز المشكلات المزمنة في الاقتصاد المصري، والتخلص من الوحدات الخاسرة فيه، وتنفيذاً لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عملت على خصخصة الكثير من قطاعات الاقتصاد المصري في شيتى الميادين، وأنهت احتكار الدولة لقطاعات أخرى، وفتحت الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية في مصرب بعد أن قدمت التسهيلات المغرية لهذه الغاية (٢).

وتبنت تونس أكثر من أسلوب لخصخصة قطاعها العام مثل (٢):

- التخصيص عن طريق بيع المنشأة وذلك ببيع أصول الشركات العامة القطاع الخاص،
- فتح المجال أمام المستثمرين ومؤسسات القطاع الخاص المساهمة في رأسمال الشركات العامة.
 - تأجير وسائل الإنتاج القطاع الخاص.

⁽۱) الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، تحرير وإعداد مصطفى محمد عبدالله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، ١٩٩٩م ص٣٨.

⁽٢) عجلان، صبري أحمد، تجربة الإصلاح الاقتصادي بمصر تطوير أداء قطاع الأعمال المصري، جسهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية"، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، أيار ١٩٩٥، ص ١١١-١٨٦.

⁽٣) الجبالي، محمد، القطاع العام وبريامج إعادة الهيكلة في تونس، ندوة جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، أبار ١٩٩٥، ص ٢١٩.

- تخفيض مساهمات القطاع العام في المنشآت العامة عن طريق بيع أسهمها في سوق الأوراق المالية.
 - التخصيص عن طريق التصفية.

المطلب الثالث: دوافع التخاصية وأهدافها: ر

الفرع الأول: دوافع التخاصية:

يقول ابن خلدون في مقدمته: "إذا تدخلت الدولة في التجارة والزراعـــة، أضــر هــذا بالمواطنين وقال عوائد الدولة وهدم المدينة "(١). أما آدم سميث (Adam Smith) فيؤكد في كتابه ثورة الأمم أنه "لا توجد شخصيتان تبدوان أكثر تناقضاً من شخصية الملك والتاجر؛ لأن الناس أكثر سخاء بثروات الآخرين منهم بثر واتهم الخاصة "(١).

اضطاعت الحكومات في فترة منتصف القرن العشرين حتى نهاية سبعيناته بدور أكسبر في الشؤون الاقتصادية، حيث اعتنقت الكثير من هذه الدول مبدأ الدولة المتعهدة؛ أي أن الدولة هي الشي تحرك النمو والتقدم، وترسم السياسات، وتصنع القرارات، وتحدد التوجهات (۱)، إلا أن هذا الأسلوب في إدارة الاقتصاديات الوطنية فشل في تحقيق الأهداف والغايات التي كسانت الحكومات تسعى إلى تحقيقها، مما أكد عدم إمكانية استمرار نبني الأيديولوجيات والأفكار التي تقوم على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، وتدخلها السافر في العملية الإنتاجية، وخاصسة بعدد انهيار النظم الاقتصادية التي أنكرت الملكية الخاصة "النظام الشيوعي والاشتراكي "(۱).

هذا الوضع دفع بالدول إلى إعادة النظر في الأدوار التي تقوم بها، وذلك بإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليأخذ دوره في العملية الاقتصادية، وحصر دور القطاع العام في المسهام

⁽١) ابن خلدرن، المقدمة، القاهرة، ٩٥٠ ام، ص٢٤٠.

⁽٢) مجيد، ضياء، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، ص١٨ نقلاً عن كتاب شورة الأمم لآدم سميث بالتصرف.

⁽٣) هانكي، ستيف، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، ص٥١٠.

⁽٤) القضاة، عادل، مبررات التخاصية، مجلة أخبار التخاصية، عمان، الهيئة التنفيذية المتخاصية، العدد٧، أيار

الرئيسية المنوطة به كالأمن والدفاع والقضاء، والإشراف على القطاع الخاص في إدارته للعملية الإنتاجية (١).

ولقد برزت الخصخصة باعتبارها وسيلة للتخلص من مشكلات القطاع العام، النبي أصبحت تؤرق المجتمع، ليس فقط من الناحية الاقتصادية؛ وإنما من نواح أخرى ستعرضها الدراسة فيمًا يلى:

أولاً: الدوافع الآقتصَادية:

برزت في العقود الأخيرة من القرن العشرين الكثير من التحليلات التي تشير إلى أن الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق تزيد من الكفاءة، وترفع فعالية الأداء ومعدلاته، وتزيد من الجودة، وتضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة، بعكس الحالة التي كانت عندما كان القطاع العام يملك ويدير العملية الإنتاجية، ومن الأمثلة على هدفه الدوافع الاقتصادية قاعدة "الاثنين البيروقراطية" التي تقول إن تكاليف المشروع العام لإنتاج كمية ونوعية من السلع والخدمات تعادل ضعف تكاليف المشروع الخاص، أي أن التكلفة سنتخفض إلى النصف إذا انتقات ملكية المشروع العام إلى القطاع الخاص(٢).

ثانياً: الدوافع المالية:

جاءت استراتيجية الخصيفصة كسياسة المتخلص من الأعباء الملقاة على عاتق الموازنة العامة؛ وذلك بتخفيض الإنفاق العام قدر الإمكان عن طريق تخلص الدولة من الأنشطة العامة، وجعل القطاع الخاص يقوم بها على أن يتحمل مثلقي هذه الخدمات تكلفتها، وذلك سعياً مسن الدول لإنتاج حكومات أفضل وأقدر على مواجهة الأزمات المالية؛ وذلك بتخفيف الإنفاق بدلاً من تجاوز هذه الأزمات عن طريق فرض المزيد من الضرائب على كاهل الشعب(1).

⁽١) الزعارير، محمود مصطفى، سياسة التخاصية، عمان، دار النقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص١٨٠.

 ⁽٢) حافظ، سعد، "سياسات التكيف" وآليات السوق، المجلة العربية المنتمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، السنة الثانية، العدد، حزيران ١٩٩٤م، ص١٨٠.

 ⁽٣) ماهر، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠٢م، ص٢٠٠.

فالتخاصية تسعى إلى زيادة التدفق النقدي الداخل إلى خزانة الدولة عن طريق بيع الوحدات الخاسرة في القطاع العام، والحد من الاقتراض الإعسار المالي للشركات العامة الفاشلة، وزيادة إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الدولة وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي الذي يعود على أفراد الشعب بالرخاء والرفاهية الاقتصادية(۱).

تُالْتُأُ: الدافع السياسي والقانوني:

أطلق سافاس على هذا الدافع (الآيديولوجي)، ذلك أن تمدد الحكوم...ة وتوسيعها في الأنشطة الاقتصادية يعطيها دوراً أكبر في صياغة حياة الأفراد، حيث إن استخدام السياسيين لمراكز هم لتحسين صورتهم باستغلال إمكانيات القطاع العام لإبراز "الإنجازات الشخصية في سبيل تحقيق مكاسب خاصة، مما يهدد الديمقراطية، لأن قرارات الحكومة سياسية أكثر منها اقتصادية(٢).

ولذلك فلابد من إعادة صياغة دور الدولة في النشاطات الاقتصادية لضمان قدر أكسبر من الحرية للنشاطات الفردية، وحصر دور الحكومة في النشاطات الرئيسية من دفاع وأمسن وقضاء وسن تشريعات، وإفساح المجال أمام نشاطات الأفراد لتأخذ دورها بحرية في القيسام بالنشاطات الاقتصادية ضمن حدود القانون(٢).

رابعاً: الدافع الاجتماعى:

الخصخصة كما يرى الكثير من المحللين الاقتصاديين الذين دعوا إلى تبني هذا النسهج الاقتصادي، هي وسيلة الدولة للتخلص من بعض المشكلات الاجتماعية مثل المحسسوبية، والتغاضي عن محاسبة المخطئين، وهي الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الفردي على الإنتاج(٤). ويؤكد مؤيدو التخاصية على أنها تمنح الأفراد حريسة أوسع في الحصول على الخدمات ذات النوعية والجودة الأفضل(٥).

⁽١) محافظة، أمين، التخصيص الملاذ الأخير للاقتصاديات العربية، ٢٩ آذار، ٢٠٠٥م.

www.ecoworld-mag.com/Detail.asp3inNews.ItemID=31487

⁽٢) سافاس، التخاصية، ص١٧،

 ⁽٣) دوناهيو، جون، قرار التحول إلى القطاع الخاص، ص٢٥.

⁽٤) ماهر، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، ص٢٦.

⁽٥) الصغير ، جمال ، خبرة البنك الدولي ونظرة عامة على العالم العربي، جزء من كتاب جـــهود ومعوقسات التخصيص في الدول العربية ، أبو ظبي ، ١٩٨٥ ، ص٣٠٣.

- هذه الدوافع تُمثل أسباب تبني الدول المتقدمة لسياسات التخاصية أكثر من ارتباطها
 بالدول النامية التي لها دوافع ومسببات أخرى في تبنيها للتخاصية كنهج اقتصسادي
 وهي كما يلي^(۱):
- التوجه نحو العوامة والانفتاح والتحرر الاقتصادي، وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات.
- ٢. الندني المتواصل في أداء المشروعات العامة وتدهور أوضاعها ومستوى خدماتها.
- ٣. تضاؤل قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمار لمواكبة التكنولوجيا الحديثة،
 ومجاراة القطاع الخاص المحلى والأجنبي في العملية الإنتاجية.
- ٤. زيادة حجم العجز في الميزانية، والتي رافقتها ضغوط صندوق النقد الدولي لتبسي
 سياسات تخفض من هذا العجز ومنها الخصخصة.
- ٥. تفاقم التحديات أمام الاقتصاديات، وتتمثيل في تحديسات تكنولوجية وإداريسة ومعلوماتية، وتحديات النطوير والجسودة، والمواصفيات العالمية، والمديونيسة الخارجية، وحاجة الدول لجلب استثمارات وعملات أجنبية.

أما بشأن الخصخصة في الأردن فإن خبراء البنك الدولي يرون أن دوافعها المنطقيسة هي(٢):

⁽۱) القضاة، عادل، التخاصية في الأردن، عمان، المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنييان، المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيان، البلول ١٩٩٨م، ص٨-٩؛ موسى، أحمد جمال، قضية الخصخصة ضغوط خارجية، أو دوافع داخلياة، Bienen, Henry. S., Gervsovibz ١٧٧، ص١٩٩٣، عمد ١٩٩٣م، العدد ١٩٩٣، عمد ١٩٩٣م، العدد ١٩٩٣م، العدد ١٩٩٣م، مجلة العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد ١٩٩٣م، محلة العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد ١٩٩٣م، محلة العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد ١٩٩٣م، محلة العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد ١٩٩٥م، العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد ١٩٩٥م، العدد ١٩٩٥م، محلة العربي، وزارة الإعلام، العدد ١٩٩٥م، العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العربي، العدد ١٩٩٥م، العربي، العدد العربي، وزارة الإعلام، العدد ١٩٩٥م، العربي، وزارة الإعلام، العدد ١٩٩٥م، العدد ١٩٩٥م، العدد العدد العربي، وزارة الإعلام، العدد العدد العربي، العدد الع

⁽٢) البنك الدولي، تقرير خبراء البنك الدولي لوضع خطة عمل التخاصية في الأردن، ترجمة رشيد أبو غيدا، جريدة الدستور، ٩-١١/٧/١١م. وزارة التخطيط، عمان، ٩٩٦م، تقرير عن التخاصية في الأردن، ص ١-٣٠.

- ١. زيادة الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية المصادر المياه والطاقة والاتصلات
 و النقل.
- ٢. زيادة كفاءة المشاريع لأن المشاريع الخاصة فسسي الأردن أفضل إدارة وإنجازاً
 وإنتاجاً من المشاريع العامة.
- ٣. تطوير أسواق رأس المال المحلى الأن الخصخصة تتوافق مع تطوير أسواق المال المحلية، كما تستطيع الخصخصة الناجحة توفير المزيد من التمويل المشاريع البنية التحتية، والوصّول إلى رؤوس الأموال العالمية.
- ٤. تعزيز وضع المالية العامة للدولة، لأنه إذا ما استعملت الخصخصة لإطفاء الديون فإن الديون ستتقلص، وبالتالي يمكن إنجاز المزيد من مشاريع البنية التحتية.
- مركيز الحكومة على النشاطات الرئيسية، حيـــــث تســـتطبع الحكومــة فـــي ظــل الخصخصة تركيز مواردها الإدارية والمالية في المجالات التي يســـتنكف القطــاع الخاص عن الاستثمار فيها، أو في المجالات ذات المردود الاجتماعي الإيجابي، مما يحقق مكاسب سياسية واقتصادية.
- ٣. الخصخصة هي المؤشر على مدى النزام الحكومة بالإصلاح الاقتصادي حيث يرى خبراء البنك الدولي أن تبني التخاصية يخلق صورة إيجابية للحكومة فسي وسائل الأعلام العالمية، وتحسين صورة الحكم، وهو ما يؤدي غالباً إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الثاني: أهداف التخاصية: .

هدفت الكثير من الحكومات من وراء تطبيقها للتخاصيسة إلى تحقيق إدارة أفضل للاقتصاد؛ وذلك بتحسين قاعدته السلعية والخدمية، وتحسين الإدارة الاقتصادية للمشروعات التابعة للقطاع العام، وتوسيع قاعدة الملكية للخاصة خدمة للاقتصاد الوطني (١).

⁽۱) العطية، عبدالحسين وادي، الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول، عمـــان، دار الشـــروق، ط١، ٢٠٠١م، ص٨٤.

وفي دراسة لوزارة التخطيط في الأردن بينت أن أبرز أهداف التخاصية هي(١):

١. جذب الاستثمار الخارجي المباشر وغير المباشر: من خلال استقطاب مؤسسات استثمار لجنبية لشراء حصص في المؤسسات العامة المبيعة، وهذا من أجل توسيع القاعدة الانتاجية والتخفيف من حدة البطالة.

٢. التوسع السريع في البنية التحتية: حيث ستؤدي الزيادة في إيرادات الحكومات التي ستحصل عليها من عمليات البيع إلى تمكينها من استغلال هــــذه الإيــرادات في مشروعات البنية التحتية، ومن الممكن أن تتوسع الاستثمارات في القطاعات التي يتم خصخصتها.

٣. تحسين كفاءة الصناعة: فالقطاع الخاص يمكنه القيام ببعض أدوار القطاع العام بكفاءة أكبر، وذلك بسبب تدخل المستويات العليا في الدولة في أعمال هذه المؤسسات، والقطاع العام يركز على الإجراءات أكثر من الإنجاز، خصوصاً في ظل محدودية رأس المال، ولكن هذه المشكلات تكون أقل حدة في حالة القطاع الخاص الأقدر على توفير رأس المال، والأسرع في تنفيذ القرارات.

غ. تطوير أسواق المال المحلية وتوجيه المدخرات الخاصة للاستثمارات الطويلة الأمد: فالخصخصة تعمل على تطوير أسواق المال المحلية، من خلال زيادة قاعدة الأسهم والملكية، وتعمل على جذب المستثمرين الذين يبحثون عن تنويع محافظهم المالية.

تعزيز المالية العامة وزيادة الإيرادات العامة: إن بيع وحدات القطاع العام وفسرض المزيد من الضرائب ستؤديان إلى تحقيق إيرادات كبيرة للمالية العامة للدولة، حيث يمكن استخدامها في سداد الديون؛ مما يؤدي إلى تخفيف أعباء العجز في الموازنة، وبالتالي فإن الإيرادات الناتجة عن ذلك يمكن استخدامها في البنية التحتية.

⁽١) وزارة التخطيط، ١٩٩٦م، تقرير عن التخاصية في الأردن، ص١-٣، الاستراتيجية الوطنية للتخاصية، الوحدة التنفيذية للتخاصية، عمان، أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٨/١م.

٢. تفرغ الحكومة للأنشطة الأساسية: أثبتت الكثير من الدراسات الاقتصادية في موضوع الخصخصة، إن انسحاب الحكومة من بعض الأنشطة الإنتاجية المباشرة سيؤدي إلى تفرغها لزيادة كفاءة أداء الأنشطة الأساسية كالتعليم مثلا.

٧. إعطاء الإشارة للمستثمرين عن النزام الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية: التوجيهات الجديدة في النظم الاقتصادية حصرت دور الدولة في الرقابة والإشراف والتنظيم، وهذا يتطلب الانسحاب من القطاعات الإنتاجية المباشرة، وحصر دور الدول في الأنشطة الرئيسية مع قيامها بدور المنظم بموجب القانون، وهذا يتطلب تبنيها برامج إصلاحية محددة، تشجع المستثمرين على الاستثمار في هذه البلدان.

٨. الحصول على التكنولوجيات والمعارف الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية (١).

⁽۱) القضاة، عادل، التخاصية في الأردن، المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، أيلسول ١٩٩٨م، ص١٠٠

البحث الثاني أساليب التخاصية ومراحلها

المطلب الأول: أساليب التخاصية:

نتفنن الدول في طرق التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، واختراط طريقة خصخصة مؤسسة أو شركة حكومية يخضع العديد من الاعتبارات، ومن أهم هذه الاعتبارات نية الدولة في التحول إلى القطاع الخاص، أي مدى جدية الدولة في تطبيق سياسة التخاصية، فهل الدولة سنطبق التحول إلى القطاع الخاص بطريقة الصدمة أم بالتدريج؟ فالسرعة التي تنفذ بها خصخصة المنشأت العامة لها تأثير كبير في اختيار أسلوب التحول إلى القطاع الخاص،

إضافة إلى ما سبق فإن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها اقتصساد الدولسة، ودور المنظمات والمؤسسات العالمية للتمويل والتنمية في فرضها لبرامج الإصسلاح الاقتصددي، وتأثير رجال الأعمال والقوى الليبرالية في المجتمع، تعدّ من العوامل المؤثرة في تبني سياسة الخصخصة.

وهناك ثلاثة استراتيجيات يمكن اتباعها لتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، وهذه الاستراتيجيات هي (١):

أولاً: إنهاء ملكية الدولة.

ثانياً: تفويض الدولة للقطاع الخاص القيام بالأنشطة التي تريد خصخصتها (التفويض)، ثالثاً: إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام (الإحلال).

الفرع الأول: إنهاء ملكية الدولة: ﴿

تتبنى الدولة هذه الاستراتيجية كوسيلة لإنهاء ملكيتها للمشروعات العامة، وتعني هسذه الاستراتيجية إنهاء حياة هذه المشروعات، أو تحويل الشكل القسانوني لسها، أو ردها إلسى أصحابها الأصليين إذا كانت مؤممة، وهذه الاستراتيجية تعبر عن نيسة واضحة وسريعة ومباشرة للدولة في تطبيق التخاصية.

⁽۱) ماهر، أحمد، دليل المدير المميز في الخصخصة، ص١٠٤ خضر، حسان، خصخصة البنيسة التحتيسة، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي التخطيط، العسدد١٨، العسنة الثانيسة، حزيسران ٢٠٠٣، ص١٠-١٧ www.arab-api.org.bd/re3.htm

وتتضمن هذه الاستراتيجية الطرق التالية (١):

أولاً: البيع (Sale-out) وتأخذ طريقة البيع الأماليب التالية:

١. البيع عن طريق المزاد العلني (Auctions).

Y. البيع عن طريق طلب عروض العطاءات (Tenders) .

٣ (البيع لمستثمر أجنبي (Internationals Investor).

3. بيع الأسهم في الأسواق المالية (Divestiture).

ه. البيع للعمال و/أو الإدارة (Management or Employer Buy-out).

ثانياً: مقايضة الديون: (Exchange of Foreign Debt).

ثالثاً: الكوبونات.

رابعاً: التصفية.

خامساً: الهبة.

أولاً: البيع: Sale-out

يقوم هذا الأسلوب على أساس قيام الحكومة ببيع بعض مؤسسات القطاع العام بالكلمل، أو بعض موجوداتها أو أجزائها والتزاماتها إلى القطاع الخاص، ويتم اعتماد هذا الأسلوب في حالة ما إذا كان هناك أسواق مالية قادرة على إيجاد النمويل الكافي لبيع هذه المؤسسسات، أو رغبة من قبل الدولة في الحصول على تكنولوجيا جديدة وإدارة أكفأ بالإضافة إلى سعى الدولة إلى تطوير أسواقها المالية(۱).

ويتخذ أساوب البيع الأشكال التالية:

E.S.Savas, Januarey 1997, Mothed of Privatization, Economic perspectives, An Electronic of the (1) U.S. Information Agency, V2 Number(1), p13-16. Felix pomeranz, Privatization: audit opportunity, http://islamic-finance.het/islamic-ethics/article-6html. Privatization of public sector enterprises lessons for Developing countries, Asian Development bank, December 2001, p27-40.

⁽٢) خليفة، علاء، التخاصية (نظرة شاملة)، ندوة التخاصية مالها وما عليها، عمان، نقابة المهندسين الأردنيين الأردنيين ١٩٩٩/٣/٢٤ من ١٩٩٩/٣/٢٤ جلطي، غيرانم، الحكرم الرشريد وخوصصية المؤسسات، هن ١٣-١٤٠ من ١٣-١٤٠.

1. البيع المباشر: (Direct Sale)

وهي من أكثر الطرق استخداماً في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي، وتسأخذ أشكالاً متعددة، إلا أن ما يميز هذه الطريقة على اختلاف أشكالها أنه لا يوجد وسيط بين الدولة والمشتري. وأشكال البيع هي:

أ. البيع عن طريق المزاد العني: (Auctions)

يتم البيع بالمزاد العلني عن طريق نشر دعوة في وسائل الإعلان المختلفة، من أجل دعوة أكبر عدد ممكن من الراغبين في الشراء وزيادة المنافسة بينهم، الأمر الذي ينعكس على السعر، بحيث يمكن الحصول على أعلى سعر ممكن، مما يزيد في الإيرادات التسي تحصل عليها الدولة(١).

وتتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من الشفافية، كما أنها سريعة وغير معقدة، وتمنح الدولة فرصة الحصول على إيراد أعلى، ولكن يؤخذ عليها أنها لا تسمح للحكومة بفرض شروط محددة للبيع، وكذلك على الحكومة التأكد من وجود عدد كاف مسن المتنافسين في المزاد، ومن الذين يمكن أن يتقدموا للمزاد، بحيث تمنع التواطؤ بين المتقدمين (٢).

ب. البيع عن طريق طلب عروض العطاءات: (Tender Sale)

في هذه الطريقة يتم دعوة عدد من المهتمين، أو يعلن لمن يرغب بشراء المؤسسة أو الشركة لثقديم عروض الشراء، وتتم المقارنة بين مختلف العروض المقدمة، ومن ثم اختيار المشترى الذي يقدم أعلى سعر وأفضل عرض (٢).

Methods of Privatization, www.arabdpi.org.bd/re3.htm; Pomerranz. Felix, Privatization: audit (1)

Opportunity, November 2000, http://islamic_Finance.net

⁽۲) المومني،، صهيب، الجوانب القانونية للتخاصية في التشريع الأردني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ۱۹۹۷، ص ٢٤؛ البلبل، على أحمد، تقييم سياسية التخصيص في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٣م، ص ٣١٠.

⁽٣) بن حبتور ، عبدالعزيز سلمح، إدارة عمليات الخصخصة: "وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي"، دراسة مقارنة، عمان، دار صفاء النشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م، ص٢٤.

ويتميز هذا الأساوب بالشفافية، وتقديم العروض يكون مفتوحاً لكل المستثمرين الذين يرغبون بالشراء، وهذه الطريقة قد تجذب عروض شراء من مستثمرين مؤهلين لديهم القدرة والكفاءة على زيادة كفاءة المؤسسة إدارياً وفنياً، ورفع مستوى إنتاجيتها(١).

ج. البيع لمستثمر أجنبي: (International Investor)

تنفذ عملية الخصخصة في هذا الأسلوب بالإعلان عن البيع في وسائل الإعلام المختلفة، أو أن تقوم المحكومة بالتعاقد مع بيوت الخبرة العالمية التي تقوم بدورها بالبحث عن الشريك الاستراتيجي ضمن الشروط والمواصفات التي تطلبها الحكومة (٢).

ويفضل استخدام هذا الأساوب عندما تكون الشركة أو المؤسسة بحاجة إلى إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها، ورفع كفاءتها، حيث إن مواكبة التطور التكنولوجي يستلزم نفقات كبيرة لا تستطيع الدولة تقديمها، ولكن استخدام هذه الطريقة فيه بعض المخاطرة؛ حيث السيطرة الأجنبية على بعض الأنشطة الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية للدولة (٢).

د. بيع الأسهم في الأسواق المالية: (Divestiture)

تعدّ هذه الطريقة من أفضل الطرق لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال طرح أسهم الشركات للاكتتاب العام محلياً أو دولياً، ويتحدد ذلك حسب قدرة الاقتصىلد الوطنسي على استيعاب الأسهم المطروحة للاكتتاب، فإذا كانت السوق المالية لا تستوعب حجم أسهم الشركة التي ستطرح، فمن الممكن في هذه الحالة أن تطرح الأسهم في الأسواق العالمية، وربما تته إجراءات هذه الاكتتابات بمساعدة وسطاء ماليين(1).

⁽۱) دهال، رياض، الحاج حسن، حول طرق الخصخصة، تجارب بعض الدولة النامية، مجلة بحرث اقتصادية عربية، عدد ۱۳، سنة ۱۹۹۸، ص۷۰۱.

Luis Felipe, 1998, on privatization method, central America project series Harvard Institute for (Y)

International Developing, Harvard University, p21.

⁽٣) دهال، رياض، الحاج حسن، حول طرق الخصخصة، ص١٠٨٠

Luis Felipe, 1998, on privatization method, central America project series Harvard Institute for (£)

International Developing, Harvard University, p21.

ويجب أن يكون المشروع الحكومي في وضع مالي جيد، ويحقق فوائد وأرباحاً معقولة، وذات حجم كبير مع ضرورة توفر معلومات يمكن الإقصاح عنها، ويعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب قبولاً سياسياً وشعبياً (١).

ه... البيع للعمال أو الإدارة: (Management or Employer Buy-out)

تلجأ الدولة إلى هذه الطريقة في خصخصة الشركات والمؤسسات العامة عن طريق بيع ممتلكات هذه المنشآت وأصولها، أو الجزء الأكبر منها لإدارتها و/أو العاملين فيها أو الطرفين معا، وتتبع هذه الطريقة عادة عندما لا يمكن خصخصة المشروع أو الشركة بأية طريقة مسن طرق التخاصية الأخرى، حيث إنها تمثل حافزا لرفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف، وتتخلص الحكومة بهذا الأسلوب من وضع ضمانات حول مستقبل العمالة في الشركة (٢).

وعادة ما تقدم الحكومة خصما مناسبا (تشجيعيا) للعمال و/أو الإدارة لمساعدتهم علي التمكن من تملك هذه الشركة، ولكن يؤخذ على أسلوب البيع للعمال و/أو الإدارة أنه يسيبعد المنافسة في خصفصة الشركة، حيث إن سعر بيع المشروع قد يحتسب باقل من القيمة الحقيقية له، مما يسبب خسارة للدولة، وقد يقوم العاملون في الشركة ببيسع أسهمهم مقابل الحصول على الربح فور طرح هذه الأسهم في السوق المالية للتداول، ولكن غالبا ما يتبع هذا الأسلوب في خصفصة الشركات الصغيرة الحجم (١).

ثانيا: مقايضة الديون: (Exchange of Foreign Debt)

التخاصية طرحت كإحدى طرق التخفيف من المديونية، حيست إن برامسج التصحيسح الهيكلي التي تطبقها الدول النامية، والمشترطة من قبل مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، اعتمدت الخصخصة التخفيف من مديونيات هذه الدول، لذاك لجأ

⁽١) خضر، حسان، خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التمية، المعهد العربي للتخطيط، الكريت، العدد (١٨) حزيران ٢٠٠٣، السنة الثلاية، ص١٣-١٤.

 ⁽۲) أحمد، آدم مهدي، الخصخصة في البلدان النامية، القاهرة، الشركة العالمية للطباعـة والنشـر، ۲۰۰۱م،
 ص ۳۰٠٠.

Privatization, 1997, Economic perspectives, An Electronic Journal 06 the US information Agency, (*)
v2, N1, January, p14.

الكثير من حكومات الدول النامية إلى الاستفادة من خصخصة منشآتها بشراء أجزاء من دبونها حيث لجأت الدولة إلى التفاوض مع الدائن ليتم مبادلة دينه بأصول أو أسهم الشسركة المراد خصخصتها سواء بشكل جزئي أو كلي.

ويتميز هذا الأسلوب بتوفير الوقت والجهد والأموال التي قد تتفق من أجل إتمام عمليسة الخصخصة، وكذلك من مميزات هذا الأسلوب تخفيف المديونية الخارجية للدولسسة، وإمكسان استقدام مستثمرين جدد للأسواق المحلية، ولكن هذه الطريقة قد يتسم استخدامها مسن أجسا المضاربة على ديون الدولة في الأسواق العالمية ببيع الدين بأعلى من قيمته الحقيقية، ويؤخذ عليها أن المستثمر يصدر ما يحصل عليه من أرباح نتيجة استثماراته، إلى موطنه الأصلسي مما يعود بالسلبية على مالية الدولة(1).

ثالثاً: الكوبونات (Vouchers):

تعتمد هذه الطريقة على توزيع كوبونات أو قسائم مجاناً أو مقابل مبلغ معين للمواطنيين الذين يمكنهم استبدالها بأسهم في الشركات الذي تتم خصخصتها أو بيعها في السوق، وهده الطريقة في الخصخصة مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العسام إلى مجموعة واسعة من المواطنين، بحيث يتم تجميع الشركات التي سيتم خصخصتها بدلاً من خصخصتها منفردة، وتأخذ هذه الكوبونات شكل شهادات يمكن الأصحابها تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع العام من خلال مزاد علني (۱). وأكثر ما استخدمت هذه الطريقة فسي دول أوروبا الشرقية في خضم تحولها إلى اقتصاد السوق (۱).

Fares. A., "Kuwait Assembly Speaker Calls for Privatization Bal", Deutsche Press Agahtar, (1)
Financial Pages, June 1995.

Havrylshyn. O and D. Mc Getting. 1999. Privatization in Transition countries: Asampling of the (Y) literative working paper wp 199/6. IMF Washington, p6.

⁽٣) الحاج، حسن، حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ورقة عمل (٩٨٠٤)، ص١٥، و٣٠٠٠

والهدف الرئيس لطريقة الكوبونات هو إنشاء قاعدة القتصاد السوق، وذلك من خال خصخصة شركات القطاع العام بأكبر سرعة ممكنة، وهناك أهداف أخسرى الهذه الطريقة أهمها (۱):

١. سياسي: إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية التحول إلى اقتصاد
 السوق.

٢. اجتماعي: توزيع الأصول على أكبر عدد ممكن من المواطنين.

٣. اقتصادي: تعزيز قوى السوق ومناخ المنافسة في الاقتصاد.

وأبرز مزايا هذه الطريقة أنها تعالج مشكلة نقص رأس المال المحلي التسبي تواجهها الدولة عند بيع شركات القطاع العام، ويتم التغلب على مشكلة كيفية تقدير أصول المشروعات، وهي من أكبر العوائق التي تواجه الخصخصة في اقتصاديات الدول النامية، كما أنها تتمسيز بالعدالة حيث يحق لكل مواطن الحصول على كوبونات، وبالتالي لا تقتصر عملية البيع علسى عدد محدد من المستثمرين (۱).

ولكن مشكلة نظام الكوبونات أنها لا تؤدي في حد ذاتها إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية، حيث إن توزيع الملكية على عدد كبير من المستثمرين قد لا يوفر الظروف المناسبة لتحسين أداء الشركة، خاصة عندما يوجد نقص في رأس المال لتطويرها ونقص المهارات لتسييرها في إطار اقتصاد السوق(٢).

رابعاً: التصفية:

عندما تكون المشروعات مفلسة وخاسرة، ولا يتوقع أن يتحسن حالها مستقبلاً، تقسوم الدولة بإنهاء ملكيتها للمشروع بتصفية أصوله، وتتم الخصخصة بهذه الوسيلة عندما لا يوجد

⁽١) خضر ، حسان، خصخصة البنية التحتية، ص١٤٠.

⁽۲) دهال، رياض، حول طرق الخصخصة، المعهد العرب التخطيط، الكريست، ص١١، <u>www.arab-api.org/wp9804.pdf</u>

Sacks. J and et. Al, 2001, The productivity in Transition. Economies: Is change of owhership (*) Ehough, CAER, II, Discussion Pap 63, HIID, Harvard University.

مشترين جدد يهتمون بشراء المشروع، وبسبب الخسائر وضعف الإنتاجية فيي مثسل هذه المشاريم (١٠).

ويعتبر هذا النظام في التخاصية نادر الاستخدام سواء في الدول المتقدمة أم النامية، ولا يستخدم إلا في حالات قليلة، ففي إنجلترا وفي أثناء موجة الخصخصة التي قامت بها تاتشر، أدى انخفاض إيراد بعض المستشفيات إلى تصفيتها وبيع أصولها(٢).

ولكن غالباً ما تلجاً الدول إلى تجزئة المشروعات الكبيرة، أو إعادة هيكلة المشروعات (Commercialization) التي لا تحتمل التجزئة لتعمل وفق الأسس التجارية، بحيث يتم وضع سياسة أرباح ضمن عمل المشروع، ويتم تدقيق حساباته، وأكثر ما يطبق هذا الأسلوب في حالة ما إذا كان المشروع المحكومي كبيراً ويكون قطاعه احتكارياً، فلا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيه، ولا توجد إمكانيات مالية لديه ليتمكن من شرائه، ولذلك فإن الحكومة تلجأ إلى تجزئته إلى وحدات منفصلة لتعمل وفق أسس تتأفيه (آ).

خامساً: الهبة.

تقوم الحكومة من خلال هذا الأسلوب بتقديم المشروع كهدية أو هبة إلى أطراف أخوى يمكن أن يهتموا به بصورة أفضل من الدولة كالعاملين أو العملاء، أو المديرين أو خليط مسن هذه الأطراف، ولكن هذه الطريقة نادرة الاستعمال في الدول النامية، وإن كانت استخدمت من قبل بعض الدول المتقدمة كإنجلترا؛ عندما منحت مؤسسة "هوفركرافت" إلى خمسة مسن المديرين مقابل استرليني واحد، وفي سنوات محدودة تحولت خسارة المؤمسة التي كانت تزيد عن (٣) مليون إلى أكثر من نصف مليون جنيه استرايني كأرباح حققتها الشركة(١).

⁽١) ماهر ، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، ص١٠١٠.

Pomeranz. Felix, Privation: audio opportunity, November 2000, (Y)

http://islamic_Finance.net/islamic_ethics/article_6.html

⁽٣) الفاعوري، رفعت عبدالحليم، تجارب عربية في الخصخصة، ص٣٣.

⁽٤) ماهر، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، ص١٠١.

الفرع الثاني: التفويش رتفويش الدولة القطاع الخاس القيام بالأنشطة التي تريد خصخصتها).

في هذه الاستراتيجية يبقى دور الدولة مستمراً، فالدول تبقى على حقها في الإشراف والرقابة والمساءلة للقطاع الخاص، فيما يقوم به من أعمال، وفي هذا الأسلوب تقوم الدولة بتوكيل القطاع الخاص في إنتاج نفس السلعة التي تقوم بإنتاجها أو تقديمها(١).

ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال الطرق التالية:

- العقود (Contract).
- الامتياز (Franchise).

أ. العقود:

تفوض الدولة القطاع الخاص بتقديم الخدمة أو إنتاج السلعة التي كانت تقدمها أو تنتجها من خلال التعاقد فيما بينها وبين القطاع الخاص، ولقد انتشر استخدام هذا الأسلوب في الولايات المتحدة؛ كطريقة مفضلة في التحول إلى الملكية الخاصة (٢).

وأنواع العقود هي:

١. عقود الإدارة (Management contract):

في هذه الحالة يتم الإبقاء على الشركة كما هي، حيث لا يتم تغيير في هيكل رأس المال الا أن العمليات والأنشطة الإنتاجية والخدمية يتم تحويلها، أو تحويل جزء منها إلى القطاع الخاص، وتبقى حقوق الملكية مملوكة للدولة، وتتحصر مهمة القطاع الخاص بموجب العقد المبرم ما بينه وبين الحكومة في إدارة الشركة، مقابل رسوم يحصل عليها لقاء هذه الخدمات (٢).

وتستخدم هذه العقود في الحالات التالية(٤):

⁽١) أساليب التحول للملكية للخاصعة، ١٩٩٩م، www.islam-onune.net/iog-arabic/morajaatl.asp

Savas, W. S., 1982, Privatizaing the public setor, chattern hous, p.56.(Y)

⁽٣) الفاعوري، رفعت عبدالحليم، تجارب عربية في الخصخصة، ص٢٥.

⁽٤) خايفة، علاء، نظرة شاملة، ندوة التخاصية ما لها وما عليها، ص١١.

- أ. كمرحلة أولى لخصخصة الشركة، بحيث يتم توفير الظسروف الملائمة لإتمام خصخصة المنشأة أو الشركة.
 - ب. إن لم تسمح الطاقة الإنتاجية للسوق ببيع المؤسسة أو جزء منها.
- ج. هناك بعض المنشآت أو المؤسسات لا يمكن تحويل ملكيتها للقطاع الخاص بسبب طبيعة نشاطها وأهميتها للأمن الوطني.

ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يمنح الحكومة القدرة على إمكانية تنشيط الشركات الخاسرة من أجل رفع قيمتها لغايات خصخصتها بالكامل، ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب ازدواجيسة الإدارة الخاصة والملكية العامة، وكذلك فالمتعاقد لا يتحمل أية خسائر ناجمة عسن عمليات المبيعات إلا إذا نص العقد على غير ذلك (١).

٢. عقود التأجير (Leasing Public Enterprise):

استعملت هذه الطريقة في العديد من السدول التسبي واجسهت صعوبات في جسذب المستثمرين، حيث إن الحكومة في هذه العقود تقوم بتأجير المشروع العام الذي تملكه إلسي مستأجر من القطاع الخاص يقوم بتشغيله مقابل دفعات سنوية يدفعها للحكومة بغض النظر عن الأرباح التي يحققها المستأجر، والذي يتحمل كذلك المخاطر التشغيلية، ويدفع نفقات الصيانسة والاستهلاك وضريبة الدخل، مما يدفع المستأجر إلى التشغيل الأمثل والأكفأ المشروع؛ لتجنب الخسارة (۱).

ويسمح التأجير في هذه الحالة بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة تساهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة، وكذلك فإن الدولة توفر نفقات التشغيل دون التخلصي عن ملكية المؤسسة أو الشركة. ويُمكّن الدولة من الحصول على دخل سنوي بدون التعسرض لمخاطر السوق، وبموجبه فإن الدولة توقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى التسمي كانت تتحملها نتيجة إدارتها للشركة أو المؤسسة (٢).

⁽١) الفاعوري، رفعت عبدالطيم، تجارب عربية في الخصخصة، ص٣٠.

⁽٢) مقابله، على حسين، التحرل نحو اقتصاد السوق بين النظرية والتطبيق، مجلة آفاق اقتصادية، عـدد ٢٢، مجلد، ١٦، ١٩٥٥م، ص٥٠.

⁽٣) دهال، رياض، حول طرق الخصخصة، ص١١٠.

ويشير باودر إلى أن أسلوب التعاقد قد ازداد بشكل كبير في الولايات المتحدة وخاصسة في قطاع الخدمات، وأصبح هو الأسلوب المميز بسبب زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات (١٠). ب. أسلوب الامتيار (Franchise):

هو عقد من العقود الإدارية تعهد بمقتضاه الحكومة إلى أحد الأفراد أو الشركات بمهمة إنشاء و/أو تسيير مرفق عام على نفقته ومسؤوليته الخاصة في مقابل تقاضي مبالغ نقدية محددة من المنتفعين تحت إشراف الحكومة ورقابتها ويكون هذا العقد لمدة محددة (١).

ومن مزايا هذا الأسلوب أن صاحب الامتياز هو المسؤول عسن النفقات الرأسمالية والاستثمارات، مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة، ولكن يؤخذ عليه أنه يعطي حق الاحتكار لحامل الامتياز، بحيث بجعله يمارس نشاطه بمنأى عن منافسة غيره، فيجنبه منافسة قوى السوق في العرض والطلب، ويتطلب وجود رقابة وإشراف من قبل الحكومة على أعمال حامل الامتياز، وذلك لتقديم خدمة وسلعة بمواصفات جيدة وأسعار مقبولة (").

وهناك أنواع خاصة من عقود الامتياز وهي:

- أسلوب الإنشاء والتشغيل والتملك (BOO) (Build-Operating-Owned):

يوفر هذا الأسلوب أحد طرق التمويل التي تمكن الدولة من تقديم خدمات، وإشباع حاجة المواطنين عندما لا تتوفر السيولة الكافية، فهذا الأسلوب يمنح القطاع الخاص المتعساقد حق تملك المشروع وتسييره وتشغيله، وهو ليس محدداً بمدة زمنية (١٠).

- أسلوب الإنشاء والتشغيل والنقل (BOT) (Build-Operation-Transfer):

يستعمل هذا الأسلوب لتطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية مـــن قبــل القطــاع الخاص، حيث إن القطاع الخاص يقوم بتمويل مشروع جديد لفترة محددة (فـــترة الامتيــاز) وبنائه وتشغيله وبعد ذلك تعود ملكية هذا المشروع إلى الدولة.

⁽١) دهال، رياض، حول طرق الخصخصة، ص١١٠

⁽٢) المومني، صهيب، الجوانب القانونية للتخاصية في التشريع الأردني، ص١١٤.

⁽٣) الفاعوري، رفعت عبدالحليم، تجارب عربية في الخصخصة، ص١٣٥ الزعارير، محمدود مصطفى، سياسة التخاصية، ص١٥٩–١٦٧.

⁽٤) المومني، صهيب، الجوانب القانونية في للتخاصية في التشريع الأردني، ص١١٤.

هذا الأسلوب يوقر على الدولة نفقات البناء، وخاصة عند عدم توفر السيولة اللازمة لذلك، كما يحقق رغبة الحكومة في نقل مسؤولية تشغيل المشروع وتقديم الخدمة إلى الإدارة الخاصة المتعاقد معها، وهذا الأسلوب مناسب لمشروعات الخدمات كالماء والكهرباء (١).

وهناك تفرعات كثيرة لهذين الأسلوبين من أساليب الامتياز فالدول تصمم الأسلوب الذي يتناسب مع ظروفها الاقتصادية وكذلك مع حالة المشروع المنوي خصخصته.

الفرع الثالث: الإحلال: إ

لا يمكن تطبيق الإحلال كاستراتيجية منفردة للتحول إلى القطاع الخاص، فهذه الاستراتيجية تستلزم سير الدولة في التخاصية بانباع إحدى الاستراتيجيتين؛ إما إنهاء الملكية، أو التفويض حتى يمكن الاستفادة من استراتيجية الإحلال؛ وإلا فإن تطبيقها وحدها سوف يؤدي إلى آثار سلبية.

والطرق التي يمكن أن يتم تنفيذ الإحلال التدريجي في الخصخصة بواسطتها وهي: 1. إهمال الخدمة.

٢. تخفيف القوانين.

١. إهمال الخدمة:

تتعمد الدولة في هذا الأسلوب ترك الخدمة وإهمالها في لحدى القطاعات الخدمية، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية، ورداءة نوعية الخدمة المقدمة من القطاع العام، مما يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع، حيث يقوم بتقديم السلعة أو الخدمة بصورة أكفأ ليحل تدريجياً محل الدولة، ويتم هذا الأمر في كثير من الأحيان بتشجيع من الدولة، وبمرور الوقت يقل نصيب الدولة تدريجياً في هذا النشاط الاقتصادي، وينمو دور القطاع الخاص(٢).

⁽۱) برقاري، نزيه، أماذا أسلوب البناء والتشغيل وإعادة الملكية، (BOT) في مشاريع البلديات، مجلة أخبار التخاصية، عمان، العدد (۱٤)، آذار ۲۰۰۰، الهيئة التنفيذية للتخاصية، ص١٠-١١٢ الرافعي، حسن، تمويل مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية، مجلة أخبار التخاصية، العدد (١٤)، آذار ٢٠٠٥، عمان، الهيئة التنفيذية للتخاصية، ص٢-٨.

⁽٢) ماهر، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، ص١١٩.

ومن أبرز المجالات التي نظهر فيها هذه الطريقة خدمات المتعليم والصحة والنقل العام والخدمات الرياضية.

٢. تخفيف القوانين أو تخفيف القيود على القطاع الخاص:

يقوم هذا الأسلوب على إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، بحيث لا تتدخل الدولة بشكل مباشر في النشاط الخدمي أو الصناعي أو التجاري أو الزراعي، وإنما تقوم بإلغاء القيود أو القوانين التي تمنع القطاع الخاص من الاستثمار في هذه الأنشطة الاقتصادية (۱).

وهناك ثلاثة أنواع رئيسية لتنظيم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخساص فسي مجسال الاستثمار في النشاطات الاقتصادية وهي(١):

الخاء القواتين أو تعديلها: أي أن تقوم الدولة بإلغاء القواتين التي تحسرم القطاع الخاص من الاستثمار في بعض الأنشطة الاقتصادية، أو تحد مسن قدرت على الاستثمار في هذا النشاط، وذلك عبر إلغاء الاحتكار الممنوح للقطاع العام، وفتلا المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا النشاط أو ذلك؛ كما في مجالات التعدين مثلاً، أو أن يقوم المشرع بتخفيف القيود و/أو الرسوم والضرائب المفروضة على الاستثمار في نشاط اقتصادي معين؛ كما في حالة الاستثمار في النقل العلم مثلاً.

٢. إلغاء الأجهزة الحكومية أو دمجها: بأن يتم تقليص دور الأجهزة الحكومية أو إلغاؤه فيما يخص الإشراف والتنسيق والرقابة على المؤسسات والشركات المنفذة للأنشطة الاقتصادية في مجال من المجالات كما في حالات قطاع الإعلام.

⁽۱) ملحم، إبراهيم علي، الخصخصة، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإمكان تطبيقها في المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية المعلوم الإدارية، القاهرة (اليونسكو) مجلد، عدد، ١٩٩٧، ص١٨٧.

⁽٢) ماهر، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، ص١١٨.

٣. الحد من سلطة مسؤولي الحكومة أو إلغاؤها: من خلال تقييد السلطات الخاصة بالمسؤولين الحكوميين أو إلغائها، وذلك فيما يخص الموافقة أو التصريح أو المنع أو الاعتراض على الاستثمار في قطاع اقتصادي معين، كما في حال وزارة التموين مثلاً.

الطلب الثاني: مراحل التخاصية:

يمر قرار التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بمستويين أساسيين هما(١):

١. على المستوى الوطني.

٢.مستوى المشروع.

فعلى المستوى الوطني يكون دول الدولة هو:

- تحديد الهدف والدافع من وراء التخاصية.
- سن التشريعات اللازمة لتحول إلى القطاع الخاص على المستوى الوطلي.
 - تحديد القطاعات التي سوف تتم خصخصتها.

أما على مستوى المشروع فإن قرار التخاصية يتضمن ما يلي:

- تصنيف الشركات حسب أوضاعها المالية وجدواها الاقتصادية للاقتصاد الوطني.
- تحليل أوضاع الشركات المراد خصخصتها للتعرف على نقاط القوة والضعف فيها.
 - تقييم البيئة الخارجية التي تعمل فيها هذه الشركات.
 - إعداد الدراسات للتنبؤ بظروف الشركة المستقبلية.
 - إعداد الخطوات التنفيذية المتحول إلى القطاع الخاص.

وتنفيذ برنامج الخصخصة يمر بثلاث مراحل أساسية هي(١):

⁽۱) ماهر، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، رفعت عبدالحليم، تجارب عربية في الخصخصة، ص١٣٩ الصغير، جمال، خبرة البنك الدولي ونظرة عامة على العالم العربي، ص٢٠٩.

⁽٢) هانكي، ستيف، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، ص ٢٩؛ ثابت، نحمده عبدالحليم، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القسرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٤، ص ٣٠-٣٠.

- ١. الإعداد.
 - ٢ . التنفيذ .
- ٣. المراقبة.

وتعد المرحلة التمهيدية أي: الإعداد ذات أهمية بالغة، لأنها تمهد الطريق لنقل ناجح للملكية العامة إلى القطاع الخاص وهي تتضمن المراحل التالية:

١.دراسة المؤسسة المراد خصخصتها.

٢. إعداد التقارير حول أوضاع الشركة من حيث الربحية والأسلوب الأفضل
 لخصخصتها.

٣. تحديد أوضاع العاملين في المشروع أو الشركة حيث إنهم أكبر متأثر بنقل الملكيسة
 إلى القطاع الخاص.

وتتطلب عملية الإعداد للخصخصة تحديد أهم المعيقات التي يمكن أن تعسترض تنفيذ تخاصية أي مشروع، لتجنب حدوثها في حال التطبيق، وتعبئسة المجموعات ذات العلاقة ببرنامج تحويل الملكية للقطاع الخاص وهي(١):

- القيادة السياسية: وهي السلطة التنفيذية والتشريعية.
- الجمهور: المستهلكون الذين يحصلون على المنتجات والخدمات العامة.
- موظفو الحكومة والمديرون: وهي الجماعة التي توجد خارج القيادة السياسية، وهم موظفو الحكومة والمهنيون والعمال، حيث إنهم هم الأكثر تأثراً بعملية نقل الملكيمة العامة للخاصة.
- مجموعة رجال الأعمال: وهم الأكثر قدرة على امتالك المشروع المنوي خصخصته، أو تأجيره أو إدارته.

⁽١) الفاعوري، رفعت، تجارب عربية في الخصخصة، ص ١٤٠ هانكي، ستيف، تحويل الملكية العامة القطلع الخاص، ص٧٦.

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة تتفيذ عملية التحول إلى القطاع الخاص، وتتضمن الخطوات التالية (١):

١. اختيار المستشار المالي وذلك من أجل تقييم أوضاع المشروع وأصوله، وتحليل البيئة الخارجية المؤثرة في المشروع والترويج للشركة محل التخصيص للحصول على أفضل العروض والأسعار.

٢. تأهيل المشروع من حيث إعداد هيكل تنظيمي حديث، وإعداد وتدريب الموظفينن
 على أساليب العمل والإدارة المحديثة.

٣. إصدار التشريعات اللازمة لإتمام عملية الخصخصة والتي تتضمن إنهاء الاحتكار
 الحكومي المشروع وإداراته على أسس تجارية.

٤. تحديد الأسلوب المناسب لتنفيذ خصخصة المشروع وذلك بالاتفاق ما بين الحكومــــة
 والمستشار المالي.

٥. التعاقد مع المستثمر الذي وقع عليه الاختيار لتملك المشروع أو إدارته أو تشغيله.

وأما المرحلة الرابعة: وهي مرحلة المتابعة والمراقبة، وتتضمن إنشاء جهاز رقابي للإشراف على تنفيذ أحكام الاستثمار وشروطه في القطاع الذي تمت خصخصته، وتنظيم العمل بحيث يتم على أساس المنافسة المفتوحة وغير المنحازة، هذا من أجل حمايسة حقوق متلقي الخدمة، ولخلق جو تنافسي يشجع رجال الأعمال على الاستثمار في القطاع الذي أنهت الدولة احتكارها له، بحيث يمكن الحصول على خدمة أو سلعة ذات جهودة عالية وبسعر مناسب (۱).

أما التجربة الأردنية في التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فإن مراحل عملية التخاصية التي نفذت من خلالها هذه السياسة يبينها الجدول التالي ("):

⁽١) ماهر، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، ص٥٨- ٢٠ الصادق، على توفيق، التخصيص في إطار تنمية القضايا والمضامين، جزء من كتاب جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، ص٦٥.

⁽٢) ستيف هانكي، تحويل الملكية العامة القطاع الخاص، ص ٢١؛ ثابت، نحمده عبدالحميد، ترويسج قضايسا الخصخصة، ص ٢٠٤٠.

⁽٣) مراحل عملية التخاصية، مجلة أخبار التخاصية، عمان، العدد ١٤ أذار ٢٠٠٥، ص٤.

شكل رقم (١) مراحل عملية التخصيص في الأردن

الوقت الملازم للتنفيذ	المرحلة أو الخطوة	الرقم
440	الإعلان عن المشروع للمزمع خصخصته.	١
۳۰-۵۰ يوم	استلام عروض ايداء الاهتمام.	۲
٥-٧ أيام	إرسال طلبات نقديم العروض الشركات المؤهلة مبدئياً الدخول في العطاء.	٣
٥١-،٧ يوم	تحديد اليوم الأخير لاستلام الاستفسارات والاقتراحات.	٤
٧-٥ أيام	. مؤتمر ما قبل تقديم المروض للمستثمرين،	0
۲-۳ أوام	إرسال طلبات تقديم العروض المعدلة الشركات المؤهلة مبدئياً للدخول في العطاء.	٦
۵۱-۰۲ يوم	اليوم الأخير لتقديم العروض.	Υ
۲۰-۱۲ يوم	تقييم العروض. كم	٨
۸۷ أيام	إعلان المستثمر الفائز.	٩
٥-٠٣ يوم	إدالة العطاء وتنفيذ الاتفاقية.	١.
۱٦٠-۱١٠ يوم	الإعلان عن تخاصية المشروع إلى إحالة العطاء.	11

الطلب الثالث: السهم الذهبي: Golden Share

يعود التطبيق الدولي لفكرة السهم الذهبي إلى التجربة البريطانية، حيث نصت تشريعات الشركات التي أرادت الحكومة البريطانية خصخصتها في ذلك الوقت على إعطاء الحكومة هذه الصفة التصويتية في مجالس إدارات الشركات الحكومية التي طرحت الخصخصة، وذلك من أجل منح الحكومة الحق في التدخل لمنع المتغيرات في الإدارة المشتركة، أو المقايضات، أو المساهمات الأجنبية، كما حدث في حالة شركة الغاز، وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية البريطانية(۱).

فالسهم الذهبي عبارة عن: "سهم خاص تحتفظ به الحكومة في المشروع المحول، وتتمكن الحكومة من خلاله حضور الجمعيات العامة، والتصويت، وكذلك تعيين ممثل لها في مجلس الإدارة، ويمكنها من الاعتراض على بعض القرارات في الأحوال الطارئة والخطييرة فهو عين الدولة داخل هذه الشركات (۱).

⁽١) الزعارير، محمود مصطفى، التخاصية، ص٨٣٠.

⁽٢) ماهر، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، ص٣٣.

وعرف أيضاً بأنه: "سهم تملكه الحكومة في شركة تمت خصخصتها ليمكنها من بعض الحقوق التصويتية المميزة إذا تعلق الأمر بمصلحة الوطن العليا، ولا يعطي الحكومة أية صلاحية في الإدارة اليومية(١).

ونص قانون التخاصية الأردني رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ على حالة السهم الذهبي، وذلك كإجراء جوازي لحماية مصالح الدولة العليا في بعض الشركات والمشاريع التي تعتبر استراتيجية بالنسبة للمملكة، وهو لا يعطي للحكومة أيسة صلاحيات في الإدارة اليومية والتنفيذية، ولكن يعبر عن رغبة الحكومة في الإبقاء على رقيب داخلي لها في إدارات بعسض الشركات التي تعبر استراتيجية بالنسبة للأردن(١٠).

فقد نصبت المادة (١٤) من قانون التخاصية الأردني على حالة السهم الذهبي بما يلي:

"على الرغم من أحكام أي تشريع آخر يجوز المجلس() أن يخصص للحكومة سهماً من ملكية الشركة الناتجة عن التخاصية يسمى (السهم الذهبي) يعطيها قدرة تصويتية مميزة تخول الجهة ذات العلاقة حق الاعتراض على قرارات مجلس إدارة الشركة أو هيئتها العامة المنسع نفاذها إذا تطلبت المصلحة الوطنية العليا ذلك شريطة موافقة مجلسس الوزراء على هذا الاعتراض".

والسهم الذهبي كمفهوم يؤكد نية الحكومة الجدية في انتهاج سياسة التخاصية، وترك حقوق الملكية والاستثمار والتطوير والتشغيل والإدارة اليومية للقطاع الخاص، وما أبقته لنفسها هو الرقابة من خلال هيئات النتظيم المستقلة، أي أن السهم الذهبي عبارة عن رقابة داخلية فقط، وهو حق شرعي الدولة أي دولة كانت في الحفاظ على مصلحتها العليا من

⁽١) قندح، عدلي شحادة، التخاصية، أحدث نماذج التنمية الاقتصادية، عمان، مجدولين للنشر والتوزيسع، ط٨، ٣٠٠٧م، ص١٦٥.

⁽٢) قندح، عدلى شحادة، التخاصية (أحدث نماذج التنمية الاقتصادية)، ص١٦٥٠

^(*) المقصود بالمجلس هذا هو مجلس التخاصية وفق قانون التخاصية ويكون برئاسة رئيس الوزراء وعسدد من الوزراء حددهم القانون بالإضافة إلى رئيس الهيئة التنفيذية المتخاصية.

⁽٣) قانون التخاصية الأردني رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠م، الجريدة الرسمية، عدد ٤٤٤٣ تاريخ ٢/٧/٠٠٠٢م، ص٢٦٥٢.

التلاعب بها من قبل المستثمرين وخصوصا الأجانب، ولا سيما أن هذا الرقيب سيكون مطلع على الأمور التي تحدث داخل الشركة أكثر من الرقيب الخارجي، وهو يعبر عن وجود جزئي الحكومة في مجالس إدارات هذه الشركات (١).

ولتحقيق مزيد من الشفافية في مسيرة التخاصية الأردنية فإنه على الحكومة أن تحدد الأطر العامة للمقصود بالمصلحة الوطنية العليا، وذلك وفقا لكل قطاع اقتصادي ولكل شسركة على حدة، حتى لا يترك حيزا واسعا للاجتهاد والتفسير من قبل ممثلي الحكومة في مجدالس إدارة الشركات التي يجري خصخصتها، وعلى الحكومة أن تحدد مدا هدي الشركات ذات الطبيعة السيادية والتي تؤثر على المصالح الوطنية العليا للأردن.

⁽١) قندح، عدلي شحادة، التخاصية، ص١٦٦.

البحث الثالث التخاصية في الأردن

المطلب الأول: التجربة الأردنية في التخاصية:

بدأ التوجه الأردني نحو انتهاج سياسة التخاصية منذ منتصف الثمانينات مـــن القـرن العشرين، حيث أشار كتاب التكليف الملكي لحكومة دولة السيد زيد الرفاعي في عـام ١٩٨٥م إلى أهمية استعادة القطاع الخاص لدوره، وزيادة استثماراته وتوسيعها في المملكة، وتحفيزه على السير في هذا الاتجاه، وتعزز هذا التوجه بصــدور قـرار مجلـس الـوزراء بتساريخ على السير في هذا الاتجاه، وتعزز هذا التوجه بصــدور قـرار مجلـس الـوزراء بتساريخ تطبيقها، وتحديد الشركات التي سوف بجري خصخصتها (١).

ولا تسمح القيود التشريعية والقانونية بتغيير شكل الملكية للمؤسسات العامة المرشدة للتخاصية من جهة، ولا تسمح بفتح القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها المؤسسات والشركات العامة لدخول القطاع الخاص إما بسبب حظر القانون، أو لعدم قدرة هذا القطاع على منافسة هذه الشركات بسبب الحماية والدعم الحكومي، كانت من الأسباب المائعة للمباشرة بعمليسسات التحول إلى القطاع الخاص(۱).

ومن جهة ثانية كانت القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمارات المحليسة والأجنبية متحفظة كثيرا في تعاملها مع المستثمر، ولذلك كان الابد من تعديل هذه التشريعات والقوانيسن كخطوة أولى يمكن من خلالها تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام وشسركاته إلسى القطساع

⁽۱) الصمادي، تيسير رضوان، التخاصية والاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، كليسة الاقتصداد، الجامعة الأردنية، عمان، ۱۹۹۳م، ص ۸۱-۸۸، الجريدة الرسمية، العدد ۲۳۳۰، تاريخ ۲ نيسان ۱۹۸۰م، عدد ممتاز، ص ۲۹۳،

Privatization in Developing Countries. Edited by V.V Ramanadham. RouTLEDGE, London, 1989, Chapter 11 (privatization in Jordan by Khalaf, Rima., Director, planning and Research Department, ministry of planning, p236-245.

 ⁽۲) بن حبتور، عبدالعزيز صالح، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي "دراســـة مقارنة"، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، هـــ١، ٩٩٧ ام، ص٤٩.

الخاص، وإصدار تشريعات تمكن القطاع الخاص المحلي والأجنبي من الاسستثمار ودخسول القطاعات الاقتصادية المختلفة التي كانت حكراً على القطاعات العام(١).

وعلاوة على العوائق التشريعية والقانونية، أدت الأزمة التي ألمت بالاقتصاد الأردنسي، وعلاوة على العوائق التشريعية والقانونية، أدت الأردني، حبث أدت إلسى وظهرت آثارها بصورة جلية عام ١٩٨٩ في الاقتصاد والمواطن الأردني، حبث أدت إلسى انهيار سعر صرف الدينار الأردني، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات عالية، مما أدى إلى ركود في الاقتصاد الأردني، وتوجه النمو الاقتصادي إلى الحالمة السابية، أدت هذه الأزمة إلى تأخير انتهاج الحكومة لسياسة التخاصية إلى ما بعد منتصسف تسعينات القرن العشرين(١).

الفرع الأول: أسباب تبني الأردن للسياسة التخاصية. .

كان أول إجراء عملي اتخذته الحكومة في اتجاه المتخاصية هو تعديل قانون الشركات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩م، فظهرت المادة $(^{(7)})$ التي كان الهدف من تعديلها تمكين الحكومة من تحويل المؤسسات العامة إلى شركات تعمل بموجب قسانون الشركات تمهيداً لتحويلها إلى القطاع الخاص $(^{(1)})$.

وكانت أسباب هذا التحول المهم في الاقتصاد الأردني راجعة إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية أدت إلى تبني سياسات التكيف الهيكلي والتي تعتبر التخاصية جزءاً مهماً منها.

أما الأسباب الداخلية التي دفعت باتجاه انتهاج سياسة التخاصية فهي (٥):

⁽۱) قندح، عدلي شحادة، التخاصية على أجندة الأردن الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات (مبررات الظـــهور وأسباب بطئ التنفيذ، جريدة الرأي ١٩٩٩/٤/٤، عمان.

⁽٢) ندوة جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، تحرير على توفيق صادق، سلسلة بحوث ومناقشات صندوق النقد العربي، العدد، أبو ظبى عام ١٩٩٥م، ص٣٨.

⁽٣) نص المادة (٨) من قانون الشركات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩م.

⁽٤) الفاتك، فهد، لماذا تعثر التحول إلى القطاع الخاص، مجلة المنتدى، المجلد الشامن، العدد ٩١، عام ١٩٩٣م، ص١٦-١٧.

⁽٥) الزعارير ، محمود مصطفى ، سياسة التخاصية ، ص ٤٠ الفاعوري ، تجارب عربية في الخصخصة ، ص ٢١-٦٣.

- ١. الصدمات التي لحقت بالاقتصاد الأردني في ثلث الفترة والمتمثلة في ما يلي:
 - أ. تدنى حجم المساعدات المالية الأجنبية.
 - ب. تراجع تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج.
 - ج. انخفاض حجم الصادرات الوطنية.
- د. تفاقم مشكلة المديونية الخارجية الأردنية التي وصلت إلى مستويات قباسية حيث أشارت بعض الدراسات إلى وصولها لمستوى ١٥٠% من النسائج المحلي الإجمالي. هذه العوامل مجتمعة أنت إلى حدوث ركود تضخمي في الاقتصاد الأردني.
- ٢. حدوث اختلالات هيكلية عميقة في البنية الاقتصادية الأردنية ناتجة عن تراجع كفاءة القطاع العام وتدنى إنتاجيته.
- ٣. تفاقم العجز المالي في القطاع العام والموازنة العامة وموازنة المؤسسات المستقلة،
 مما أدى إلى ارتفاع كبير في رصيد الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي وأعباء خدمته.
- ٤. ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات الأردني، وبلوغه مستويات قياسية لـم يشهد الاقتصاد الأردني مثيلاً لها من قبل، كل هذه الأسباب أدت إلى حدوث أزمة عـام ١٩٨٩ التي نتج عنها نضوب الاحتياطيات الأجنبية، وبالتالي تدهور سعر صـرف الدينار الأردني، وتراجع مستويات المعيشة.

أما الأسباب الخارجية الدافعة إلى تبني سياسات التكيف الهيكلي وبالخصوص سياســـة التخاصية فهي:

- ١.حدوث تحولات عالمية جذرية في التجاه تبني سياسات الاقتصاد الليبرالي ومبادئه وهي:
- أ. انهبار الاتحاد العوفياتي الذي كان يمثل مركسن الآبديولوجية الاقتصادية الاشتراكية، وما تبع ذلك من تبني دول أوروبا الشرقية لنهج اقتصاد السوق بعد أن كانت اشتراكية في السابق، مما ترتب على ذلك تخليها عن قطاعها العام، وتحولها إلى القطاع الخاص(1).

⁽۱) العطية، عبدالحسين وادي، الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول، ص ۱ ٨١ بن حبتور، عبدالعزيز سلم، إدارة عمليات الخصخصة، ص ٢.

ب، ضغط الولايات المتحدة وتشجيعها للدول النامية على انتهاج آيديولوجية التحرر الاقتصادي، الذي من مرتكزاته خروج الدولة مسن قطساع الإنتساج، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص العمل حسب آليات السوق القائمة على المنافسة والعرض والطلب، هذا الضغط والتشجيع كان على شسكل ضغسوط سياسية ودبلوماسية، وعبر المنح والقروض التي تقدمها أمريكا لهذه الدول التي كانت من اشتراطاتها ليبرالية الاقتصاد تقديم الخبرات الفنية حيث كانت تقسوم وكالة الإتماء الأمريكية الدولية (USAID) بحيز كبير من هذا الجهد بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢. اشتراط هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي (IMF) على الدول النامية، ومنها الأردن أن تتبنى سياسات المتخاصية وبسالأخص التي تعتبر جزءا من برنامج الإصلاح الهيكلي بشكل عام، ويؤكد هذا الكثير مسن تصريحات خبراء البنك الدولي في هذا المجال، حيث قالت ماري شيرلي إحدى خبراء البنك: (إن تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرطاً من شروط الاقتراض لأغراض التكيف الهيكلي "(٢).

وتأكيدا للتوجه نفسه تقول: "يدعم البنك الدولي الاستعدادات الجارية لبرنامج نقل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص كما يساعد في مفاوضات البيع، ويقوم البنك بتدبير الأرصدة التي سوف تمكن المشترين من القطاع الخاص المحلي للمشروعات العامة من الحصول على قروض الإصلاح أوضاع هذه المشروعات(٢).

⁽١) هانكي، ستيف، تحويل الملكية للقطاع الخاص، ص٢٠١ قندح، عدلي شحادة، التخاصية، ص٢٠٨.

⁽٢) مجيد، ضياء؛ الخصخصة (والتصحيحات الهيكلية)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، مصدر، ٣٠٠٣م، ص ٣٠٠٠

⁽٣) مجيد، ضياء، الخصخصة (والتصحيحات الهيكلية)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعسة، مصر، ٣٠ مبد، ص ٣١،

٣. ترابط الاقتصاديات فيما بين الدول أي ما عرف بتدويل الاقتصاد، وعدم إمكانية انعزال الدولة عن محيطها العالمي(١)، مع ما تفرضه هذه الظاهرة من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاديات الوطنية حيث تشكل هذه الشركات في أغلب الأحيان لوبيات ضغط على الحكومات الوطنية لفتح مجال الاستثمار أمامها في أي قطاع ترى أنه يحقق لها الربح، كما في حالة شركة الإسمنت، عندمل حصلت على امتياز من الحكومة الأردنية لاستغلال الصخر الزيتي في تشغيل مصانعها، فالدراسات الاقتصادية تؤكد(١) في هذا المجال أن الصخر الزيتي صناعة بالإضافة إلى إنتاجه البترول فإن العادم الناشئ عن حرقه يستخدم في صناعة الإسمنت(١).

القرع الثاني: المُشاريع التي نتمت خصفصتها في الأردن من عام ١٩٩٨ـ٥٠٠٠م: .

مر الإطار المؤسسي للتخاصية في الأردن بمرحلتين أساسيتين منذ أن طرحت الفكرة في منتصف الثمانينات وهما:

المرحلة الأولى: بدأت من عام ١٩٨٦م حيث كانت وزارة التخطيط هي المخولة بمتابعة عملية التخاصية، وكان دورها يتمثل في استقطاب المستشارين الفنيين والماليين لإجراء الدراسات حول المؤسسات التي تنوي الحكومة خصخصتها ورفسع التوصيات المجلس الوزراء(٤).

⁽۱) البنك الدولي، تقرير خبراء البنك الدولي لوضع خطة عمل للخصخصة في الأردن، ترجمة رشسيد أبسو غيدا، الدستور الأردنية ٩-١٩٩٦/٧/١١ مجلة أخبار التخاصية، تقرير البنك الدولي عن التخاصية فسي الأردن، العدد(١١)، نيسان ٢٠٠٢م.

^(*) استخدام العادم الناشئ عن حرق الصخر الزبتي في صناعة الإسمنت جاء ضمن كلمة سمو الأمير حسن بن طلال في الأسبوع العلمي الأردني الحادي عشر بعنوان "تفعيل منظومة الإبداع الوطنية: نحو تحسين تنافسية الاقتصاد الأردني من ١٨-٠٠/٩/٠٠ م في المركز الثقافي الملكي برعاية المجلسس الأعلسي للعلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن.

 ⁽٣) العطية، عبدالحسين وادي، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وملامح الفكر الاقتصادي المعاصر، عمان،
 مجلة دراسات الجامعة الأردنية، عدد ٢، ١٩٩٥م.

⁽٤) التخاصية في الأردن، الهيئة التنفيذية للتخاصية، عمان، حزيران ٢٠٠٦م، ص٣٤-٣٥.

المرحلة الثانية: إنشاء الوحدة التنفيذية للتخاصية والمجلس الأعلي للتخاصية عام ١٩٩٨م، حيث وفرت الحكومة الأردنية الإطار المؤمسي للبدء بخصخصة المؤسسات العامة، والمجلس الأعلى للتخاصية، واللجنة العليا للتخاصية تتشكل من مجموعة من الوزراء الاقتصاديين برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية رئيس ديوان المحاسبة، وهو بشكل المرجعية النهائية لأي قرار تخصيص لمؤسسة عامة (١).

ونفذت الحكومة الأردنية أول صفقة تخصيص لشركة الإسمنت الأردنية عـــام ١٩٩٨، من خلال استنادها إلى قانون مؤسسة الاستثمار الأردنية، وقانون الشركات، وقانون تشـــجبع الاستثمار من ناحية، وعلى تعديل أنظمة هذه الشركة ولوائحها من ناحية أخرى، حيث تم بيع ٣٣% من أسهم الشركة إلى شركة لافارج الفرنسية بمبلغ (١٠١) مليون دولار أمريكي، وتــم بيع (١٠) من أسهم الشركة لموظفيها بسعر مدعوم، وفي عام ٢٠٠٧ وافقت الحكومة علـــى بيع باقي حصتها والبالغة (١٤,١٥) من كامل أسهم الشركة بمبلغ (٢٩,٣٤٢) مليون دينـــار أردني لمستثمر محلي(١).

ومن ثم تتابعت عمليات الخصخصة في الأردن حسب الجدول التالي:

⁽۱) قندح، عدلي شحادة، مسيرة التخاصية في الأردن، موقع هيئة الأوراق المالي على الإنسترنت، www.asa.org.jo

⁽٢) قندح، عدلي شحادة، برنامج التخاصية في الأردن، مجلة أخبار التخاصية، الهبئة التنفيذيـــة التخاصيـة، عمان، العدد ١٤، آذار ٢٠٠٥م، ص١٢.

جدول رقم (١) عمليات الخصخصة في الأردن

	المشروع الذي تع خصخصته	طريقة القصقصة	عوائد التخاصية للمشروع		
	شركة مصانع الإسمات الأردنية	 بيع (٣٣٣) من أسهم الشركة إلى الأفارج الفرنسية كشريك استراتيجي عبام ١٩٩٨. 	۷۲.۳ ملیون دینار ۲۰,۰۱۲ ملیون دینار		
		 ديع باقي أسهم الحكومة في الشركة والبائفة (١٤,٢) إلى الضمان الاجتماعي في شباط ٢٠٠٧. 			
	المنقل العام	 اتفاقية تشغيل مع ثلاثة مشغلين محليين من القطاع الخلص الشغيل (٤) وحداث من خطوط النقل العام في الماصمة لمدة عشر سلوات عام ١٩٩٨. 	نصف ملون دينار سويا		
-	منتجع حمامات ماحين	 انتاقیة تأجیر و استثمار لمدة (۳۰) عام مع شرکة اکور النرنسیة وشریك مطیی عام ۲۰۰۰. 	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,		
-	شركة الاتصالات الأردنوة	 بدع (۶۰%) من أسهم الشركة لفرانس تيلكوم والبدك العربسي كانون شاني ۲۰۰۰ 	۳۲۰,۲ ملیون دیدار		
		 بيع (٨%) من أسهم الشركة للضمان الاجتماعي في شباط ٢٠٠٠. طرح (١٠,٠) من أسهم الشركة للعرض المام في السوق المالي تشدرين الأول 	۷۲٫۱۱۰ ملیون دیثار		
	سلطة المواه - منطقة عمان الكبرى	۱. عقد إدارة مياه وصرف صحي عمان الكبرى تيسان ١٩٩٩م مــ Suez	۵۸٬۲۷۳ ملیون دیدار		
		Lyonnaise des Eauy أمدة أربع سنرات تم تمديدها عام ٢٠٠٣ أسانين إضائيتين. ٢. إنشاء شركة ليما لإدارة مرفق مياه وصرف صحي عمان من الشركة الفرنسية المراددية الفرنسية وأرابيك آجردالة ومونقجمري والتسون.			
	شركة الأسواق الحرة في المطارات الأردنية.	 بهم كامل ولمتراز لمدة ١٢ معلة إلى الدياسا الإسبانية. 	٤٢،٥ مايون دينار		
	شركة تزويد وتموين المطارات	۱. بيع (۸۰%) إلى شركة ألفا البريطانية وشريك محلي واحتفظت الملكية بنسبة (۸۰%) المليون دينار (۲۰%).			
_	الحاديمية الطيران الملكية الأردنية	 ١٠ بيع كامل حصة الحكومة في الأكادرسية إلى شركة الأردن الدولية فالسستثمارات ١١١٨ مليون دينار السياحية والمقارية كانون ثافي ٢٠٠٣. 			
	شركة البوتاس العربية	 ا. بدع (۲۱%) من أسسم المكرمة إلى النسركة الكندية PCS بتساريخ ۲۰۰۲/۱۹. 	۸۷٫۸ ملیون دیثار		
•	محطة تتلية المياه العادمة في الخربة السمراء	 ان اتفاقیة تمریل مع تجمع بلکی حیث تقدر کلفة المشروع بحرالی (۱۲۹) ملیـــون دولار کالاتی: ۱ـ (۲۸) ملیون دولار من (USAID) مدمة. ب. (۱۶) ملیون دینار من خزینة الدولة. ج. (۱) ملیون دولار تجمع البلواله والضمان الاجتماعی. د. (۱۷) ملیون انتلاف الشرکات. 			
•	ميلاء الحاريات في المتبة	١. عقد إدارة مع الشركة الدانسركية (APMdier) بتاريخ ٩ أذار ٢٠٠٤ لمدة			
•	الشركة الأردنية لصيانة الطائرات / جور امكو	 ١. بيع (٨٠%) من حصص الشركة الأردنية أصيانة الطائرات إلى شركة أبسراح ٢٩ مليون دينار كابيتال بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٥. ٢. تخصيص (٢٠٠%) من كامل الأسهم اشركة الخطوط الجوية الداكية الأردنية. 			
	شركة الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	١. بيع كامل أسهم للحكومة في الشركة إلى شركة السلام عام ٢٠٠٣.	۱،۷ ملیون دینار		
•	شركة جت للنقل السياحي	١. بيم (٨٩٣٣) من كابل أسهم الشركة إلى مستثمر محلي عام ٢٠٠٣.	۱٬۱۲۰ مليون دينار		
	فلشركة الأردىوة لمتصلوم ولبتاج للخشب	 بيع المجمع الصناعي للشركة / قحث التصفية/ في العقبة إلى مستثمر أردنسي ١.٢ مليون دينار تشرين ثاني ٢٠٠٠. 			
•	محفظة المؤسسة الأردنية للاستثمار	 ١٠ يبع أسهم الحكومة في (٥٢) شركة تقرارح مساهمة الحكومة فيها بين ألل مسن ١٥٢ مليون دينار (٩٣) إلى (١٠٠). 			
	المندق عالية	١، يوم جزء من حصة للحكومة.	۱٫۱ ملیون دونار		
٠	شركة (SITA) للاتصالات الخاصة بشركة الطيران.	١. برغ أسهم الحكومة قيها.	۰،۳ ملیون دینار		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على أعداد مختلفة من مجلة أخبار التخاصية، <u>www.enc.gov.io.</u>

وبلغ مجموع عوائد التخاصية حتى نهاية ٢٠٠٥ ما مجموعه (٧٦٦,٤) مليون دينار كما هو في الجدول المبين أدناه:

جدول رقم (٢) عوائد التخاصية في الأردن

عوائد التخاصية/المبلغ مليون دينار	الشركة	الرقم		
19.,07.	عوائد تخاصية شركة الاتصالات	١		
۷۹,۸۲۰	عوائد تخاصية شركة الإسمنت	۲		
1.7,77.	عواند تخاصية الملكية الأردنية			
۲,۳٤٩	حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في شركة الأسواق الحرة (المعابر)			
1,711	حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في الشركة العامة للتعدين.	٥		
1,744	حصة التخاصية من بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة مصفة البترول	٦		
1,749	عوائد عقود إيجار/هيئة تنظيم النقل	Y		
Y77,666	جد وع	ال		

المصدر: نشرة مالية الحكومة العامة، مديرية الدراسات والسياسيات الاقتصادية، وزارة المالية المجلد السابع، العدد ١٦، كانون شائي ٢٠٠٠، مساء ١ مهروية الدرامات والسياسيات الاقتصادية، وزارة المالية المعدد ١٠٠١، كانون شائي

وتم استخدام ما مجموعه (٢٧,٧) مليون دينار من عوائد التخاصية للغايات التالية(١):

- أ. شراء ديون فرنسية وبريطانية سندات مبادلة ديون إسبانية بقيمة (١٧٢،٣) مليون
 دينار.
- ب. إعادة هيكلة ديون تجارية بقيمة (٢٢٤) مليون دينار تم استرداد ضمانات سندات بقيمة (١١٧,٣) مليون دينار. وبذلك يصبح صافي المبلغ المدفوع لإعادة هيكلة هذه الديون من حساب عوائد التخاصية (١٠٦,٧) مليون دينار.
- ج. تمويل بعض المشاريع المدرجة ضمن برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ
 (٤٠) مليون دينار.

⁽١) نشرة مالية الحكومية، عمان، المجلد السابع، العدد ١٢، كانون ثاني ٢٠٠٦م.

د. استخدامات أخرى من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ بلغت (٨٤,٦) مليون دينار أنفقت على مشاريع تتموية كمياه اللجون، والصرف الصحي، ومستشفى الملك المؤسسس عبدالله الجامعي وغيرها.

المطلب الثاني: تقييم التجربة الأردنية في التخاصية:

أثارت الخصفصة كآلية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص منذ ظهورها جدلا واسعا بين الاقتصاديين حول جدواها ومدى أهميتها، وانقسم هؤلاء إلى مؤيد ومعارض فهي من وجهة نظر المؤيدين، وسيلة لرفع الكفاءة الاقتصادية، وهي في الوقت نفسه تخفف العبء عن الحكومة من خلال التخلص من نفقات الحكومة على المؤسسات التي تحولها الدولة إلى القطاع الخاص أو تقليلها، وبالتالي تخفف عجز الموازنة العامة وتوجيسه المسوارد لخدمة المجتمع ككل(١).

وحسب وجهة النظر نفسها تؤدي إلى تقليل البيروقر اطية الحكومية، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في البلاد، وزيادة المنافسة بحيث يمكن الحصول على السلع بجودة أكبر وبسعر أقل، وتساهم كذلك في توسيع قاعدة الملكية، والمشاركة في المجتمع تحست مسا يسمى "تشجيع رأسمالية الشعب"، عن طريق ضخ أموال الأفراد في العملية الإنتاجية، وتسلهم في التخلص من الفساد الإداري والمحسوبية (٢)، هذه الآراء للمؤيديسين تشكل فسي مجملسها الأهداف التي تسعى الحكومة الأردنية لتحقيقها من وراء انتهاجها لسياسة التخاصية (٢).

ولكن المعارضين للخصخصة يسوقون مجموعة من الحجج التي أثبتوا صحتها من خلال ارتكازهم على إبراز الآثار الناجمة عن تطبيق هذه السياسة، فهم يشيرون إلى أنه ليس

⁽۱) الأردن مثال عملي (تقويم الإصلاح)، إعداد مركز المشروعات الدولية الخاصة ومجموعة فيوتشرز، <u>www.cipe.org</u> ؛ روت دونالد، التخصيص إقناع جمهور متشكك (وجهة نظر)، مركز المشسروعات الدولية الخاصة، www.cipe.org.

 ⁽٢) سولفيان، جون، أدوات سياسة لمكافحة الفساد، مركز المشروعات الدولية الخاصة، www.cipe.org.

⁽٣) العطية، عبدالحسين وادي، الاقتصاديات النامية، ص١٠١-٤٠٤ مضاعين، كمال، دائما الغقيير بدفع الثمن (وجهة نظر)، www.hashd-aheli.org .

من الضروري أن تؤدي التخاصية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، لأن شكل الملكية لا علاقة له بالكفاءة حسب وجهة نظرهم، ولكن شكل الإدارة هو الذي يحدد ذلسك، والمشروعات التي خصخصت تأخذ في غالب الأحيان شكل الاحتكار، وبالتالي فالخصخصة عبارة عن نقل للاحتكار من يد الحكومة إلى يد القطاع الخاص، مما يقضي على النتافسية التي هي من أهم مبررات التخاصية (۱).

والتخاصية حسب، رأي معارضيها، على الرغم من منافعها على مستوى المنشاة والشركة، إلا أنها نؤدي إلى مشكلات جمة على مستوى الاقتصاد الكلي، نتمثل في زيادة حجم العاطلين عن العمل، سواء بسبب الاستغناء عن العمالة الزائدة، أو بسبب تقليل فرص العمل نتيجة استخدام التكنولوجيا، أما المعارضون السياسيون فيصفون الخصخصة بأنها الوسيلة التي تسيطر بها الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاد الدولة، وبالتالي خروج القرار الاقتصادي ومن ثم السياسي من يد الحكومة، ليتخذ وفق مصالح هذه الشركات(٢).

والتجربة الأردنية في التخاصية، لا تخرج عن نطاق هذا الجدل، وستنتهج الدراسة في تقييمها للتجربة الأردنية في التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أسلوب مقارنة النتائج التي حققتها هذه التجربة بالأهداف التي تسعى الحكومة الأردنية التحقيقها من وراء تبني هذه السياسة، فقد حققت التجربة الأردنية النتائج التالية وفقا لآراء الكثير من الاقتصاديين:

ا عادة هيكلة المؤسسات التي جرت خصخصتها وتحويلها إلى شركات تعمل على أســـس تجارية (٢):

فقد تمت إعادة هيكلة عدد من المؤسسات إداريا وماليا وفنيا، وتم تحويلها شركات تمهيدا لإتمام عملية خصخصتها، كما جرى في حال شركة الاتصالات مثلا.

⁽۱) المعايطة، سميح، ضحايا الخصخصة، ۲۲/٤/۲۰ م، ۱<u>www.gbyhed.jo/priht.hcml</u> شبكشي، حسين، الخصخصة الأولوبات والتناقض، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، تاريخ ۱۱ إبريل ۲۰۰۲م؛ الفاتك، فهد، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتخاصية، عمان، مجلة أخبار التخاصية، الهيئة التنفيذية للتخاصية، العدد٤١، آذار ۲۰۰٥م، ص١٢٠.

 ⁽۲) العطية، عبدالحسين وادي، الاقتصاديات النامية، ص٤٠٠ الفاعوري، رفعت عبدالحليم، تجارب عربية
 في الخصخصة، ص٠٠٠.

⁽٣) برقاري، نزيه، سياسة وبرنامج التخاصية في المملكة الأردنية الهاشمية، حلقة عمل حول نقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٢-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥، ص٥٩-٢٣.

تخفيف عبء المديونية العامة (١):

فقد ساعدت عملية التخاصية على تخفيف حجم الدين العام من ما نسبته ١٦,٢ ١% مـن الناتج المحلي لعام ١٩٩٦ إلى ما نسبته ٨٣,٧% عام ٢٠٠٥، حيث توقفت الحكومة عن نقديم الدعم للمؤسسات التي تمت خصخصتها من جهة، ومن جهة ثانية قامت الحكومة بتسديد بعض الديون الداخلية والخارجية من عوائد التخاصية، حيث سددت الحكومة الأردنية ديون فرنسية وإسبانية من عوائد تخاصية الاتصالات الأردنية.

ولكن من جهة أخرى تؤكد دراسات اقتصادية أردنية مستقلة أن انخفاض المديونية الأردنية كان في جزء منه نتيجة التغير في سعر صرف العملات الرئيسية مقابل الدينار الأردني، فمثلا كانت نسبة التغير في سعر صرف اليورو مقابل الدينار ١٣,٣ % حيث كان سعر صرفه في نهاية ١٠٠٤م ٢٠٠٩م أما سعر صرفه نهاية ٢٠٠٥م فكانت ١٣٧٦، (٢).

وانخفض الدين العام الحكومي بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ من ٥٣٤٩,٧٦ إلى والخفض الدين العام الحكومي بين عامي ٤٩٢,١٠ من ٢٠٠٥ منيون دينار، كما يشير إلى ذلك الجدول المتالى (٣):

جدول رقم (٣) الدين الحكومي والنغير فيه

رصيد ٢٠٠٥	أشر العملات	رصيد ۲۰۰٤	العدلة
1+17,++	-108,00	1104,+9	يورو
ባለ•, 0٦	-177,71	1107,10	ين ياباني
875,79	£9,Y0	£Y14TA	جنيه استرثيني
13,077	-4.,40	٣٠٠,٢٠	وحدة حقوق السحب
71.770	-0,77	211117	باقي العملات
0.07,77	3 9,7 7 7-	۲۷،۸٤٣٥	المجموع
£97,1 ·	ارق		<u>å)</u>)

المصدر: نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد السابع، العدد ١٢، كانون ثاني ٢٠٠٦م، ص١١.

⁽۱) الأرقام نقلا عن نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد السابع، العدد ۱۲، كانون الثاني ۲۰۰۱م، الجسدول رقم (۱)، ص ٤٥-٤٦.

⁽٢) برقاوي، نزيه، ص٥٩- ١٦٧ الخصخصة: المفهوم والأهداف والمبررات الاقتصادية، <u>www.Acc.Ft.org</u>.

⁽٣) مسيرة التخاصية في الأردن. www.epc.gov.jo

٣. رفع كفاءة المشروعات الاقتصادية وزيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية:

أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية أن إنهاء لحتكار القطاع العام لعدد من القطاعات الاقتصادية، ودخول القطاع الخاص إلى هذه القطاعات سيؤدي إلى زيادة كفاءة إنتاجية هذه المشروعات وتعزيزها، فمثلا صار بإمكان المواطن الحصول على خط هاتفي بسرعة أكسبر وبجودة أعلى.

تعزيز المالية العامة ودعمها(١):

تشير الأرقام إلى أن نسبة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قدد الخفضت تدريجيا منذ عام ١٩٩٧م من ٣٨,٥% إلى ٣٤,٢% عام ٢٠٠٥، وكانت نسبة التراجع أكسش وضوحا في النفقات الرأسمالية التي تراجعت من ٧,٧% عام ١٩٩٦ إلى ٢,٠% عام ٢٠٠٠ وارتفع إلى ٧% عام ٢٠٠٥ وهذا ناتج عن تخفيف العبء الاستثماري الذي كانت تقدم به الحكومة، وإيقاف نزف المال العام الذي يذهب لسداد خسائر الشركات والمشروعات التي تسمخصتها وعجزها، بل أصبح بعض هذه المشروعات رافدا للخزينة العامة.

٥. الإسهام في تشجيع الاستثمارات المحنية والعربية والدولية:

ساعد تبني الأردن لبرنامج التخاصية في وضع المملكة على خريطة الاستثمارات العالمية، واجتذبت المشروعات التي خصخصتها الحكومة الأردنية الشركات العالمية وبيوت الخبرة الدولية (۱)، وساهمت عملية بيع الحكومة لأسهمها في عدد من الشركات بتوسيع قساعدة الأسهم التي يمكن الاتجار بها في السوق المالي، إضافة إلى رفع القيمة السوقية للسوق المالي بشكل واضح حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم من (۱,۱-) عام ۲۰۰۲ إلى (٩٢,٩) عام ۵۰۰۲م(۱).

⁽١) نشرة مالية الحكومة، عمان، المجلد السابع، العدد ١٢، كالون ثاني ٢٠٠١م، ، ص١١.

 ⁽۲) سبيكمان، جون، استعراض سياسات وإلجازات التخصيص في البلدان العربية، نـــدوة تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي ۲۰۰۳/۳/۱۲ ، www.amforg ae.

⁽٣) الأردن مثال عملي على الإصلاح، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

والجدول التالي يشير إلى حجم الاستثمار في بعض القطاعات التي تمت خصخصتها جدول رقم (٤)

حجم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية

الأسواق الحرة	مواه ومجاري عمان	قندق الأردن	استثمارات القطاع الخاص في قطاع الاتصالات	الاتصالات الأردنية	محطة توليد كهرياء الكرية السمراء	النقل العام	اسم المشروع
۳ مليون	٥ مليون	۳۷ ملیون	۲۳۲،۱ مارون	۳۵۰ ملیون	۳-۰ ملیون	۱۷ ملیون	قيمة الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على نشسرات متعبدة من التخاصية في الأردن، موقع الهيشة التنفيذية التخاصية، www.epc.gov.jo

ت. زيادة احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية(١):

ساهم بردامج التخاصية الأردنية في دعم احتياجات المملكة من العملات الصعبة لـدى البنك المركزي، حبث وصل الرقم إلى ٤٧٥٩ مليون دينـار عام ٥٠٠٠، والـذي يغطي مستوردات المملكة لمدة تزيد عن سبعة أشهر حيث كان لعوائد التخاصية الدور الأكـبر في ارتفاع حجم الاحتياطيات إلى هذه المستويات، وخصوصا خصخصة الاتصالات بـ (٥٠٨) مليون دولار.

٧. إدارة المشروعات الاقتصادية بأساليب حديثة:

فقد قام القطاع الخاص باستخدام التقنيات المتطورة بهدف تمكين المشروعات التي تمت خصخصتها من إيجاد أسواق مستقرة، وفتح أسواق جديدة من خلال قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ولقد قام القطاع الخاص بتوظيف الأساليب الإدارية الحديثة التي تستخدم أنظمة المعلومات وبرامج التسويق والترويج الحديثة في التصنيع، كما في حالة الإسمنت.

غير أنه من جهة أخرى تركت هذه السياسة آثارا سلبية في بعض الجوانب الاقتصاديــة والاجتماعية التي تؤثر سلبا في الاستقرار السياسي في الأردن وهي على النحو التالي:

أولا: إن هناك اختلافا كبيرا بين ظروف النمو ومراحله في المجتمعيات المتقدمة والمجتمع الأردني، الذي يعد من المجتمعات النامية، حيث إن النتائج المتوقع تحقيقها من جراء تطبق هذه السياسة لا يمكن ضمان تحققها، حيث تؤكد تجارب بعض الدول النامية التي طبقت

⁽١) العطية، عبدالحسين وادى، الاقتصاديات النامية، ص١٠٢.

برنامج التخاصية أن المشروعات ذات الطبيعة الاحتكارية قد انتقل احتكارها من القطاع العلم إلى القطاع الخاص، فمحدودية السوق وطبيعتها يحول دون وجدود عدد كبير من هذه المشروعات ذات الرأسمالية الضخمة، مما ينفي فلسفة المنافسة التي تعد من أهم أهداف تطبيق برنامج التخاصية، الذي يؤدي إلى تحكم هذه الاحتكارات الخاصة بأسعار السوق، ومثال ذلك صناعة الإسمنت في الأردن حيث ارتفعت أسعاره إلى الضعف(١).

ثانيا: أن مبدأ الخصخصة الذي تبنته الدول المتقدمة يعطي أهمية كبسيرة للأهداف الاقتصادية والتجارية المرتبطة بالعوائد المباشرة القابلة للقياس، وأهمية أقل للأهداف التوزيعية الاقتصادية والاجتماعية كالتوزيع العادل للدخل والثروة، واعتبارات تكافؤ الفسرص وتنمية المناطق، وهذا بسبب ما بلغته هذه الدول من تقدم كبير في اقتصادياتها، حيث تحتاج اقتصاديات الدول النامية إلى مثات السنين لتحقيق ما حققته هذه الاقتصاديات، وأيضا بسبب ما بلغته شعوب الدول المنقدمة من رفاهية عالية لا تستطيع الدول النامية تحقيقها لشعوبها(٢).

وإذا كان الأمر كذلك في الدول المتقدمة، إلا أنه في الدول النامية والأردن نموذج ملها يختلف، فالاعتبارات التوزيعية الاقتصادية والاجتماعية تعد أكثر أهمية من الأهداف المرتبطة بالعوائد المباشرة، حيث إنه منذ بدء تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي تعد التخاصية جهزها منها، زادت الفوارق النسبية بين الطبقات وتأكلت الطبقة الوسطى، فارتفعت نسبة الفقر المدقع إلى ٢١% مما يوجب على الحكومة الأردنية إعادة النظر فهي بعض جوانب سياساتها الاقتصادية، حتى لا تؤدي إلى حدوث انعكاس في النتائج المرجو تحقيقها من انتهاج هذه السياسة (٦).

⁽۱) مجيد، ضياء، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، ص ۱۱۰ زكي، رمزي، الليبراليق المستبدة (دراسة الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، القاهرة، سينا للنشر، ط ۱، ٣٠ ام، ص ١٥٥.

⁽٢) موسى، نائل، الخصخصة تفاحة الأغلياء حنظلة الفقراء، الإنترنت ٢٠٠٣م، www.worldbank.org

⁽٣) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية "القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربية" مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإثماء الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة ١٤-١٧ أيسار ١٩٩٠م، ص٨٨؛ الصوراني، غازي، المظيهر الاقتصادي للأزمية في الوطين العربي.

www.iragep.org/members3/0050810kaz.htm

ثالثًا: التخاصية كسياسة تبنتها الحكومة أول ما بدأت بخصخصة المشروعات الناجحة، وهي وسيلة كما تروج لها الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، ولكن وفي جهة مقابلة لهذه السياسة الحكومية فإن هذا يعني أن المشروعات المتعثرة ذات الأعباء الاقتصادية ستبقى في يد الحكومة، مما يؤدي إلى(١):

١. حرمان الموازنة العامة من الإيرادات التي تحققها المشروعات الناجحة.

٢. تحميل الدولة للخسائر الناجمة عن بقاء المشروعات الاقتصادية الخاسرة في يدها.

رابعا: التحول إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى تراجع الدولة عن الأهداف الاجتماعيسة التي تتبناها في المشروعات العامة، كتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وبخاصة محدودي الدخل في مقابل تقديم الأهداف الاقتصادية التي يسعى إليها رأس المال الخاص، والتي ترتكو على تحقيق الربح، مما يحد من قدرة المواطنين في الحصول على السلع ضمن قدرتهم الشرائية، فعلى الرغم أن من أهداف التخاصية خلق المنافسة للحصول على سعر منخفض بجودة عالية، إلا أن العكس حدث في الحالة الأردنية، حيث لرتفع معدل التضخم إلى ما يعادل الضعف، ففي عام ١٩٩٦ كان معدل التضخم (٢-٢,١٠٪) أما في عام ٢٠٠٥ فقد وصل هذا المعدل إلى ٤% وهذا حدث بسبب ارتفاع أسعار الخدمات مع ثبات دخول المواطنين، وتوقف الحكومة عن تقديم الدعم لبعض السلع(٢).

خامسا: تأثير التخاصية في البطالة، حيث إن تأثيرها على العمالة يعد من أكثر العوامل إثارة لاهتمام الرأي العام، فعلى الرغم من أن الأرقام الحكومية تؤكد أن نسببة البطالة لم تتجاوز ١٥% لسنوات عدة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٥ إلا أن الدراسات المستقلة تؤكد أن نسبة البطالة وصلت في الأردن إلى ٢٠٠٨% فهي نسبة عالية إذا ما قيست بالمستويات العالمية (٦).

⁽١) حمد، سماح، الخصخصة، عرض اقتصادي السابيات والإيجابيات، www.Albaladobline.com.

⁽٢) العطية، عبدالحسين وادي، الاقتصاديات النامية، ص١٠٢.

⁽٣) مجلة العمل، وزارة العمل، عدد ممتاز خاص بالمؤتمر الوطني للحد من الفقر والبطالة ٢-٧/٩/٧-١، عمان، العدد ١٠٦ لعام ١٠٤ ٢٥، ص١١٦ ١؛ نشرة مالية الحكومة، المجلد السابع، العدد ١١٦ كانون ثاني ٢٠٠١م؛ تقرير التتمية الاجتماعية في الأردن للعام ٢٠٠٤م، بعنوان السياسات الاجتماعيسة في الأردن، المركز الأردني للبحوث الاجتماعية بالتعاون مع Friedrch Ebert stiftung، عمان، ٢٠٠٤م، ماردن، المركز الأردني للبحوث الاجتماعية بالتعاون مع mjcsr@.com.jo.

وهناك أيضا تناقض في بعض أهداف الخصخصة حيث إن أحد أهدافها هـ و رفع الكفاءة الإنتاجية للشركة أو المؤسسة، وهذا يتناقض مع الهدف الذي ينصص على تخفيصض معدلات البطالة في الاقتصاد بشكل عام، حيث إن الإحصائيات تشير إلى أنه على الرغم مسن أرقام الاستثمارات المعلنة إلا أن نسبة البطالة لم تتغير، وإذا كان بالإمكان إخفاء المشكلة على المدى القصير فإنه لا يمكن استمرار الوضع على ما هـو عليه على المدى المتوسط والطويل(۱).

سادسا: أما الفقر فإن الأرقام الحكومية تشير إلى ارتفاع في نسب الفقر المطلق والمدقع بشكل مطرد مع سياسات التكيف الهيكلي، حيث ارتفع هذا المؤشر من ١٨,٧% نسبة فقر مطلق، عام ١٩٩٧-١٩٩٧ إلى ٢٦% لعام ٢٠٠٤-٥٠٠٥م.

وحسب دراسة غير معلنة لوزارة التخطيط الأردنية فإن خط الفقر لعام ٢٠٠٣ كان بحدود (٣٩٧،٥) دينار، ولكن بعد ارتفاع الأسعار وخصوصا المحروقات مع ثبات الدخول أشارت دراسات للبنك الدولي إلى أن خط الفقر هو (٤٥٠) دينار لعام ٢٠٠٥م، وهذا يدلل على ارتفاع نسبة الفقر في الأردن إلى ما يصل ٤٠%، وتوقعت دراسة البنك الدولي أن يبلغ عدد الأسر الأردنية الواقعة تحت خط الفقر (٤٥٦) ألف أسرة أي ما يساوي ما نسبة ٢٢% من مجموع الأسر الأردنية(٢).

سابعا: يؤكد معارضو الخصخصة أن التحول إلى القطاع الخاص، سيخلق مشكلات بيئية لم تكن موجودة في السابق، أو لم تكن بالحجم الذي برزت به، وهدذا بسبب ضعف التشريعات البيئية، واستغلال القطاع الخاص لهذا الضعف إضافة إلى إبداء الحجج بعدم إعاقة

⁽١) قندح، عدلي شحادة، التخاصية، ص١٣١-١٣٨.

⁽٢) مسح العمالة والبطالة، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، شباط ٢٠٠٥م، ص ٢١٠ أبو الحمد، فتحي، ديون السدول الناميسة وبلغست (٢١٧١) بليسون دولار، مكتسب الجزيسرة، القساهرة، ٢٠٠٠م، www.Suhuf.net.sa/2000jaz/feb/13/ec15.htm

⁽٣) جريدة الأهالي، العدد (٦٧٨) الخميس ٢٠٠٦/٤/٦م السنة السادسة عشر، عمان، الصفحة الأولى؛ مجلة العمل، عدد ممتاز، ص 10^{-1} ؛ تقرير النتمية الاجتماعية في الأردن، الجدول رقم (0^{-1}) ، ملامح الفقر في الأردن.

الاستثمار، لتشغيل منشآتهم دون مراعاة للمواصفات البيئية، كما في حالة شركة الإسمنت عندما كانت تستخدم فلاتر تطلق أبخرة وغبارا بنسب تساوى ضعف المسموح به عالميا(١).

ثامنا: أشارت بعض الدراسات إلى أن عمليات التخاصية رافقها فساد في تنفيذها، حيث إن الأسعار التي بيعت بها المشروعات الحكومية كانت أعلى من قيمتها التي بيعت بها، إضافة إلى استخدام المشروعات الحكومية التي تمت خصخصتها في سداد الديون عن الدولة، مما أدى إلى حدوث مضاربة على الديون الأردنية في الأسواق العالمية، السداد هذه الديون باقل من سعرها، ومن ثم بيعها على الحكومة بأسعار باهظة (١).

إضافة إلى ما سبق فإن استخدام أموال التخاصية في إطار القسرار السياسي، أي أن تسعى الحكومة وذلك بإنفاقها من هذه الأموال للتخفيف من الضغوط السياسية عليها وضبط معدلات التضخم، دون مراعاة للأوضاع المستقبلية التي ستؤول إليها أحوال الشعب بعد نفساد هذه الأموال، سيؤدي إلى حدوث صدمة اقتصادية في المستقبل المنظور بعسد نفساذ عوائسد التخاصية (٣).

وتتوصل الدراسة إلى النتائج التالية بناء على التقييم السابق للتجربسة الأردنية فسي التخاصية:

ا. العمل على استثمار أموال التخاصية من قبل هيئة مستقلة تنشأ لهذا الغرض بحيث يتم المحافظة على أصل هذه العوائد والتي بلغت ما يقرب مليار دولار، والاستفادة من عوائد هذا الاستثمار في تسديد الديون، وخلق فرص عمل جديدة من خلال هذه الاستثمارات وسداد الديون وغيرها من استخدامات عوائد التخاصية التي نص عليها قانون التخاصية رقم ٢٥ اسنة ٢٠٠٠ في المادة (١٣/د).

⁽١) مجيد، ضياء، التصحيحات الهيكلية، ص٢٨-٧٥.

⁽٢) حتر، ناهض، الليبرالية في مواجهة الديمقراطية (قراءة في الحالة الأردنية)، ط١، عمان، أزمنة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، ص٦٥٠.

⁽٣) حتر، ناهض، <u>تحولات جذرية في الأردن</u> (١٩٩٤–٢٠٠٤)، القاهرة، للمحروســــة للشــر والتوزيـــع، ٢٠٠٤، ص٣٦٧–٣٠٠.

- ٧. الاتجاه إلى تطبيق أسلوب التخاصية من خلال استخدام استر اتيجية التقويض أي عقود الإدارة، فالحكومة تبقى مالكة لأهم مؤسساتها الاقتصادية، وفي الوقت نفست تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال انتهاج سياسة التخاصية مما يعطي الحكومة استقلالا نسبيا أكبر في قرارها الاقتصادي والسياسي، وأيضا تحصل على عوائد ضريبية وعوائد متكررة بنسبة ما تملكه من أسهم في الشركات التي يتم خصخصتها، وبالتالي تجاوز عقدة الخوف من نفاد أموال التخاصية، والدي إن تحقق سوف يؤدي إلى نشوء حالة من التضخم الخارج عن السيطرة من شائه تحطيم حياة أغلب قثات الشعب.
- ٣. تشديد القوانين والأنظمة البيئية، وعدم الخضوع لضغوط القطاع الخاص في جعمل
 المواصفات البيئية كعوائق استثمال.
- ٤. التقييم الحقيقي الأصول الشركات وأسهمها، وعدم بيعها بأقل مـــن قيمتــها تحــت ضغوط المتنفذين والسماسرة وشركائهم من المتنفذين المحليين الذين استثمروا فـــي سداد الديون الأردنية بأثمان زهيدة.
- و. إنشاء هيئات تنظيم في القطاعات التي يتم تخصيصها، أو المرشحة للتخاصية كهيئة تنظيم قطاع المياه، بحيث تكون قادرة على أداء مهامها بمهنبة وكفاءة عالبة، والحفاظ على حقوق المستثمر والمستملك ومستويات متميزة من الجسودة وبتكلفة.
- التركيز على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة أكثر من التركييز على
 المستثمرين الأجانب.



الفصل الثاني الاستقرار السياسي في الأردن

سنتناول الدراسة في هذا الفصل تعريف الاستقرار السياسسي من الناحية النظريسة والإجرائية، وستبرز الدراسة خصائص الاستقرار السياسي في الأردن، وفي المبحث الثاني من هذا الفصل تحلل الدراسة في المطلب الأول عوامل الاستقرار السياسي في الأردن وفي المطلب الثاني ترصد الدراسة مؤشرات البنك الدولي عن الاستقرار السياسي في الأردن، في الأعوام ما بين ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤ لما لتقارير هذه المؤسسة من أهمية وتأثير في سياسات الدول النامية.

وتختم الدراسة في الفصل الثالث بتناول العوامل الداخلية والخارجية المؤشرة في الاستقرار السياسي.

يتميز العصر الحديث بظاهرة سرعة التغير والتبدل في المجتمعات علي الصعيدين المحلي (الوطني) والدولي، وفي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وهذا ما دفع علماء السياسة إلى الاهتمام بظاهرة الاستقرار السياسي، ودراستها وتحليلها إلى عناصرها بطريقة علمية تعتمد على وضع مؤشرات تمكن من قياس الظاهرة، وتحديد علاقات الارتباط بينها وبين الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى(۱).

وتؤثر عوامل التغير في ظاهرة الاستقرار السياسي سواء بشكل مباشر أو غير مباشو، فهدف أي نظام سياسي هو المحافظة على استقراره ووجوده عبر الزمن (٢)، ولذلك تعد ظاهرة الاستقرار السياسي نسبية فلا يوجد استقرار بالمعنى المطلق وهو مسن الظواهر المرتبطة بالمصلحة العامة، والتي تسعى جميع الأنظمة الحاكمة على اختلاف أشكالها إلى معالجة العوامل التي تؤثر في الاستقرار السياسي بشكل سلبي وزيادة الاهتمام بالعوامل الإيجابية التي تزيد من فعاليته وشرعيته واستمراريته النظام السياسي (٢).

⁽١) الرجوب، سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربيسة، رمسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد -الأردن، ٢٠٠٥، ص٧١.

⁽٢) السرور، عبير عقيل، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشـــورة، جامعة اليرموك، إربد-الأردن، ٢٠٠٥، ص٦٥.

 ⁽٣) الرشواني، منار، سياسيات التكيف الهيكلي والإستقرار السياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المغرق-الأردن، ١٩٩٩، ص١٦.

المبحث الأول تعريف الاستقرار السياسي وخصائصه:

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي:

استندت الدراسة إلى العديد من التعريفات النظرية في سبيل الوصدول إلى تعريف إجرائي بحلل المفهوم إلى مؤشرات تمثل:

الفرع الأول: التعريف النظري: ﴿

عرفت الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) الاستقرار السياسي بانه:
"الوضع الذي يبقي النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي"(۱).
اما ألن بال (Alen Pall) فقد عرفها بأنها: حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبسة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية(۱).
ويؤكد لبست (Lipest) أن الاستقرار السياسي هو: محصلة أداء النظام في مجسالات التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية(۱). وهناك من عرفه بأنه: حالة مسن تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقاً لقواعد الشرعية السياسية(۱).

أما هنتنجتون (Hantington)، فعرف الاستقرار السياسي اعتماداً على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة أخرى، وعليه فقد قسم الاسستقرار السياسي إلى ثلاثة مستويات (منخفضة، متوسطة، مرتفعة) ونظامين (مدنسي، وبريتوري)

Benton, Heln, 1999, Encyclopedia Britannica, London, p 727. (1)

⁽٣) الرجوب، سلامة، ص٧٠.

⁽٤) الصاري، علي، مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، دار نهضة الشرق، جامعة القامة، ١٩٩٥، ص٢٩،

وحالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها تعني وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن اختلفت درجاتها(١).

أما ربتشارد هبجوت فيشير إلى أن الاستقرار السياسي هو: قدرة النظام السياسي علسى التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقسة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع بعيداً عن العنف، ومستنداً إلى الشرعية السياسية (٢).

وعرف هيروتز (Hurwitz) فعرف الاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتسوي على مضامين عدة تتمثل في: تجتنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي وبنيته الأساسية مما يحتم إعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم (٣).

وهناك اتجاه من الدارسين عرف الاستقرار السياسي بأنه: عدم تعرض النظام للتغيير الكامل بصورة مستمرة، أما الاتجاه الثاني فعرفه بأنه: غياب التغيير المتكرر في الحكومية فالنظام غير المستقر هو النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة، وهناك اتجاه ثالث عيوف الاستقرار السياسي بأنه: غياب العنف بكافة مستوياته، فالدول التي لا نتأثر بأعمال الشعب والاضطرابات والنظاهرات والاغتيالات تعد دولاً مستقرة (1).

هذه جملة من التعريفات التي عرفت ووصفت ظاهرة الاستقرار السياسي، ولكن كل تعريف منها تناول الظاهرة من زاوية معينة، تعبر عن وجهات نظر متباينة وذلك لاختلاف النهج السياسي، أو الخلفية التاريخية، أو الغاية من التعريف.

Hantingyon. Samueil, 1989, <u>Political order in Chang societies</u>, Harvard University, New York. (1)

⁽٢) هيجوت، ريتشارد، نظرية النتمية السياسية، ترجمة حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠١، ص٢٢٥.

⁽٣) خليفة، عبدالرحمن، أيديولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصــــر، ١٩٩١، ص١٧٠. نقلاً عـــن Hurwiz, L., contemporary approaches to Political Stability, Comparative ص١٧٠. نقلاً عـــن Politics, 1973, 3, pp: 449-463.

⁽٤) هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ص٢٢٤-٢٢٥. هذا الجزء من الكتاب إضافة الدكتور حمدي عبدالرحمن مترجم النسخة العربية منه.

ولذلك فإن الدراسة في الفرع الثاني من هذا المبحث ستحاول الوصول إلى تعريف إجرائي لهذا المفهوم من أجل إزالة أكبر قدر ممكن من الغموض الذي يلف مفهوم الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: التعريف الإجرائي للاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي يعد من الظواهر المتعلقة بالمصلحة العامة الدول والأنظمة على حدد سواء، ولذلك فإنه من الصعب وضع تعريف نظري جامع مانع لهذه الظاهرة، مما يؤدي إلى تعدد التعريفات النظرية للمصطلح الواحد، وهذه مشكلة رئيسة تواجسه التحليسل السياسي والاجتماعي، وكحل لهذه الإشكائية ظهرت فكرة التعريف الإجرائين المفاهيم، ولذلك سينلجأ والاجتماعية المركبة وتعد ظاهرة الاستقرار السياسي من ضمن هذه المفاهيم، ولذلك سينلجأ الدراسة إلى تعريف هذه الظاهرة إجرائياً:

وستلجأ الدراسة إلى استعراض بعض التعريفات الإجرائية السابقة لمفهوم الاستقرار السياسي، ومن ثم ستسعى إلى تعريف المصطلح إجرائياً من خلال المؤشرات الرئيسة التي تتبناها الدراسة وتغطى العناصر الرئيسة لهذه الظاهرة، وفيما يلي بعض التعريفات الإجرائية التي تبنتها بعض الدراسات السابقة.

فعلى سبيل المثال حددت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البندان العربية (۱)، مؤشرات ظاهرة الاستقرار السياسي:

١. استقرار المؤسسات:

أ. المؤسسات الحكومية (الاستقرار الحكومي، دستورية المؤسسات، شرعية النظام، التكامل السياسي بين النخب والجماهير، ارتفاع مستوى المؤسساتية وانخفاض مستوى المشاركة السياسية).

^(*) يقصد بالتعريف الإجرائي تحويل المفاهيم النظرية المجردة إلى مؤشرات يمكن ملاحظتها وقياسها في الواقع شريطة أن تغطي هذه المؤشرات الجوانب الأساسية للمفهوم النظري والصدق والثبات والكفايسة ووحدة الدلالة، للمزيد: إبراهيم حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، لبنان-بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م، ص٨٤٤ كمال المنوفي، مناهج وطرق البحث، ص١٩٩٠.

⁽۱) الرجوب، سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربيسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ۲۰۰۰، ص۷۹.

ب. المؤسسات غير الحكومية: الاثتلافات القوية للأحزاب، نظام الحزب الواحد لجوء النقابات ومؤسسات المجتمع المدني إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع.

٢. استقرار المجتمع:

قدرة النظام على إدارة الصراع، واستجابته لمطالب المجتمع.

وربطت الدراسة مؤشرات الاستقرار السياسي بمؤشرات عدم الاستقرار السياسي فيني

اما دراسة الطبقة الوسطى وأثرها في الاستقرار السياسي^(۱) حددت الدراسة المؤشرات التالية في قياسها لظاهرة الاستقرار السياسي من خلال مقارنتها مع حالة عدم الاستقرار السياسى:

- شكل الظاهرة والتغيير.
- شكل عملية التغيير داخل النظام.
 - استخدام العنف.
- قدرة النظام على تلبية المطالب الموجهة إليه.
- قدرة النظام على إدارة الصراعات والأزمات.

وفي دراسة عن سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسيي في الأردن حسددت المؤشرات التالية كمؤشرات رئيسية المفهوم وهي (٢):

- ١- الاستقرار الحكومي، ومؤشراته.
 - التغيير الوزاري.
 - التعديل الوزاري.

السرور، عبير عقيل، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشـــورة،
 جامعة اليرموك، ٢٠٠٥، ص٧٦.

⁽۲) الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ۲۰۰۳، ص ٤٠٤٤؛ الصاوي، علي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مكتبية نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٤.

٢- العنف، ومؤشراته:

- الإعتقالات.
- استخدام وحدات الجيش.
 - أحداث الشغب.
 - النظاهرات.
 - ١٠ إلاضرابات،

ومن استعراض التعريفات السابقة نجدها تتفق في بعض المؤشرات الرئيسية مثل الاستقرار الحكومي وبعض مؤشرات العنف.

ونظرا لأن الدراسة تتناول ظاهرة الاستقرار السياسي في التعريف بشكل عام وتقيسها على الحالة الأردنية بشكل خاص، ولأن العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة تختلف من دولة إلى أخرى، فربما يؤثر عامل ما على الاستقرار السياسي في دولة (أ) ولكنه لا يحدث أي تأثير في دولة (ب) مثلا، وبسبب أن أغلب الدول على اختلاف أنظمتها تتكون من حكومات وبرلمانات، وهذه الحكومات تتأثر بالعنف السياسي سواء العنف الحكومي أو الشعبي.

وأيضا بسبب ارتباط ظاهرة الاستقرار السياسي بعدم الاستقرار السياسي بشكل وثيـــق سعت الدراسة إلى اعتماد مؤشرات تغطى الجوانب الرئيسية للمفهوم بالدرجة الأولى، وتــبرز هذه المؤشرات مضمون الاستقرار السياسي من خلال اعتمادها مؤشرات تغطـــي الاســتقرار وعدم الاستقرار السياسي وهي:

أولا: الاستقرار المؤسسي، ويتضمن المؤشرات التالية:

- 1. الاستقرار الحكومي: ويقاس من خلال:
 - أ. التغيير الوزاري.
 - ب، التعديل الوزاري الجوهري.
 - ج. التعديل الوزاري البسيط.
- التغيرات البرلمانية: ويقاس من خلال عدد الانتخابات التي أجريت، أو عدد مرات
 حل البرلمان قبل انتهاء مدته الدستورية.

ثانياً: العنف السياسي: ومؤشراته هي:

- ١. العنف الحكومي: ويقاس من خلال:
 - أ. الاعتقالات السياسية.
 - ب. استخدام وحدات الجيش.
- ج. أحكام أوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.
 - ٢. العنف الشعبى: ويقاس من خلال:
 - أ. أحدَاث الشغب.
 - ب. التظاهرات.
 - ج. الإضرابات.

حيث تمثل مؤشرات العنف الحكومي العنف الذي تمارسه النخبة الحاكمة تجاه المجتمع، أما مؤشرات العنف الشعبي الثلاثة فتمثل العنف الذي يمارسه المواطنون ضد النخبة الحاكمة (النظام ومؤسساته).

أولاً: مؤشرات الاستقرار المؤسسى:

وهي تتمثل فيما يلي:

الاستقرار الحكومي: وهو معدل التغيير أو التعديل الحكومي وفقاً للإجراءات الدسستورية المنصوص عليها، أو وفقاً لما هو متعارف عليه (١).

ومؤشرات الاستقرار المحكومي التي تنبناها الدراسة هي(١):

التعديل الوزاري: وهو يتمثل في خروج بعض الوزراء من أعضاء الطاقم الحكومي من الوزارة. ودخول وزراء جدد آخرين ليشغلوا مكانهم، إضافة إلى ما يقسوم بسه رئيس الوزراء من إعادة توزيع المحقائب الوزارية بين أعضاء طاقمه الوزاري، والا يشتمل التعديل الوزاري على تغيير رئيس الوزراء؛ وإنما يقتصر علسى السوزراء فقط.

⁽١) الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، ص٣٨.

[·] http://earthtrends.wei.org/searchable_db/resi;ts.cmf?yearszall&variableID=1277(2-7-2005). (Y)

- ب. التغيير الوزاري: والمقصود به قبول استقالة الحكومة بكامل أعضائها؛ رئيس وزراء، ووزراء، وتكليف رئيس وزراء جديد ليشكل الحكومة وفقاً لأحكام الدستور، وتعرف أيضاً بإقالة الحكومة، وهي الإقرار الصادر عن رئيس الدولية بإقصاء الوزارة عن الحكم(1).
- ٢. حل البرامان: أي أن تصدر إرادة ملكية أو مرسوم يقضي بإجراء انتخابات جديدة، أو حل البرامان قبل انتهاء مدته الدستورية وهي أربعة سنوات شمسية حسب نصوص الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته (٢).

ثانياً: العنف السياسي (Political Violence)

مفهوم العنف السياسي يعتبر من المفاهيم الحديثة في علم السياسة، فعلى الرغم من قدم ظاهرة العنف في المجتمعات، إلا أن النظريات السياسية لم تدرسه (لا في العهد الحديث، واستخدمت الشعوب العنف كطريقة لتغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وأصل كلمة العنف السياسي اللغوي يعود إلى اللاتينية (Violentia) وتعني استخدام القوة كرد فعل سابي أو إيجابي لاستخدام القوة المتعمدة، خارج نطاق القواعد الدستورية (٢).

ويفرق الباحثون بين نوعين من السلوك العنيف (1):

⁽۱) عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط۳، ١٩٦٨، ص ٢١؛ الفتسلاوي، على عبدالكريم، الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كليسة الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦م، ص ٢٢٠.

⁽٢) السرور، عبير عقيل، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي، ص١٠٢.

⁽٣) مبيض، عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية، صوريا، دار المعارف النشر، ط١، ٢٠٠٠م، ص٥٠٥.

⁽٤) الصاوي، على، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، ص٣٧.

الأول: العنف المسيس (Politicized): ويرمي إلى تحقيق أهداف سياسية تمس نظام صنع القرار في المجتمع.

الثاني: العنف السلوكي الاجتماعي: وهو لا يحمل أهدافاً سياسية بالضرورة كالمشاحنات الفردية والصراعات بين الأجيال والجرائم غير السياسية.

ويعرف العنف السياسي بأنه: كافة الممارسات التي تتضمن أهدافاً اجتماعية لها دلالات سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية أو جماعية، سرية أو علنية، منظمة أو غيير منظمة أو الإنعطاف بسها منظمة (١). ويعرف أيضاً بأنه: استخدام القوة بهدف الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بسها نحو أهداف غير مشروعة (١).

والعنف السياسي له شقان: فقد يمارسه النظام ضد المواطنيسان مسن خالال أجهزته ومؤسساته الرسمية (مخابرات، أمن، جيش)؛

وقد يمارسه الشعب ضد قرارات النظام وسياساته بهدف التأثير في النظام في سبيل تعديل هذه السياسات أو القرارات أو تغييرها.

واتجهت بعض الدراسات إلى الربط بين ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والعنف السياسي، حتى إن مؤشرات العنف السياسي أصبحت مؤشرات لحالة عدم الاستقرار السياسي، وعرف أحد الباحثين هذه الظاهرة اعتماداً على مؤشرات العنف السياسي بأنها: وضعية تتسم بالتغيير السريع غير المنضبط أو المحكم، ويتزايد العنف السياسي وتتناقص الشرعية، وتنخفض قدرات النظام السياسي على مواجهة الأزمات (").

فعناصر عدم الاستقرار السياسي تتمثل في (1):

⁽۱) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩، إشراف سيد ياسين، مركز الدراسسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص١٨٠،

⁽٢) الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ج٤، ١٩٨٦، ص٢٥٦.

⁽٣) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز در اسسات الوحدة العربيسة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢، ص٥٠.

⁽٤) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ص٥٧.

- اللجوء المنزايد إلى استخدام العنف بمؤشراته المختلفة.
 - عدم احترام القواعد الدستورية.
 - نتاقص شرعية مؤسسات النظام أو انهيارها.

ويعد العنف السياسي مؤشراً رئيساً لحالة عدم الاستقرار للسياسي، ولكن العنف السياسي ليس مرادفاً لحالة عدم الاستقرار السياسي، لأن الثاني أكثر اتساعاً مسسن الأول، إذ يتضمن عناصر ومتغيرات لخرى فهي تشمل عدم الاستقرار على مستوى النخبة السياسية، وكذلك عدم استقرار المؤسسات السياسية كالحكومة والبرلمان، وأيضاً عدم استقرار السلوك السياسسي المتمثل في العنف بعناصرة السابقة الذكر (۱).

وتقسم الدراسة مؤشرات العنف السياسي إلى قسمين:

الأول: العنف الحكومي ومؤشراته هي:

١. الاعتقال السياسي: وهو إيقاف المواطنين دون صدور أحكام قضائية بحقهم (١)، أي ما يطلق عليه في الأردن التوقيف الإداري، حيث تقوم أجهزة الأمن بالقبض على المواطنين إما لمشاركتهم في مظاهرات أو أحداث شغب ضد النظام، أو لمجرد الاشتباه بهؤلاء المعتقلين أنهم يشكلون خطراً على أجهزة الأمن، وهناك من أطلق عليه التوقيف التحفظي أو الاحتياطي (١)، وتخضع مدة الاعتقال في هذه الحالة لتقدير السلطات التي أصدرت أوامر الاعتقال.

٢. استخدام وحدات الجيش: يعد الجيش في الأنظمة العربية من أكثر المؤسسات فاعلية لمدفظ النظام وحمايته، وقد يلجأ النظام إلى الاستعانة بوحدات الجيش القضاء على المعال العنف الداخلي، بعد فشل قوات الأمن النظامية في السيطرة على الأوضاع الداخلية(٤).

⁽١) الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي، ص٤١-٤٢.

⁽٢) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ص٨٥-٨٦.

⁽٣) الرشوني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي، ص٤٣.

⁽٤) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ص٨٨.

٣. أحكام أو امر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية: والمقصود هنا باحكام أو امر الإعدام، حيث نصت القوانين الأردنية على هذه العقوية كغيرها من القوانين العربية، وتصدر هذه الأحكام في الغالب لارتباطها بقضايا سياسية كقضايا أمن الدولة أو الإرهاب مثلاً، وتفصل في مثل هذه القضايا محاكم استثنائية ذات طبيعة خاصة من حيث التشكيل والإجراءات وطبيعة الأحكام، ويطلق عليها في الأردن محكمة أمن الدولة(١).

ثانياً: العنف الشعبى:

ويطلق عليه العنف غير الرسمي، ومؤشراته التي تتبناها الدراسة هي:

١. المظاهرات: هي تجمعات لفئة معينة أو لفئات وقد تكون منظمة أو غير منظمة أي عفوية وغير عنيفة، فلا تمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب والقتل، وتأتي احتجاجاً على قرار أو سياسة حكومية طبقت أو مزمع تطبيقها، والمقصدود منها إشعار المسؤول بأن هذا القرار أو هذه السياسة غير مقبولة ويجب إعسادة النظر فيها(١).

٢. أحداث الشغب: وهي تجمعات غير منظمة من قبل المواطنين تهدف إلى إعدان الاحتجاج ضد النظام أو بعض سياساته ومواقفه، أو ضد إحدى القيادات الرسمية فيه، ويتخللها استخدام القوة المادية من تدمير وتخريب وقتل، وإذا استمرت هذه الأحداث لعدة أيام فإنها تصبح شبه منظمة (٢).

٣. الإضرابات: وسيلة ضغط من قبل العمال للتأثير على الحكومة، أو أصحاب العمل للاستجابة إلى مطالبهم الفئوية، وذلك من خلال امتناع العمال في إحدى مجالات الصناعة أو الخدمات عن العمل لفترة من الزمن قد تمتد عدة ساعات وقد تطول

⁽١) الرجوب، سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، ص٨٠.

⁽٢) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي، ص٨٩.

⁽٣) روبرت، جوفير، المعجم الحديث التحليل السياسي، ترجمة سمير عبدالرحيم الحلبي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط١، ١٩٩٠م، ص٣٧٢.

لعدة أيام، فقد يقوم العمال بالامتناع عن العمل ويغادرون المصنع، وقد يبقون فيه دون عمل، وهناك إضرابات مجهزأة أي أن تحدث بالتساوب بين القطاعات الاقتصادية بأن يضرب عمال قطاع، ثم بعد فترة قصيرة يتبعه إضراب في قطهاع آخر (۱).

المطلب الثاني: خصائص الاستقرار السياسي:

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه عام السياسة ابتداءً مــن أربعينيات القسرن العشرين، وخصوصاً في مجال الوصف والتحليل وإيجاد العلاقات الارتباطية بين الظواهر من خلال أدوات القياس والتنبؤ المعتمدة على مؤشرات يمكن قياسها من خلال الإحصاء، ومن شم قياس هذه العلاقات الارتباطية للخروج بنتائج علمية سواء أكانت إيجابية أو سلبية، إلا أن ظاهرة الاستقرار السياسي لم تحظى بقدر كبير، من هذه الدراسات ولذلك عمدت هذه الدراسة في مبحثها الأول إلى تعريفها نظرياً وإجرائياً، وستتناول الدراسة في هذا المطلب خصيصائص هذه الظاهرة، وذلك من أجل بلورة مضمون هذه الظاهرة.

وتعدّ ظاهرة الاستقرار السياسي من الظواهر ذات الصبغة العامة التي يرتبط تحقيقها بالمصلحة العامة الذولة حيث إن هذه الظاهرة تؤثر في درجة شرعية النظام، وكذلك في مستوى فعالية أدائه وأداء الحكومة كذلك، وتؤثر هذه الظاهرة في العلاقة ما بين النظام والشعب في الاتجاهين السلبي والإيجابي(٢).

والاستقرار السياسي كظاهرة تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بعوامل التغيير التي تحدث في الحياة السياسية للدول، فعدم الاستقرار السياسي يؤثر بشكل سلبي في آليات التنمية والتقدم، وعلى الوحدة الوطنية وتماسك الأمة، مما ينعكس على مكانة الدولة وهيبتسها على الصعيدين الدولي والإقليمي(").

⁽۱) الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي، ص۲۰. Sanders. David, 1981, Patterns of Political Instability, the Macmillan press Ild, London, p68.

⁽٢) خيشم، مصطفى عبدالله، موسوعة علم السياسة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيسا، بنغازي، ١٩٩٤م، ص ٢٦١-٢٦٢.

⁽٣) هادي، رياض عزيز، المشكلات المساسية في العالم الثالث، ببت الحكمة، جامعة بغداد، بغدد، ١٩٨٩، ص ٢٩١.

والتغيير قد يكون من متطلبات الاستقرار، فعدم التغيير أو مقاومة متطلباته، كثيراً مسا يكون من أسباب تهديد الاستقرار، فالاستقرار ليس معناه الجمود والسكون، وإنما هو الملاءمة بين الظروف والأوضاع والنظم والقواعد، فالظروف في تغير مستمر، وعلى النظم والقواعد، أن تتوافق مع هذا التغير، فعدم مسايرتها لتطور هذه الظروف والأوضاع يولد الأزمات مما يهدد أساس الاستقرار (١).

وظاهرة الاستقرار السياسي هي ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق فلا توجد دول تتمتع بالاستقرار الكامل، فهناك درجات متفاوتة من الاستقرار (١)، وفقاً لعملية التفاعل بين المطالب والمساندة من جهة، والاستجابة للنظام من جهة ثانية، فالاستقرار قد يكون نتيجة ضعف المطالب وقوة المساندة من جهة، أو نتيجة القدرة العالية للاستجابة في مقابل مطالب وتهديدات عالية ومساندة ضعيفة، فالنظام في كل الحالات يقوم بالرظائف اللازمة لبقائه؛ حيث إن الاستقرار هدف أساسي له ويسعي النظام للحفاظ عليه (١).

ويمكن القول: إن مضمون الاستقرار السياسي يشير إلى "قدرة الدولة على ضبط التطور الداخلي من خلال القنوات الشرعية والمشروعة". ويشير هذا المضمون لظاهرة الاستقرار إلى الخصائص التالية بالإضافة إلى ما سبق وهي على النحو التالي(1):

". الاستقرار هو عملية (Process) وليس مرحلة (Stage) يصل إليها المجتمع ويقف عندها، ذلك أن الهدف العام لمختلف الأنظمة السياسية يتمثل في تحقيق المزيسد من الإنجاز أو النقدم، وبالتالي تحقيق المزيد مسن الاستقرار المرحلي، لأن الاستقرار من أهداف الشعوب.

⁽١) البيلاوي، حازم، التغيير من أجل الاستقرار، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٢، ط١، ص١٧-١٨.

 ⁽٢) الصاوي، على، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، نهضة الشرق، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥م،
 ص٤٢،

⁽٣) المنوفي، كمال، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٩٨، ص١١٠.

⁽٤) الصاري، على، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، ص٤٠.

- ٢. الاستقرار يعد هدفاً وليس واقعاً (A goal not a reality) فهو ليس مجرد وصسف لوضع نموذجي أو قائم، وإنما يتطلب بحث الظروف التي تساعد على تحقيقه، وبناء على ذلك فالاستقرار قيمة وظاهرة نسبية، فلا توجد دولة تتمتع بالاستقرار الكامل، كما أن حالة عدم الاستقرار الكامل تتعارض مع وصف الدولة وبقائها.
- ٣. الاستقرار نوعان: الأول: حقيقي (طبيعي) والآخر ظاهري (مصطنع وهش) والنوع الأول يعد استقراراً متوازناً يستوعب عدم الاستقرار الجزئي والمرحلي لكي يصل إلى نقطة توازن واستقرار جديدة، وبالتالي فهو يحمل تقييماً إيجابيساً، أما النوع الثاني فهو ظاهري يرفض التغيير ويخشاه، ويصطدم مع دوافعه والقوى التي تطالب به ويصبح استقراراً هشاً ويحمل تقييماً سلبياً.
- 1. إن الاستقرار طابع إنساني (Humanitarian) فمن خلال توصيف العلاقهة بين الدولة (السلطة) والمجتمع (الأفراد)، يعد الاستقرار قيمة، تسعى النظم للحفساظ عليها، فمضمون هذه الظاهرة وشكلها وأسلوبها لا يجب أن ينفصل عن تحقيق القيم الأخرى الذي ارتضاها المجتمع لنفسه في حاضره ومستقبله، كما لا يجب أن ينفصل الاستقرار عن المكنون والمحيط الثقافي للجماعة.
- عليه العبء في تحقيق الاستقرار الدلخلي هو مهمة الدولة الرئيسة، فالدولة هي الجهاز الذي يقعع عليه العبء في تحقيق الاستقرار، وليس أي مؤسسة أو تنظيم اجتماعي الخسر، لأنها تتمتع بالتقويض الاجتماعي للقيام بعملية التخصيص السلطوي للقيم والموارد في المجتمع.
- ٦. يعد تحقيق الاستقرار عملية إيجابية (تحمل معنى الضبط)، وتتضمن معاني التحكم والتوجيه والإرشاد للنشاطات الاجتماعية المختلفة، فالدولسة تعد محور النشاط الاجتماعي، وليس مجرد طرف محايد (الدولة الحارسة) في هدذا النشاط.

- ٧. ضبط الأمور في المجتمع يعد آلية تحقيق الاستقرار، سواء في المجال السياسي (مثل انتقال السلطة بالطرق السلمية)، أو في المجال الاقتصادي (أي أولوية المصلحة العامة واحترام المصالح الخاصة في آن ولحد)، أو في المجال الاجتماعي (بمعنى عدالة توزيع الأعباء والعوائد والقيم).
- ٨. قيام الدولة بضبط التطورات الداخلية يشير إلى اتساع دورها في الحياة الاجتماعية، وهذه أبرز سمات الدولة المعاصرة، ولا يعني هذا الدور الدعوة إلى هيمنة الدولة على المجتمع على نحو شمولي، أو تكريس المجتمع لخدمة الدولة على نحو سلطوني.
- ٩. عملية الضبط ليست عشوائية أو تحكمية تحددها النخبة الحاكمـــة، وإنمــا لــها ضوابط يجب أن تجري وفقها، وهذه الضوابط هي احترام قواعـــد الشــرعية، والرضا الشعبي والمشروعية، وهذا يعني أن الدولة التي تتمتع باستقرار داخلــي هي دولة شرعية ذات نظام يجسد ثلك الشرعية في مؤسساته وأدواته وقراراته.
- ١٠ دراسة ظاهرة الاستقرار وتحليلها ترتبط بأبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية، فهو ليس مسألة أمنية فحسب، وإنما هو مفهوم أوسع، وكذلك يعد الاستقرار مفهوما أشمل من مفهوم الضبط المسادي (Order)، والانتظام أو السيطرة والتحكيم (Control)، كما أنه يبرز دور المشتغلين بالبحث في الاجتماع السياسي لتحليسل مستوى الاستقرار في المجتمع وتقييمه.

البحث الثاني الاستقرار السياسي في الأردن

قسمت الدراسة هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: عوامل الاستقرار السياسي في الأردن.

المطلب الثاني: مؤشرات البنك الدولي عن الاستقرار السياسي في الأردن.

المطلب الأول: عوامل الاستقرار السياسي بني الأردن.

تمكن الأردن من دخول القرن الحادي والعشرين، بالحفاظ على شكل نظامه ومؤسسلته وهيكله، في مقابل تغيرات جذرية أصابت دول الجوار كما حدث في سوريا والعراق، حيث تغير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري في هذه الدول من خلال الانقلابات العسكرية التسبي كانت تطبح برأس النظام، مما خلق فترة من عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول.

والعوامل المساعدة على خلق حالة الاستقرار السياسي في الأردن حسب الدراسة هي: الفرع الأول: الملك.

الفرع الثاني: المؤسسة العسكرية.

الفرع الثالث: العشائر والقبائل.

الفرع الرابع: التوازن الديمجرافي والتركيبة السكانية.

الفرع الخامس: دور الأردن إقليمياً.

الفرع الأول: الملك،

مثّل الملك منذ نشأه الدولة الأردنية مركزاً محورياً في حياة البـــلاد، إلا أن الشــخصية الكارزمية للملك حسين رحمه الله كانت أكثر بروزاً، حيث إنه مثّل محور الاتفاق والالنقـــاء بين مختلف فئات الشعب وطبقاته، وبين الشعب والحكومة، وظهر الدور الإيجابي له في حفظ الاستقرار السياسي للنظام في الأردن من ناحيتين (١):

^(*) الكارزمية: هي الصفة الاستثنائية لشخص يكون موهوباً بقوة وبطباع فوق طبيعية أو على الأقل خارج نطاق الحياة اليومية.

⁽١) الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن. الإمسارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٣، ص٥٧.

الأولى: أنه يعد رمز التوافق بين الشعب بمختلف فئاته، وكذلك بين الشعب والحكومة، نظراً لما يتمتع به من سلطات دستورية طبقاً للدستور فسمه رأس السلطات الثلاث، وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية (*).

الثانية: تتمثل في الروابط التي استطاع الملك حسين إقامتها مع أهم عاملين للاستقرار السياسي في المملكة ألا وهما العشائر والمؤسسة العسكرية.

وكان للشخصية الكارزمية التي تمتع بها الملك حسين دور في حماية البلاد من الأزمات التي نشأت من ظروف داخلية أو إقليمية أو دولية، فلقد مارس الحسين تأثيراً عاطفياً قوياً على أفراد شعبه، فهو يتمتع بشخصية "الملك المحترم بشكل استثنائي" كما سماه ماكس ويبر(١).

ولقد لعب الملك الراحل دوراً رئيساً في توحيد البلاد وتطويرها منذ استلامه لسلطاته الدستورية، وقد ساعده في ذلك السلطات الدستورية التي منحها له الدستور للقيام بهذه المهام، ولقد حكم الملك الحسين من خلال مؤسسات دستورية وبطريقة ديمقر اطية نسبياً (۱)، وفي هذا المجال يقول هنتنجتون (۱)؛

"قد يلعب الملك دوراً نشطاً إضافة إلى توليه الحكم، وليس الملك الذي يحكم بالفعل ملكاً مطلق السلطة بالضرورة، فقد يتقاسم سلطات الحكم الفعلية مع مؤسسات وجماعات أخسرى، لكن الملك في جميع الحالات يلعب أيضاً دوراً سياسياً نشطاً وفعالاً في عملية الحكم".

ونظر الأردنيون إلى الملك الراحل على أنه هو المعني والقادر على دفع عجلة التقدم والنطور في المملكة، وكذلك من خلال الدور السياسي الذي لعبه الملك إقليمياً ودولياً، فهو كما

^(*) سلطات وحقوق الملك منصوص عليها في الدستور الأردن الصادر عام ١٩٥٢ وتعديلاته، الفصل الرابع، القسم الأول، المولد من ٢٨ إلى ٤٠، ص١٣-٢٠.

⁽۱) برو، فيليب، علم الاجتماع العياسي، ترجمة محمد عرب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشــر والتوزيع، ط۱، ۱۹۹۸م، ص۷۰.

⁽٣) بنى حسن، أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، ص١٧٧ نقلاً عن: Huntington. Samuel, 1968; Political Order in Change Societies, New Haven yeal University, press, p150.

يقول أحد السياسيين: لقد أتقن الملك حسين فن الطيران السياسي^(۱)، ويعود جزء من الاحسترام الكبير الذي تحظى به شخصية الملك بين الأردنيين إلى أصول الأسرة الهاشمية التي ينتمسي اليها، حيث تعود أصولها إلى نسل النبي محمد ﷺ.

في السابع من شباط عام ١٩٩٩م انتقل الملك الحسين إلى رحمـــة الله، وتــرك وراءه فراغاً كبيراً في الباد، ليس فقط بسبب الموقع الجيوسياسي الصعب بيـــن الأنظمــة القوميسة والنفطية وإسرائيل، وعلاقاته المتداخلة بالقضية الفلسطينية؛ ولكن أيضاً لأنه قاد الأردن علــي مدى سنة وأربعين عاماً (٢)، وتسلم العرش الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بعد أن انتقلت ولابة العهد إليه من عمه الحسن، حيث أعلن الملك عبدالله الثاني ملكاً دستورياً على الأردن حسـب النقاليد الدستورية المنصوص عليها في الدستور الأردني لعام ١٩٥٧ وتعديلاته (١).

ولقد اعتمد الملك عبدالله الثاني نهجاً قائماً على ترسيخ الدستورية والمؤسسية في البلاد، حيث بدأ برنامجاً للإصلاح السياسي، واختار جلالته أن يبقى خارج السجال السياسي اليومسي، ولا يتدخل إلا في الحالات التي يقدم نفسه فيها على أنه الحامي للمواطن، واستمرت برامسج الإصلاح الاقتصادي بالوتيرة السابقة نفسها، حيث حقق الأردن مستويات نمو وصلت إلى ٧% عام ٢٠٥٥م(٥).

وعمل الملك عبدالله الثاني على تأكيد دور المؤسسات الدستورية في حكم البلاد، وذلك من أجل تعزيز دورها في الحياة السياسية للأردن، حيث يمكن البناء على أساس مؤسسي أي الانتقال بالمملكة من مرحلة الاعتماد في استقرارها على الكارزما، والعشائر، والمؤسسة

⁽١) حتر، ناهض، الملك حسين بقلم يساري أردني، عمان، أزمنة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣م، ص٧.

⁽٢) دالاس، رولان، الحسين حياة على الحافة (تاريخ ملك ومملكة)، ترجمة جولي صليبا، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ص٢٩.

⁽٣) حتر، ناهض، الملك حسين بقلم يساري أردني، ص٧-١٠ دالاس، رولان، الحسين حياة على الحافـــة، ص٢٩٨.

⁽٤) الدستور الأردني لمعام ١٩٥٢م، مع تعديلاته، الجريدة الرسمية عدد ١٠٩٣، حيث تنص الفقرة (١) من المددة (٢٨): تتنقل و لاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه سلاً ... النخ.

Bensahel, Nora, and Daniel, Byman, 2004, The Future Security Environment in the Middle East, (°) "Conflict, Stability, and Political Chang" USA, Rand org, Project Force, www.rand.org, p43-46.

العسكرية، خصوصاً في الشأن الداخلي إلى دولة المؤسسات والقانون، وذلك وفقاً الأحكام الدستور الأردني الذي يحدد اختصاصات كل سلطة من السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)(١).

وفي سبيل ذلك سعى الملك الاستكمال الإصلاح وتعزيرة، فقسي مجسال الإصلاح الاقتصادي، بذل جلالته الجهود الحثيثة في سبيل تحقيق نقلة نوعية في حياة المواطن، إلا أنسه على الرغم من ذلك فإن برامج الإصلاح لم تحقق النتائج المأمولة، حيث أخفقت هذه السبرامج في خلق وظائف، أو جذب استثمارات كبيرة للبلاد كما كان مأمول، هذا بالإضافة إلى عسبه الدين الكبير الذي ترزح تحته الموازنة العامة، وأيضاً الضرائب الكبيرة التي يدفعها المواطن، فموازنة الدولة أصبحت تمول في أغلبها من جيوب المواطنين، في حين تتمتع الاستثمارات بإعفاءات جمركية وضريبية، مع ما يرافق ذلك من فساد حكومسي استفحل فسي قطاعسات الاقتصاد الأردني، مع ما يعانيه اقتصاد المملكة من بطالة وفقر، وطلب شديد علسى الغذاء والمياه، هذا كله بوجود نسبة نمو مكاني عالية (٢).

أما في مجال الإصلاح السياسي، فعلى الرغم من دعوات الملك عبدالله الثاني المنتاليسة سواء في خطاب تكليف لحكومة تتشكل، أو في اجتماعاته مع مختلف الأطياف السياسسية أن تعمل على إحداث تنمية سياسية، وتحقيق إصلاح سياسي يرتكز إلى قانون أحزاب عصسري، وقانون انتخاب يلائم الواقع الأردني، وقانون مطبوعات ونشر تكون حرية الصحافة سقفها السماء في ظله، إلا أنه كانت هناك إخفاقات متتالية في إنجاز ما كان يطلبه الملك، وكانت تتبدل أولويات الحكومات حسب الظروف(٢).

Bensahel. Nora, Daniel L. Byman, 2004, <u>The Future Security Environment in the Middle East</u> (1) "Conflict, Stability, and Political Change", USA, P15, P55, p 129-162. Randprosect Alr force, www.rand.org

Rívlin, Paul, Shmuel Even, Political Stability in Arab States: Economic Courses and (Y) Consequences, Tel Aviv University, Jaffee Canter for Strategic Studies Memorandum No. 74, December 2004, p19-25.

 ⁽٣) كتاب التكليف السامي لحكومة دولة السيد فيصل الفايز ودولة الدكتور عدنان بـــدران، عمـــان، رئاســـة
 الوزراء.

فعلى الصعيد الداخلي بقيت عملية الإصلاح السياسي تدار من فوق، وفي جـزء كبـير منها بقيت حبراً على ورق، وكان انقسام النخبة السياسية الأردنية إلى حرس قديم وليـبراليين جدد عقبة في طريق السير في عملية الإصلاح السياسي، هذا إضافة إلى الدور السذي لعبتـه الظروف الإقليمية في الدول المجاور، وما حدث في الأردن من عمليات إرهابية جعلت مـن الأمن والإشتقرار أولوية على الإصلاح السياسي(١).

هذه الظروف والأوضاع دفعت النظام إلى تأكيد علاقتـــه مــع العشائر والمؤسسة العسكرية، ويبرز ذلك من خلال اللقاءات المتكررة للملك مع شيوخ القبائل الأردنية ووجهائها، ودعمه المباشر وزياراته المتكررة، وإشرافه على أدق التقــاصيل التــي تخــص المؤسسـة العسكرية والأمنية(۱).

الفرع الثاني: المؤسسة المسكرية: .

أنشئت أول قوة نظامية في شرق الأردن في أيلول من عام ١٩٢٠، حيث أوصى تقرير الضابط البريطاني (برنتون) إلى حكومته بإنشاء هذه القوة على أن تُسلم رواتبها بانتظام، وذلك من أجل الحفاظ على الأمن والنظام في عمان، بعد أن سادت حالة مسن الفوضى وانعدام الأمن (١)، وبعد أن تسلم فريدريك بيك محل برنتون، طلب من المفوض السامي البريطاني في فلسطين منحه الصلاحيات لزيادة عدد القوة العسكرية، وأن يرفدها بسر (٧٥) فارسسا، وتشكلت القوة بعد أن حصل فريدريك على النمويل من حكومة فلسطين (١٠).

وبعد وصول الأمير عبدالله إلى معان ناشد سموه جنود الجيش العربي السوري وضباطه إلى الالتحاق به، فتشكلت قرة عسكرية قوامها (٢٥) ضابطياً،

Bensahel, Nora, Deniel L. Byman, The Future Security Environment in the Middle East, p95-96. (1)

Bensahel, Nora, Deniel L. Byman, The Future Security Environment in the Middle East, p98-99. (Y)

⁽٣) المبيضين، حسن علي عودة، القوات المسلحة ودورها في النتمية الوطنية، عمان، ط١، ٢٠٠٠م، د.ن، ص١٩ - ٢٠٠٠.

⁽٤) الماضي، منيب سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، مكتبة المحتسب، ١٩٨٨م، ص١٢٧.

⁽٥) كلوب، جون. ب، قصة الجيش العربي، ترجمة أحمد عويدي العبادي، عمان، السدار العربيسة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢م، ص٦٩.

وتواصلت عملية بناء القوات المسلحة الأربنية عدداً وعتاداً، فتوسع الجيش العربي الأردني حتى وصل عدده إلى (٢٥٠٠٠) فرد في أواخر الخمسينات، وتضاعف العدد في سستينات القرن العشرين (١).

وفي نهاية السبعينات من القرن المنصرم تمث إعادة تنظيم الجيش على أسس حديثة في التنظيم والتدريب، وترافق هذا التنظيم مع زيادة في العدد وصل إلى (٢٢٨٠)، ونوعية في التدريب، وتحديث في العتاد العسكري، وفي الثمانينات من القرن الماضي نما عدد أفراد القوات المسلحة حتى بلغ (١٠٠٠) فرد، وفي عام ٢٠٠١ تمت إعادة تنظيم الجيش العربي، وتقسيم المملكة إلى مناطق حيث وصل عدد الجيش إلى (١٠١) ألف(٢)، وأشارت الدراسات العسكرية إلى أن الجيش العربي الأردني وعلى الرغم من قلة عدده قياساً بجيوش الدول المجاورة، إلا أنه بعد من أفضل الجبوش العربية تدريباً وتجهيزاً (٢٠١).

ولقد لعب العسكريون دوراً حيوياً في الحياة العامة للمملكة، وكان لهم دور بارز في الحفاظ على استقرار الدولة في أصعب الظروف التي مرت بها، عبر تاريخها منسذ تأسبس الإمارة إلى الوقت الحاضر، وتكن المؤسسة العسكرية ولاء عميقاً للنظام الحاكم، حيث ساهمت هذه المؤسسة بتأمين الدولة من حدوث أية تغيرات جذرية في النظام على الرغم من بعن المحاولات التي حدثت نتيجة الظروف الإقليمية والدولية (٤)، وأمنت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية انتقالاً سلمياً للسلطة إلى الملك حسين رحمه الله، ومن ثم إلى الملك عبدالله الثاني بسن الحسن.

ويعد ولاء المؤسسة العسكرية للنظام الحاكم أمراً ضرورياً للاستقرار في الدول النامية، وهذا بأتى بسبب هشاشة المؤسسات السياسية، حيث تعمل مؤسسة الجيسش بالإضافة إلى

⁽١) بني حسن، أمين عواد مهنا، للتحديث والاستقرار السياسي في الأردن، ص١٨٤.

⁽٢) تقرير التنمية الإنسانية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/الإنترات.

www.undp-pogar.org/arabic/countries/morestats.gsp

⁽٣) أبو دية، سعد، مهدي، عبدالمجيد، الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء، عمان، المطابع العسكرية، ١٩٨٧م، ص ٢١٦-٢١٦.

Tal. Lawrence, Is Jordan Doomed, Foreign AFFAIRS, November 1993. (4) www.foreignaffairs.org/19931201faessav5218

الأجهزة الأمنية الأخرى على خلق استقرار أمني للدولة قائم على فعالية تأثير هذه المؤسسات في الحياة العامة وقوتها، وترتبط هذه الأجهزة بشكل مباشر برأس النظام، فالملك حسب الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ في مادته (٣٢) التي تنص على أن جلالته يعتبر "القائد الأعلسي للقوات البرية والبحرية والجوية"(١).

فالملك من ناحية دستورية وواقعية كذلك، يتمتع بسلطات واسعة في السيطرة على المؤسسة العسكرية، فهو يتابع شؤونها باستمرار، وخصوصاً في الأمور المتعلقة بتعيين كبار الضباط، وتحديث الجيش وتنظيمه، وأما منصب وزير الدفاع في الأردن فهو منصسب بروتوكولي يسند في العادة إلى رئيس الوزراء.

والمهمة الرئيسة للجيش حسب نص المادة (١٢٧) من الدستور الأردني "تنحصر فسي "الدفاع عن الوطن وسلامته"، إلا أن المؤسسة العسكرية تعدّ أداة من أدوات النظام في الحفساظ على استقرار الأردن وأمنه (١). وذلك لما يمتلكه الجيش من قوة ردع فعالة لا تمتلكها الأجهزة الأمنية التي تعدّ هي المسؤولة عن الاستقرار الداخلي، وضمان الأمن، ومنع حدوث الفوضي (١).

إلاً أنه وبعد عودة الحياة الديمقراطية إلى الأردن بما يقرب العقد والنصف، ظهر اتجاه يطلق عليه التيار الإصلاحي، وأطلق على قادته الليبراليين الجدد، وهم يدعون إلى تحديد المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية للمملكة، وأن تقتصر مهمتها على القيام بوظيفتها الرئيسة في الدفاع عن الوطن وحدوده (أ)، على اعتبار أن الجيش جمهاز من أجهزة الدولة وليس أداة من أدوات السلطة، فالدول الديمقر اطية يكون الجيش فيها محايداً ولا علقة

⁽١) الدستور الأردني الصادر سنة ١٩٥٢م، المادة ٣٢، الفصل الرابع، القسم الأول، الملك وحقوقه، ص١٨.

⁽٢) الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢، المادة (١٢٧) الفصل الثامن (مواد عامة)، ص٦٢.

⁽٣) مبيضين، حسن على عودة، القوات المسلحة ودورها في النتمية الوطنية، ص١٦٠.

⁽٤) الزعبي، فواز حاتم، مشاركة القطاع الخاص ضرورة لتعميق الإصلاح والتحديث وضمان الاسمستقرار، صحيفة الرأي الأردنية، مقالة ضمن سلسلة مقالات نشرت في الصحف الأردنية لتعبر عن برامج إصلاح ستناقش في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انتقد في البحر الميث في الفترة مسا بيسن ٢٠-٢٢/أيسار ٥٠٠٠م.

له بالحياة السياسية، فإيطاليا تعد من الدول الديمقر اطية التي تتميز بعدم الاستقرار الحكومي بسبب ما تشهده من أزمات حادة، حيث إن هناك حكومة أكل سنة تقريباً، ومع ذلك لم يتدخل الجيش ليفرض الاستقرار فيها(١).

فالجيش حسب رأي العديد من المفكرين العرب يجب أن يشكل مؤسسة مستقلة في صنع الكيان السياسي للوطن؛ فلا يستخدم القيام بمهمات ذات طبيعة أمنية، ولا يتدخل في صنع القرار أو إدارة السلطة، إلا فيما يتصل بمجال الأمن القومي، فسلطة الجيش وبحسب الدستور هي الحفاظ على كيان الوطن والدولة من الخطر الخارجي، وهي سلطة لا تخوله نقل خطوطه العسكرية إلى الداخل، أو الانتقال من حدود الدولة إلى حدود السلطة (۱)، حيث تركز هذه الدعوات حسب هذا التيار على إصلاح الأجهزة الأمنية لتعود إلى حجمها الطبيعي، وعدم الاستمرار بالتدخل في الحياة العامة للدولة، وإفساح المجال لمؤسسات المجتمع المدني لتأخذ دورها الحقيقي، وأن يقوم استقرار البلاد على الاستقرار الذي تصنعه المؤسسات والهيئات السياسية، لا على استقرار أمنى بواجهة مياسية (۱).

ووجهت هذه الدعوات بنقد شديد أكد أصحابه أن هذه البرامج الإصلاحية إنما هي برامج مفروضة من الخارج تُعلن بأبواق داخلية، وإن الظروف الإقليمية والمحلية لا تسمح بمثل هذه الطروحات، فالأردن تعرض لهجمات إرهابية، والحروب العسكرية والسياسية تدور رحاها على حدود الدولة، وإن هذه الدعوات تنكر دور المؤسسة العسكرية في بناء وتأسيسه وتحديثه الأردن(1).

⁽١) بلفزيز ،عبدالإله، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، الجزء الأول من كتاب الجيش والسياسة والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز در اسات الوحدة العربية، ط١٠كانون أول ٢٠٠٢، ص١٧.

⁽٢) بلقزيز، عبدالإله، ص١٨.

 ⁽٣) الزعبي، فواز حاتم، مشاركة القطاع الخاص ضرورة لتعميق الإصلاح والتحديث وضمان الاسمستقرار،
 المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠-٢٢ أيار ٢٠٠٥.

⁽٤) مقالة في جريدة الأنباط بعندوان "بيانسات الإصلاحيين الجسدد" "السلم بالعرض"، العدد٢٢، الاحد ٢٢/٥/٠٠٠م، بقلم (007).

وكذلك فإن الإنفاق العسكري الأردني تراجع من ما نسبته ٤٠-٥٠% من المصروفات المحكومية في السبعينات إلى ما يقرب ١٠% في التسعينات، حتى وصل إلى ٨٪ في العام ٢٠٠٢م حسب إحصائيات المعهد الدولي الدراسات الاستراتيجية في لندن (RISS)، وهذه نسبة ضئيلة إذا ما قيست بنسبة مصروفات الدفاع في الدول المجاورة (١٠).

كما يؤكد من أطنق عليهم الحرس القديم، أنه على الرغم من حياد الجيش في الدولة الليبرالية الحديثة، إلا أنه كان له دور فعال في الحياة العامة لهذه الدول في العقود الأولى مسن عمر هذه الدول، وساهم كما الجيش الأردني في بناء الدولة وتحديثها، إلى أن أصبحت الحياة تدار من خلال مؤسسات سياسية فعالة، فتحيَّد الجيش وتفرَّغ لمهمته الرئيسة في الدفاع عسن الوطن وحدوده (۱)، والمؤسسة العسكرية حسب هذا التيار تحافظ على الطبقة الوسطى التي تعد المحور الرئيس للمجتمع حيث تساهم في استقرار المجتمع، وقوة الدولة الحديثة من قوة جيشها (۱).

انفرع إنثانت: إنعشائر إلأردنية: .

لعبت العشائر المقيمة في شرق الأردن دوراً بارزاً في تأسيس إمارة شرق الأردن، حيث استقبلت الأمير عبدالله في الأيام الأولى لإقامة الإمارة وساندته، ونسج الملك عبدالله الأولى والحسين من بعده شبكة من التحالفات والعلاقات الوطيدة بين مؤسسة النظام وهذه القبائل، مما منح النظام ولاء عميقاً من قبل أبناء العشائر الأردنية (1).

وبعد أن تسلم الملك عبدالله سلطاته الدستورية حافظ على هذه العلاقات التي كانت مند نشأة الأردن ضمانة أساسية من ضمانات الاستقرار السياسي المملكة، وساهم أبنساء العشسائر

⁽١) تقرير التوازن العسكري، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٢. www.IISS.org

⁽٢) ياروت، محمد جمال، تعقيب على عبدالله بلقزيز، كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٧م، ص٤٢.

⁽٤) الماضى، منيب، سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص١٢٧.

الأردنية في عملية البناء والتحديث التي شهدتها المملكة، وكان أكثر ما يبرز دور زعماء هذه العشائر خلال الأزمات التي تعصف بالمملكة، كما أن الملك حافظ على حبل الود المتصل بينه وبين هذه العشائر، ويظهر ذلك جلياً من خلال الزيارات التي يقوم بها إلى تلك العشائر، وكذلك لقاءات جلالته بزعمائها واستقباله لهم في الديوان الملكي الهاشمي(١).

وَأَيِدَتِ القَبَائِلُ المهاشميين لثلاثة أسباب هامة وهي(٢):

١. تمتع الأسرة الهاشمية بشرعية دينية بانتسابها إلى نسل الرسول محمد يد.

٢. تسلم الهاشميين للسلطة في الأردن بطريقة مؤسسية فهم يشكلون رأس النظام الذي
 أنشؤوه بالتحالف مع هذه العشائر والجيش، ولم يصلوا إليه عن طريق انقلاب
 عسكري.

٣. عمل ملك الأردن سواء عبدالله الأول أو الحسين، رحمهما الله، أو الملسك عبدالله
 الثاني على إظهار أنه زعيم ينتمي إلى قبيلة، ووثق صلته بباقي زعماء القبائل.

لقد أثرت عملية التحديث التي تمر بها المملكة في أوضاع أبناء هذه القبائل، حيث ظهرت فئات جديدة أخذت تسوق نفسها على أنها هي قائدة التغيير والإصلاح، وأن العشائر تتميز بالمحافظة، وتحكمها التقاليد، وإذلك فهي عائق في وجه الانفتاح والتحديث الذي يعد من متطلبات الأوضاع الدولية الراهنة (٢)، حيث حدث تغير في بنى النظام السياسي الذي تخلى عن العناصر الداخلية التقليدية كقادة الجيش وكبار ضباطهه السابقين، وأبناء العشائر مسن البيروقراطيين في الجهاز الحكومي، والإخوان المسلمين، وتم تفعيال دور البناسي التحديثيسة والعناصر الليبرالية، وتغليب الجانب الاقتصادي على الجوانب الأخرى(١٠).

⁽۱) أبو رمان، عبدالله، العشائرية الأردنية والموقف الحاسم ضد الإرهاب، صحيفة الرأي الأردنية، تساريخ www.altai.com/pages.Php3opinion-id=2151

⁽٢) بني حسن، أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، ص١٩٤.

⁽٣) حَثر ، ناهض ، الليبر الية في مولجهة الديمقر اطية، ص٢٥.

⁽٤) سليمان، محمد، الإخوان والنظام السياسي في الأردن، ٢٠٠٣/٤/٣٠ م، الإنترنت www.islamtoday.net/articales/show-articales-conrent.cfm3id=72

هذا أدى إلى ظهور حالات من التمامل داخل العشائر بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية والأزمات المتتالية التي تمر بها الدولة ومنها(١):

- ما يسمى بانتفاضة الجنوب عام ١٩٨٩م والتي شاركت فيها مدن عشائرية أردنيـــة معروفة بولائها للنظام وهي الكرك ومعان والطفيلة والسلط.
- ثورة الخبر عام ١٩٩٦م التي شاركت فيها مدن الجنوب المعروفة بولائها التاريخي
 للنظام.
 - أحداث معان والطفيلة ١٩٩٨م.
 - أحداث عام ٢٠٠٢م في مدينة معان.

ونزايدت حالات المحاكمات السياسية لعدد من المعارضين من أبناء العشائر المعروفة بولائها التاريخي للنظام، غير أن النظام في الأردن عمل على توثيق العلاقة بينه وبين العشائر والمؤسسة العسكرية من أبناء وجهاء العشائر في خطوة للحفاظ على الحلف التاريخي بين النظام وبين العشائر والمؤسسة العسكرية (٢).

فالنظام الأردني يعتمد على المنظومة العشائرية الأردنية، وحافظ على دورها في الحياة السياسية للأردن، وخصوصاً أن الأحزاب الأردنية يعددها الذي يتجهوز العشرين حزبها، ضعيفة الحضور في الحياة العامة للدولة، وتقوم على البرامج السياسية (٦)، كما أن عدم قيام مؤسسات المجتمع المدني التي لا يقل عددها عن (٢٠٠٠) مؤسسة بدورها كجماعات ضغط على السياسات الحكومية، هذا الضعف إلى جانب عوامل أخرى ساعد في الحفاظ على بقاء المنظومة العشائرية تمارس دورها بفعالية في الحياة السياسية الأردنية (١).

⁽١) أبو رمان، محمد سليمان، دور العامل العشائري في الانتخابات النيابية، ٢٠٠٦/٥/١٧،

www.aljazeera.net/NR/exeres/66415cd0.

Tal. Lawrence, Is Jordan Doomed, Foreign AFFAIRS, November/Eecember 1993, (Y)

www.foreignaffairs.org/19931201faessay

⁽٣) سليمان، محمد، قراءات في تحولات السياسة الأردنية: بين عبء التاريخ ومأزق الجغرافيا (دولة على سليمان، محمد، قراءات من المحدد، السياسة الأردنية: بين عبء التاريخ ومأزق الجغرافيا (دولة على www.alasr,ws/index,cfm?method=home)، الإنترنت، ٢٠٠٤/٢/١١م.

⁽٤) الحوراني، هاني، دليل منظمات ومؤسسات المجتمع المدنى في الأردن، مراجعة إيكا وهبة، عمسان، دار سندباد للنشر، ٢٠٠١م، مركز أبحاث الأردن الجديد، ص١٠.

فضعف الأحزاب كان بسبب انقطاعها عن ممارسة عملها العلني في ظل الأحكام المحكام العرفية من الخمسينات وفي عام ١٩٩٢، إضافة إلى أن الدولة همشت دور الأحزاب، وأمسا ضعف مؤسسات المجتمع المدني فهو ناتج عن التعقيدات الكثسيرة التسي يفرضسها قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية (رقم ٣٣ لعام ١٩٦٦) والذي يعدّ من أكثر القوانيسن تشدداً وقدماً في الشرق الأوسط(۱).

تستنتج الدراسة من ذلك أن الصبب الكامن وراء سعي النظام للإبقاء على دور العشائر في الحياة السياسية للمملكة، إضافة إلى التحالف التاريخي بينهما، هــو أن العشائر ســتبقى منظومة اجتماعية ليس لها برامج سياسية ولا تمارس تأثيراً فعالاً فــي سياسات الحكومـة وبرامجها، وإنما سيبقى همها الحفاظ على حضور أبنائها في المناصب العليا للدولة، بعكـــس الأحزاب والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي مهمتها الأساسية سياسية صرفــة تؤشر وتحد من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات غير المقبولة شعبياً، من خــلال ممارسسة هـذه الهيئات لدورها الحقيقي.

الفرع الرابع: الأركيبة السكائية: ﴿

بشكل العرب الغالبية العظمى من سكان المملكة الذي بلغ تعدادهم حوالي (٢٦٠ ٢٦٥) نسمة (٢)، حيث تتشكل التركيبة السكانية للأردن من (٩٨) عرب، (١%) شـــركس، (١%) أرمن، أما التوزيع السكاني حسب الدين، فالمسلمون هم الأغلبية بما نسبته ٩٢ من السكان، والمسيحيون ٢% و ٧% أخرى (٢).

مما سبق يظهر جلياً أن المجتمع الأردني يتكون من أغلبية مسلمة عربية، فالشركس يشتركون مع العرب في الدين، فكلا الطرفين يدين الدين الإسلامي، وأما المسيحيون فإنهم بربطهم العرق العربي بالأغلبية المسلمة، فكلا الفئتين عرب. هذا الطابع للتركيبة السكانية

⁽۱) مؤسسة فريدوم هارس، الحرية في العالم، ٢٠٠٤م، (تقرير عن الأردن) الإنترنت. http://freedomhouse.org//resarch/freeworld/2004/countyratin/jordan.htm

⁽٢) الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، ٢٠٠٥م، ص ١، www.dos.gov jo

⁽٣) اللجنة الوطنية للسكان، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥م

للأردنيين، ويتميز بوجود روابط قوية بين فئات المجتمع وأعراقه، كان لا يزال من العوامل الداعمة للاستقرار السياسي في الأردن، عبر تاريخ المملكة الحديث، فالتجانس العرقي إضافة إلى التسامح الديني هي من السمات التي تميز المجتمع الأردني عن أغلبية المجتمعات العربية التي تفيز مرابعة المربية الشي تفيقر لمثل هذه السمات (1).

ويتمتع الشركس والمسيحيون على الرغم من قلة عددهم بالنسبة إلى حجم السكان بوضع متميز في النظام السياسي الأردني، حيث يشكلان ركناً من أركانه، ويبرز هذا التمسيز مسن خلال التمثيل المرتفع لأبناء هاتين الأقليتين في أجسهزة الدولسة ومؤسساتها، وخصوصاً الحكومة، والجيش، وأجهزة الأمن بما يفوق نسبتهم (۱)، إضافة إلى وجود كوتا خاصة لكل أقلية في مجلس النواب مما يضمن تمثيلاً لمهم في مجلس النواب(۱).

ويمكن تقسيم التركيبة السكانية في الأردن مناصفة بين الأردنيين من أصل شرق أردني والأردنيين من أصل فلسطيني فكل منهما يشكل ما نسبته حوالي نصف السكان، ويمثل أغلب الأردنيين من شرق أردني يمثلون في أجهزة الدولة من حكومة ومؤمسة عسكرية وأجهزة أمن، أما الأردنيون من أصل فلسطيني فيسيطرون على النسبة الأكبر من القطاع الخاص، واستفاد النظام من هذا التمايز في تحديد أدوار كل طرف في الحياة السياسية الأردنية، والحصول على ولاء الطرفين مما عزز الاستقرار السياسي للأردن().

هذا التوازن في النسبة، والدور الذي كان يشكل كابحاً لكل طرف من المضي في تسهديد الاستقرار، تأثر سلباً بسياسات الإصلاح الاقتصادي وخصوصاً سياسة التحول مسن القطاع الخاص (التخاصية) حيث إن الشرق أردنيين هم أكثر المتضررين من تنفيسذ

⁽۱) الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار المداسي في الأردن، أبسو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية العدد ٨٦، ط١١، ٢٠٠٣م، ص٥٥.

⁽٢) نقرش، عبدالله، أثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي، عمان، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد ٢٧(أ)، العدد ٤، ١٩٩٥م، ص١٥١٤.

⁽٣) زيدان، ليث، التجريبة الأردنيبة في التصول إلى الديمقر اطيبة (دراسية حالبة). الإنترنت www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.Php?go=show8id=31652

⁽٤) نقرش، عبدالله، أثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقر اطي، ص١٥٠٩.

هذه السياسية؛ فهم سيخسرون وظائف الدولة، مما يخلق الشك تجاه الطرف الآخر: الأردنيين من أصل فلسطيني للذين يسيطرون على القطاع الخاص^(۱).

تتوصل الدراسة إلى أن المؤثرات السابقة سوف تحدث تأثيراً في الاستقرار السياسي للأردن، مما يؤدي إلى ظهور حالات من التململ لدى الفئات التي تشكل الأغلبية من السكان بسبب التأثير على مصالحها، وإضعاف قوة تأثيرها في الحياة السياسية الأردنية النساتج عسن بروز عوامل أخلت بالشكل التاريخي للتركيبة السكانية خصوصاً فيما يتعلق بالشرق أردنيين، والأردنيين من أصل فاسطيني بالإضافة إلى حالة الشك والريب التي خلقتها برامج الإصلاح الهيكلي، برزت فئات تملك قوة مالية ستؤثر في مصسالح هذه الفئات، من عراقيين أو إسرائيليين مما قد يزعزع حالة الاستقرار السياسي للأردن.

الشرع الخامس: دور الأردن إقليمياً ودوثياً:

يتمتع الأردن بعلاقات طيبة مع أغلب دول الجوار سواء العربية أو غير العربية، مما منحه القدرة على القيام بدور محوري في العلاقات سواء بينه وبين دول الإقليم، أو بين دول الإقليم بعضها ببعض، وتعود أسباب تمتع الأردن بهذا الدور الإقليمي لما يلي:

١. القيادة الهاشمية ذات النهج السياسي المتوازن والمتمتعة بالشرعية الدينية.

الموقع الجغرافي المتوسط للأردن بين دول الإقليم حيث موقع الأردن الذي يشكل
 نقطة مركزية لكل الدول المجاورة سواء لدول الخليج أو إسرائيل أو العراق وكذلك
 سوريا ولبنان وتركيا.

٣. نزايد مد الإسلام الأصولي.

وسوف تتناول الدراسة بالتفصيل كل نقطة من النقاط السابقة الذكر:

أولاً: القيادة الهاشمية:

تمكن الملك الحسين رحمه الله عبر فترة حكمه التي امتنت ستة وأربعين عاماً، أن يقيم علاقات سياسية قوية للأردن مع الدول المحيطة ودول العالم، فرغم عدم استقرار الطـــروف

Bensahel. Nora, and Daniel L. Byman, the Future Security Environment in the Middle East, p98. (1)

السياسية في المنطقة، إلا أن الحسين قاد الأردن في هذا المحيط العصاصف، وحافظ على علاقاته بالدول العربية حتى في أشد الظروف توترا^(۱)، واستطاع بكارزميته أن يقيم نوعا من العلاقات الدافئة حتى مع إسرائيل بعد أن عقدت اتفاقية السلام بين الأردن والدولة العبرية عام ١٩١٤م، حيث اعتبر قطبا من أقطاب السياسة في الشرق الأوسط بالنسبة للدول الغربية (٢).

وبعد انتقال العرش إلى الملك عبدالله الثاني برزت بعض المخاوف من حدوث تغير في سياسات الأردن الإقليمية والدولية، وخصوصا أن العلاقات الأردنية السورية تحسنت في بداية عهد الملك عبدالله الثاني، مما أثار مخاوف من تغير في المعادلات السياسية في إقليم الشرق الأوسط الذي يشكل أهمية كبيرة في السياسية الغربية لأوروبا، والولايات المتحدة على وجه الخصوص بسبب مصالح هذه الدول في المنطقة (٢).

وتابع الملك عبدالله الثاني مسيرة والده في الحفاظ على العلاقات المتينة مع القوى الدولية الفاعلة وخصوصا أمريكا؛ بل إنه عمل على توثيق هذه العلاقات، والارتقاء بها إلسسى مستويات أفضل مما كانت عليه على مختلف المستويات السياسسية والاقتصاديسة والأمنيسة وغيرها، فعزز دور المملكة في المنطقة في وقت تشتد فيه الأوضاع السياسسية والعسكرية حرجا().

وإذا ما أضفنا إلى هذا اللهج المتوازن، أن الأسرة الهاشمية التي ينتمي إليها الملك عبدالله الثاني تشكل مرجعية دينية تحظى باحترام أغلبية المسلمين في العالم الإسلامي، حيث تعود أصول هذه العائلة وجذورها إلى الرسول محمد يج مما يخلق احتراما خاصا لسياسات هذه العائلة وأفعالها، وتكون ذات قبول روحي بين المسلمين (٥).

Bensahel. Nora, and Daniel L. Byman, the Future Security Environment in the Middle East, p100. (1)

Kam. Epraim, The Future of Strategic Relations Between Jordan and Israel, p3. (Y)

Jordan after King Hussein, International Institute for Strategic Studies, volume 5, Issue 2 March (**)
1999, www.Jiss.org

⁽٤) لموران، إريك، الوجه الخفى لأحداث ١١ مبتمبر (الجريمة الكاملة والمؤامرة المنقنة)، ترجمــــة عصــــام المياس، ببروت، دار الخيال للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص٩٧.

^(°) النابلسي، شاكر، ما هو مستقبل الهاشميين في الأردن، ١٦ أغسطس ٢٠٠٥م، رولان، دالاس، الحسين حياة على الحافة، ص٢٩-٣٠٠. www.metransparenti.com/texts/shakeral-nabulsi3=5 .٣٠-٢٩

ثانياً: الموقع الجغرافي المتوسط اللردن:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الحيوية التي تحظى باهتمام الدول الكبرى، وذلك نظراً لما تحتويه هذه المنطقة من خصائص استراتيجية أضفت على دولها أهمية خاصة، وجعلت منها ميداناً للصراع والتنافس الدولي للسيطرة عليها، حتى مع تغير أقطاب السياسية الدولية.

ولما كان الأردن يشكل المركز لدول الإقليم، فإن أهميته تبرز من خلال ما يلي:

- النهج المعتدل للأردن: إن النهج السياسي الذي اختطه الأردن علي الصعيدين الداخلي والخارجي كان له دور كبير في جذب انتباه الدول الكبرى وإقامة علاقات متميزة مع الأردن فالحفاظ على أمن إسرائيل وحمايتها يعد من أهم المصالح الاستراتيجية للدول الغربية في منطقة الشرق الأوسط مما ساهم في حصوله على مساعدات القوى الدولية، كما أن الدول الكبرى دعمت توجه الأردن للتسوية السلمية مع إسرائيل، حيث تمخض عن هذا التوجه معاهدة وادي عربة عمام ١٩٩٤م، مما عزز أمن إسرائيل واستقرارها(۱) حتى إن السياسة الإسرائيلية، حسب بعض الدراسات، تمعى للحفاظ على وضع اقتصادي مريح نوعماً مما للأردن، لأن وجود الدولة الأردنية يشكل مصلحة استراتيجية لإسرائيل، فالعلاقات الطبية مع الأردن تساعد إسرائيل على تجنب أخطار إيران والعسراق والأنظمة الأصولية والمنظمات الإرهابية(۷).
- ب، جوار الأردن جغرافياً للملكة للعربية السعودية وقربه من باقي دول الخليج: حيث يمثل هذا الموقع أهمية لما يقوم به الأردن من دور مؤثر في الحفاظ على أمن هذه الدول واستقرارها(٢)، وخصوصاً بعد تزايد مد الإسلام الأصولي، وما تقوم به

⁽۱) يوسف، عماد، الصباغ، أروى، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأرمط، دراسات العدد ۱۷، دار البشير للنشر والتوزيع، ۱۹۹۳م، ص۲۷.

Feldman, Shaj, An Agenda for Israel's. Newly Elected Government Strategic Assesment, (JCSS). (Y) tel Aviv. Univ. volume 4, No.1, April 2001, p15-16. www.bauac.il/jcss/sa/vun1pz.html

 ⁽٣) بدارنة، سريان "محمد سعيد" فالنح، الأهمية الجيوبوليتيكية للأردن، اريد، دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٥م،
 ص٢٢.

المنظمات التخريبية من عمليات إرهابية في هذه الدول، فهذا الموقع يساعد على تحقيق سياسة أمن الطاقة أي استمر ارية وصول النفط إلى الدول الغربية؛ مما يتطلب الحفاظ على أمن الأنظمة الحاكمة في الخليج، التي تعد موالبة للغرب (۱). إلا أن هذا الدور قد تراجع نسبياً وخصوصاً بعد إقامة القواعد الأمريكيسة في الخليج.

ثالثاً: تزايد مذ الإسلام الأصولي:

بمثل الإسلام الأصولي أحد أهم الأخطار والتهديدات من وجهة نظر السدول المغربيسة الولايات المتحدة، حيث إنه بعد انهيار الشيوعية، وانحسار خطر المد الشيوعي "المد الأحمر"، أصبح الإسلام الأصولي الذي تشير الدوائر المغربية إلى ارتباطه بمفهوم العنف السياسي أو الإرهاب "Terrorism" هو الخطر رقم واحد، فالخطر الأخضر أصبح من أكثر المصطلحات تداولاً في الدوائر السياسية والإعلامية (۱).

ولما كان الأردن من خلال الشرعية الدينية لقيادته يتبنى نهج الإسلام المعتسدل، حيث عبرت المملكة عن هذه السياسة من خلال رسالة عمان، والمؤتمرات الدينية التي انعقدت في العاصمة، وركزت على نبذ الإرهاب والتكفير، والعودة إلى الإسلام الصحيح المعتسدل، والدعوة إلى اعتبار كل المذاهب الإسلامية تعتنق الدين الإسلامي، وتحظي باحترام باقي المسلمين غير المعتنقين لها، فهذا الدور الذي تقوم به المملكة من خلال قيادته يمثل نموذجسا معتدلاً لتبني الإسلام المعتدل على المستوى الخارجي؛ حيث دعوات الملك المتكررة إلى نبسذ العنف والإرهاب (۱)، كما أن الوفاق على المستوى الداخلي مسن خسلال اسستيعاب الحركة الإسلامية (الأخوان المسلمون وجبهة العمل الإسلامي)، والسماح لها بالعمل السياسي وفق

Bensehel. Nora. Daniel L., Bymen, p95. (1)

⁽۲) فرح، سراج، الأبعد السياسية للأصوابية الإسلامية، مجلة الفكر الجديد. <u>www.danislam.com/home/alfekr/data/feker17/m5.htm</u> هنتجتون، صامويل، <u>صدام الحضارات</u> (إعادة صنع النظام العالمي)، ترجمة طلعت السايب، القاهرة، سطور للنشر، ط۲، ۱۹۹۹، ص۱۸۳–۱۹۹۹.

⁽٣) عربيات، خالد صلاح، رسالة عمان ووسطية الإسلام، مجلة رسالة عمان، المجلد ٤٤، العدد(١)، تشرين أول ٢٠٠٥م، (عدد خاص)، ص٨٥-٨٦ صحيفة الرأي الأردنية، الملك يدعو إلى نبذ العنف ف والنظرف الديني. www.alral.com/poges.Php3.articles id=12703

منهج الدولة وسياستها، مما ساعد على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وكون نموذجها يحتذى به لباقي الدول في انتهاج سياسيات معتدلة كالتي يتبناها الأردن(1).

هذا إضافة إلى مساهمة الأردن في الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، فهناك تنسيق في السياسات والأمن على أعلى المستويات بين الطرفين الأمريكي والأردني مما يضفي على الدور الأردني أهمية بالنسبة للغرب، وخصوصاً أمريكا التي تستفيد من الشسرعية الدينية للقيادة الهاشمية في حربها ضد الإرهاب(٢).

المطلب الثاني: مؤشرات البنك الدولي عن الاستقرار السياسي في الأردن.

لم يكن حتى العام ١٩٩٤ هناك مقاييس دولية للحكم، ولكن البنك الدولي بالتعاون مسع العديد من المؤسسات الدولية العاملة والمهتمة بهذا المجال عمل على تطوير مؤشرات إجمالية عن الحكم تغطي أكثر من مائتي بلد بالاستناد إلى أكثر مسن ٣٥٠ متغيراً، وتغطسي هذه المؤشرات أبعاد الحكم الستة التي اعتمدها البنك الدولي(٢) وهي:

- التعبير عن الرأي والمسألة.
- ٧. الاستقرار السياسي وغياب أعمال العنف والأعمال الإرهابية الكبرى.
 - ٣. فأعلية الحكومة. ٤. نوعية التنظيمات.
 - ٥. سيادة القانون. ٦. ضبط الفساد.

وتستعمل مؤشرات البنك (WB) لرصد الأداء من أجل تقويم البلدان، ولهذه المؤشرات أهمية على المستوى الدولي، فمؤسسات البحوث الدولية تعتمد عليها في إجراء الدراسات عن الدول حول العالم، ولما كان موضوع الاستقرار السياسي في الأردن هنو موضوع هذه الدراسة، لذلك ولأهمية هذه المؤشرات سعت الدراسة إلى التعرف علي حالة الاستقرار السياسي في الأردن حسب تقارير (WB) خلال فترة الدراسة من عام ١٩٩٨ إلى ١٩٩٨،

⁽۱) الأفندي، عبدالوهاب وآخرون، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربسي، أبو ظبي، مركز الإمسارات الدراسسات والبصوث الاسستراتيجية، ط١، ٢٠٠٢م، ج٥، جسدل الشرعية واللاشرعية، ص١٥٦٠.

⁽٢) أوران، إريك، الوجه الخفي الأحداث ١١ سيتمبر، ص٩٨.

⁽٣) كوفمان، دانيال، أرت كراي، ماسيمو ماستروزي، ٢٠٠٥، شؤون الحكم مؤشرات الحكم لــــــ ١٩٩٦-«www.worlbank.org/wbi/governance/pubs/gormatterse ، ٣٢٣٧ لدولي ٢٣٢٣، www.worlbank.org/wbi/governance/pubs/gormatterse

فحسب رأي البنك الدولي يعد الاستقرار السياسي مؤشر ذاتي تجمسع عنساصره مسن مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاسستقرار السياسي وتتراوح تقديراته ما بين (-٢,٥) القيمة الدنيا وهي الأسوأ و (+٢,٥) القيسم العليسا وهي الأفضل(١)،

وعناصر مؤشر الاستقرار السياسي حسب البنك الدولي هي(٢):

- انحدار سلطة سياسية مركزية (CUB) أو انهيارها: ويقيس درجة إنسارة احتجساج سياسي أو تمرد، وكذلك يقيس درجة إثارة الصراع الديني أو الاثني أو الثقافي على الاستقرار السياسي في البلد محل الدراسة.
- ٢.خطر الانقلاب العسكري (DRI): حيث أن تلك الأحداث تقال من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٣ ٤ % خلال فترة الدراسة ومدتها ١٢ شهراً وعناصر هذا المؤشر:
 - ا. تمرد شعبي رئيسي.
 - ب، الإرهاب السياسي.
 - ج. الاغتيال السياسي.
 - د. الحرب الأهلية.
 - ه، الشغب الحضري الرئيسي.
- النزاع المسلح (EIU) ويضاف إليه المظـــاهرات العنيفــة والقلاقــل الاجتماعيــة والتوترات الدولية.
 - ٤ . التهديد الإرهابي للبلد (GCS).
 - ٥.تكرار القتل السياسي (HUM) ويضاف إليه تكرار الاختفاء والتعذيب.

⁽۱) مؤشرات إدارة الحكم، فهرس الدول، برنامج إدارة الحكم في الدول العربيسة، إحصاءات ومؤشسرات الاستقرار السياسي www.pogar.org/arabic/countries/morestats.a\$p3cid=1 . ٢٠٠٦/٦/٢٠ ، UNDP

Kauf.mann. Daniet, Aatt kraay and Massimemastrazzr, Governance matters IV: Governance (Y) indicators. For 1996-2004, world Bank, world Bank policyResearh, working paper 3630; June 2005, p19-24. www.worlbank.org/wbi/governance/pubs/govmatterse/htme.

- ٣. النطرف (MIG): ويشمل أي تهديد يفرضه أفراد أو تنظيمات ممن يحملون مجموعة ضيقة من الاعتقادات المتعصبة، ويتبعون أية وسيلة لتنفيذ اعتداءاتهم، ولا يخسون من تدمير أنفسهم، ويقيم من خلال: التوترات الدينية، مجموعات الضغط، النشاط الإرهابي، الخوف من الغرباء.
- ٧. النزاع الداخلي والخارجي: (PRS) يقيس الخطر على الحكومة والاستثمار القادم
 للداخل،
- ٨. النوترات الاثنية: يقيس درجة التوتر في نطاق البلد من خالال الانقسامات الجغرافية، والقومية أو اللغوية.
- ٩. الاضطراب الأهلي (WNO): يقيس إلى أي مدى ينتشر الاضطراب السياسي، وما مدى حجم التهديد الذي يثيره للمستثمرين، فالمظاهرات ليست سبباً للاضطراب، ولكن إذا تطورت إلى عنف شديد وبشكل متطرف، فهي في هذه الحالة تشكل اضطراباً أهلياً.

وهناك عناصر ترد على سبيل الاستناس، ولا تقاس، ويطلق عليها المصادر اللاممثلة وهي (١):

- ا. فصائلية الطيف السياسي وقوة هذه الفصائل": وهذا التقسيم المفصائل يكون حسب باللغة، العرق، الدين.
 - ٧. الإجراءات التقييدية (الإجبارية) من قبل الحكومة للاحتفاظ بالسلطة.
 - ٣. التنظيم وقوة القوات لمحكومة راديكالية ما.
 - ٤. الصراع الاجتماعي من مظاهرات واضطرابات وعنف شوارع.
 - ٥. عدم الاستقرار الناتج من التغيرات اللاستورية.

Kauf.mann. Daniet, Aatt kraay and Massimemastrazzr, Governance matters IV: Governance (1) indicators. For 1996-2004, world Bank, world Bank policyResearh, working paper 3630: June 2005, p75. www.worlbank.org/wbi/governance/pubs/govmatterse/htme.

ومن استعراض حالة الاستقرار السياسي في الأردن حسب مقاييس البنبك الدولسي، تتوصل الدراسة إلى أنها في تراجع مستمر منذ العام ١٩٩٦ حيث انحدرت هذه الوضعية من الحالة الموجبة عام ١٩٩٦ إلى الحالة السالبة في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ كما يبين الجدول التالي: جدول رقم (٥)

مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن حسب تصنيفات البنك الدولي (WB)

مؤشرات الاستقرار السياسي	السنة
٠,٤	1997
٠,٠٢	1994
1,73	7
٠,٣٢-	Y Y
•,17-	Y £

المصدر: http:info:worldbank.org/governance/kkz2004/sc.chart.asp المصدر: * تعتبر درجة (+٥٠) أعلى استقراراً (-٢,٥٠) أقل استقراراً

وفي المسح نصف السنوي لمجلة "أوروماني" عن الأخطار السيادية لــــ (١٨٥) حــل الأردن في المرتبة (٨٠) دولياً و (١٣) إقليمياً، ويضم إقليم الشرق الأوسط وشـــمال إفريقيا (١٩) دولة، وتعتمد المجلة في مسحها على مجموعة من العناصر تغطي (١):

- الخطر السياسي.
- الأداء الاقتصادي.
 - مؤشرات الدين.
- النزام سداد الديون أو إعادة جدولته.
 - التصنيف الإنمائي،
- مرونة الأسواق المالية، والقطاع المصرفي، وأسواق رأس المال.
- أهلبة تسليف الدولة، وقدرتها على دخول مجال التمويل قصير الأجل.

و الأردن حل قبل لبنان وبعد الجزائر في تصنيف الدول العربية بمجموع نقاط (٤٥,٠٢) وهذه درجة منخفضة على المستوى العربي.

⁽١) مسح مجلة أورماني عن الأخطار السيادية، ٢٠ آذار ٢٠٠٥،

تستنتج الدراسة من المؤشرات السابقة أن حالة الاستقرار السياسي في الأردن في تراجع منذ نهايات القرن المنصرم؛ لا بل زاد الوضع سوءاً في بداية القرن الحالي، وتراجعت حالة الاستقرار إلى المؤشر السالب، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تصنيفات دار الحرية في مجسال الحقوق السياسية، والحريات المدنية، ومؤشر ترتيب الدولة الصادر عن مركز التنمية الدولية، وإدارة الصراع في جامعة ميربلاند فهذه المؤشرات بمجملها تؤكد تراجع الوضع السياسي في الأردن منذ أنهاية التسعينات وحتى عام ٢٠٠٥.

جدول رقم (٨) ترتيب الدول **

(Y)	رقم	جدول
-----	-----	------

جدول رقم (١) . تصنيفات الحقمة، السياسية * تصنيفات الحربات المدنية

المؤشر	السنة
۲	1114
۲	1999
۲-	Y
۲-	41
۲-	77
۲	7

المؤشر	السنة
٤	1994
٥	1999
Ę	Y
Ę	Y + + 1
0	Y • • Y
۰	Y + + Y
٥	Y++£
٤	Y 0

بصنيفات الحقوق السياسية -	
المؤشر	السئة
£	1994
ŧ	1999
£	Y + + +
٥	Y++Y
١	7
٥	۲۰۰۳
٥	Y + + £
٥	۲۰۰۰

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. www.goggy.org/arabic/countries/morestats.asp

^(*) منذ العام ٢٠٠٣ صنفت الدول التي يقع مترسط تصنيفاتها للمجمعة بين ٢ و ٥ كنول حرة جزئيا وبين ٥,٥ و ٧ كسدول

^(* *) يتراوح ترتيب الدولة من داتم (١٠) درجات الألل ديمقر اطية إلى ١٠ درجات الأكثر ديمقر اطية.

المبحث الثالث العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي

استقرار النظام كما يؤكد أصحاب نظرية النظم يعتمد بشكل أساسي على الديناميكية التي حسب هذه النظرية نبدأ بالمدخلات، ومن ثم عملية النفاعل، وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية العكسية بالربط بين المدخلات والمخرجات، أي أن استقرار النظام يكون حسب قدرت على تلبية المطالب، ومواجهة التحديات بتوزيع أفضل للموارد، وسواء كانت هذه المواجهة بطرق ملمية أو باستخدام العنف (١).

ولما كان الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية، فإن ما تتمتع به الدول هو استقرار نسبي، ولا وجود لما يسمى بالاستقرار التام في أي دولة من الدول، وذلك لكثرة المتغيرات المؤشرة في هذه الظاهرة، واختلافها من دولة إلى أخرى، فشكل النظام وموقع الدولة وظروف نشاتها ومحيطها الإقليمي وعلاقاتها الدولية، إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة كلها من العوامل المؤثرة في نسبية استقرار النظام.

ولذلك قسمت هذه الدراسة هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار السياسي.

المقصود بالعوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار الداخلي: هي تلك العوامل التي تنبسع من داخل البيئة السياسية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والنقافية للنظام السياسي التسي تنفصل عن بيئته الخارجية مع وجود تأثير متبادل بين البيئتين (٢).

وقسمت الدراسة العوامل الداخلية إلى ما يلي:

⁽١) المنوفي، كمال، نظريات النظم السياسيةِ، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥، ص٩٦.

⁽٢) المنوفى، كمال، نظريات النظم السياسية، ص٩٥.

- العوامل السياسية.
- العوامل الاقتصادية.
- العوامل الاجتماعية.

وسيعرض الباحث للعوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي ضمن الفروع التالية

القرح الأول: العوامل السياسية، وأهمها: .

- العلاقة بين مركز النظام السياسي وأطرافه.
 - ٢. النهج السياسي للنظام (المكافأة والعقاب).
- مؤسسية النظام السياسي، وحجم التائير على قراره (المؤسسية والمشاركة السياسية).
 - ٤. شرعية النظام وفعاليته (الشرعية والفعالية).
 - ٥. الأحزاب السياسية.
 - ٦. الفساد السياسي.

وستعمل الدراسة على إبراز الحالة الأردنية ضمن دراستها لهذه العوامل الستة.

١. المركز والأطراف في النظام السياسي (Center-Periphery in Political System)

العلاقة بين المركز والأطراف تشمل مختلف العلاقات سواء بين الأفـــراد؛ كعلاقــات الارتباط داخل النخب السياسية التي تسيطر على توزيـــع للمــوارد والخدمــات الحكوميــة للجماهير، أو علاقات الارتباط بين النخب والجماهير في الأطراف(١).

يعتمد الاستقرار في المركز السياسي على إدراك النخب السياسية في المركز لما يترتب على الاندماج من فوائد لهم ولمناصريهم، والذي يرتبط بدوره بمجموعة من العوامل منها: التجانس الاجتماعي والاتساق القيمي والتفاعل الشخصي بين أعضاء النخبة السياسية، فالجهود التي تبذلها النخب في العادة غائباً ما تؤدي إلى ظهور صور من عدم الاسستقرار السياسسي بسبب تعقد العلاقة بين المركز والأطراف، والصراع بين النخب السياسية نفسها، وفي الدول النامية غالباً ما تكون العلاقة بين المركز والأطراف منتاقضة فهي من جهة تكون ذات روابط متعددة ومتغيرة ومعقدة وغير مستقرة ومن جهة أخرى منتاسقة ومنظمة ومستقرة ").

⁽١) الرشواني، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي، ص٣٣.

⁽٢) الرجوب، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي، ص٨٩.

شكّل استقرار النظام في الأردن منذ نشأة الدولة عامل استقرار في خضه التغييرات المتتالية للأنظمة في دول الإقليم المجاورة، وكانت العلاقة بين رأس النظام والنخب السياسية والشعب ركيزة أساسية لهذا الاستقرار، إلا أنه حدث نوع من التأثير على هذه العلاقة، فعقد اتفاقية سلام غير مقبولة شعبياً مع إسرائيل، وتبني سياسات التكيف السهيكلي، إضافسة إلى عوامل أخرى أثرت سلباً في هذه العلاقة.

وقامت علاقة قوية بين طبقة البرجوازيين الأردنيين مسن رجسال الأعمسال وتجسار وصناعيين ومزارعين أشرياء والنظام، فشكّل هؤلاء سواء كانوا من أصل شرق أردني، أو من أصل فلسطيني حلفاء حاسمين فلقصر (رجال الملك) حسول القضايسا السياسسية فسي البلد (كالإسلاميين أو اتفاقية السلام مع إسرائيل مثلاً)، وأية سياسة تنتهج فسي الأردن يجسب أن تراعي مصالحهم وإلا فمن الصعب استمرارها(۱)، وتراجعت الطبقة الفقيرة والمتوسطة بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي، وقل حجم تأثيرها في السياسة للعامة للأردن(۱).

فالعلاقة بين المركز والأطراف في النظام الأردني قامت على وجود (٣):

أولاً: قطاع عام قوي، ولا زال كذلك حتى مسع إجراءات التصحيسح السهيكلي، لأن السيطرة المحكومية انتقلت من العمل المباشر إلسسى السيطرة التشمريعية علسى القطاعات التي تخلت عنها الحكومة.

ثانياً: قطاع خاص يعتمد على العقود للحكومية في عمله.

ثالثاً: ضعف جماعات الضغط من أحزاب مجتمع مدنى ومؤسساته.

٢. النهج السياسي للنظام: (المكافأة والعقاب):

إن نهج سياسة المكافأة والعقاب هو الأسلوب الذي يتم من خلالــــه إشـــباع القيـــم فــــي المجتمع، والمكافأة قائمة على الشكل الإيجابي للقيم، وهي متعلقة بدرجة الإشباع التي يحصـــل

Bensahel. Nora; The Future Security Environment in the Middle East, p93. (1)

Rivlin, Paul: Political stability in Arab State, p38. (Y)

⁽٣) غرايبة، إبراهيم، الأردن المتحول اقتصادياً واجتماعياً ... من وإلى أين؟، ١٧/٥/١٧.

عليها الفرد، وفقاً للظروف المحيطة به، أما العقاب فيقوم على الشكل السلبي للقيم، وهو متعلق بدرجة الحرمان من الأشياء غير المطلوبة وفقاً للظروف المحيطة (١).

ويعتمد تأثير هذا العامل في الاستقرار على درجة التفاعلات السياسية الناجمــة بشــكل مباشر أو غير مباشر عن هذا الأسلوب (المكافأة والعقاب) والتفاعلات السياسية تتجلى هنا من خلال الشكوى أو غيابها، وقوة الشكوى تعتمد على قوة الطرف الذي يبديها، والتعامل مع هذه الشكاوى يكون إما باتباع أسلوب جديد في المكافأة والعقــاب أو بزيـادة عـرض المكافــأة والعقوبة(۱).

ولتخفيف آثار تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في الأردن، تبنت الحكومة حزمة الأمان الاجتماعي التي تسعى إلى التخفيف من الآثار السلبية لسياسات التكيف السهيكلي وخصوصا الفقر والبطالة، إلا أن هذه الحزمة لم تحقق النتائج المرجوة منها، فصندوق المعونة الوطنسي وبرنامج دعم المواد الغذائية الأساسية (الكوبونات) لم يغط سوى ٢٠% مسن الفقراء في الأردن، إضافة إلى ذلك فإن ضغط الظروف الاقتصادية، والارتفاع الجنوئي للأسعار كانت الأسباب الرئيسة وراء انفجار ثورة الخبز عام ١٩٩١، حيث واجهتها الحكومة بسإجراءات أمنية مشددة هذا في الجانب الاقتصادي، أما في الجانب السياسي فإنه نتيجة لضعف الأحزاب لعبت النقابات دوراً محورياً في الحياة السياسية الأردنية، ولما كان موقفها معارضاً لاتفاقيسة السلام مع إسرائيل سعت الحكومة إلى إضعاف هذا الدور فحلت لجنة مقاومة التطبيسع في النقابات المهنية، وأصدرت مشروع قانون معدل لقانون النقابات المهنية هدفت مسن ورائسه الضغط على النقابات تخفيف حضورها في الشارع الأربني (٢).

⁽١) الرجوب، الاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي، ص٠٩.

Rosenthel Uriel, 1978, Plitical Order (Reward, Punishment and Political Stability); Sijthoff & (Y)
Noordno of Netherland, p45.

⁽٣) مشروع قانون النقابات المهنية بفرض قيوداً على حرية المجتمع المدني في التعبسير المنظمة العربية لعربية لمعلومات حقوق الإنسان، نقلاً عن هيومان رايتس ووتسش ١٠٠٥/٤/٥٠٠٢م. www.hrinto.net/mena/hrw/2005/pr6407.shtmt

٣. مؤسسية النظام السياسي وحجم التأثير في قراره (المؤسسية المشاركة السياسية): Political Institutionalization—Political Participation

المؤسسانية حسب هنتنجتون هي: "العملية التي من خلالها تكتسب التنظيمات والإجراءات قيمة واستقراراً، ويقاس مستوى المؤسسية لأي نظام سياسي "بتكيسف وتعقيسد، واستقلال وتجانس تنظيماته وإجراءاته"(١).

أما المشاركة السياسية فتعرف على أنها: "النشاط الذي يقسوم بسه المجتمسع المدنسي والمصمم أصلاً للتأثير في القرار الحكومي (٢)، ويتحدد الاستقرار السياسي وفقاً لطبيعة العلاقة بين المؤسساتية السياسية والمشاركة السياسية، فإذا ما ارتفع مستوى المؤسساتية في المجتمسع وانخفضت المشاركة، أو انخفض الاثنان معاً، هذا يعطي مؤشراً أعلى من الاستقرار السياسي، أكثر من ارتفاع المشاركة مقابل انخفاض المؤسساتية أو ارتفاع الاثنين معاً، وسبب ذلك أن ارتفاع المشاركة السياسية يؤدي إلى زيادة تعقيد مؤسسات المجتمسع السياسية واستقلالها وتجانسها للمحافظة على الاستقرار (٢).

والأردن بحسب تصنيف هنتنجتون للأنظمة هو نظام "بريتوري" وذلك بسبب ارتفاع نسبة المشاركة السياسية وانخفاض نسبة المؤسساتية السياسية، فمثلاً تشكيل الحكومات في الأردن وحلها لا يكون وفق نهج أو نظام سياسي؛ ففي الأردن هناك حكومة لكل سنة تقريباً مع أن بعض الحكومات لم يتجاوز عمرها العام كحكومة عدنان بدران التي لم تستمر سبعة أشهر دون معرفة لماذا شكلت ولماذا استقالت أو أقيلت؟ إن جاز التعبير، وهذا بعكس الأنظمة المدنية التي تكون نسبة المؤسساتية فيها أعلى من نسبة المشاركة السياسية حيث إن الحسرب الفائز بالأغلبية يشكل الحكومة برئاسة زعيمه وفق برنامج حزبي واضح (١).

Huntington, Samuel, 1968, <u>Plitical Order in Chinging Societies</u> Harvard University, New York, (1) p12.

Huntington. Samuel and Nelson, Jone, 1976, No Easy Choice Political Participation in Developing (Y)

Countries, Harvard University press, PC4.

Huntington, Political order, p79. (*)

⁽٤) للمواطن حق في القرار الاقتصادي، صحيفة الأردن، الثلاثاء بتاريخ ٣١/٥/٥٠٧، عدد ٢١٤.

وإذا ما انتقانا إلى البرامان فإن الحكومة في الأنظمة الديمقراطية مجبرة على تحديد موعد للانتخابات القادمة في حال حل البرامان، ولكن هذا الموعد هو ما يفتقده النظام الانتخابي الأردني بسبب التعديل الدستوري للفقرة الرابعة من المادة (٧٣) التي تعطى الملك الحق بتأجيل الانتخاب العام بناء على بتسيب مجلس الوزراء إلى أمد غير محدد (١)، وبعد عودة الحياة البرلمانية إلى الأردن، أجريت الانتخابات ثلاث مرات في مواعيدها، إلا أنه في العام ٢٠٠٠ حل مجلس النواب، وأجلت الانتخابات لمدة سنتين ونصف، مما خلق أجواء من الإحباط، وبدا الشعب عازفاً عن المشاركة في الانتخابات، مما أثار قلق الحكومة، التي سعت عبر شتى السبل الاستنهاض الجو السياسي، من حملات إعلانية، واستحداث برامسج سياسية ذات سقف سياسي مرتفع، وإجراء حوارات مع كل الأطياف حتى المعارضة منها، مما حقق بعض الأهداف الحكومية في دفع الناس المشاركة في الانتخابات (١).

. وبعد حل البرلمان في المعام ٢٠٠٠ واستفراد الحكومة بالسلطة، أصدرت حكومة علي الراغب ما يقرب (٢١١) قانوناً مؤقتاً ومشروع تعديل قانون، مما خلق نوعاً من عدم الاستقرار التشريعي والقانوني، وبعض هذه القوانين ضيقت الحريات، وساهمت في تراجيع عدد المنخرطين في مؤسسات المجتمع المدني، وبرزت ظواهر جديدة في المجتمع، حيث تراجع عدد المنتسبين إلى الأحزاب من ١٠٤٤ عام ١٩٩٣ إلى ٨٠٠٠ عام ٢٠٠٠م.

والخفضت نسبة المنخرطين في النقابات العمالية من ٢,٢% إلى ١,٢، وبرزت ظاهرة ترييف المدن بدل من تمدنها وتمثل هذا بزيادة عدد الهيئات ذات الطابع العشائري والعائلي على حساب منظمات المجتمع المدني، مما يزيد من ضعف المؤسسات السياسية في الأردن،

⁽۱) الدستور الأردني، الفقرة(٤)، المادة (٧٣). عدات بموجب تعديل الدستور المنشور في العدد ٢٥٢٣ تاريخ ١٩٧٢/١/١٠ مسن الجريسدة المريسة وتنص على "بالرغم مما ورد فسي الفقرتيسن (١، ٢) مسن هده المسادة للملسك أن يؤجس اجراء الانتخاب العام إذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخاب أمسر متعذر".

⁽٢) النمري، جميل، الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأثره على حرية الإعسالم شبكة الحريسات www.cdFj.org/corp/Freedomofpress/nimri.php. الإعلامية.

وهنا تبرز الحاجة إلى تعزيز البناء القانوني والمؤسساتي وإضعاف النزعات التسلطية، مما يكسب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية وبذلك يتعزز الاستقرار السياسي، وليسس الاستقرار القائم على قوة المؤسسات الأمنية (الاستقرار الأمني بواجهة سياسية)(١).

المرعية النظام السياسي وفعاليته:

المقصود بالشرعية هنا هي: "المقدرة التي يمثلكها النظام على خلق الاعتقاد والحفساظ عليه لدى الجمهور بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة للمجتمع"، أما الفعاليسة فهي: "الأداء الفعلي الذي يمتد ليصل المدى الذي يستطيع من خلالسه النظام الإبقاء على الوظائف السياسية للحكومة، وذلك كما يراها الناس ومجموعات القوى أو القوى العسكرية بينهم"، فالفعالية تأخذ الطابع الأدائي، والشرعية تأخذ الطابع القيمي للنظام(٢).

والعلاقة التي تربط الشرعية بالفعائية لها درجات مختلفة، وذلك لما لهما من أهمية في تحليل درجات الاستقرار السياسي، وهذه العلاقة تعمد على طبيعة النظام السياسي، فهناك مجتمعات ذات درجة عالية من الشرعية والفعائية، وهذا ينعكس إيجاباً على الاستقرار السياسي للدولة، وهذاك مجتمعات لا تملك نظماً شرعية، وهذه الأنظمة لا تكون ذات درجسة فعالية عالية، وبالتالي تكون ظاهرة الاستقرار السياسي مطبية، أما المجتمعات الانتقائية فمن الممكن أن تمتلك درجة شرعية أعلى من الفعائية وهي: بهذا تكون أقرب إلى الاستقرار، بينما النظم ذات درجة الفعائية الأعلى من الشرعية، يكون النظام في هذه المحالة أقرب إلى عدم الاستقرار (٢).

الاستقرار السياسي يعتبر محصلة لشرعية المؤسسات والنخبة الحاكمة، وملازمة لحالــة الإجماع العام التي تعتبر الشرعية السياسية مصدراً من مصادرها، أما حالة عدم الاســـتقرار فتتزايد عندما يكون هناك صعوبة في الاتصال بين أجهزة النظام، مما يخلق ضعفاً في البنيــة، وصعوبة في تنفيذ العمليات المطلوبة لبقائه، وحل المشكلات التي تواجهه(1).

⁽١) اللمري، جميل: الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأثره على حربة الإعلام.

Lipest, Seymour; 1993, Policalman The Social Bassof Political), Heinemann, London, PC64. (Y)

⁽٣) الصاري، على، مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، ص ٢٩١.

⁽٤) الصاوي، علي، ص٣٨.

يمكن تحليل حالة شرعية النظام وفعاليته من خلال الشرعية والاستقرار، أي أنه عندما نكون الثقة في النظام السياسي ضعيفة أو غير موجودة، فاحتمال ظهور تهديد بالانشـــقاق أو زيادة الاحتجاجات تكون أكبر، والعلاقة بين الثقة في النظام السياسي ودعم الاحتجاجات مــن قبل بني السكان عكسية فكلما زادت الثقة قل دعم الاحتجاج، وكلمـــا قلــت الثقــة زاد دعــم الاحتجاجات والاضطرابات، ومن الممكن أن تترجم أزمة الشرعية إلى ثورة سياســـية قابلــة للنمو نظراً نفقدان الثقة بالمؤسسات الحاكمة(۱).

والناس ينضمون إلى الحركات الاحتجاجية بسبب أن ظروفاً إما اقتصادية أو سياسية أو الجتماعية ولدت عندهم دافعاً نفسياً مما خلق الاحتقان لديهم، ولكنهم لا ينضمون إلى الاحتجاجات بسبب معتقداتهم أو اتجاهاتهم بشكل رئيس، وقد تتفاعل الاعتقادات مع العوامل النفسية المولدة للاحتجاج فتنتج احتجاجات واضطرابات قوية قد تؤدي إلى إضعاف نظام الحكم بشكل كبير (۱).

بناء على الفرضية السابقة فإن ظهور عناصر معارضة من أبناء عشائر أردنية موالية الملكية تاريخياً، وقيام أحداث ثورة الخبز عام ١٩٩٦ التي بدأت في مدينة معان وامتنت إلى مدن الجنوب، وما تلاها من أحداث في الأعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٠ وأحداث عجلون عام ١٩٩٥ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ما تلاها من أحداث في الأعوام ١٩٩٨ و معرفة نابعة من تطبيق سياسات التكيف عام ١٩٩٥ (أ) جاءت كردة فعل على ظروف اقتصادية سيئة نابعة من تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي نتج عنها مشاعر احتقان متراكمة فرضت أجواءها بين الناس، هذه العناصر المعارضة واحتجاجات المدن المعروفة بولاتها التاريخي للنظام، وكذلك تزايد حالات الاعتقالات السياسية والمحاكمات، كل ذلك يثير أسئلة كثيرة حول وجود اختلال في فعالية السياسات التي تتبناها الحكومات الأردنية المتعاقبة وجدواها (٢٠).

Useem, Bert and (Michael Useem, Government Legitimacy and Political Stability, USN, Bosten (1)
University, Social Forces, 2001, vol57, 3 march, p841-849.

Useem, Bert and (Michael Useem, Government Legitimacy and Political Stability, USN, (Y)
Bosten University, Social Forces, 2001, vol57, 3 march, p850-851.

^(*) تتمثل أحداث عجلون بقيام مجموعة من الأفراد ينتمون إلى عائلة واحدة بممارسة أعمال النهب والسلب والسلب والسرقة المنظمة حتى شكلوا تنظيمياً إجرامياً وهي ظاهرة غريبة على المجتمع الأردن.

⁽٣) أبو رمان، محمد سليمان؛ دور العامل العشائري في الانتخابات النيابية، ص٢.

٥. الأحزاب السياسية:

الأحزاب: هي منظمات ثابتة نسبياً، وتعمل على تعبئة المواطنين للمشاركة في ممارسة السلطة على المستوبين المحلي والمركزي⁽¹⁾. والأحزاب تعد في السدول الديمقر اطبة من مصادر الشرعية والسلطة، وعليه فهي مصدر من مصادر الاستقرار السياسي، وغيابسها أو ضعفها يَنْعُكس سلباً على ظاهرة الاستقرار (٢).

ولكن هناك وجهتا نظر بالنسبة لدور الأحزاب في تحقيق الاستقرار السياسي(٦):

الأولى: نقول إن المُحزاب دوراً ملبياً في تحقيق الاستقرار، وخصوصاً إذا كانت الائتلافات الحزبية ضعيفة، أو إذا كان شكل الصراع بين الأحزاب مذهبياً طائفياً، مما يفتت الولاء، ويقدم المصلحة الخاصة على العامة.

الثانية: ترى أن النظام الحزبي هو الأكثر استقراراً وأقل صراعاً على السلطة، وخاصة في الأنظمة ذات الحزب الواحد التي تمثلك درجة عالية من المؤسساتية والفعاليــــة والقبــول الشعبي.

والأردن في بداية التسعينات من القرن الماضي، ألغيت حالة الطوارئ، وأقر قادر قانون للأحزاب رقم (٣٢) لعام ١٩٩٧، والذي سمح بممارسة العمل الحزبي وفق قواعده وأحكامه، ونشأ (٢٠) عشرون حزباً سياسياً من أحزاب يسارية ووسيطة ودينية ومن ثم ارتفع عدد من الأحزاب إلى (٣٢) حزب سياسي، إلا أنه رغم هذا العدد من الأحزاب فإن الحضور الحزبي في الشارع الأردني باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي يعد ضعيفاً، ففي الانتخابات الأخيرة فشلت معظم الأحزاب في الحصول على تمثيل في البرامسان (١٠)، وفي استطلاع لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، تبين أن نسبة المنخرطين في الأحزاب الخفضيت من (١,٤) عام ١٩٩٣ إلى (٨,٠) عام ٢٠٠٧، وأظهرت إحصائية أخرى شيخوخة الأحزاب،

⁽١) برو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، ص٣٥٥.

Huntington: Political order, p91. (Y)

⁽٣) هادي، رياض عزيز: المشكلات السياسية في العالم الثالث، ص٣٠٣.

⁽٤) منصور، محمد، التقرير السنوي للمجتمع المدنى والتحول الديمقراطي في العالم العربي لعام ٢٠٠٥م.

فالذين استمروا في عضوية حزب ما هم ٢٠٠% والذين تركوا كانت نسبتهم (٧٠،٠%)، وأمسا عدد الذين يفكرون بالانتماء لمحزب فانخفضت من (٦,٣) عام ١٩٩٣م إلىسى (٠،٩%) عمام ٢٠٠٢م(١٠).

لقد ساهم قانون الانتخاب (قانون الصوت الواحد) وهو قانون مؤقت في إضعاف هدذه الأحزاب ولو بشكل نسبي، حيث اعتمد على التقسيم الجغرافي وليس الكثافة السكانية ولم يُغط أهمية للقائمة النسبية، مما أعطى الأغلبية للنواب المستقلين والعشائريين على الحزبيين، فمثلاً حظيت الدائرة الانتخابية للزرقاء بعشرة مقاعد، مع أن عدد الحاصلين على بطاقات انتخابية بلغ (٣١٦٣٨)، وأما الكرك فحظيت بنفس عدد المقاعد رغم أن عدد الحاصلين على بطاقات انتخابية بلغ (٣١٦٣٨)، وأما الكرك فحظيت بنفس عدد المقاعد رغم أن عدد الحاصلين على بطاقات انتخابية بلغ (٣١٦٣٨)، مما أفرز مجلس نواب يغلب عليه الطابع المستقل والعشائري(٢).

٦. القساد السياسي:

تعددت تعريفات الفساد السياسي، فمنظمة الشفافية العالمية عرفته بأنه "تحريف سلطة ما لفائدة خدمة مصالح خاصة، سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أو قضائية أو إداريسة أو اقتصادية، أي أنه عبارة عن اتخاذ القرارات في الشأن العام وفق اعتبارات المصلحة الخاصة، وليس المصلحة العامة (٣).

والفساد ضروب وأنماط، وهو موجود في مختلف الأنظمة ولكن بدرجات متفاوتة، حيث إنه هو أحد المظاهر الأساسية للإدارة الرديئة للحكم (أ)، وبحسب تقرير البنك الدولي فإن الفساد يضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمنع الاستثمار ويعيق التنمية، ويحفز عدم المساواة، وعدم الاستقرار المالي والاقتصادي، ويقلل من فاعلية الإدارة العامة، ويؤدي إلى تقويص القانون وعدم فاعليته، ويضر بسمعة الدول ويقلص من جاذبيتها الاقتصادية (٥).

⁽١) النمري، جميل: الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأثره على حرية الإعلام.

⁽٢) أبو رمان، محمد سليمان، دور العامل العشائري في الانتخابات اللبابية.

⁽٣) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، منظمة الشفافية العالمية، تحرير المركز المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢٣.

 ⁽٤) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، منظمة الشفافية العالميسة، تحريس المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢٦.

Costs and Consequences of Corruption, World Bank. www.worldbank.org/publixsectory/anticorrption/topic1.htm. (4)

ولقد تضاربت الآراء حول علاقة الفساد السياسي بالاستقرار السياسي فهناك جملة من هذه الآراء أكدت العلاقة الإيجابية بين الظاهرتين؛ أي أنه بمزيد من الفساد السياسيي يكون هناك استقرار سياسي أفضل، أما الاتجاه الآخر فأكد سلبية العلاقة بين الظاهرتين، أي بمزيد من الفساد السياسي تعيش الدولة حالة من الصراع وعدم الاستقرار السياسي.

استندت الآراء التي تقول بالعلاقة الإيجابية بين الفساد السياسي والاسستقرار السياسسي على عدة أسس أهمها؛ أن الفساد يؤدي إلى الاندماج بين النخب والجماهير، ويحدث هذا عندما تكون هناك مصلحة متبادلة بين الطرفين، لا تتحقق إلا بالتورط بالفساد السياسي عن علم أو عن جهل من جهة والتغاضي عنه من جهة أخرى(١).

والفساد السياسي حسب الآراء نفسها يؤدي إلى امتصاص قدر مسن العنسف الكامن، وإجهاض المحاولات الرامية إلى الإخلال بالنظام واستقراره من خلال تحويل الأفعال الحركية الداعية إلى التمرد والثورة إلى أفعال سلوكية تتمثل بالفساد السياسي، حيث إن تكافه الفساد الاقتصادية أهون من تكلفته السياسية، فيصبح هو الوسيلة للتغلب على الاستبداد البيروقراطي والروتينية المعقدة (١).

وهناك رأي يشير إلى وجود تأثير سلبي الفساد السياسي على الاستقرار السياسي فللفساد على مستوى القبادة دور محوري في قمة الهرم السياسي، فهو لعبة لا تحكمها قواعد، فيتصول الحكم من حكم القانون إلى حكم الفرد، وفساد الجهاز الإداري هو أهم العقبات أمام التنمية الاقتصادية وعمليات التحديث والإصلاح الضرورية لبقاء الدول وتطورها (أ)، وانطلاقاً من هذا الوضع يمكننا الاستشهاد بما قاله مونتسكيو منذ أكثر من قرنين: "يصير الشعب شقياً لما يسعى أولو أمره إلى النستر على فسادهم بإفساده (أ). ما قاله مونتسكيو في ذلك الزمان هو ما ينطبق على أحوال الناس في العصر الحاضر.

Huntington: Political order, p59-61. (1)

Huntington, Political order, p60-66. (Y)

⁽٣) الصاوي، مدخل في علم الاجتماع السياسي الإداري، ص١٦٣.

⁽٤) هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، ص٢٠١–٣٠٣.

وترى الدراسة أن الفساد يشكل حالة سلبية مما يخلق نوعاً من عدم الاستقرار، فإذا مسا تحول الفساد من الشكل العشوائي إلى المنظم وأصبح مؤسسة داخل مؤسسة البيروقراطية فإنه يخلق عدم المساواة، وتراجعاً في الأوضاع الاقتصادية، وتدنياً في المستوى المعيشي، مما يخلق مشاعر الاحتقان لدى الناس، فيساعد على حدوث اضطرابات واحتجاجات قد تخرج عن سيطرة النظام.

وحسب منظمة الشفافية العالمية فإن نسبة الفساد في الأردن حسب مقياس انتشار الفسلد في ارتفاع منذ العام ٩٩٦ ام.

جدول رقم (٩) مقياس القساد في الأردن

مقياس انتشار القساد	السنة
٤,٨٩	41997
٤,٧ 🛴	'C199A
۲٫۱ د ۲٫۱	Y
£,9	Y++1
£,0\0\	77
٢,3	77
0,7	4
٥,٦	70

المصدر: منظمة الشفافية العالمية، وwww.iransparency.org

أما ترتيب الأردن حسب مقياس انتشار الفساد فترلجع من المركز ٣٠ عام ١٩٩٦ إلى ٣٧ عام ٢٠٠٥ على النحو التالى:

جدول رقم (۱۰) ترتیب الدولة حسب مقراس انتشار الفساد

الترتيب	السنة
۳۰	1997
۳۷	1998
٤١	1999
79	Y
۳۷	71
٤٠	77
٤٣	7
٣٧	3
۳۷	70

المصدر: منظمة الشفافية العالمية. www.transparency.org

هذه مؤشرات تدل على ارتفاع نسبة الفساد في الأردن، فالجدول رقم (٩) يظهر ارتفاع نسبة الفساد في الأردن حيث ارتفع هذا المقياس من (٧,١%) عام ١٩٩٨م وهو عام انطلاق الخصخصة في الأردن، أما الجدول رقم (١٠) فيظهر انخفاض ترتبب الأردن دوليا حسب مقياس انتشار الفساد من المرتبة (٣٠) عام ١٩٩٦ إلى المرتبة (٣٧) عام ٥٠٠٠م، وخصوصاً بعد تبني سياسة الخصخصة، مما يدعو إلى إعادة النظر في السياسات التي تتبناها الحكومات المتعاقبة، وخصوصاً سياسات الإصلاح الاقتصادية.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية: .

للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات سواء في الدول المتقدمـــة أو النامية على حد سواء تأثير كبير في حالة الاستقرار السياسي لهذه الدول، وأهم هذه العوامـــل هى:

- ١. التنمية الاقتصادية.
- ٢. الأزمات الاقتصادية.
 - ٣. التعبئة الاجتماعية.

١. التنمية الاقتصادية:

تستهدف التنمية الاقتصادية التي تعدّ جزءاً من عملية التنمية الشاملة، خلق نسبة أعلى من النمو الاقتصادي، ليحقق المجتمع من خلالها نمواً في الناتج القومي الإجمالي، ومن ثم في الدخل الحقيقي للفرد، وهي تشير إلى النمو في راس المال والاستثمار، والزيادة في إنتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة، في محاولة من قبل الدولة للوصول إلى درجة متقدمة من الاكتفاء الذاتي (۱).

⁽۱) لبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بيروث، ط۲، ۹۹۹ م، ص۲۵۸–۲۹۰.

هناك العديد من الآراء فيما يخص العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، أي فبعض الآراء تجنح نحو وجود علاقة فردية بين التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، أي أنه بزيادة معدلات النمو في الاقتصاد تزيد درجة الاستقرار السياسي(۱)، فالنمو الاقتصادي وهو جزء من عملية التنمية شرط للاستقرار السياسي، ويجب أن تكون العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي تبادلية، أي أنه كلما زلد النمو الاقتصادي زاد الاستقرار، وكلما زاد الاستقرار زاد النمو الاقتصادي أشارت إلى العلاقة الإيجابية بين الظاهر تين (١).

فالنتمية الاقتصادية تساعد في التحول الديمقراطي والديمقراطية تؤدي إلى تخفيض العنف السياسي، وبالتالي زيادة درجة الاستقرار السياسي، نظراً لوجود مؤسسات سياسية وسيطة ننظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتضبط الصراع الاجتماعي^(٦)، فالنمو الاقتصادي هو أحد المؤشرات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية، يمكن أن يقلل حسب دراسات متخصصة من احتمالية الاضطرابات الشديدة في الدولة لأنه يزيد من الدخل الحقيقي للأفسراد نتيجة زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فالبلدان الأعلى تقدماً قد تكون أقبل احتمالاً للتعرض لاضطرابات عنيفة بعكس البلدان الأقل تقدماً (١٠).

ولكن عملية النتمية الاقتصادية إذا لم يرافقها توزيع عادل لمخرجاتها فإن ذلك ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي، نظراً لما يحدثه من اختسلال في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع، حيث يستفيد البعض ويتضرر البعض الأخسر، فالمستفيدون سيطالبون بزيادة تمثيلهم في النظام، والمتضررون سيطالبون بزيادة إنصافهم بالتوزيع، وإذا عجز النظام عن تلبية هذه المطالب سيقود ذلك إلى مقاومته وأعمال عنف ضده (٥).

Qingguo, Ja, Economic Development, Political Stability Journal of International Affairs, winter, (1)
2001, 49, no2, University in the City of New York.

ZABLO. TSKY, EDGARDOE. Political Stability and Economic Grow THCA Two WAY (Y)
Relation, 1996, Argentina, Buenos Aires CEMA, Cordaba, Ave 637, p4-10.

⁽٣) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في الأنظمة العربية، ص٨٧.

Zablo Tsky. Edgardo E., Political stability and Economic Growth, p15. (5)

⁽٥) إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ص٢٨٨.

فعدم فاعلية الحكومة في تحقيق كفاءة توزيعية لمخرجات النتمية، واستثثار مجموعسة معينة بهذه المخرجات، سينتج عن ذلك مشاعر احتقان ادى أغلبية الشعب مع مما يسهدد الاستقرار السياسي، ويعود بالتالي سلباً على النتمية الاقتصادية فيضعفها، ويؤدي ذلك إلى تراجع في الأداء الاقتصادي الكلي(١).

والتنمية الاقتصادية تساعد على القيام بعملية التحديث الذي يقود حسب هنتنجتون إلى عالمة من عدم الاستقرار السياسي فالتحديث الذي يطال التركيبات الاجتماعيسة بساعد على حدوث انقسام في بنيتها وإذا لم تجاري المؤسسات السياسية هذه التغيرات في بنيسة المجتمع فمن الممكن أن يخلق ذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي (٢).

والأردن في الثمانينات، وضع خطة تنمية اقتصادية، وذلك من أجل الحصول على معدل نمو اقتصادي أعلى، إلا أن الاقتراض الخارجي الكبير، وتراجع حجم المساعدات الاقتصادية، وتراجع تحويلات المغتربين الأردنيين إضافة إلى عوامل أخرى أدت حدوث أزمة خانقة في الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٩م؛ مما دفع الحكومة إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي ضمن اشتراطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولتخفيف الاحتقان تبلي النظام عملية التحول الديمقراطي، والسماح بعمل الأحزاب، وإلغاء حالة الطوارئ، وذلك مسن أجل امتصاص الاحتقان الشعبي.

٢. الأزمات الاقتصادية:

تخلق الأزمات الاقتصادية حالة من عدم الاستقرار السياسي، حيث ينتسبج عن هذه الأزمات زيادة في القلق الاجتماعي، وتحدث توترات مرحلية ومزمنة تنتهي بانعكاسات سلبية على الحياة السياسية في الدولة، مما يربك النظام، بسبب ما ينتج عن هذه الأزمة من أمراض

Mueller, Dennis Redistribution Growth and Political Stability, American Economic Review, (1) vol72, No.2, May 1982, p155-159.

⁽٢) بني حسن، أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، ص٢٦-٢٧.

اقتصادية، كالتضخم والكساد، والخفاض في الأجور والرواتب، وانتشار البطالة، وانهيار في قيمة العملة، وغلاء في المعيشة، إلى مالا نهاية من الأمراض الاقتصادية (١).

هذه الأزمات التي تتشأ لأسباب ومتغيرات متعددة، إما لظروف داخلية خارجة عن إرادة الحكومة، أو بسبب تبني سياسات اقتصادية خاطئة، أو نظراً لظروف خارجية المنشا، وقد تتفاعل العوامل الداخلية مع المؤثرات الخارجية مما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية بطريقة معقدة (٢)، تخلق في النهاية حالة من عدم المساواة في الدولة، وسوءاً في توزيع الدخل والثروة، مما يُفقد السيطرة على الاقتصاد، وينتج مجموعات محرومة وفقيرة، يكون لديها الدافع أكسبر لقيام باضطرابات وعنف ضد النظام بسبب ارتفاع حدة الاحتقان لدى هذه الفئات التسي من الممكن أن تكون هي الأغلبية بين أفراد الشعب، فالزيادة في نسبة عدم المساواة بين فشات الشعب تؤثر في حالة الاستقرار بشكل كبير، لأن هذه الحالة تكون ناتجة عن ضعف الطبقة الوسطى التي هي عمود استقرار المجتمع (٢).

اتجهت الدول النامية في التسعينات من القرن المنصرم للتعامل مع المؤسسات الدوليسة للتخفيف من حدة الآثار الناتجة عن أزماتها الاقتصادية، وللحصول على قروض مضمونة من قبل هذه المؤسسات، هنا يظهر تفاعل عسامل قبل هذه المؤسسات، هنا يظهر تفاعل عسامل خارجي مع عامل داخلي العامل الخارجي اشتراطات صندوق النقد والبنك الدولي، أما العامل الداخلي فهو الأزمة الاقتصادية المواجهة أزمة اقتصادية وليس لخلق أزمة الأمة الأمة الأمة المواجهة أزمة التصادية وليس لخلق أزمة الأمة المعامل المع

ولكن هذه الاشتراطات والمتمثلة في برامج الإصلاح الهيكلي فرغم أن الدولسة تبنتها للتخفيف من حدة آثار الأزمة الاقتصادية وبالتالي العودة بالبلاد إلى حالة الاستقرار السياسي، غير أن هذه البرامج نتيجة اشتراطها رفع الدعم عن المولد الأساسية التي تعد عصب الحيساة

⁽١) معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية، ص١٣٨-١٣٩.

Bienn, Henrys. And Gersovitz. Mark: Economic Stabilization, conditionally and Political Stability, (7) International Organization Massachusetts Institute of Technology, 2001, vol3. No.4, p 730-753.

Glaeser. Eodward, Inequality, Discussion paper Number 2018 Harvard Institute of Economic (**)

Research, July 2005, p5-15. http://post.economic.harvard.edu/hier/2005papers/2005list.html

Bienen. Henry and Gersovitz. Mark; Economic Stabilization, Conditionality, and Political (4)
Stability, p 753.

للطبقة الفقيرة، أو تخفيض قيمة العملة، خلقت ردود فعل عنيغة من قبل الفئات الفقسيرة، ممسا يزيد من سوء حالة الاستقرار السياسي في الدولة، ويقلل من شرعية النخب الحاكمة (١).

فعلى الرغم من أن قبول رزمة اشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد، بتبـ الدولة المحصول على أموال للتخفيف من أزمتها الاقتصادية، إلا أن تطبيق هذه الاشتراطات يخلـق أزمة جديدة؛ فاشتراطات صندوق النقد والبنك الدوليين لها آثار ليجابية في الاقتصساد وآثـار بالغة السوء في الطبقات الفقيرة، وهذه الاشتراطات تفضح النخب باتهامها بأنها تبيـع سـبادة بلدها، لذلك تفضل النخب السياسية تطبيق رزمة الاشتراطات بالتدريج، فرغم حاجة الحكومات إلى التصحيح إلا أن هذه الحاجة تخلق مشكلات للحكومة تهدد الاستقرار السياسي للدولة بشكل كامل(۱).

والأردن مر بهذه التجربة، فرغم حاجة الأردن لبرامج الإصلاح الاقتصادي للخروج من آثار أزمة عام ١٩٨٩ وما نتج عنها، إلا أن هذه التصحيحات الهيكلية خلقت حالسة من أثار أزمة عام ١٩٨٩ ومن ثم نتابعت الاضطرابات التي المتوتر والاحتقان نتج عنها أحداث ثورة الخبز عام ١٩٩٦ ومن ثم نتابعت الاضطرابات التي هددت استقرار الأردن، وبرزت آثاراً جديدة لهذه السياسات التصحيحية لم تكن موجودة في السابق، حيث انقسام المجتمع إلى طبقتين، وتراجع حاد للطبقة الوسطى، وارتفاع معدل البطالة إلى ما يصل ٢٤% حسب الإحصاءات غير الرسمية، وزيادة نسبة الفقر والفقر المدقع وغير ذلك من هذه النتائج الناجمة عن هذه البرامج(٢)، مما يوجب إعادة النظر في هذه السياسات، ووجوب موافقتها لمظروف الأردن وأحواله.

Bienen. Henry and Gersovitz. Mark; Economic Stabilization, Conditionality, and Political Stability, (1) p 754.

⁽٢) هاريفان، جين، اقتصاديات وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشساطاتهما في الشرق الأوسط والشمال الإفريقي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٢٧، تاريخ أيار/٥٠٠، ص ١١١-١١٠.

⁽٣) عقل، مفلح، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: الأردن نموذجا، في واصف عازر وأخرون، الإصلاح الاقتصادي والتتمية البشرية في الأردن، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشو، ١٩٩٩، ص٨٣.

٣. التعبئة الاجتماعية:

يشير مفهوم التعبئة الاجتماعية إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحدث في البلدان النامية، حيث يتم على أثرها هدم جوانب المجتمع القديم، وبناء بعض جوانب المجتمع الجديد بما يتضمنه ذلك من تغييرات وتوترات قيمية وسلوكية واقتصادية واجتماعية تنجم عن زيادة الحراك الجغرافي (*) والاجتماعي المهامي الماطاعات واسعة من المواطنين (۱).

تدور العلاقة بين التعبئة الاجتماعية والاستقرار السياسي حسب تصور كارل دويت ش حول مؤشرات عدة بصفة أساسية وهي التحضر والتعليم والاتصال، وهي مؤشرات ذات دلالة هامة لحالة الاستقرار السياسي، فإذا ما عجزت المؤمسات الخدمية في المدن عن تلبية الطلب المتزايد للسكان الناتج عن زيادتهم العددية، تزداد معدلات الفقر والاغراب الاجتماعي والسياسي، وأما تزايد عدد المتعلمين مع انعدام الحصول على فرص عمل مناسبة مما يخلسق نوعاً من الإحباط، وكلا الحالتين تشكل دافعاً رئيسياً للعنف السياسي(١).

ويزيد انتشار وسائل الإعسلام وتكنولوجيا الاتصالات من تطلعات المواطنيان وطموحاتهم، وتخلق مطالب جديدة، وتتحدد درجة الاستقرار السياسي بناء على قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمطالب الجديدة (٢)، وأضاف دويتش أن التعبئة الاجتماعية السريعة يمكن أن تؤدي إلى استقرار النظام وتماسكه شرط أن يكون لدى المواطنين لغة وثقافة واحدة، إضافة إلى مؤسسات لجتماعية كبرى قادرة على تلبية احتياجاتهم، ولكن إذا كان المجتمع

^(*) الحراك الجغرافي: يقصد به الانتقال من الريف إلى المديئة.

^(**) الحراك الاجتماعي المهني: يقصد به تغيير محل الإقامة، تغيير نوع العمل، الانتقال إلى وضع اجتماعي آخر. لمزيد من المعلومات انظر: إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربيسة، ص٥٥٥.

⁽١) إبر اهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ص٢٥٥.

⁽٢) الرجوب، الاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي في البلدان العربية، ص١٠٥.

Deutsch. Karlw, 1968, Social Development in Macridis Comparative polities, p558-559. (*)

منقسماً إلى جماعات متعددة وبثقافات مختلفة، أو أنماط حياة مختلفة، فمن الممكن أن تؤدي عملية التعبئة السريعة إلى تحطيم وحدة الدولة، وخلق حالة من عدم استقرارها السياسي(١).

أما هنتنجتون، فأشار إلى أن عمليات التعبئة الاجتماعية تؤدي إلى زيادة أعمال العنبف السياسي وعدم الاستقرار، فطبيعة العلاقة بينهما تتجدد من خلل العلاقة بينن التنمية الاقتصادية والمؤسسية، فإذا كانت التعبئة الاجتماعية أسرع من معدل التنمية الاقتصادية ومعدل المؤسسية فإن ذلك يعني زيادة في المشاركة السياسية والمطالب الاجتماعيسة مقابل قصور في النتمية الاقتصادية، وعجز المؤسسات السياسية في مواجهة تلك التغييرات، مما يخلق الشعور بالإحباط الذي يولد أعمال عنف وعدم استقرار سياسي(٢).

لقد عانى الأردن من ضغط كبير على الخدمات الحكومية بعد عام ١٩٩٠م كان سببه عودة أكثر من ١٩٠٠ ألف مغترب إلى البلاد، فعلى الرغم من سعي الحكومية الجاد لتلبيبة الطلب المتزايد على هذه الخدمات (٢)، إلا أن زيادة عدد الخريجين الجامعيين إضافة إلى تبني سياسات التكيف الهيكلي التي تقضي بالحد من التشغيل في القطاع العام، سبب ارتفاع معدل البطالة في الأردن بشكل هاتل، في وقت كان يعاني الاقتصاد الأردنسي مسن آشار أزمية البطالة في الأردن بشكل هاتل، في وقت كان يعاني الاقتصادي، ولكن افيترة محددة، عبث عاد النمو الاقتصادي، ولكن المعتربين رفعت من معدل النمو الاقتصادي، ولكن المسبب ركوداً في حيث عاد النمو الاقتصادي إلى الهبوط في العام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٨ مما سبب ركوداً في نسبة النمو الاقتصادي (٥).

Deutsch, Social mobilization, Ibid, p563. (1)

Hurizington: Political order, p22-49. (Y)

⁽٣) الحوراني، هاني، الصبح، رياض، الحركات الاجتماعية في الأردن (التطــور والبنيــة الــدور الراهــن http://forumtiersmonde.net/arabic/social_Actions_in_Arab_countries. والمستقبلي)، الإنترنت.

Rivlin, Paul and Even, Shmue, political Stability in Arab state, p27-30. (£)

 ⁽٥) عقل، مفلح، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: الأردن نموذجاً، في واصف عازر وآخرين،
 الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن، عمان، مؤسسة عبدالحميد شومان، ص٩٣.

كبيراً في المشهد السياسي، فالتداول السريع الذي يتجاوز سيطرة وسائل الإعلام الحكوميسة، والكلفة القليلة لاستخدام هذه التكنولوجيا مكّنت الناس في الأردن من الاطسلاع على الآراء المتعددة، ومتابعة الأحداث السياسية والإقليمية والعالمية، مما يضع الحكومة تحت ضغط، فإما أن تلبي المطالب الجديدة السكان، أو إسكات أفواههم بالقوة، ولكن الاحتمال الثاني سيزيد من مشاعر الاحتقان الموجودة أصلاً مما قد يفجر أعمال عنف قوية مشابهة للتي حدثت علم مها و ١٩٨٩ و ١٩٩٦م، وهذه المخاطر بحد ذاتها تشكل عامل ضغط على الأنظمة والحكومات في دول الشرق الأوسط للتجاوب من هذه التطورات الجديدة (١).

وهناك عوامل أخرى داخلية مؤثرة في حالة الاستقرار السياسي للدولة كالعوامل الثقافية (التعدد الثقافي) الناتج عن تعدد الأقليات، أو تعدد لغوي أو ديني أو طائفي أو اجتماعي أو جغرافي (٢)، ولكن الأردن لا يعاني من تأثير مثل هذه العوامل بسبب صغر نسبة الأقليات إلى عدد السكان وقلة عددها، واندماجها في النسيج الوطني الأردني، إضافة إلى أن حجم الأردن الجغرافي صغير مما يمكن الدولة من الوصول السريع إلى أي اختلال في كل مناطق المملكة نتيجة شبكة الطرق السريعة التي أنشأتها الحكومة، وكذلك نظراً لطبيعة انتشار الجيش والقوات الأمينية في كل مناطق المملكة وأجزائها.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في الاستقرار السياسي: .

الدولة كأحد الفاعلين في النظام الدولي، لابد أن تتأثر، بشكل مباشر أو غيير مباشير، بردود الأفعال النابعة من البيئة الخارجية تجاهها وتجاه نظامها السياسي، إلا أن حجم التاثير من أطراف النظام الدولي يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا بسبب اختالف المتفسيرات وصعوبة تحديد تداخلها، إلا أن الدول المتقدمة هي الأكثر تأثيراً في بساقي أطراف النظام الدولي، فلها قدرة التأثير في سياسة باقي الفاعلين واقتصادهم وأمنيهم، وخصوصاً الدول النامية، وذلك نظراً لما تمتلكه من مميزات تمنحها قوة التأثير، فهي (٢):

Bensahel, Nora and Byman, Daniel, The Euture Security. Environment in the Middle East, p83-89 (1)

⁽٢) إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ص ٢٤١.

⁽٣) هنتنجتون، صامويل، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي)، ترجمة طلعت الشابب، القاهرة، سطور للنشر، ط٢، ١٩٩٩، ص١٣٣-١٣٤.

- تمتلك وتدير النظام المصرفي العالمي.
 - الزبون الرئيس في العالم.
 - تقدم غالبية سلع العالم،

مجتمعات كثيرة، ﴿

- تسيطر على أسواق العالم الرئيسة.

- تمارس قبادة معنوية كبيرة داخل
 - - قادرة على الندخل العسكري الواسع.

• تسيطر على وسائل الدخول إلى الفضاء.

تقود معظم البحث العلمي والتطوير

- تسيطر على الصناعة الخاصة بالفضاء.
- تسيطر على وسائل الاتصالات العالمية.
- تسبطر على صناعة الأسلحة ذات التقنيـة
 - العالية.

التقني،

• تتحكم في الطرق البحرية.

أما الدول النامية فهي الأكثر تأثراً بالعوامل الخارجية المهددة لاستقرار بيئتها، بسبب ما تعانيه من ضعف نسبي في مختلف المجالات العلمية والسياسية والاقتصادية وغيرها، قياسساً بالدول المتقدمة، فدول العالم الثالث هي الأكثر احتياجاً إلى مساعدة الدول الغربيسة لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها(١).

وأهم العوامل الخارجية التي تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي للدولـــة، وخصوصــــأ دول العالم الثالث بشكل عام هي:

الفرع الأول: الناول الكبرى: .

يقول أحد المفكرين السياسيين: إن العالم يتشكل طبقاً لمصالح الدول الغربية الكبرى وأهدافها وأولوياتها، فالولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا، يتخذون القرارات الحاسمة فــــى القضايا السياسية والأمنية، والولايات المتحدة مع ألمانيا واليابان يتخذون القرارات الحاسمة في المجال الاقتصادي(٢)، هذه الصورة تقدم توضيحاً للدور الفاعل الذي تلعبه هذه الدول فسي التأثير على أمن باقى الدول واستقرارها في مختلف أقاليم العالم، فإما أن تساعد علي خلق الاستقرار والأمن لهذه الدولة أو تلك، أو أن تلعب الدور الرئيس في خلق الاضطرابات التـــــى

⁽۱) هنتنجتون، صمویل، صدام الحضارات، ص۱۳۳.

⁽۲) هنتنجتون، صمویل، صدام الحضارات، ص۱۳۳.

تؤدي إلى تدهور حالة الاستقرار السياسي، مما يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم أو انهيار الدولة ككان (١).

تتمثل الحالة الأولى؛ أي المساعدة، في خلق حالة الاستقرار السياسي من خلال ما تقدمه الدول الكبرى من مساعدات، سواء اقتصادية أو عسكرية، أو دعم سياسي الدولة أو النظام الحاكم وفق مصالحها، وتهدف هذه السياسات إلى حماية مصالح هذه الدول الها، وتكريس حالة التبعية لها(٢)، فمن الممكن أن تدعم هذه الدول الأنظمة الحاكمة على الرغم من عدم امتلاكها شرعية الحكم، أو أن هذاك سخطاً شعبياً عليها، كما هو حسال الكشير من أنظمة الحكم العربية(٢).

أما الحالة الثانية المتمثلة في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، فنقوم إما علم الندخل المباشر في شؤون الدولة (أي احتلالها)، أو إسقاط نظام حكمها (كالعراق وغرينادا) مثلاً، أو القيام بتدخل غير مباشر؛ وذلك من خلال المساعدة على خلق حالة من الهيجان الشعبي ضد الحاكم المعارض لسياسات تلك الدول، والعمل على إسقاطه كحالة أوكرانيا⁽¹⁾، أو دعم جماعات الضغط الموالية لها في تلك الدول الإسقاط الحاكم، وإيصال آخر ينفذ سياساتها ومصالحها كحالة فنزويلا (هوغو شافير)⁽⁰⁾، كما أن هناك الكثير من الوسائل اخلق حالة مسن عدم الاستقرار السياسي، فمثلاً من الممكن أن تقوم الدول الكبرى بما يشبه حالة الحصسار السياسي، والحرب النفسية ضد هذه الدولة كما في حالة سوريا⁽¹⁾،

⁽۱) خليفة، عبدالرحمن، أيديولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجلمعية، مصر، الإسكندرية، ١٩٩١م، ص٢٤٣.

⁽٢) هادي، رياض عزيز، المشكلات السياسية في العالم الثالث، ص٣٠٦.

Bensahel, Nora and Daniel L. Byman, The Future Security Environment in the Middle East, p157. (*)

⁽٤) أوكرانيا (شوهته الثورة) فيكتور يوتشينكو، نيوزويك النسخة العربية، الكويت، ٢٠٠٥/١٢/٢٠، ص١٢.

^(°) نزغارت، عثمان، شافيز (محارب سلاحه النفط وطلقاته الفكاهة)، مجلة المجلة، السعودية/الرياض، العدد (۲۳۲۱) ۱۲/۲۱، تاريخ ۲۰۰۰/۱/۳ ص۱۶-۲۶.

⁽٦) بداية انهيار النظام السوري، مجلة الوطن العريسي، ابنسان - بسيروت، السمنة الثامنسة والعشمرون، العمدد (١٤٩٠)، الجمعة ٢٠٠٥/٩/٢٢، ص١٤ حرب الأشباح في سوريا، مجلة الوطن العربي، العممدد (١٤٩٤)، الجمعة ٢٠٠٥/١٠/٢١، ص١٤.

الفرع الثاني: يقوي العولة ومؤسساتها: .

للعولمة قوى ومؤسسات كثيرة ومختلفة، تعمل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وتتدلخل بعضها مع بعض في شبكة من العلاقات والمصالح، مما يؤدي إلى مزج ما هو اقتصادي بما هو سياسي حتى أصبح من الصعب الفصل بين الشأن المحلي والعلاقات الخارجية مثلاً. وتلعب هذه القوى والمؤسسات دوراً رئيسياً في التأثير في استقرار الدولة سواء لجهة دورها الاستقراري، أو لجهة خلق حالة من عدم الاستقرار.

وأهم قوى العولمة المؤثرة ومؤسساتها هي:

١. المؤسسات الاقتصادية الدولية:

يتكون النظام الاقتصادي الدولي في الأساس من ثلاث مؤسسات رئيسة، تقرر السياسات في قضايا النقد والتمويل والتجارة على المستوى العالمي، وفقاً لمصالح الدول الكبرى، حيث تعمل هذه المؤسسات على فتح المجالات الوطنية، وتكييف القوانين والسياسات بما يتماشك ومصالح دول ناديي لندن وباريس، أو مجموعة الثماني (G8)(۱).

وهذه المؤسسات هي:

- صندوق النقد الدولي (IMF).
- البنك الدولي
 البنك الدولي
- منظمة التجارة العالمية (WTO).

ويظهر دور هذه المؤسسات في خلق الاستقرار للدول وخصوصا النامية منها، من خلال دورها الهام في معالجة قضايا التمويل والنقد والمتجارة في دول العالم الثالث، حيث إن الدول النامية تلجأ إلى هذه المؤسسات، وخصوصا البنك الدولي وصندوق النقد، بعد الوقوع في أزمات اقتصادية تؤدي إلى نشوء حالة من عدم الاستقرار السياسي ناتجة عن الاضطرابات التي ترافق هذه الأزمات، فتقدم هاتان المؤسستان برامج للإصلاح الاقتصدادي

⁽۱) جفال، عمار، قوى ومؤسسات العوامة (التجليات والاستجابة العربية)، شؤون الأوسط، بيروت، مركسة الدراسات الاستراتيجية، للعدد ۱۰۷، السنة الثانية عشرة، صيف ۲۰۰۲، ص۳۵-۳۵.

غير أن سياسات هذه المؤسسات أدت في الواقع العملي إلى خلصق حالـة من عدم الاستقرار السياسي للدول المطبقة لبرامج التصحيح الهيكلي، فعلى الرغم من اختلاف مجال عمل كل مؤسسة من هذه المؤسسات، إلا أن هناك تتسبقاً بين سياساتها، التي تخدم المصالح الاقتصادية والمالية لناديي باريس ولندن ومجموعة الثماني، مما أدى إلى خلق حالة جديدة من الهيمنة يمكن تسميتها استعمال الموق (۱).

ويرى الخبير الاقتصادي الأمريكي استيجلينز أن سياسات هذه المؤسسات وتدابيرها هي خدمة مصالح الأسواق المالية كوول سترييت، أو لندن، أو غيرها من الأسواق الرئيسة في العالم، ويضرب مثالاً حالة دول جنوب شرق آسيا، وكيف أدت سياسات هذه المؤسسات السي إيصالها إلى حافة الانهيار، والحالة الأردنية عنا ليست ببعيدة حيث أحداث ١٩٩٦ وما بعدها(٢). فهذا الواقع الناتج عن تطبيق هذه البرامج هيو السهدف الكامن لسياسات هيده المؤسسات.

٢. الشركات المتعددة الجنسيات:

تشهد المرحلة الحالية مرحلة الانتقال من الدولة الشركة إلى الشركة الدولة، فوظسسائف الدولة في انحسار مستمر، في مواجهة تزايد نفوذ الشركات المتعددة الجنيسيات التسبي يصسل عددها إلى (٤٠) ألف شركة بفروع تبلغ (١٧٠) ألف فرع، وهي تهيمن بشدة علسى قضايسا

Gersovitz, Mark, Economic Stabilization, Conditionality, and Political Stability, p732. (1)

⁽٢) Gersovitz, Mark, Ibid, p738-740 ؛ أبو القاسم، موسى عمر، عوامل الاستقرار السياسي في بوغدا، دراسات استراتيجية، العدد، يناير ١٩٩٥م، ص٣٧.

 ⁽٣) الجميلي، حميد، إعادة الهيكلة المالية الدولية والدور الجديد لصندوق النقد الدولي، مجلة المنتدى، عمان، منتدى الفكر العربي، العدد (٢٢٦)، المجلد الحادي والعشرون (١) كانون ثاني/٢٠٠٦ (عدد ممتاز)، ص٣٨.

الاقتصاد العالمي إلى درجة أن أكثر من نصف الاقتصاديات الـ (٢٠٠) المصنفة في الطليعة ليست دولاً وإنما شركات (١).

وحسب هنتنجتون فإن جزءاً من القوة غير البنيوية للولايات المتحدة سينتقل إلى لاعبين غير رسميين مثل الشركات متعددة الجنسيات (٢)، هذا الدور المؤثر لهذه الشركات بوضح حجم التأثير الذي تلعبه في زعزعة استقرار الدول النامية، وإحداث حالة من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات كالدور الذي لعبته شركة (١٣٣) في الإطاحة بحكومة اللينسدي في تشيلي عام ٩٧١ أم (٢).

أما الدور الاستقراري للشركات المتعددة الجنسيات فيظهر من خلال ما يمكن أن يتحقق للدولة من نمو اقتصادي ناتج عن استثمارات هذه الشركات التي تساعد على تخفيض معدلات البطالة، وتقليل نسب الفقر، مما يقلل من احتمالية قيام اضطرابات ناتجة عن أزمات اقتصادية، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين الفقر والإرهاب، فعندما تنخفض مستويات الفقر يمكن الحد من انتشار الإرهاب، وذلك من خلال زيادة دخل الفرد، وانخفاض معدلات الفقر والبطالة().

٣. العولمة الثقافية (Global Culture):

ليس بالضرورة أن تخلق الدولة ثقافتها كونها وعاء جغر افياً وسياسياً، بسل يمكن أن تساعد على ذلك متى أمكنها أن تحيط الحياة الثقافية والنظام الثقافي بأسباب الحماية والتحقق الطبيعي والتجدد فالسمة الوطنية للثقافة تتشكل في الأساس من مصادر مرجعية اجتماعية متجددة المخزون، وتبرز أهمية الكيان الوطني في توحيد التعبير الثقافي، وفي إخراجه من الحيز المحلي إلى رحاب الوطن، وذلك من خلال المؤسسات والتشريعات والبرامج التعليمية وغير ذلك، والتي تعمل على تجديد زخم المصادر الاجتماعية (٥).

⁽١) جفال، عمار، قوى ومؤسسات العولمة، شؤون الأوسط، ص٣٣.

⁽٢) هنتنجتون، صامويل، صدام الحضارات، ص١٣٥.

⁽٣) معوض، ظاهرة الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، ص١٤٤.

Bensahel.Nora and Daniel L. Byman, The Future Security. Environment in the Middle East, p157- (1)

^(°) بلفزيز: عبدالإله، العولمة والهوية الثقافية عولمة الثقافة أم ثقافة العوامة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٢٢٩)، تاريخ ١٩٩٨/٣م، ص٩٢-٩٣.

وتعد المدرسة والأسرة المؤسستين الرئيسيتين لخلق الثقافة الوطنية، إلا أنه أصابها الوهن والضعف، وأصبحت الصورة هي المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد، فحسب تعبير أبادوري (Appodurai) العوامة الثقافية هي التي تخلق تدفقات ثقافية على المستوى الكوني في مجالات خمسة رئيسة (1):

- المجال الاثنى: يظهر من خلال ندفق الهجرات والسياح والعمال واللجئين.
- المجال التقني: يظهر من خلال التدفقات التكنولوجية عبر الشركات متعسددة الجنسيات والشركات الوطنية.
 - المجال المالي: ويظهر من خلال الندفقات السريعة للنقود وأسواق العملة والبورصات.
- المجال الإعلامي: وتشكل الصور والمعلومات تدفقاته الرئيسية من خلال الصحف والتلفزة والمجلات والأقلام.
- المجال الأيدلوجي: فأفكار الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والتنوير تشكل تدفقاته الرئيسية.

واعتبر تيدغور المحاكاة (أي عولمة الحدث) من أهم مسرعات تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي، فالعولمة الثقافية الذي تسعى إلى نشوء قيم ثقافية وسلوكية لا رابط بينها وبين الثقافة الوطنية، وتتجلى في صياغة ثقافة عالمية مندمجة تسيطر عليها الثقافة الغربية بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقدم التكنولوجي، مما حول الثقافة من نتاج اجتماعي إلى سلعة مادية (٢).

فالعولمة الثقافية عملت على خلق نموذج ثقافي عالمي أي ثقافة عالمية من خلال ترابط وتجانس مجالات الحياة المختلفة، وفي الوقت نفسه أوجدت نوعاً من التفكيك القاعدي للثقافلت

⁽۱) زايد، أحمد، عولمة الحداثة وتفكيك النقافات الوطنية، عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٣٢، يوليـــو/٢٠٠٣، ص١٢-١٣.

المحلية وإعادة صياغتها، مما يخلق مشكلات وصراعاً ومقاومة ناتجة عن عدم القدرة على التكيف مع الحالة الجديدة.

هذا النموذج الثقافي يقوم على سيطرة الثقافة الغربية على باقي ثقافات العالم، وخصوصاً الأمريكية؛ أي: أمركة الثقافة من خلال توظيف التقنيات الحديثة في مجال الإعلام المرئي والمسموع الذي تسيطر عليه ست مجموعات رئيسة تعمل في الأنشطة الإعلامية، أربعة منها أمريكية، وواحدة أوروبية، وواحدة أسترالية أمريكية وهي(١).

ا. تايم ورنر (Time Warner).

Y. مجموعة برتازمان (Bertelsmann).

٣.مجموعة فياكم (Viacom).

٤.ديزني (Disney).

ه.نيوز كووبريشن (News Corporation).

۲.مجموعة (TCT).

وتشمل العوامة الثقافية مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وهناك من سماها (بالدمقرطة والدوارة والسوقنة) كأسماء مختصرة تعبر عن شكل التغيرات في محتوى الثقافات الوطنية (٢)، وتعمل هذه العولمة على تحطيم القيم والهويات التقليدية للثقافات الوطنية، وأحدث تغييراً في جوانب الثقافة المادية وغير المادية، ولكن التغير كان في الجوانب الماديسة أكثر، مما أنتج صدمة ثقافية لشعوب الدول النامية ناتجة عن الفجوة الخاصة بين قيمة الثقافسة الأصلية والقيم الجديدة (٢).

⁽١) الأحمد، مالك بن إبراهيم، العوامة في الإعلام والعوامة مقاومة وتفاعل، البيان.

www.albayan-magazine.com/files/global/11.htm-

⁽٢) صديقي، سعيد، هل تستطيع الدولة الوطنية أن نقاوم تحديات العولمة، المستقبل العربي، بيروت، مركـــز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٣، تاريخ ٢٠٠٣/٠، ص٨٩-٩٠.

 ⁽٣) الصوراني، غازي، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي ... وآفاق المستقبل، المستقبل العربيي،
 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٣، تاريخ ٢٠٠٣/٧، ص١٠٥-١٠١.

هذه الأوضاع أنتجت وخصوصاً في الدول العربية إنساناً عربياً يعيش علي هامش الوجود والأحداث، مستباحاً معرضاً لمختلف المخاطر والاعتداءات، وقلقا باستمرار من احتمالات السقوط، السلع والمقتنيات ملكن روحه وفكره، مما يبعده عن قضايساه الأساسية، ينفعل مع أحداث الواقع أكثر مما يعمل على تغييرها، إنه إنسان مغترب مغرب عن ذات وتاريخه (۱).

هذه الصورة للإنسان العربي، ساعت على تقوية النفكك الاجتماعي مما زاد من أخطار الصراعات الدينية والطائفية والإقليمية، إلى جانب تعقد أشكال الصراع السياسي والاجتماعي مما يضعف من حالة ترابط المجتمعات العربية، ويجعلها عرضة للاهتزاز بسهولة، وهذا يضعف استقرار الدولة ويجعلها قابلة للانهيار بسهولة، بسبب ضعف الولاء والانتماء، النساتج عن اختلال الأسس الثقافية للمجتمع، وبروز الصراعات الدينية كما في حالة أقباط مصر، الطائفية كما في حالة أكراد سوريا أو المذهبية كما في حالة سنة العراق وشيعته.

الفرع الثالث: الإرهاب: Terrorism.

الإرهاب كمصطلح على الرغم من قدمه، إلا أنه لا يوجد تعريف سياسي موحد متفسق عليه، وبروز مفهوم الإرهاب بهذه القوة في الوقت الحاضر، سببه تنامي تنظيمسات العنف السياسي، حيث إن ظاهرة العنف السياسي تزداد من قبل التنظيمات بنسبة ١١% سنوياً(١).

تعددت تعريفات الإرهاب، بتعدد المصادر والمصالح، إلا أن الأمريكي غراهام فولسر وفي دراسة لمه بعنوان "لحو تعريف موحد للإرهاب، حاول وضع تعريف لهذا المصطلح وصفه بالتعريف الكلاسيكي، فالإرهاب حسب فوار هو: "الاستهداف المتعمد المتجمعات السكانية المدنية نتحقيق أغراض سياسية"، إلا أن هذا المتعريف يعد المقاومة من وجهة النظر العربية إرهاباً، فهو غير مقبول عربياً(").

⁽۱) بركات، حليم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ۲۰۰۰، ص ٢٤.

⁽٢) عبدالحي، وليد، أفاق التحولات الدولية المعاصرة،، دار الشروق، ٢٠٠٢م، ص٢٢.

⁽٣) الإسلام السياسي محاولة في فهم الظاهرة، ١١/٦/٦٠٠٦م.

ويعرف الإرهاب إجرائيا بناء على ثلاثة عناصر هي(١):

١. عمل منظم.

۲. هدفه سیاسی.

٣. المستهدف مجموعة غير محددة من الناس.

وربطت معظم الدراسات الغربية بين الإرهاب والإسلام الأصولي، وخصوصا بعد ١١ أيلول عام ٢٠٠١، حيث اعتبرت الانقلابية والعنف خصيصه أساسية ضمسن خصائص الإسلام، وكان من أوائل المروجين لهذه الصورة نائب الرئيس الأمريكي عندما كان وزيرا للدفاع، في منتدى الشؤون الأمنية الدولية في ميونخ عام ١٩٩١م، وتبناه العديد من المفكرين السياسيين الأمريكيين في دراساتهم ومؤلفاتهم، كصامويل هنتنجتون في كتاب صدام الحضارات الذي يعبر فيه عن الصراع الذي سيولده الإسلام الأصولي مع باقي الحضارات الذي

إلا أن الألماني يورجن هابرماس (Jurgen Habermas) أكد على أن السهدف الخفي لمصطلح صراع الحضارات، هو السيطرة على الموارد النفطية التي تعد ركنا من أركان الإمبريالية الجديدة، حتى يستطيع قادتها أن يسيطروا على القوى العالمية الناشئة الأخسري كالصين من خلال احتياجها للطاقة (٢).

أيا كان الهدف أو التعريف لهذا المصطلح، إلا أن الظاهرة الدينية بشكل عام، عادت إلى البروز على المستوى العالمي، واحتلت موقفا مركزيا في منظومة العلاقات الدولية، وتكلارت التنظيمات الأصولية سواء بمساعدة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أو استغلالا للفوضى الدولية وذلك من أجل تحقيق مصالح الداعمين والممولين لهذه التنظيمات().

⁽۱) الصاري، علي، ندرة بناء الأدوار المعرفية لدور السلطة التشريعية، عمان، الفترة ما بين ۱۳- ۱۳ ماردن. مع برنامج UNDP الأردن.

⁽۲) السيد، رضوان، بلقزيز، عبدالإله، أزمة الفكر السياسي العربي، دمشق، دار الفكر، ط١، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٣٦.

⁽٣) الجنحاني، الحبيب، حوار الحضارات ... لماذا، وكيف، ومع من؟

www.balagh.com/islam/180ga7bi.btm

⁽٤) عبدالحي، وأبيد، مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣١٢)، شباط ٢٠٠٥/٢، ص١٨-٢١.

وللإرهاب دور فاعل في زعزعة لستقرار الدول من خلال الأثار السيئة التي تحدشسها العمليات الإرهابية على السكان والاقتصاد والأمن والسياسة في الدولة المستهدفة، فمن ترويع السكان إلى ركود اقتصادي، إن لم يكن انهياراً اقتصادياً إلى اختراق أمني وفشل سياسي، وقد تمند تأثيرات هذه العمليات نفترات طويلة على الدولة والإقليم بشكل عام (١).

فالفقر والبطالة والحرمان واستخدام العنف السياسي الحكومي بمبرر وبدون مبرر وغياب الديمقر اطية، وهنك حقوق الإنسان تعدّ من الأسباب الرئيسة لخطهور التنظيمات الأصولية بل إن المخاوف وصلت إلى حد الخوف من تسرب أفكار هذه التنظيمات إلى داخل الجبوش والتشكيلات العسكرية التي تعدّ الداعم الرئيس للأنظمة في الدول العربية، حيست إن هناك فرق في الامتيازات التي تتقاضاها بعض التشكيلات العسكرية المقربة من النظام السذي يغدق عليها في الامتيازات والعطايا، أما باقي التشكيلات العسكرية فيعاني منتسبوها من تراجع حاد في الوضع الاقتصادي الذي من الممكن أن يتفاعل مع الأوضاع والظروف المحيطة ممسا قد بنتج ثورة من قبل الجبوش على الأنظمة (٢).

لقد عانى الأردن من الإرهاب، حيث تعرضت المملكة لأعنف هجمة إرهابية عندما قلم تنظيم أصولي بتفجير ثلاث فنادق في العاصمة، مما أودى بحياة العديد من المواطنين، إعناقة إلى أن الأجهزة الأمنية أحبطت ولا زالت تحبط العديد من مخططات التنظيمات الإرهابية، وكان للإجراءات التي اتخذها النظام في الأردن أكبر الأثر في امتصاص الآثار السيئة لسهذه العمليات في الاقتصاد والدولة، حيث أغلقت البورصة، وشددت الإجراءات الأمنية، وتلاحمت مختلف أطياف الشعب وفئاته في مسيرات جماهيرية رافضة للإرهاب ومنظماته، مما شكل حالة تلاحم بين النظام والشعب ساعدت على تجاوز الأزمة وامتصاص آثارها.

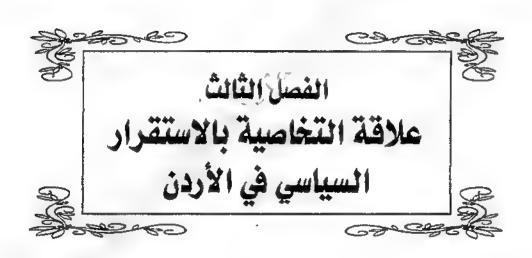
 ⁽۱) رسم خريطة المستقبل العالمي، مجلس المخابرات القومي الأمريكي (مشسروع سنة ۲۰۲۰ المسينقبل العربي)، بيروت، مركز دراسات، الوحدة العربية، العدد ۳۱۳، آذار ۳/۰۰۰۲م، ص٥١٠.

Bensahel. Nora, Byman. Daniel L., the Future Security Environment in the Middle East, p160-165. (7)

إن الإرهاب قد يكون سبب من أسباب نشوءه راجعاً إلى ظروف اقتصادية سبئة تعيشها الدول النامية. وتترافق هذه الظروف مع كبت المحريات، واحتقان سياسي، مما يساعد على ظهور الجماعات الإرهابية (1) فالعامل الاقتصادي بما يشتمل عليه من تفرعات ها أكسثر العوامل تأثيراً في الاستقرار السياسي، لأنه يدفع الإنسان إلى الفعل المباشر، فالثورة الفرنسية كانت مسبوقة بموسم حصاد سيّئ وبطالة متفاقمة، وأسعار عالية، وأجور منخفضة، وإنفال باذخ في القطاعات العسكرية والبلاط الملكي، ووصول النازية في ألمانية سبقه حصول الكساد الكبير في عام (١٩٧٩ - ١٩٣٢ م)، وانتفاضة الخبز في القاهرة عام ١٩٧٧ كانت نتيجة ارفسع الدعم عن الخبز (٢)، فالاقتصاد هو عصب الحياة بالنسبة للقرد والدولة على حد سواء، فكثير من الأنظمة الشمولية استطاعت الاستمرار بسبب الوفرة المالية لدياسها على الرغسم مسن دكتاتوريتها السياسية، ولكن أي نظام حتى لو كان ديمقر اطباً بجد صعوبة في استمرارية حكمه في ظل ظروف اقتصادية سبئة.

⁽١) فولر. جراهام، أي، ليسر. إيان، الإسلام والغرب (بين التعاون والمواجهة)، ترجمة شوقي جلال، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٧م، ص١٥٧.

 ⁽۲) غور. تيد، لماذا يتمرد الناس، ترجمة تركي الحمد، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والنشر،
 ۱۹۹۸م، ص۱۹۸-۷۰



الفصل الثالث

علاقة التخاصية بالاستقرار السياسي

توصف ظاهرة الاستقرار السياسي، كما بينت الدراسة سابقاً، بأنها ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، فلا توجد أية دولة تتمتع بالاستقرار التام، فدرجة الاستقرار السياسي في أية دولة تخضع لمتغيرات ومؤثرات تختلف من مجتمع إلى آخر(1)، إلا أن العوامل الاقتصادية، وكما أكدت ذلك الدراسات العلمية، تعد من أكثر العولمل تأثيراً في هذه الظاهرة، فالإنسان غالباً ما يتجه نحو الفعل المباشر نتيجة تاثره بالظروف الاقتصادية المباشرة أكثر من تأثره بالدعوات الأيديولوجية للعدالة الاجتماعية، ولكن ما أن يقوم بالاحتجاج على نقص الغذاء والبطالة والأسعار المرتفعة، حتى يصبح أكثر عرضة للتأثر بالآيديولوجيا والتنظيم(١).

(١) المنوفى، كمال، نظريات النظم السياسية، ص١١٠.

⁽٢) جرين، توماس، الحركات الثورية المقارنة، "بحث عن النظرية والعدالة، بيروث، دار الطليعة، ١٩٨٢م، ص١٥٢.

المبحث الأول

مدخل نظري لتفسير العلاقة بين التخاصية والاستقرار السياسي

التخاصية، طرحها الفكر الاقتصادي على أنها نهج تحديثي يساعد إضافة إلى عوامل الخرى، على تحسين أداء الاقتصاد الكلي للدولة، إلا أن لهذا العامل تاثير على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع، ولكن المنظرين اختلفوا على شكل تأثير هذه السياسية الاقتصادية ومداها، فهناك وجهة نظر أكنت أن المخصخصة أثراً إيجابياً في الاستقرار السياسي، إلا أن وجهة النظر الأخرى أكنت أن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بؤثر سلباً في الاستقرار السياسي للدولة.

تذهب وجهة النظر الأولى التي بمثلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبعض المفكرين والمنظرين من أتباع مدرسة شيكاغو كفريدمان وسافاس وآخرين، إلى أن الخصخصة تؤثر إيجاباً على الاستقرار السياسي للدولة فتعززه، فهي من الناحية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال تقليل إنفاق الدولة الرأسمالي الذي يذهب لإنشاء مشاريع جديدة، وتوقف الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة للمشروعات العامة الخاسسرة كمسا تجعل اقتصادها يعمل وفق آليات وقوانين السوق، فيتحول الاقتصاد القومي إلى كتلة ديناميكية تندفع إلى النطور والنمو بقوة الدفع الذاتي القائمة على ركائز ثلاث هي(١):

- أ. المبادرة.
- ب. المخاطرة،
- ج. المنافسة.

من هذه المبادئ تتحقق معدلات أداء عالية للاقتصاد القومي يستفيد منها جموع المواطنين متمثلة في خدمة جيدة وسلعة نوعية ورقابة ذاتية (٢). وهذا يؤدي إلى تعزيز

⁽۱) الربيعي، عبده محمد فاضل، الخصخصة (وأثرها على التتمية بالدول النامية)، القاهرة، مكتبة مدبولي، طا، ٤٠٠٤م، ص٤٥.

⁽٢) الربيعي، عبده محمد فاضل، الخصخصة، (وأثرها على التنمية بالدول النامية)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ٤٠٠٤م، ص٤٥.

الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية، لأن المشاريع المملوكة ملكية خاصة لا تكون خاضعة لصغوط السياسة العامة، فليس من أهدافها استيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة على حسساب إنتاجية المشروع^(۱). هذه أهم المبررات الاقتصادية التي طرحها مؤيدو التخاصية كسبيل لتطبيقها في اقتصاديات بلدانهم.

أما من الناحية السياسية فالخصخصة بما تمثله مسن حريسة فسي ممارسسة النشساط الاقتصادي، تعزز وتعمق الديمقر اطية، مما يؤدي إلى الحصول علسى درجة أعلى مسن الاستقرار السياسي للدولة، فالدولة عندما تتسحب من الدور الإنتاجي وتفسسح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بهذا الدور، فهي بذلك تعطى الفرد الحرية في اختيار ما يناسسبه دون أن يُفرض عليه أي مُنتج لا يوافق رأيه، فالفرد حر في اتخاذ قراره، الذي يمكنه من التأثير فسي السياسات العامة من خلال صناديق الاقتراع،

وفي هذا الصدد يقول ميلتون فريدمان (Milton Friedman) من الممكن أن يصسوت الفرد لشيء ولا يحصل عليه لأنه من الأقلية، ومن الممكن أن يصوت ضد شهيء ويحصل عليه على الرغم من أنه من الأقلية أيضاً، والفرد حر في الحصول على ما يشاء من السلع، ولا يحد من حريته هذه إلا مقدار ما يملك من نقود، كما أن أغلب موازنة الدولة تسأتي مسن أموال دافعي الضرائب الذين يأملون في الحصول على خدمة أفضل؛ إلا أن هذه الأموال التي تنفقها الدولة في حالة أن كانت هي منتج للخدمات تحقق غايات خاصة في نهايسة المطاف، وتقدم خدمة رديئة مما يدفع الأفراد للدفع مرة أخرى من أجل الحصول على خدمة أفضسل، وأما اقتصاد السوق فإن النقود هي التي تحدد مستوى الخدمة فيه وشكلها(٢).

أما من الناحية الاجتماعية فإن الأفراد سيكون عليهم المعمل بمهنية أكبر من أجل الحصول على مستوى دخل أفضل، فإذا ما احترف الفرد مهنة معينة فهي في هذه الحالة تقدم

⁽۱) فريدمان، ميلتون، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٧م، ص٣٤-٣٦ هانكي، ستيف، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، ص١٥٠.

⁽٢) فريدمان، ميلتون، در اسات وقضايا اقتصادية، ترجمة الياس اسكندر، مختارات التعاون العالمية، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، بيروت، ص٢٩٦.

له الدخل الأفضل، لأن الشركات الخاصة تسعى إلى اجتذاب العمالة الماهرة من أجل إنتاج أكثر فيتحقق ربح أكبر، مما يدفع الأفراد إلى تركيز جهودهم، وعدم الارتكان إلى السياسات العامة التي وإن قدمت عملاً إلا أنها لا تقدم دخلاً أفضل، وهذا بدوره يعزز الإنتاجية ويرفسع من مستوى الكفاءة، ويقدم منتجاً أفضل؛ لأن هناك مهنياً محترفاً قام به (١).

فدور الحكومة وفق مجادلة أصحاب هذا الطرح أن تعمل شيئاً لا يستطيع السوق عمله، ولكن لا يجب على الحكومة أن تمارس الاحتكار أو الإنتاج، لأنها بهذا تكبت الحرية الفعالـــة للتبادل، وإنما ينحصر دورها في المراقبة والتنظيم والحماية، فهي تشرع القوانين التي تحتاجها قوانين اللعبة الاقتصادية، وتراقب تتفيذها، وتحكم بين المتنازعين في حالة إذا ما اختلفوا(٢).

وعلى ذلك فإن الخصخصة كفكرة اقتصادية، أنتجها مفكرون غربيون، بما يتوافق مـع طبيعة نظم دولهم الاقتصادية والسياسية، استخدمت كوسيلة انشر فكرة السوق الحر عالميـا، كما أن شركات تلك الدول استفادت من التحول إلى القطاع الخاص في اقتصادياتها للانطـلاق من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، والمساهمة في خلق اقتصاد كوني متشابك، ولكـن أعظم مردوده يذهب إلى اقتصاديات تلك الدول.

أما وجهة النظر الأخرى التي أكدت أن الخصخصة ستؤدي إلى زعزعـــة الاستقرار السياسي، والتأثير فيه فاستندت إلى العديد من الطروحات التي قدمها المنظرون والمفكــرون الاقتصاديون والسياسيون الذين وقفوا ضد هذا النهج الاقتصادي، فذهب بعضهم إلى اعتبارها تحديثاً اقتصادياً ينتج العديد من الاختلالات التي تؤثر في المجتمع والدولة على حدَّ سواء فهي على الرغم من أنها تساعد على أحداث نمو اقتصادي إلا أنها تؤدي إلـــى تعاظم الفـوارق الطبقية، فحسب طرح هنتجتون (Hantington) في نظرية الثغرة، وهو في هذا يتفــق مـع الكس دي توكفيل، فإن النمو الاقتصادي يُحدث العديد من التغييرات التي تزعزع الاستقرار

Schotter, Andrew, <u>Free Market Economics</u>, 1990, Second edition, Oxford, Basil Blockwell, Inc (1) UK, p.44-45.

 ⁽۲) أمين، سمير وآخرون، الاستراتيجية واقتصاد السوق (تجارب الصين، فيتنام)، كوبا، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط۱، ۲۰۰۳م، ص۷۰.

السياسي، فهذا النمو المرافق لعملية التحديث يؤدي إلى ما يلي(١):

١. يمزق التكتلات الاجتماعية التقليدية (الأسرة، الطبقة، العشيرة)

أينتج أثرياء محدثي النعمة، وهؤلاء لا يتكيفون مع النظام الموجـــود، ويرفضـون
 الخضوع له. ويطالبون بنفوذ سياسي ومكانة اجتماعية يتناسبان وموقعهم الاقتصادي
 الجديد.

٣. يزيدُ التحرك الجغرافي الذي يقوض الروابط الاجتماعية.

٤. يزيد عدد الأفراد ذوي المستوى المعيشي الآخذ في التدني، ويعمـــق الــهوة بيــن
 الأغنياء والفقراء:

وتقييد التوظيف مما يثير استياء شعبي.

٢. يزيد حدة النزاعات الإقليمية حول توزيع الأموال والاستهلاك.

٧٠ يعزز القدرات على التنظيم الجماعي، ويضاعف قسوة المطالب التي تفرضها
 الجماعات على الحكومة، حيث تجد الحكومة نفسها عاجزة عن تحقيق هذه
 المطالب.

٨. يزيد معرفة القراءة والكتابة ويرفع مستوى التعليم ونشر وسائل الإعلام.

وإضافة إلى المظاهر السابقة الذكر التي أكدت العديد من الدراسات العلمية حصولها في مجتمعات العالم الثالث ودوله على وجه الخصوص، قدم معارضو الخصخصة العديد من الطروحات التي استندوا إليها في موقفهم من التخاصية، حيث أكدوا ضرورة أن يتم تطبيق برامج إصلاح اقتصادي وضعت ورسمت استراتيجياتها ضمن الضرورات الوطنيسة بحيث تكون متناسقة مع الظروف الاقتصادية، والنظم السياسية وأحوال مجتمعات هذه الدول.

فيذهب هؤلاء إلى أن الخصخصة عندما طبقت في الدول الرأسمالية الغربية كانت نتاجاً علمياً لمفكريها وعلمائها، ونابعة من ضرورات وطنية تتناسب وشكل التنظيم السياسي

والاقتصادي والاجتماعي للدولة، كما أن هذه الدول وضعت الحلول التي تخفف مسن آشار التحول إلى القطاع الخاص الذي كان في الأصل يشكل الجزء الرئيس من اقتصادها، فناتجه يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل أهم هذه الحلول في تقديم ضمان اجتماعي، وتأمين صحي شامل خفف كثيراً من آثار التحول إلى القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربحية فقط، دون مراعاة للأوضاع الاجتماعية، كما عملت هذه الدول على تثبيت أسعار السلع عند مستويات مقبولة ولفترات زمنية تُلاثم قدرة طبقات المجتمع على امتصاص آشسار التحول إلى اقتصاد السوق، بحيث لا تمتص الزيادة في الأسعار الوفرة المالية لدى الناس(١).

كما أن تطبيق هذه السياسة الاقتصادية تم وفق خطط مدروسة، وتحت رقابة البرلمان في تلك الدول، فازدادت الأنشطة الاقتصادية، وكثرت فرص العمل، وارتفعت الرواتب، كما أن الدولة احتفظت بملكية بعض الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر حيوية لسيادتها وأمنها، هذا بعكس أوضاع الدول النامية التي يؤكد خبراء البنك الدولي أن الإصلاح الاقتصادي، والتحول إلى اقتصاد السوق بحاجة إلى صاحب قرار جريء ينفذ هذه السياسات، مما يعنسي أن هذه السياسات ستنتج آثاراً لا تتلاءم واقتصاديات هذه الدول ونظمها ومجتمعاتها(٢).

فالخصخصة طبقت في الدول النامية، والأردن منها، ضمن برامج الإصلاح المسهيكلي التي وضعها خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد جاءت كاشتراطات من قبل المؤسسات المالية الدولية على هذه الدول لتتمكن من الحصول على قسروض لمنسع السهيار اقتصادها بسبب الأزمات الاقتصادية الخانقة التي ألمت بهذه الدول(٢).

فالانتقال إلى اقتصاد السوق لم يكن من نتاج مفكرين اقتصاديين وطنيين في هذه الدول بحيث يراعي الضرورات الوطنية، والظروف الاقتصادية، ومستوى النقدم العلمي، وحجم

www mohammedkhlifa.com/Arachive/articale.11/12htm.

www.mohammedkhlifa.com/Arachive/articale.11/12htm.

⁽١) خليفة محمد، للخصخصة وبيع الأوطان في الدول العربية، الإنترنت

⁽٢) خايفة محمد، الخصخصة وبيع الأوطان في الدول العربية، الإنترنت

Bienen, Henry. S, Gersoviz. Mark, Economic Stabilization, conditionality and political stability, (*) p730-733.

الرأسمالية الوطنية، وإنما جاء ليتوافق مع خطط المؤسسات المالية الدولية التي هدفها الأساسي والأول مراعاة مصالح الدول صاحبة القرار في هذه المؤسسات (١).

فالتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، جاء في إطار تدويل الاقتصاد العالمي بعد تزايد حركة تصدير السلع ورؤوس الأموال بشكل هائل في عقد الثمانينات من القرن العشرين، وازدياد درجة الترابط بين مختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي، فالشطر الأعظم من الأرباح التي تحققها كبريات الشركات متعددة الجنسيات يتأتى من نشاطات هذه الشركات في السوق العالمية، وتعود بالفائدة على اقتصاد الدولة الأم (٢).

وعلى الرغم من أن تخفيف المديونية يعد هدفا رئيسيا من أهداف التحول إلى القطسساع الخاص، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق، وهو ما تثبته أرقام مديونيات الدول النامية، وهدا ما ستعرضه الدراسة الاحقا بالنسبة للأردن، فما تم لم يتعد إدارة المديونية التي بقيت مرتفعة مع ما يرافقها من ارتفاع خدمة هذه الديون، فهي تعمل على أساس تكيفات ظرفية خاضعة لمنطق إدارة الأزمة في الأجل القصير وليس السعى من أجل حل هذه الأزمة من جذورها(").

ونظرا لضعف الرأسمالية الوطنية في هذه الدول (دول العالم الثالث) بسبب تهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، تعمل التخاصية إضافة إلى باقي محاور برنامج التكيف الهيكلي على زيادة الإنكشاف إلى الخارج، فتصبح اقتصاديات هذه السدول الضعيفية أصلا عرضة للتقلبات التي تحدث في السوق العالمية (أ)، إضافة إلى أن زيسادة نصيب مساهمة الاستثمار الأجنبي في هذه الدول وذلك عبر طرق الخصخصة التي تتضمن إما استبدال الديون

⁽١) زكي، رمزي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي، وأثارها على البلدان النامية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٩٩٣ ام، ص١٤ ٥-١٥.

 ⁽۲) أمين، سمير، في مواجهة أزمة عصرنا الحاضر، القاهرة، مسيناء للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م،
 ص٩٦-٩٦.

⁽٣) زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية ، الأسباب والحلول مع مشروع صياغة لرؤية عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، ط١، ١٩٨٧م، ص٢٧-٢٣.

⁽٤) دبدوبب، إبراهيم وآخرون، ندوة الأزمات الاقتصادية الراهنة في العالم، مؤسسة عبدالحميسد شومان، عمان، أيلول ١٩٩٨م، ص٧٦-٧٧.

عبر تحويلها إلى أصول، وإما عبر أساليب الخصخصة الأخرى كالبيع وغيرها من الطرق، مما يؤدي إلى زيادة تحويلات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج والتي غالباً ما تكون معفاة من الضرائب(١).

هذا يعني أن الخصفصة تعمل على إعادة توزيع الثروة الوطنية سواء على الصعوب الداخلي أو فيما بين الداخل والخارج، وهنا تظهر المفارقة، فميزان المدفوعات وعلى المدى الطويل، تنتقل معاناته من أقساط المديونية وفوائدها، إلى خدمة تحويلات المستثمرين الأجانب إلى دولهم الأم، وهذا ناجم عن ملكية المستثمرين الأجانب لنصيب كبير من القطاع العام الخاضع للتخصيص مما يؤدي إلى زيادة نصيب الاستثمار الأجنبي في الدخل المحلي (تحويلات أرباح، فوائد، أقساط)، فيميل توزيع الدخل لصالح رأس المال الأجنبي على حسلب الطبقات الفقيرة (٢).

إضافة إلى التأثيرات في الاستقرار السياسي للدولة، فإن الخصخصة تعمل على بسروز طواهر اجتماعية لم تكن ملحوظة في السابق، حيث إن التحول إلى القطاع الخاص وخصوصاً في اقتصاديات الدول النامية يساعد في ارتفاع البطالة نتيجة الاستغناء عن العمالة الزائدة في القطاع العام، أو نتيجة حصر التوظيف بسبب تراجع دور الدولة الإنتاجي، كما أن سياسية التخاصية، إضافة إلى باقي محاور برامج التثبيت الهيكلي، تعمل على ارتفاع معدلات الفقر بسبب رفع أسعار السلع والخدمات، وارتفاع الضرائب، ونقل العبء الضريبي من الدخل إلى المبيعات، وخصوصاً إذا ما ترافق هذا مع الإعفاءات الجمركية التي تحصل عليها الطبقات البرجوازية سواء على مدخلات الإنتاج، أو إعفاء أرباح البنوك والتامين، وغيرها من القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى نقل العبء الضريبي من الطبقة البرجوازية تتحمله الطبقات الاقتصادية، مما يؤدي إلى نقل العبء الضريبي من الطبقة البرجوازية التخصيص في

⁽۱) زكى، رمزي، الليبرالية المستبدة (دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الهيكلي في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الهيكلي في Thomas. V., Chhibbar. A., .90 م، ص ١٩٩٣م، ص ١٩٩٣م، سيناء للنشر والتوزيسع، ط١، ١٩٩٣م، ص ١٩٩٩م، 1991, Restructuring Economic in Distress, Oxford University Press, p257-260.

Pastor, Monuel JR., The Effects, IMF program in the third world, world Development, v.15, No.2, (Y) 1997, p249-255.

العادة مما يساعد في ظهور فئات طفيلية تستغل الأزمة وتراكم الثروة، وتطالب بنفوذ سياسي يناسب وضعها الاقتصادي الجديد^(۱).

ويؤكد استجلينز (Estiglitz) على أن عملية نقل مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص يجب أن تتوفر لمها شروط مهمة لضمان نجاحها لا أن تتفذ تحت ضغط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على حكومات الدول النامية، فالاندفاع نحو التخاصية يسبب زيادة حادة في البطالة بسبب عدم وجود برامج حكومية لتقديم المساعدات العمال أو العاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الجرائم، وزيادة نسبة تسرب الأطفال من المدارس إلى سوق العمل لمساعدة أسرهم، فيعمق مشكلة البطالة، ويخلصق حالسة مسن عدم الاسستقرار السياسسي والاجتماعي(١).

ويذهب جوزيف استجليتز إلى أن تحرير الاقتصاد من التدخل الحكومي يسأتي ضمسن إطار ما تهدف إليه المؤسسات المالية الدولية في خدمتها لاقتصاديات الدول الكبرى، حيث الهدف من هذه البرامج هو إخراج القرار الاقتصادي من سيادة الدولية لوضعيه ببيد هذه المؤسسات، فبعد أن عمل البنك الدولي وصندوق النقد على فرض برامج التثبيت الهيكلي التي ساعدت بشكل كبير على تدويل الاقتصاديات المحلية، واعتمادها على التجارة والاستثمار الأجنبي، يأتي دور منظمة التجارة العالمية، وبنك التسويات العالمي لتكون لهما الكلمة الأولى في مجال حل المنازعات التجارية، والتحكم بحركة النقد، وبالتالي تجريد الدولة من كل سيادة لها على قرارها الاقتصادي ومن ثم السياسي(٢).

فالخصخصة وتحرير الأسواق على الرغم من أنها تهدف إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي، الذي يُفترض أنه يؤدي إلى النمو الاقتصادي، وزيادة الصلادرات إلى الأسواق

⁽١) فوللر، جراهام. أي، ليسر، أيان أو. الإسلام والغرب، بين التعاون والمواجهة، ترجمة شـــوقي جــلال، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٦م، ص٩٩-١٠.

⁽٢) استجليئز، جوزيف، ضحايا العوامة، ترجمة البلسي الريدي، القاهرة، دار ميرين، ٢٠٠٦م، ص١٣٨-١٣٩.

⁽٣) استجليتز، جوزيف، ضحايا العوامة، ص١٤٢-١٤٣.

الأجنبية وخلق فرص العمل، والحصول على التكنولوجيا الحديثة مــن الشـركات المتعـدة الجنسيات، إلا أن الوقائع تُظهر أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى سحق المشروعات الصغـيرة المحلية التي لا تستطيع الصمود أمام منافسة الشركات الكونية، مما يؤدي إلى انهيار جـانب كبير من الصناعات المحلية بسبب عدم قدرتها على مجـاراة القـوة الماليـة والتكنولوجيـة للشركات المتعددة الجنسيات، كما أن هذه البرامج تحظر على الدولة أن تحمي صناعاتـها إلا أن هذا الحضر لا يسري على الدول المتقدمة، فلقد أثبتت تجارب الأقطار النامية أن تحقيــق معدلات نمو مرتفعة بفضل الاستثمارات الأجنبية لا يؤدي بالضرورة إلى تقليل التفاوت الكبير في توزيع الدخل؛ بل تعمقه وتزيد من معدلات الفقر والبطالة ونسبة كل منهما(۱).

بعد هذا العرض لوجهات النظر التي تناولت آثار التخاصية في الاسستقرار السياسي، تتوصل الدراسة إلى أن برامج التثبيت الهيكلي بمحاورها، وخصوصاً التخاصية، يمكن وصفها بألها قطعة إلكترونية تصلح أي عطب اقتصادي في اللوحة الاقتصادية العالمية في أية دولة من دول العالم، دون مراعاة للظروف الخاصة لكل دولة على حدة، كاختلاف مستوى التقدم الاقتصادي، وضعف الرئسمالية والوطنية وغير ذلك من الظروف.

وستعمل الدراسة على تحليل العلاقة الكمية بين مؤشرات التخاصية، ومؤشرات الاستقرار السياسي، كما ستقوم الدراسة بعرض لمؤشرات تنتج عن تطبيق سياسة الخصخصة كالبطالة والفقر والتضخم في المملكة تحت اسم (كشف الحساب الاجتماعي للتخاصية).

Stiglitz. Joseph, "Globalization and its Discontents, 2/10/2002. www.awan.uob.bh/showin.asp?mo=341, p5-6 (1)

المبحث الثاني مؤشرات التخاصية

ستحلل الدراسة في هذا المبحث مؤشرات التخاصية خلال الفترة من عام ١٩٩٨م إلى عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٥م وستعمل على إدماج الفترة الضابطة ضمن جداول فترة الدراسة لتسهل المقارنة على القارئ من خلال عرض الأرقام كلها، ضمن جدول واحد، إلا أن الدراسة لسن تحسب أرقام السنوات الضابطة في عملية التحليل الإحصائي، وأما مؤشرات التخاصية فهي على الدو التالى:

أولاً: نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمــــالي مــن عــام ١٩٩٨-

ثانياً: عدد الشركات الحكومية التي تمت خصخصيتها.

القرع الأول: يُسبة مساهمة القطاع الخاص في الثالث الثملي الإجمالي: .

تعمل الخصخصة على زيادة أنشطة القطاع الخاص في قطاعات الاقتصاد المختلفة، ويتم هذا إما من خلال انسحاب الدولة من القطاع الإنتاجي أو تصغيتها لوحداتها الإنتاجيسة، حيث يُنظر إلى القطاع الخاص على أنه الأقدر والأكفأ في إدارة المنشآت الإنتاجية من خطال رفع الكفاءة الإنتاجية للعمال والمؤسسات، للحصول على أكبر قدر ممكن من الإنتاج بجودة عالية وتكاليف قليلة (۱)، فالملك عبدالله الثاني يرى أن القطاع الخاص بمواهبه وطاقاته أقدر على توفير فرص العمل وتسريع النمو الاقتصادي، فهو يوجه مسيرة الإبداع، ويعمل على تحقيق الأداء الجيد، وعلى قيادات القطاع الخاص، إضافة إلى ما يقومون به من جهود، حيث يطلقون مبادرات هامة لتعزيز المجتمع المدني، فهذه الجهود تشكل إسهاماً مباشراً في عمليسة التنمية التي ترتكز على القطاع الخاص في المستقبل، والذي يجب أن يوفر فرص العمل

Megginson, W. and J. Netter, 2001, For From Stat of Market: A Survey of Empirical Studies of (1)

Privatization", Journal of Economic, XXXIX (June), p89-95.

ويساعد على تأمين نوعية حياة أفضل، من خلال التعليم والقطاع الصحي، والبنسي التحتيسة المتقدمة، وهذا كله يجب أن يعمق الديمقر اطية ويعززها (١).

أخلّت الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحرير الأسواق وحصر دور الدولة بسالمنظم بالنزام الحكومة أمام الرأي العام، فالدولة النزمت للرأي العام منذ السنوات الأولى لتأسيسها بتنفيذ عقد اجتماعي ضمني بينها وبينه يقوم على استيعاب العمالة، وتقديم الخدمات بأسسعار مناسبة له؛ أي بمعنى آخر أن القطاع العام يقدم الأمن الاجتماعي والاقتصادي للسرأي العام مقابل أن يكف هذا، بدوره، عن ممارسة أي نشاط سياسي (۱). ولما القطاع الخساص فسهو لا يلتزم بهذا العقد ولا يتأثر بأهداف السياسة العامة التي يخضع لها القطاع العام وغاياتها.

ولتسريع عملية الخصخصة أكد رئيس الهيئة التنفيذية للتخاصية أن الحكومة الأردنية ومنذ العام ٢٠٠٤ التجهت إلى تسريع عملية التحول إلى القطاع الخاص في الأردن (٢)، بعد أن كانت في السابق قد انبعت سياسية الندرج في التخصيص على مراحل وذلك تلافياً لحدوث أية أزمة اقتصادية، وكذلك من أجل توزيع التكلفة المياسية، فمزايا مرحلة من مراحل التخصيص يمكن الاستفادة منها في باقي المراحل مما يراكم الخبرات ويقلل المخاطر، فالمراحل الأولى لعملية الخصخصة تقدم التكلفة الواجب دفعها في المراحل التالية، كما أنها ستكون سمعة جيدة لدى المستثمرين مما يتبح الحصول على قيمة أعلى من الأموال المعروضة لشراء المشاريع المراد خصخصتها؛ مما يحسن ثوعية طالبي الشراء (٤).

⁽١) الحسين، عبدالله الثاني، خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في منتدى العمل العربي الأمريكي، الولايسات المتحدة الأمريكية، نيويورك، الثلاثاء ١٩/أيلول، ٢٠٠١م.

www.kingabdullah.jo/press_room/speechpage.php3kl_serial=397 موللر، جراهام. أي، ليسر، أيان أو. الإسلام والغرب، بين التعاون والمواجهة، ترجمة شـــوقي جـــالل، (٢)

القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، ١٩٩٧م، ص٩٩.

⁽٣) لقاء مع الدكتور محمد أبو حمور في الهيئة التنفيذية للتخاصية من قبل الباحث في يوم السبب الموافق (٣) ١٠٠٦م

Yarrow. G., 1999, "A Theory of privatization or why Bureaucrats are still in Business", world (£) Development, vol.27, No.1, pp68-83, world bank, 1995, Bureaucrates in Business Washington, www.worldBank.org

وتستنتج الدراسة من الجدول رقم (١١) أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للأردن قد تزايدت تدريجياً عبر سنوات تنفيذ التخاصية من علم (١٩٩٨-٢٠٠٥) عن ما قبلها.

جدول رقم (١١) مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الأردني خلال الأعوام (١٩٥-٥٠١)

نسبة مساهمة القطاع	مساهمة القطاع الخاص	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
الخاص نسبة ملوية	بملابين الدثائير	بأسعار السوق الجارية	
%1.	7,774.7	£Y\	1990
%01,91	YA90,0	4,77.83	1997
%0 8,17	YA1Y,0	0197,8	1997
%01,77	W.9.,Y	07.67,9	1994
%००,९१	777	.4 *OYYY,4	1999
%oA,o.	7,8037	9917,9	Y
%0A,VY	7777,7	7777,7	Y++1
%09,.	7999,0	٦٧٧٨,٥	77
%\1,·A	££++,£	77.77	۲۰۰۳
%77,17	٥٠٣٨, ٤	۸۱۰۸,٦	Y++£
%09,10	0191,1	9 - 1 Y , Y	70

المصدر: ١. الناتج المحلي الإجمالي حصل عليه الباحث من البنك المركزي الأردني <u>www.cbi.gov.to أ</u>و من خلال التقارير السلوية الصادرة عن البنك المركزي.

۲. حجم مساهمة القطاع الخاص الإحصاءات العامة هوابلة المساهرة القطاع الخاص قد ارتفعت تدريجيساً تستنتج الدراسة من الجدول رقم (۱۱) أن مساهمة القطاع الخاص قد ارتفعت تدريجيساً منذ بداية عملية التخصيص في الأردن، إلا أنه مما يشار إليه أن مساهمة القطاع الخاص فسي الناتج المحلي الإجمالي الأردني كانت مرتفعة حتى قبل بدء عمليات التخصيص، ففسي عسام 1990 بلغت نسبة مساهمته حوالي ۲۰%، وهذا راجع في جزء كبير منه إلى الوفرة الماليسة التي نجمت عن عودة المغتربين من دول الخليج العربي، حيث حدثست طفرة فسي بعسض القطاعات مثل قطاع البناء والإنشاءات مثلاً، إلا أن المؤشر عاد إلى الانخفاض في السسنوات التالية ليستقر عند حدود (۲٫۷) في عام ۱۹۹۸ و هو العام الذي نُفذت فيسه أول عمليسة التالية ليستقر عند حدود (۲٫۷)

تخصيص في الأردن، ومن ثم عادت النسبة إلى الارتفاع تدريجياً حتى وصلت إلى (٢٢,١%) عام ٢٠٠٤، حيث ساهم استقطاب البورصة الأردنية لملايين الدنانير كاستثمار فسسي سوق الأسهم، في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص، إلا أن المؤشر عاد وانخفض في عام ٢٠٠٥ إلى (٥٩,٨%) نتيجة ما عاناه الاقتصاد الأردني من ارتفاع حاد في أسعار المحروقات عالمياً،

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن الأردن من أفضل البلدان العربية التراماً بتنفيذ عمليات التخصيص حيث تجاوزت هذه النسبة معدل ٢٠% في بداية العام ٢٠٠٠ (١)، كما أن مؤسر الإنتاجية قد حقق تحسناً ملموساً في الشركات التي تمت خصخصتها بالقياس إلى وضعها السابق، فالدراسات أشارت إلى أن مؤشر الإنتاجية مقابل العمالة كان عند حدود ٣٥% في ظلل إدارة الحكومة لهذه الشركات إلا أن هذا المؤشر ارتفع إلى حدود ٨٣٪ بسبب تحسن الإدارة واستخدامها المتكنولوجيا الحديثة، وتطويرها لقدرات العاملين، وتدريبهم بغية الوصول إلى أعلى مستوى تشغيل لتحقيق ربح أكبر، وإنتاج خدمة ذات جدودة باقل تكافة (١).

وبقي الاقتصاد الأردني يعاني من إشكالية خطيرة حيث أن ما يقرب من ٧٠ منه هو قطاع خدمي في وقت لا يتعدى فيه نصيب قطاع الإنتساج السلعي ٣٠ من حجم الاقتصاد الكلي، وهو ما يصفه الخبراء الاقتصاديون بأنه اقتصاد سريع العطب، لأن أية أزمة اقتصادية أو سياسية، محلية أو إقليمية ستؤثر بشكل مباشر على هدذا الجزء الكبير من الاقتصادية.

⁽۱) سبيكمان، جون، استعراض سياسات وإنجازات التخصيص في البلدان العربية، جزء مسن نسدوة تقييسم سياسات التخصيص في البلدان العربية، أبسو ظبي، صندوق النقد العربي، ٣/٣٠٠٢م، ص١١. المسات التخصيص في البلدان العربية، أبسو ظبي، صندوق النقد العربي، ٣/٣٠٠٤م، ص١١٠ العربية المساتي تنميسة www.amf.org.ac/vArabic/showpage.GSP?object=77732A

القطاع الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي.

⁽۲) عبدالفتاح، نزيه وفيق، سياسة وبرنامج التخاصية في المملكة الأردنية الهاشمية، الفصل الرابع من نسدوة تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، أبو ظبي، صندوق النقسد العربسي، ٣/٣، ٢٥، ٥٠٠٠م، ص٩٧، حدول رقم ٧ بعنوان أداء الشركات الصناعية الحكومية والخاصة.

⁽٣) البنك المركزي الأردني، الأرقام مأخوذة من التقرير المنوي لعام ٢٠٠٥، ص١٠.

وبعد تحسين المركز التنافسي الدولي للاقتصاد من أولويات السياسة العامة لمختلف دول العالم، وذلك سعباً من هذه الدول المحصول على حصة أكبر من التجارة العالمية والاستثمار، إلا أن تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي يقيس مؤشرين رئيسيين وهما^(۱): مؤشر تنافسية النمو، ومؤشر تنافسية الأعمال أشار في تقريره لعام (٢٠٠٥) إلى تراجع موقع الأردن بولقع عشرة درجات اليصبح ترتيب المملكة وفقاً الهذا المؤشر (٥٤) في عام ٢٠٠٥ من أصل ١١٧ دولة مقابل (٣٥) في عام ٢٠٠٤ من أصل (١٠٠) دولة. وهذا يمثل التراجع الأكبر لوضع المملكة التنافسي منذ العام ١٩٩٨ ويعود سببه إلى تراجع مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية بسبب ارتفاع عجز الموازنسة الأردنية، وتراجسع الادخارات القومية في المملكة الكلية بسبب ارتفاع عجز الموازنسة الأردنية، وتراجسع

ويضاف إلى مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مؤشر فرعي له دلالة مهمة تُعبّر عن مدى نجاح عملية الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخلص وهو مؤشر نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

١. مؤشر حجم الاستثمار الخاص

دعت النظم الاقتصادية الحديثة إلى منح القطاع الخاص دور المستثمر والمشاخ والمنتج؛ لأنه أقدر من الدولة على القيام بهذه المهام، فالدولة ينحصر دورها في ظال حريبة الأسواق في التنظيم والرقابة، وإقرار التشريعات، وفض المنازعات، والقيام بأي دور لا يستطيع القطاع الخاص القيام به، فهذه الأفكار تشكل الركيزة الأساسية التي انطاقت منها الدعوات لتبني الخصخصة كنهج اقتصادي يسعى إلى إنهاء الاحتكارات الحكومية للقطاعات الاقتصادية التي كان يستثمر فيها القطاع العام فقط، وفتح المجال أمام استثمارات القطاع

⁽۱) البنك المركزي الأردني، النقرير السنوي لعام ٢٠٠٥م (تقييم لموقع الاقتصاد الأردني تقريسر التنافسية العالمي لمعام ٢٠٠٥م)، ص٢٣٠.

⁽٢) برنامج الأمم المتحدة الإتماثي (UNDP) مؤشرات الأداء الاقتصادي (ترتيب مؤشر القدرة التنافسية للنمو) www.undp-pogar.org/arabic/cauntries/mosresteets_asp3

الخاص في كافة القطاعات؛ سواء التي كانت محتكرة وأنهي الاحتكسار عنها، أو باقي القطاعات التي كان فيها الاستثمار مختلطاً بين القطاعين العام والخاص.

وتؤكد دراسات المؤسسات الاقتصادية الدولية أن زيادة نسبة الاستثمار الخساص إلى القطاع تكوين رأس المال الثابت دليل على نجاح عملية الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتبرهن هذه النسبة على أن الدولة قد نجحت في نقل جزء من العبء الاسستثماري الملقى على عاتقها لتمويل الاستثمار في المشروعات العامة إلى القطاع الخاص(١).

ولا شك أن التخاصية تفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية بسبب الحصر الذي تغرضه هذه السياسة على الحكومات، حيث تمنع القيلم باستثمارات جديدة إلا فيما هو خدمات عامة (كالصحة والتعليم)، أو ذو طابع سيادي كالقضاء والأمن، فهذه المجالات حتى في أكثر الدول تحرراً اقتصادياً تبقى من المهام الرئيسة التي يجب على الدولة الاحتفاظ والقيام بها، لأن القطاع الخاص لا يستطيع القيام ببعضها؛ كمرفق الأمن والدفاع، أو أن طبيعة هذه القطاعات تفرض إدارتها من قبل الدولة كالقضاء مثلاً.

وسعياً من الدول وخصوصاً النامية ومنها الأردن إلى تحسين البيئة الاستثمارية، وجعلها بيئة جاذبة ومشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، فقد قامت الحكومات بإقرار تشريعات وتنفيذ سياسات هدفت من ورائها إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال للاستثمار فيها، وإقامة مشاريع إنتاجية جديدة تقلل من نسب البطالة، وتزيد من حجه الصادرات الوطنية وتساعد في زيادة نسب النمو الاقتصادي، مما يعود عله المواطنين بتحسن أوضاعهم المعيشية، وزيادة رفاهية المجتمع.

فالتحولات الاقتصادية الدولية دفعت الأردن إلى السعي المحصول على مركز متميز لــه على الخارطة الاستثمارية الدولية من خلال إقرار العديد من السياسيات والتشريعات التي رأت فيها المؤسسات الاقتصادية الدولية أنها محسنة للبيئة الاستثمارية، وجاذبة لــرؤوس الأمــوال

⁽١) الأمم المتحدة؛ اللجنة الاقتصلاية والاجتماعية لغرب آسيا: تقييم برامج الخصخصة في منطقة ألاسكوا (١٩٧٤-١٩٩٩).

للاستثمار في الأردن، كإلغاء الحواجز الجمركية، وخصخصه القطاع العام، وتحرير الاقتصاد.

وتشير الدراسات الدولية إلى أن الاستثمار الخاص في الأردن قد زادت نسسبته خال الأعوام (١٩٩٤)، فصندوق النقد الدولي أكد في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٥ أن الاستثمار الخاص في الأردن كانت نسبته تمثل ثلاثة أضعاف نسبة الاستثمار الحكومي بمعدل (٢٠,٧) للاستثمار الخاص، و (٢,٩) للاستثمار الحكومي فنسبة كبيرة من هذا الارتفاع عائده إلى قيام المغتربين الأردنيين بعد عودتهم من دول الخليج باستثمار أموالهم مما أحدث طفرة في بعض القطاعات الاقتصادية (٢٠٠).

غير أن تزايد المدبونية الأردنية وارتفاع أسعار السلع والمحروقات، وانحدار نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى السالب في عام ١٩٩٨، وزيادة الضغط على الخدمات العامــة، وعـدم استقرار الأوضاع الإقليمية، ووفاة الملك الحسين عام ٢٠٠٠، أدى كل ذلك إلى تراجع نســبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، فتراجعت النسبة إلى حدود (٥،٥١%) مقــابل ثبات في نسبة الاستثمار الحكومي نسبياً (٨,٨%) مما أحدث تغيراً سلبياً في نسبة الاســتثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-٢،٥%)،

إضافة إلى ما سبق فإن ضعف الرأسمالية الوطنية، أو تخوفها من الاستثمار المحلسي، وتهريبها لرؤوس أموالها إلى الخارج، دفع الحكومة إلى السعي الحثيث لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الاستثمار في الأردن، فعملت الحكومة على تطبيق سياسات التحول إلى اقتصاد السوق، وانتهاج الخصخصة، وإلغاء التشريعات المعيقة للاستثمار، وقدمت أيضا حزمة من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وعقدت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، وأقامت المناطق الحرة، والمدن الصناعية المؤهلة، وطورت البنى التحتية، وجعلتها

Ter-Minassian, Teresa, Public Investment and fiscal policy-lessons from the pilot country studies (1) IMF, April 1, 2005, www.inf.orf.

The IMF annule report (2005) www.IMF.org. (1)

على مستوى عال ومتقدم إلى غير ذلك من السياسات التي طبقتها المحكومة الأردنية، وساهمت في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الأردن(١).

وتلعب برامج الخصخصة دوراً رئيساً في جذب الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في الدول النامية. فبرامج التحول إلى القطاع الخاص أدت إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمشاريع الخصخصة الجاذبة للاستثمار تشترك في خصائص عامة أكسدت بقارير المؤسسات المالية الدولية امتلاك برنامج التخاصية الأردني لهذه الخصائص، وهبي الشفافية والالتزام والتوجه التجاري^(۱)، فهذه الخصائص تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تصنف حسب وجهة نظر الدولة المتلقية لها إلى عدة أشكال؛ فهي تسعى إلى إلى إلى إلى أو زيادة الصادرات، أو الاستثمارات الأجنبية بمبادرة حكومية (۱).

وهناك ثلاثة عوامل رئيسة تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات المفاضلة بين السدول المضيفة للاستثمار وهي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمحددات الاقتصادية، وتيسير الأعمال، والشكل (١) يوضح هذه المحددات.

⁽١) بورصة عمان، عشرة أسباب للاستثمار في الأردن.

A gosin, M.R., Mayer.R. (2000), "Foreing Direct Investment In Developing Countries: Does it (٢) crowd in Domestic". UNCTED, Discussion paper. No. 146. www.uncted.org.

Lim. E-G (2001), Determinants of. And Relation Between Investment and Groth: A Summary of (r) the IMF Working paper. No WP/01/175, www.inf.org.

تبسبر الأعمال إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المياشر . الاستقرار الاقتصادي والسياسي دعم الاستثمار وتطويره وتتضمن تحسين المناخ الاستثماري وسمعة والإجتماعي. الدولمة وتوفير للخدمات التمويليسة القوانين المتعلقة بالدخول والعمل. معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية. اللازمة. الحوافل الاستثمارية. مىياسات العمل، وهيكل الأسواق لا سيما التكلفة المنخفضة فيمــــا يتعلــق المنافسة، وسياسات الدمج، والتملك. بالفساد ونوعية الحياة وغيرها. الاتفاقيات الدولية حـــول الاستثمارات الراحـــة الاجتماعيـــة كتوفـــــــر الأجنبية المباشرة. سياسات وبرامج الخصخصة. المدارس ثنائية اللغة. خدمات ما بعد الاستثمار. السياسات التجارية (التعرفة الجمركيسة، سياسة الحماية الوطنية). • ترابط الاستثمار الأجنبي المباشسر والسياسات التجارية. السياسة الضريبية. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة المحددات الاقتصادية عوامل الموارد عوامل السوق عوامل الكفاءة كلفة الأصول والموارد. حجم السسوق ومعدل الدخــل • توفير المواد الخام. • عمالة رخيصة غسير الفردي، كلفة المدخلات الأخرى مثل كلفة النقـــل معدل نمر السوق. والاتصبالات. كنۇة، • قدرة الوصيول إلى الأسواق • عمالة كفؤة. العالمية والابتكارات.

المصدر: على عبدالقادر علي، محددات الاستثمار الأجلبي المياشر، سلسلة جمير التقمية، العدد ٣١، تموز ٢٠٠٤م، المسلة الثالثة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط. www.amb app.org

وتبين أرقام المؤسسات الدولية أن نصيب الدول العربية بشكل عام مسن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يتعدّ ٢٠٠٧ خلال عام ٢٠٠٧م، ولم يتجاوز نسبة ٣% مسن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، فقد حل الأردن في المجموعة الثانية من بين السدول العربية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية حسب تقارير منظمة التنمية والتعساون الاقتصادي، والجدول رقم (١٢) يبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن منذ عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٥م ونسبة هذه التدفقات إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

الجدول رقم (۱۲) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن من عام ١٩٩٥-٥٠٠٠م

L	7- 0-02- G2	24 1 2	1 *
نسبة الاستثمار الأجنبي	إجمالي تكوين رأس	تدفقات الاستثمار	السنة
المباشر إلى إجمالي تكوين	المال الثابت	الأجنبي المباشر	
رأس المال الثابت %	بملايين الدنانير	بملايين الدنانير	
% ,, Y	~ 1,290,.21	١٣	1990
%·,A	1,888,877	١٦	1997
%19,7	1,770,+71	771	1997
%11,0	1,144,011	٣١.	1994
%1,V	1,707,741	109	1999
%٢٢,٣	1,777,070	۵۲۲٫۶	Y
%1 •,٣	1,440,448	139,1	71
%7,27	1,744,+12	٥٦	7
%14,9	1,694,414	٣٠٩,٣	7
%٢٣,٦	Y, £, V	271,7	Y £
-	-	۱,۰۸٦,۱	Y 0
	The state of the s		

UNCTAD, (2001) world Investment Report: Cross Forder.mergers and Acquisition and المصدر: ١. الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ المصدر: المصدر: ١. الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ المصدر: المصدر: ١. الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ المصدر: ١٠ الفترة من ١٩٩٩ المصدر: ١٩٩٩ المصدر: ١٠ الفترة من ١٩٩٩ المصدر: ١٩٩٩ المص

٢. من عام ٢٠٠١–٢٠٠٢ دائرة الإحصاءات العامة.

٣. من ٢٠٠٤-٢٠٠٥م البنك المركزي

٤. (-) تعنى الأرقام غير متوارة من الحكومة الأردنية.

تستنتج الدراسة من الجدول رقم (١٢) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن كانت متذبذبة سواء خلال الفترة الضابطة (١٩٥٠-١٩٩٧)، أو خلال فترة الدراسة، فضيق السوق المحلية والظروف الإقليمية المحيطة بالأردن كان لها الدور الرئيس في التأثير في حجم هذه الاستثمارات. ففي العام ١٩٩٥م لم يتعد حجم الاستثمار الأجنبي المباشسر (١٣) مليون دينار بنسبة (٧٠٠%) من تكوين رأس المال الثابت، وهذه نسبة ضئيلة جسداً إذا ما أخذنا بالحسبان عجز الميزان التجاري للمملكة في نفس الفترة الذي كان حجمه لنفس العام (٢٥٩٥) مليار، فتدفقات الاستثمار الأجنبي تعدّ وسيلة من وسائل تصحيح عجز الميزان التجاري، أمسا في السنوات اللاحقة فقد قفز مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في العام ١٩٩٧ ليصل (٣٦١) مليون دينار بنسبة وصلت ١٩٨٣ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وهذا تحسن جيد إذا ما قيس بالسنوات السابقة.

ولقد عالى مؤشر حجم الاستثمار خلال سنوات الدراسة من تذبذب كبير، فارتفع المؤشر الميصل عام ١٩٩٨ إلى النصف، ليصل عام ١٩٩٩ إلى النصف، واستمرت حالة التنبذب حيث حقق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٠م قفزة نوعيسة ليصل إلى (٢٦٤٥) مليون دينار، هذا الارتفاع في حجم الاستثمار الذي جاء على شكل قفية نوعية كان سببه الدعم الكبير الذي تلقته الأردن إثر وفاة الملك الحسين، فخوفاً مسن حدوث أزمة اقتصادية في الأردن كانخفاض قيمة الدينار الأردني قدمت دول الخليج، وبعض السدول الغربية دعماً كبيراً للاقتصاد الأردني، إلا أن المؤشر انخفض في عام ٢٠٠٢م ليصل إلى مستوى (٥٦) مليون دينار، وهذا ناجم عن أجواء عدم الاستقرار التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط بسبب أجواء الحرب الأمريكية على العراق، إلا أنه في السنة اللاحقة أي عام ٢٠٠٣م عاد المؤشر ليصحح وضعه وارتفع إلى (٢٠٩،٣١) مليون دينار ومن ثم واصسل ارتفاعه ليصل إلى (١٠٥م،١) مليار دينار عام ٢٠٠٥،

هذا الارتفاع الكبير في حجم المؤشر لعام ٢٠٠٥ وما قبله بعامين راجع إلى الخطوات الجاذبة للاستثمار التي اتخذتها المملكة، فعوضت صغر حجم السوق بالاتفاقيات الثنائية

والمتعددة الأطراف، كما أن انتهاء الحرب في العراق وارتفاع أسعار النفط عالمياً الذي أدى الله فوائض مالية كبيرة لدى دول الخليج، وتسريع الحكومة لعملية الخصخصية، وطرحها لمشروعات كبيرة للتخصيص، وزيادة الانفتاح الاقتصادي ساعد على ارتفاع مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر المندفق إلى المملكة.

رغم هذه التذبذبات في مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي؛ إلا أن تقارير الاسكوا والـ (ICF) (1) تشير إلى ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار المحلي، فقسد ارتفعت هذه النسبة من (١,٥١٥%) عام ١٩٩٨ إلى ما يقرب (٢٠١) عام ٢٠٠١، واستمرت النسبة في الارتفاع بموازاة تطبيق برنامج التخاصية فـي الأردن؛ حيث تجاوزت نسبته (٢٢%) عام ٢٠٠٤م(١)، وهذا يعود إلى تسريع تنفيذ برنامج التخاصية وتلقي الأردن التدفقات استثمارية كانت في جزء كبير منها على شكل استثمار في سوق الأوراق المالية والعقسارات على وجه الخصوص، حيث شكلت الاستثمارات العربية النسبة الأكبر منها، فالأردن اسستفاد من تراكم أموال الخليج نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً وخصوصاً الكويت.

وطالبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الأردن باتخاذ إجراءات ملموسة لتسهيل عملية التراخيص الاستثمارية، حيث وصفت الإجراءات المتبعة حالياً في الأردن لتسهيل عملية التراخيص الاستثمارية، ولكدت وجوب قيام الأردن بتعديل قانون تشجيع الاستثمار، وتسهيل إجراءات النافذة الاستثمارية، والعمل على تقليل أيام تأسيس المشروع الاسستثماري، حيث وصلت وفق مؤشرات البنك الدولي في عام ٥٠٠٥م إلى (٣٦) يوم بعد أن كان (٨٦) يوم في عام ١٠٠٤م، إلا أن المعدل وفقاً للمنظمة هو (١٩) يوم، كما أنه على الأردن تبسيط حصول المستثمر على العقارات، لأن المستثمر يحتاج في المملكة إلى (٨) إجراءات في حيين أن المعدل لدى السراك (OECD) هو (١٤) إجراءات، وعلى الأردن فتح جميع قطاعاته أمام الاستثمار الأجنبي (١٠).

International Finance Corporation. (*)

International Finance Corporation. Annule reprot, 2005, www.IFC.org (1)

 ⁽۲) بومر، اليكساندر، إصلاح الاستثمار في الأردن، ورشة عمل نظمتها مؤسسة تشجيع الاستثمار بتاريخ ۱۹
 يونيو ۲۰۰۲م، عمان-الأردن.

ودعت المنظمة الأردن إلى العمل على دمج المؤسسات التي تعنى بالجانب الاستثماري في هيئة واحدة يكون مسؤول عنها مجلس يضع السياسات العامة للاستثمار؛ لأن المؤسسات المتعددة الموجودة الآن والتي أنشئت بموجب قوانين مؤقتة أدنت إلى التضارب في عملها والتشويش والتداخل، وعلى الأردن أن يحسن تتافسية اقتصاده بعد التراجع عن موقعه السذي بلغه في العام ١٩٩٨م، لأن منافسة الأردن على جنب الاستثمارات لا تقتصر على الوطن العربي فقط؛ وإنما أيضا مع الدول المنقدمة(١).

أما على المستوى المحلي فقد قام بعض المستثمرين باستغلال التسمهيلات الأردنية، وأصبحوا يضللون الحكومة بالأرقام الخيالية لاستثماراتهم، ولكن على أرض الواقسع فهم لا يدفعون فلسا واحدا من جيوبهم، وإنما يمولون هذه الاستثمارات إما عن طريق الاكتتابات العامة وجمع أموال المواطنين، أو بالحصول على قروض من مؤسسات شبه رسمية، وذلك عن طريق تعيين مسؤولين سابقين (وزراء مثلا) كمدراء الفروع هذه الشركات الاستثمارية في الأردن(٢).

ولذلك فإن الدراسة تستنتج أنه على الحكومة أن تسعى إلى اجتذاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة، وأن تعمل على مراجعة السياسات الاستثمارية للحد من استغلال المال العسام وأموال الشعب الأردني من قبل المستثمرين.

وعلى الحكومة الأردنية أن لا تتساهل وتحت هاجس جذب الاستثمارات في تنفيذ المواصفات المطلوب من المستثمرين تطبيقها، أو أن تمنحهم إعفاءات وامتيازات خيالية على حساب المواطن، وما صفقة بيع شركة أمنية للهواتف الخلوية إلا دليل على هذا التساهل الحكومي، حيث قامت الحكومة بمنح الشركة الرخصة مقابل مبلغ لا يزيد عن (٤) ملايين دينار على أن تنفذ الشركة بعض الالتزامات التي اشترط تنفيذها عقد التأسيس، إلا أن

⁽۱) الهندي، رانيا، ورشة عمل "أجندة إصلاح" الاستثمار تدعو لتبني محاور إصلاحية مرتفعة التوقعات، الرأى الأردنية، http://www.alrai.com/print.Php?news_id=109784.

⁽٢) وردم، باتر، الرهاب من نوع جديد في الأردن: أصولية الاستثمار، مرصد الأردن، الأحد ٢٠٠٦/٩/١٧ المردن، الأحد ٢٠٠٦/٩/١٧ المردن، الأحد ٢٠٠٦/٩/١٧ المردن، الأحد ٢٠٠٦/٩/١٧

المستثمر الرئيس فيها قام ببيع حصته بمبلغ يفوق (٣٠٠) مليون بعد أقل من عام دون أن يدفع أية ضرائب.

فالأردن بموقعه المتوسط بين دول الشرق الأوسط وبنيته التحتية المتطورة، وعلاقات الاقتصادية الجيدة مع دول العالم، وانفتاحه الاقتصادي، وتحرره التجاري، وتنافسيته العالمية حسب تقرير مؤسسة النراث العالمية للمنافسة لعام ١٩٩٨م حيث تقدم على (مصر وإسرائيل) وبنيته القانونية والتشريعية المتطورة، وعمالته الماهرة التي يشهد لحمها القاصي والدانسي، واستقراره السياسي المتميز؛ فالدراسات الدولية تشير إلى أن الاستقرار السياسي يعد عصاملاً مهماً من عوامل جذب الاستثمار، وستطيع أن يكون مركز جذب للاستثمارات الأجنبية من بين الدول العربية أو دول الشرق الأومنط.

ولكن للوصول إلى هذا المركز المتميز على الحكومة أن تعدل قانون تشجيع الاستثمار ليصبح قانوناً قابلاً للتطبيق الفعلي، وكذلك على الحكومة أن تدمج الهيئات الاقتصادية المعنيسة بالاستثمار في هيئة واحدة لمنع التضارب والتشويش في العمل، وأن تستبدل نظام الموافسز المعمول به حالياً، بنظام المعاملة الوطنية للمستثمر الأجنبي؛ أي أن يعامل هذا المستثمر كما يعود يعامل المستثمر المحلي وأن يخضع للضرائب والرسوم التي يدفعها المستثمر المحلي مما يعود على الموازنة العامة للدولة بالفائدة من هذه الرسوم والضرائب؛ فيساعد على تخفيف عجز ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: عدد الشركات التي يتبت خصفصتها في الأردن: ﴿

يُعتبر مدى النزام الدولة بتنفيذ عملية التخصيص من المؤشرات المهمة الني تدرسها المؤسسات الدولية لتحديد مدى النزام الدولة بالإصلاحات الاقتصادية، ولهذا فإن الدراسية ستبين أهم الشركات التي قامت الحكومة بخصخصتها، وعدد المشاريع الحكومية التي تمست خصخصتها، وحجم عوائد التخصيص حسب كل سنة من سنوات تنفيذ برنامج التخاصية في الأردن.

أشارت دراسة تقييمية نفذها خبراء من الاتحاد الأوروبي إلى أن عملية التخصيص فسي الأردن التي مولها البنك الدولي نجحت بنسبة ٩٠% في تحقيق أهدافها، فالتخاصية حققت آثاراً إيجابية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فلقد تم التحول إلى القطاع الخاص في الأردن عبر استخدام العديد من الأساليب، بدءاً من البيع المباشر إلى الطرح للاكتتاب العام، إلا أن أهم طريقة استخدمت في التخصيص كانت اتباع خيار استدراج الشريك الاستراتيجي(١).

وكان من الأسباب الداعية إلى اتباع هذا الأسلوب هو ضعف القطاع الخاص المحلب، وغيابه، وعدم امتلاكه للخبرة والمعرفة والتقنية المتقدمة، فلجأت الحكومة إلى خصخصسة أملاكها عبر استقدام الشريك الاستراتيجي للحصول على تكنولوجيا متقدمة من خلل إدارة الشركات بنظم إدارية حديثة (۱)، إلا إن الحكومة، ولما يحتويه هذا الأسلوب من مخاطر انكشاف للخارج، رأت أن تتبع طرقاً أخرى أجدى وأكثر فائدة؛ كطريقة (Bot) أو (Boo)، وذلك في سبيل جذب القطاع الخاص المحلي وإشراكه في تملك المشاريع الحكومية المهمة كالكهرباء مثلاً، كما أكدت الحكومة نيتها في الإبقاء على سهم ذهبي لها كحصة في أسهم الملكبة الأردنية (۱).

ويعرض الجدول رقم (١٣) لعدد المشاريع الحكومية التي خصخصت، وحجم عوائد التخصيص خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٥).

أبو حمور، محمد، الحكومة تحتفظ بحق الأقلية في الملكية الأردنية عند خصخصتها، صحيفة السراي
 الأردنية، http://www.dlrai.com/pages.phe3news.id=121996

⁽Y) قضماني، عصمام، الخصخصة وفرص القطاع الخاص، صحيفة الرأي الأرداية. http://www.dlrai.com/pages.phe3news.id=121996

⁽٣) أبو حمور، محمد، الحكومة تعنفظ بحق الأقلية في الملكية الأردنية. http://www.alrai.com/pages.php3news_id=121996.

جدول رقم (۱۳) عدد المشاريع الحكومية وعوائد التخصيص خلال الأعوام (۱۹۹۸-۲۰۰۰م)

حجم عوائد التخصيص	عدد المشاريع	السنة/المؤشر		
(بملايين الدنانير)				
Y2,YY	Y	1998		
عقد إدارة	١	1999		
31,773	٤	Y		
19,0	Y	71		
100,70	٣	Y • • Y		
94,4.1	٤	۲۰۰۳		
٦٧,٠٠	٣	Y + + £		
٣٩,٠٠	١	Y 0		

المصدر: الهيئة التنفيذية للتخاصية، (عمان-الأردن).

تشير بيانات الجدول رقم (١٣) إلى أن عملية التخصيص في الأردن قد بدأت بطيئة من حيث عدد المشاريع التي خصخصت، أو حجم عوائد التخصيص، فالعام ١٩٩٨ كان باكورة انطلاق برنامج الخصخصة في الأردن، حيث خُصخصت شركة الإسمنت الأردنية، وجزء من قطاع النقل العام، وفي عام ١٩٩٩ اتجهت الحكومة من خلال الهيئة التنفيذية للتخاصية إلى إبرام أول عقد إدارة لمياه عمان الكبرى لإدارتها من خلال شركة بدلاً من سلطة المياه.

أن عدم وجود إطار قانوني ومؤسسي، ومحاولة الأردن الاستفادة من التجارب الدوليسة في تطبيق الخصخصة على أرض الواقع؛ لتقليل الأخطاء في أثناء تنفيذ البرنامج كانت مسن الأسباب الرئيسة التي وقفت وراء البطء في التنفيذ في بداية تطبيق البرنامج، إلا إنه بعد إقرار الإطار المؤسسي، وذلك بإنشاء الهيئة التنفيذية للتخاصية، وتوفير الإطار التشريعي من خسلال

⁽⁻⁾ تعنى عدم حصول تخصوص أو وجود عوائد.

^(*) مشاريع معفظة مؤسسة الاستثمار الأردنية وعدها (٥٢) مشروع خصخصت بــ (١٥٢) مليون دينار.

^(*) تتراوح نسبة مساهمة الحكومة في مشاريع محفظة الموسسة الأردنية للاستثمار بين (٥٠-٠٠١٪) وخصخصت هذه المشاريع خلال أكثر من عام من أعوام برنامج التخاصية الأردنية.

إقرار قانون التخاصية رقم (٢٥) لمنة ٢٠٠٠ (١)، والاستراتيجية الوطنية التخاصية (٢٠٠٠)، سرّعت الحكومة الأردنية وثيرة تنفيذ برنامج التحول إلى القطاع الخاص، حين شهد العام (٢٠٠٠) تخصيص حوالي أربعة مشاريع كبرى، مما حقق أعلى عائد تخصيص بلسغ حوالسي (٤٥٠) من شركة الاتصالات الأردنية ومشاريع أخرى مهمة.

ويعد برنامج التخصيص الأردني من أكثر برامج الخصخصة نجاحاً وشفافية في منطقة الشرق الأوسط، فالحكومة الأردنية من خلال الهيئة التنفيذية المتخاصية استمرت بتنفيذ المشروع وفق خطط مدروسة ترتكز على تقسيم علميات التخصيص إلى قطاعات مختلفة كالطاقة والنقل وغيرها، وترتيب هذه القطاعات وفق أهميتها للدولة، وجاء تنفيذ البرنامج بشكل تدريجي سعباً من الحكومة لاستيعاب الكلف السياسية الناتجة عن آثار تحرير الأسسواق من التخل الحكومي الذي كان يعد ركيزة أساسية من ركائز السياسة الأردنية الداخلية، فكان من الأفضل التدرج في التخصيص من أجل الاستفادة من عوائد تخصيص المشروعات السابقة في معالجة الآثار الناجمة عن هذه التحولات، وتقليل الأخطاء التي من الممكن حدوثها أثناء تخصيص بعض المشاريع، مما أعطى البرنامج الأردني شهادة دولية في حسن التنفيذ وشفافية التطبيق.

وتؤكد أرقام الجدول (١٣) تدرجيّة تنفيذ برنامج التخاصية الأردني سواء مسن حيث العوائد أو عدد المشاريع، ففي الأعوام اللاحقة لعام ٢٠٠٠ استمر التدرج، وذلك بتخصيص مشاريع محددة كل عام من خلال أساليب مختلفة كأسلوب استدراج الشريك الاستراتيجي، أو البيع المباشر، أو الاكتتاب العام، أو التصفية أو غير ذلك، فكسان لكل مشروع أسسلوب تخصيص يناسبه، إلا أن الحكومة الأردنية وخصوصاً بعد العام ٢٠٠٤ سعت إلى الاسستفادة من الرأسمالية الوطنية، أو حتى العربية على وجه الخصوص، من خلال التخلي عن أسسلوب

⁽١) الجريدة الرسمية، العدد (٤٤٤٣)، تاريخ ٧/٧/١، ٢٦٥٧م، ص٢٦٥٧.

⁽٢) ملحق الجريدة الرسمية، محاضر جلسات مجلس النسواب النسالث عشر، السدورة العاديسة الأولسي المريدة الرسمية، محاضر المجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢١م مجلد ٣ (١-٦) مجلس الأمسسة الأردني.

استدراج الشريك الاستراتيجي لما يحتويه من مخاطر خروج القــــرار الاقتصـــادي لبعــض القطاعات، وخروج الأرباح إلى دولة أخرى خارج حدود الوطن الأردني.

فالتقارير تؤكد وجود رؤوس أموال أردنية في البنوك المحلية عاطلة وغير مستثمرة تقدر بحوالي ثلاثة مليارات دينار أردني، فموجة الاكتتابات العامة للشركات التسبي طرحت للاكتتاب العام قد استحوذت على أكثر من ملياري دينار، وهذا يعكس وفر ضخمية مسن السيولة غير المستغلة (۱)، ولذلك فإن الحكومة تسعى إلى الاستفادة من هذه السيولة الضخمية عبر السعي لجذب هذه الأموال؛ للاستثمار في المشاريع التي تطرحها الحكومية للتخاصية، كشركات قطاع الكهرباء والليرود والملكية الأردنية (۱).

تستنتج الدراسة أن الأردن بعد من أفضل الدول العربيسة المتزامساً بالتخصيص، وأن التخاصية في الأردن قد حققت نسب نجاح عالية وصلت إلى 90% حسب الدراسسة المشار اليها، إلا إن مساهمة القطاع الخاص الأردني في الاستثمار في المشاريع الحكوميسة المسراد تخصيصها لا زال ضئيلاً ومتعثراً في وقت تتسابق فيه الشركات الأجنبية لملاستثمار في هسذه القطاعات، بسبب ارتفاع عائد الأرباح، حيث إن السوق الأردنية تعد سوقاً جاذبة للتكنولوجيا الحديثة، ومنطلقاً لباقي الأسواق العربية بسبب ما يملكه من بنية تحتية متقدمة، كما أن الوضع الأمني المستقر في الأردن قياساً بأوضاع دول الإقليم الأخرى يعسد مسن عواصل الجذب للاستثمارات وخصوصاً العربية.

وستعرض الدراسة فيما يلي لمؤشر يعتبره الكثير من مؤيدي الخصخصة ذا أهمية كبيرة للنجاح عملية التخصيص، والتحول إلى اقتصاد السوق؛ وهو وجود سوق مالي قوي.

١. مؤشرات سوق عمان المالية:

يعتبر وجود سوق مالية قوية من العوامل الرئيسة لنجاح عملية التخصيص في الدولسة حسبما أشارت إليه العديد من دراسات البنك الدولي، فمؤيدو الخصخصسة يذهبون إلى أن

⁽١) قضماني، عصام، الخصخصة وفرص القطاع الخاص.

http://www.alrai.com/print.php3news_id=121997.

⁽٢) أبو حمور، محمد، الحكومة تحتفظ بحق الأقلية في الملكية الأردنية.

التحول إلى اقتصاد السوق يساعد في تحقيق رأسمالية الشعب كهدف أيديولوجي من أهداف التخاصية، فتحرير الاقتصاد من السبطرة الحكومية يساعد فئات الشعب المختلفة في المساهمة في الاستثمار، والحصول على العائد من أرباح الشركات التي يساهمون فيسها أو يتداولون أسهمها(۱).

ويبين الجدول رقم (12) تطورات سوق عمان الماليسة خسلال الأعوام (1990م، دين الجدول رقم (12) تطورات سوق عمان الماليسة خسلال الأعوام (1990م، دين عدد الشركات المدرجة، وحجم التداول، والقيمة السوقية له حيث إن تحليل البيانات يقدم صورة عن مدى فعالية سوق عمان المالية في تحقيق البيئة الجاذبة للاستثمار، فالسوق المائية ركن أساسي من أركان اقتصاد الأسواق الحرة (٢).

جدول رقم (۱٤) مؤشرات سوق عمان المالي

القيمة السوقية	حجم التداول	عدد الشركات	السنة		
(بملايين الدناتير)	(بملايين الدناتير)				
٣,٤٩٥	19	14.	1990		
٣,٤٦١	Y £ 9	144	1997		
٣,٨ ٦Υ	7,00	179	1997		
٤,١٥٧	373	10.	1991		
٤,١٣٨	474	107	1999		
۳,01،	YAA	175	Y		
٤,٤٧٧	777	171	71		
٥,٠٨٣	9 8 9	١٥٨	7		
٧,٧٧٣	1,400	171	7		
۱۳,۳٤	٣,٧٩٣	197	۲۰۰٤		
Y1,11Y	۱۷۸,۲۲	7.1	70		

المصدر: بورصة عمان، http://194.165.146.24/ar/orist.php3mens id=232 6Amman Stock Exchange

⁽۱) فريدمان، ميلتون، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٧م، ص٠٢.

⁽٢) شئر، أندرو، علم اقتصاد السوق الحرة، ترجمة نادر إدريس الثل، عمان، دار الكتاب الحديث، ١٩٩٦م، ص٣٧.

فمن البيانات الواردة في الجدول رقم (١٤) تستنج الدراسة أن سوق عمان المالية قد حققت نمواً بشكل عام سواء في عدد الشركات المدرجة، أو في حجم التداول، أو في القيمة السوقية، فعلى الرغم من حدوث بعض التذبذبات في عدد الشركات وباقي المؤشرات، إلا إن هذه المؤشرات حققت ارتفاعاً ملحوظاً؛ فارتفع عدد الشركات من ١٣٠ شركة عام ١٩٩٥ إلى ١٣٩ شركة عام ١٩٩٧، وتواصل الارتفاع بعد عام ١٩٩٨م من ١٥٠ شسركة إلى الركة عام ١٠٠٠م، إلا إنه عاد وانخفض إلى ١٠٨ شركات، ثم ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً حتى وصل إلى ١٠٠ شركة عام ٥٠٠٠م، وهذا ناجم عن عودة الأموال العربية للاستثمار في الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة، فهذه الأحداث أدت إلى حدوث تخوف لدى المستثمرين العرب في الدول الغربية، والسعي إلى الاستثمار في أسواق الدول العربية المستقرة،

أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية وحجم المتداول، فقد شهد مؤشر حجم التداول فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ تراجعاً بمقدار النصف ثم عاد إلى الانخفاض الكبير عام ١٩٩٩م؛ فانخفض من حوالي ١٩٠٩ مليون دينار أردني إلى حوالي ١٥٥٠ مليون دينار إلا أن القيمة السوقية للبورصة شهدت استقراراً في حجمها ٢٥٠١ مليار دينار، وانطلاقاً مان عام ١٩٩٨م القيمة السوقية للبورصة شهدت استقراراً في حجمها ١٩٥١ مليار دينار، وانطلاقاً مان عام ١٩٩٨م، وهذا الموشر المؤشران ارتفاعاً متتالياً على الرغم من التراجع البسيط في عام ١٠٠٠م، وهذا ناجم عن وفاة المرحوم الملك حسين مما أحدث نوعاً من التخدوف على مستقبل الأردن السياسي، إلا إنه بعد استقرار الأوضاع السياسية في البلد عاد المؤشر لميواصل ارتفاعه على صعيد حجم التداول من (٤٦٤) مليون دينار عام ١٩٩٨ إلى حوالي ١٩٤٧ مليون دينار وكذلك ارتفعت القيمة السوقية للبورصة من حوالي (٤) مليار دينار أردني عام ١٩٩٨ إلى حوالسي

وفي العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥ شهدت جميع المؤشرات ارتفاعاً كبيراً سواء على صعيد عدد الشركات الذي وصل إلى (٢٠١) شركة، أو على صعيد حجم التداول الذي تضساعف؛ حيث كان في عام ٢٠٠٣ عند حدود (٢) مليار دينار تقريباً إلا إنه في عام ٢٠٠٤م بلسخ (٤)

مليار، ثم شهد المؤشر قفزة نوعية بلغت (١٧) مليار دينار تقريباً في عام ٢٠٠٥. كما أن القيمة السوقية شهدت التغيرات نفسها حيث تضاعفت قيمتها، ففي عام ٢٠٠٣ كانت قيمتها عند حدود (٨) مليار تقريباً، ولكن في عام ٢٠٠٤م وصل حجمها إلى (١٣) مليار، ويضاف الرقم ليبلغ (٢٧) مليار دينار عام ٥٠٠٧م، فالقيمة السوقية كانت في عام ٢٠٠١م تشكل حوالي ليبلغ (٢٧) ما الناتج المحلي الإجمالي، إلا إنها ارتفعت إلى حوالي (١٦٨٨) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا إنها الرتفاع لتبلسغ حوالي (١٢٨٨)، شم المحلي الإجمالي عام (٢٠٠٠)، شم تضاعفت إلى (١٨٤٨٠)، شم الناتج المحلي الإجمالي عام ٥٠٠٠٥.

وتتوصل الدراسة من الأرقام السابقة أن حجم سوق عمان المالية قد نما تدريجياً حتسى العام ٢٠٠٣م، ثم شهد قفزات نوعية في العامين الأخيرين، فالوضع المستقر والأمن لللأردن شكل عامل جذب للأموال والاستثمارات العربية سواء أكانوا عراقيين أم من الخليج العربيئ العربيئ الأحداث التي تمر بها العراق دفعت الكثير من الأموال العراقية المسهروب، وكذلك استفاد الأردن من الطفرة النفطية التي حدثت لاقتصاديات دول الخليج حيث تراكمت اديسها فوائض كبيرة من رؤوس الأموال، فكان الوضع الاستثماري في الأردن عامل جدنب لها، وخصوصاً بعد أحداث ١٩/١، ١٠٠٠ في الولايات المتحدة، التي خلقت نوعاً من الخوف على الاستثمارات العربية في الدول الأوروبية والأمريكية. كما أن تنفيذ برنامج للإصدالاح الاقتصادي في الأردن، وحصوله على شهادة المؤسسات المالية الدولية ساعد في جذب هدذا الكم من الأموال للاستثمار في سوق الأوراق المالية.

ففي دراسة لصندوق النقد الدولي أكدت جدوى الاستثمار في بورصة عمان، وذلك بعد تحليل أداء البورصة، ومدى ارتباطها ببعض الأسواق المالية الإقليمية والعالمية، حيث أشارت الدراسة إلى أنه يمكن المستثمرين في الأسواق المتقدمة والناشئة (غير العربية) الاستفادة مسن الاستثمار في بورصة عمان، إذ إنها تتميز عن الأسواق العربية الأخرى بالشفافية والتنظيسم والبيئة التشريعية الجاذبة للاستثمار، إضافة إلى أن تذبذب الأسعار فيها يعد منخفضاً نسسبياً،

كما أن الاستثمار في بورصة عمان يعد استثماراً في البورصات العربية بشكل غير مباشر من المربية بشكل غير مباشر كون بورصة عمان ترتبط بعلاقات تكاملية مع هذه الأسواق (١).

فمتوسط العائد الأسبوعي للاستثمار في بورصة عمان يبلغ (٢٠,٠%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة السائدة في الدول الأخرى، باستثناء بورصة السعودية السذي يبلغ عائدها (٥٠,٠%) أما من ناحية المخاطر فهي أقل من النسبة السائدة في باقي الأسواق باستثناء السعودية، وتشير الدراسة إلى أن الأداء القوي للبورصة في السنوات السابقة أشر إيجابياً في الاقتصاد الأردني من خلال ما يسمى بأثر السثروة (Wealth Effect) والادخار والاستثمار، فزيادة عائد بورصة عمان يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الطلب المحلي، والانقاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة عدد الشركات في البورصة نظراً لزيادة حجم الأموال الموجهة للاستثمار من خلال الاكتتاب العام، وهو ما حدث خلال الفترة الماضية، كما تؤكد للاستثمار في الأردن (١٤)؛ فالأداء المتميز للبورصة جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الأردن (١٤)؛

⁽۱) بورصة عمان، جدوى الاستثمار في بورصة عمان من أجل تخفيض مخلطر الاستثمار من خلال النتويع الجغرافي أم من أجل أدائها، الإنترنت. http://194.165.146.24/er/print,php?menu_id_1

⁽٢) بورصة عمان، جدوى الاستثمار في بورصة عمان من أجل تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال النتويع الجغرافي أم من أجل أدائها، الإنترنث. http://194.165.146.24/er/print.php?menu id 1

البحث الثالث مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن

نتأثر حالة الاستقرار السياسي لأية دولة بالعديد من العوامـــل الداخليـة والخارجيـة، فظاهرة الاستقرار السياسي تعد من الظواهر النسبية وذات الصبغة العامة حيث يختلف تسأثير العوامل في هذه الظاهرة من دولة لأخرى، إلا إن أغلب الدراسات العلمية أشـــارت إلــى أن العامل الاقتصادي يعد من أكثر العوامل تأثيراً في حالة الاستقرار السياســـي للدولــة، فمـن الممكن أن تفرض الدولة قبوداً على الحريات أو أن يعيش الشعب في ظل حكــم دكتـاتوري ويتقبله، كما أنه من الممكن أن تفرض الدول تشريعات وتدخل سياســات تؤشر فــي ثقافــة المجتمع؛ ومع ذلك يستمر النظام السياسي بالحكم، ولكن ما أن تتأثر لقمة العيش للشعب حتــى اثرى الشعب جاهزاً للحركة والمطالبة بالتغيير.

والأردن شأنه شأن العديد من الدول العربية شهد نطورات لأشكال مختلفة من أعمـــال العنف (الرسمي وغير الرسمي)، مما أثر في حالة الاستقرار السياسي في المملكة، فبرزت إلى السطح حركات العنف الشعبي؛ كأحداث الجنوب خــلال الأعــوام ١٩٨٩، ١٩٩٦، ١٩٩٨، ١٩٩٨، السطح حركات العنف الأحداث تميزت جميعها بزبادة شدتها، وســهولة انتشـارها، وتعــد أشكالها، كما أن أساليب العنف الرسمي استخدمت من قبل السلطة في الأردن بقوة مفرطة ضد أحداث الشغب، والاضطرابات التي حصلت في المملكة.

أما مؤشرات الإستقرار الحكومي فقط شهدت أيضاً نزايداً في عدد نكراراتها، فبعد العودة إلى الحياة الديمقراطية في الأردن عام ١٩٨٩م أجريت الانتخابات النيابية لثلاث مرات في موعدها، إلا أن العام ٢٠٠١م شهد حلاً للبرامان وتأجيلاً لإجراء الانتخابات لمدة سنتين ونصف، كما أن التغييرات والتعديلات الحكومية شهدت تسارعاً أكثر من ذي قبل، حتى إن المناصب العليا في الدولة شهدت خمسة تغييرات في عام واحدد (٢٠٠٤): (تغيير رئيس الوزراء، ورئيس الديوان، ووزير البلاط، ومدير المخابرات، مستشاري الملك).

وبسبب أهمية أحداث العنف الرسمي وغير الرسمي، ولما لها من تسأثير في الدولة والنظام والشعب في آن واحد، فإن الدراسة ستعمل على تحليل مؤشرات العنف (الحكومي والشعبي) ومؤشرات الاستقرار الحكومي، حيث ستنتهج الدراسة في هسذا التحليل أسلوب عرض عدد تكرارات كل مؤشر في جدول واحد للفترتين: الضابطة وفترة الدراسة، ثم تقسوم بتحليل كل مؤشر من مؤشرات العنف الرسمي وغير الرسمي على حدة.

المطلب الأول: مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن خلال الأعوام (١٩٩٥ـ٥٠٠٥م).

قسمت الدراسة مؤشرات ظاهرة الاستقرار السياسي ثلاثة أصناف:

الأول: مؤشرات العنف الرسمي (الحكومي).

الثاني؛ مؤشرات الاستقرار الحكومي (تغيير، وتعديل وزاري، وتغيرات برلمانية). الثالث: مؤشرات العنف غير الرسامي (الشعبي).

وعلى الرغم من اختلاف طبيعة كل منها وومعائله وأشكاله، إلا أن أساليب العنف الرسمي وغير الرسمي يعدان الأكثر تأثيراً في حالة الاستقرار السياسي التي تعيشها البلد، فأشكال العنف الحكومي إذا ما استخدمت بمعدلات مفرطة، قد تدفع المواطنين إلى التعبير عين سخطهم من هذا الاستخدام المفرط من خلل أشكال العنف الشعبي؛ كالمظاهرات أو الاضطرابات، كما أن أحداث تحولات في إطار النظام قد يكون من الأسباب الدافعة إلى ظهور أحداث العنف الشعبي، وتعد كثرة التغييرات في مؤشر الاستقرار الحكومي من العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي للدولة، إلا إن قدرة النظام على قيادة المجتمع، ومواجهة التغيرات الداخلية والخارجية من خلال استخدام الوسائل والمؤمسات الكفيلة باسستيعاب هذه التعولات. تعدّ من العوامل الرئيسة التي تجنب آثار هذه العوامل على المجتمع أو تخفف منها؛ مما يساعد على أن يستوعب المجتمع هذه التغيرات، أو يمكّن من تقليل ردود المجتمع عليها من خلال المظاهرات أو الاضطرابات أو أحداث الشغب.

وستعرض الدراسة في الجدول رقم (١٥) لعدد تكرارات مؤشرات العنسف الحكومي، والعنف الشعبي، والاستقرار الحكومي، حسب المؤشرات التي تبنتها الدراسة أنفاً خلال

الأعوام ١٩٩٨-٥٠٠٧م، ولم تحتسب الدراسة تكرارات المؤشرات خلال الفترة الضابطة؛ وذلك حتى تكون نتائج عملية الإحصاء ذات دلالة فقط لفترة الدراسة.

جدول رقم (١٥) مؤشرات عدم/الاستقرار السياسي وتكراراتها في الأردن خلال الأعوام ١٩٩٨ -٠٠٠٠م

تغيرات	غزار ومي		شعبي	ث العنف اا	مؤشرا	مؤشرات العنف الحكومي			عدد التكرارات
برلمانية	تعدیل وزاري	تغییر وزاری	الإضرابات	أحداث الشغب	المظاهرات	أوامر السجن وأحكام الإعدام	استخدام وحدات الجيش	الإعتقالات	خلال سئوات
Y	۱۲	٨	10	٣	١٤	1.4	11-11	11	الدراسة

المصدر: منظمة العفو الدولية، التقارير السنوي، المركز الوطني للمعلومات، المنظمة العربية لحقوق الإنسسان/التقسارير السسنوي، المركز الدراسات الاستراتيجية/الجامعة الأردنية، منظمة هيومن رايتسس ووتش، جريدة الرأي الأردنية، جريّدة العربّ اليوم، جريدة الدستور (أعداد مختلفة ومتعددة).

الفرع الأول: مؤشرات العنف الرسمي:

تقسم الدراسات المختصة مؤشرات العنف الرسمي إلى العديد من الأقسام؛ فهناك مسسن قسمها إلى ثلاثة أقسام، وهناك من قسمها إلى قسمين هما: عمليات الاغتيال السياسي، وأحكسلم الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية؛ إلا إن الدراسة رأت أن تأخذ بالتصنيف الأول حيث قسمت مؤشرات العنف الرسمي إلى مؤشرات ثلاثة هي:

- ١. الاعتقالات السياسية.
- ٢ . أحكام السجن، وأوامر الإعدام المرتبط بقضايا سياسية.
 - ٣. استخدام وحدات الجيش.

ويعد هذا التصنيف أكثر شمولاً؛ فهو يمثل جوانب الظاهرة بشكل أكسبر، فاستخدام وحدات الجيش من قبل السلطة ضد العنف الشعبي يعد عملاً خارجاً عن نطاق مهامها، لأن الجيش تنحصر مهمته الرئيسية بالدفاع عن الوطن وسلامته، فليس من مهامه القيام بمسهمات أمنية داخلية هي في الأصل من مهام جهاز الأمن العام.

أما حالات الاعتقال السياسي التي ركزت عليها الدراسة فتضمنت نوعين من الاعتقالات وهي: الاعتقالات الجزئية، أي التي يزيد عدد المعتقلين فيها عن عشرة ويقل عن مثة،

وحالات الاعتقال الشاملة؛ حيث يزيد عدد المعتقلين عن مائة معتقل، وتسم إهمال حالات الاعتقال التي يقل العدد فيها عن عشرة أشخاص؛ وذلك لصعوبة حصرها أو رصدها، كما أن تأثيرها في حالة الاستقرار السياسي للدولة غير ذي بال.

وأما أحكام الإعدام وأوامر السجن المتعلقة بقضايا سياسية فقد انتهجت الدراسة أسلوب احتساب عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر سجن، وأحكام إعدام، والمقصود باوامر الإعدام هنا الأحكام الصادرة بحق الأشخاص من قبل محاكم استثنائية (كمحكمة أمن الدولة) بقضايا سياسية، ولم تحتسب الدراسة عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام سجن لمدد نقل عن ثلاث سنوات؛ لأن طبيعة القضايا التي تصدر بها هذه الأحكام توصف بأنها جندة، ولا ترقى إلى مستوى الجنايات التي تعد الأكثر تأثيراً سواء من حيث طبيعة الجرم المسند إلى الشخص، أو مدة السجن.

ويبين الجدول رقم (١٥) عدد التكرارات السنوية لمؤشرات العنف الرسمي (الاعتقالات، أحكام السجن وأوامر الإعدام، استخدام وحدات الجيش).

جدول رقم (۱۹) عدد تكرارات مؤشرات العنف الرسمي

المجموع	Y	4.16	44	44	****	****	1111	1111	1117	1441	1110	المؤشر/السلة
15	١	۲	١	۳	4	4	١	٥	۲	4	1	الاعتقالات السياسية
1.5	۱۳	16	14	10	14	1.4	17	16	٨	11	٦	أحكام المنجن وأوامر الإعدام
۳	-	-	-	1	_	١	-	1		۲	-	استكدام وحدات الجيش

المصدر: مأخوذ من مصادر الجدول رقم (٥-٢).

(*) لم تحتسب الدراسة تكرارات الفترة الضابطة في المجموع.

تشير بيانات الجدول رقم (١٦) إلى تزايد أحداث العنف الحكومي في فسترة الدراسة (١٩٩٨ و ٢٠٠٠) عن الفترة الضابطة، ففيما يخص مؤشر الاعتقالات السياسية تشير بيانات الجدول السابق إلى أن مجموعها خلال الأعوام الثلاثة (٩٥، ٩٦، ٩٧) كان (٧) مرات إلاً أن في عام ١٩٩٨ شهد ارتفاعاً ملحوظاً في أحداث العنف الحكومي حيث وصل عددها إلى (٥) مرات وهو رقم يساوي ما نسبته ٨٥% من الأحداث التي حصلت في السنوات الثلاث السابقة، كما أن بيانات الجدول تشير إلى أن تكرارات أحداث العنف الحكومي خلال الأعوام (١٩٩٦)

مدون الإسلاميين (١). وخصوصاً في المكرة وخصوصاً في مدن الباقية وهذه الأعوام شهدت حدوث الضطرابات كبيرة في المملكة وخصوصاً في مدن الجنوب ابتداءً من معان فالاعتقالات السياسية خلال هذه الأحداث كانت في بعض الأحيان تشمل مثات الأشخاص (ما يزيد عن ٥٠ شخصاً) كما تشير إلى ذلك تقارير منظمة العفو الدولية (١)، وأيضاً شهد العامان الأخيران (١٠٠٤-٢٠٠٥) ارتفاعاً في أحداث العنف الحكومي؛ وذلك لكثرة الاعتقالات وخصوصاً في صفوف الإسلاميين (١).

هذه الأرقام المرتفعة في عدد تكرارات أحكام السجن، وأوامر الإعدام، وعدد الاعتقالات السياسية يعود سببها الرئيس إلى أن الهاجس الأمني في الأردن له أهمية تفوق المجالات الباقية؛ حيث إن هذا الجانب ومنذ نشأة المملكة كان يحظى بعناية النظام والحكومة واهتمامهما على حد سواء، وأكبر دليل على ذلك ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي على المؤسسات التي تعنى بهذا الجانب، ووجود محاكم استثنائية الفصل في القضايا الناجمة عن أسباب سياسية؛ حيث إن محكمة أمن الدولة هي المحكمة التي تنظر في أهم القضايا السياسية في الأردن على الرغسم من أنها محكمة استثنائية لا تخضع لإجراءات المحاكمة أمام القضاء النظامي، وتعزيزاً لأهمية هذه المحكمة فقد وسعت القوانين التي صدرت في السنوات الأخيرة من صلاحياتها كقانون مكافحة الإرهاب مثلاً.

وللعامل الاقتصادي أثر فعال في ارتفاع أحداث العنف المحكومي كرد فعل على الاضطرابات وأحسداث الشعب الشعبية، إذ أن أحداث الجنوب في السنوات المذكورة كانت راجعة في جزء منها إلى مسوء الظروف الاقتصادية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، التي فرضت على الطبقات المتوسطة والفقيرة ضغوطاً معيشية نفوق قدرة تحملها، حيث الارتفاع المتواصل في تكاليف المعيشة وأسعار السلع والمنتجاث، وأسعار المحروقات، مما زاد من أعداد الطبقة الفقيرة، وقلص حجم الطبقة

⁽١) تقارير منظمة العفو الدواية خلال الأعوام من ١٩٩٨-٥٠٠٥م.

⁽٢) تقارير منظمة للعفو الدولية خلال الأعولم من ١٩٩٨–٢٠٠٠م.

المتوسطة وزاد الأغنياء غنى (١)، فتراكمت مظاهر الاحتقان لدى الشعب؛ مما أدى إلى قيسام أحداث عنف شعبي، ردّته السلطات بأساليب عنف حكومي مفرطة كانت ناجمة عن سوء تقدير السلطات، وارتباك السياسات الحكومية في أثناء الأزمات.

أما فيما يخص استخدام وحدات الجيش، فتشير البيانات السواردة في الجدول رقم (17) إلى أن وحدات الجيش استخدمت في سنوات وقوع أحداث المعنف الشعبي في الجنوب (17) إلى أن وحدات الجيش استخدمت في سنوات وقوع أحداث الغيضاً أثناء أحداث الشعب التي وقعت في وسط المملكة في مخيم البقعة عام ٢٠٠٧م، حيث أشارت النقارير الصحفية إلى أن السلطات الأردنية وعلى الرغم من نفيها استخدام وحدات الجيش، (لا إن الصحفيين ومن خلال مصادرهم أكدوا أن الحكومة الأردنية استخدمت وحدات الجيش إضافة إلى قوات الأمن ضد أحداث العنف الشعبي التي وقعت في السنوات المذكورة أنفاً (١)، وهذا دليل على سوء إدارة الحكومة الأردنية لملازمة أثناء وقوعها، إضافة إلى ضعف السياسات وارتباكها، والإجراءات الحكومية التي اتخذت التجنب وقوع مثل الأحداث.

وتشير أرقام الجدول رقصم (١٦) أن أوامسر السجن وأحكام الإعدام (١) المتعلقة بقضايا سياسية إلى ارتفاع ملحوظ في عدد هذه الأحكام خلال الفترة ما بعد عدام ١٩٩٧م، حيث أن تقارير المنظمات الدولية تبيسن أن معظم هذه الأحكام كانت تصدر بحق متهمين بأعمال إرهابية، وهم في معظمهم إسلاميون، إضافة إلى الأحكام التي صدرت بحق الننظيمات الإجرامية (١) التي أخذت تبرز بين ثنايا المجتمع الأردني في السنسوات الأخيسرة،

⁽۱) الحمارنة، مصطفى وآخرون، معان أزمة مفتوحة، عمسان، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، أبلول/٢٠٠٢م.

 ⁽٢) تقارير منظمة العفو الدولية خلال السنوات المذكورة، إضافة إلى تقارير صحفية في الصحف الأردنيــــة
 كالعرب اليوم، والصحف العربية كالحياة والقدس العربي والقبس الكويتية.

⁽٣) احتسبت الدراسة أحكام الإعدام التي صدرت من محاكم استثنائية (محكمة أمن الدولة) سواء نفسذت في

⁽٤) تقارير منظمة العفو الدولية، وتقارير منظمة هيومن رايتس ووتش، وتقارير المركـــز الوطنـــي لحقــوق الإنسان في الأردن.

على الرغم من أنها لم تكن مألوفة سابقاً في الأردن.

إضافة إلى البيانات السابقة، فتقارير المنظمات الدولية والمركز الوطني لحقوق الإنسان والمنظمات الأهلية الأردنية، تشير إلى حدوث وفيات في صغوف المواطنين أتنساء مواجهة الحكومة المظاهرات وأحداث الشغب، حيث إن بعض المعتقلين يعنبون ويسجنون في سحون استثنائية (سجن دائرة المخابرات العامة) دون صدور حكم من محكمة مختصة بحقهم، حتى إن بعض التقارير أشار إلى حدوث حالات موت نتيجة التعنيب في هذه السجون (۱)، إضافة إلى ما سبق فإن صلاحيات الحاكم الإداري بالتوقيف الاحترازي دون حكم يعد إحدى طرق العنف الحكومي، وهي طريقة كثيراً ما تستخدمها السلطات الأردنية بحجة حفظ النظام والأمن، كسل هذه الأساليب ولما لها من تأثيرات على المجتمع، تدعو إلى ضرورة إجراء مراجعة تشريعية، وفرض رقابة برلمانية أقوى على مؤسسات الدولة وسياساتها؛ للحفاظ على حقوق المواطسن الأردني").

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار الحكومي:

صنفت الدراسة مؤشرات الاستقرار الحكومي إلى صنفين: الصنف الأول يتعلسق بالوزارة، حيث قسمته الدراسة إلى قسمين: تغيير وزاري، (ويشمل تغيير رئيسس الحكومسة والطاقم الوزاري)، وتعديل وزاري جوهري وبسيط (يشمل استبدال عدد كبير من الوزراء و/أو وزراء لوزارات سيادية في الحالة الأولى، وتعديلا يشمل خروج ثلاثة وزراء في حالسة التعديل البسيط). وأما القسم الثاني فيتعلق بالبرلمان من حيث عدد مرات حله، وعدد مسرات إجراء الانتخابات.

⁽۱) تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الأردن اعتقالات مريبة (دائرة المخابرات العامة ومشمسكلة سميادة القانون في الأردن)، الكتاب (۱۸) رقم (E/6) أيلول/٢٠٠٦م

http://hrw.org/arabic/docs/2005/5ordorn12472.htm

الأردن، (التدابير الأمنية تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان)، منظمة العفو الدولية رقم الوثيقة http://ara.amnesty.vg/library/ARAMDE1600/2002 .٢٠٠٢ شياط ٢٠٠٢.

⁽٢) تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الأردن اعتقالات مريبة (دائرة المخابرات العامة ومشمكلة سيادة القانون في الأردن).

الدحلة، هاني، حماية المواطنين وحقوق الإنسان، نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن،
 عمان، العدد (۱۸) آب ۲۰۰۳، ص۱۰.

والجدول رقم (١٧) يبين عدد تكرارات التغير الوزاري والتعديل الوزاري والتغسيرات البرامانية.

جدول رقم (۱۷) مؤشرات الاستقرار الحكومي وتكراراتها خلال الأعوام (۱۹۹۰–۲۰۰۰)

المجموع	Y 0	7 £	۲۰۰۳	Y Y	7++1	Y	1999	1994	1117	1444	1990	المؤشر /السنة
٨	Y	1	۲	,	-	١	3	١	1	1	3	تغيير وزاري
1 Y	Y	١	1	١	Y		Y	٣	1	١	١.	تعديل وزاري
Y	-	-	1	-	1	1	1	-	1	-	-	تغيرات برلمانية

المصدر: المركز الوطني للمعلومات: (-) تعنى عدم حصول تقيير أو تعديل أو تغيرات برلمانية.

تشير الدراسات إلى أن الأردن يعد من أكثر الدول التي تشمهد تغيميرات وتعديمات حكومية فلا تمضي سنة دون أن يكون هناك تعديل أو تغيير وزاري، ويشير الجمدول رقم (١٧) إلى أنه خلال الأعوام (٩٥-٩٦-٩٧) كان هناك ثلاثمة تغيميرات وزاريمة، وثلاثمة تعديلات في الأعوام نفسها.

أما فيما يتعلق بالتغييرات البرلمانية التي تشمل إجراء الانتخابات في موعدها، أو حسل المجلس قبل انتهاء مدته الدستورية، وإجراء الانتخابات، أو تأجيلها لفترة زمنية، ثم إجرائسها، فقد شهدت الفترة الضابطة إجراء انتخابات نيابية في عام ١٩٩٧م، وذلك بعد أن انتهت المسدة الدستورية للمجلس النيابي الثاني عشر فأجريت الانتخابات النيابية لانتخاب مجلس نواب جديد؛ وهو مجلس النواب الثالث عشر؛ الذي حل في نهاية الدورة العادية الرابعة عام ٢٠٠١م.

وشهدت التغييرات والتعديلات الوزارية ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة حيث جرى في بعض الأعوام إجراء أكثر من تغيير وزاري في السنة نفسها كما حدث لحكومة على أبسو الراغب الثالثة في عام ٢٠٠٣ التي حلّت محلها حكومة فيصل الفايز، وكذلك حكومة معروف البخيت التي حلت محل حكومة عذبان بدران التي لم تعمر أكثر من سبعة أشهر في عام ٥٠٠٥م، فالتغييرات الوزارية في الأردن وحسب الأرقام الواردة في الجدول السابق شهدت ارتفاعاً ملحوظاً حيث وصل عددها إلى ثمانية تغييرات وزارية خلال ثماني سهوات (فهراسة).

^(*) لم تحتسب الدراسة تكرارات الفترة الضابطة في المجموع.

وأما التعديلات الوزارية فاقد تزايدت خلال فترة الدراسة قياساً بعددها خــــــلال الفــترة الضابطة، فالفترة من ٩٥ إلى ٩٧ شهدت ثلاثة تعديلات وزارية؛ إلا إن عــام ١٩٩٨م شــهد وحده ثلاثة تعديلات وزارية، وتشير أرقام الجدول إلى أنه خلال فترة الدراســة (٨ ســنوات) كان هناك (١٢) تعديل وزاري أي بمعدل (١٥) تعديل لكل منة، وكان هناك ثمانية تغييرات وزارية يرجع إجراء جزء من هذه التعديلات والتغييرات إلـــى فشــل الفريــق الاقتصادي الحكومي في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، أو عدم قدرته على اتخاذ سياسات تساعد في تحسن وضع الاقتصاد الكلي في الأردن، أو حدوث نوع من عدم المتجانس بين أعضاء الفريـق الوزاري ككل، وأما التغيرات البرامانية فقد شـــهد عسام ٢٠٠١ حــلاً للبرامــان، وتـــأجلت الانتخابات إلى عام ٢٠٠٢م حيث أجريت انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر.

تستنتج الدراسة أن الحياة السياسية في الأردن تتميز بكـــثرة التغيــيرات فــي مؤشــر الاستقرار الحكومي، فعدم التناغم بين أعضاء الطاقم الحكومي، وفشل كثير من الحكومات في تنفيذ السياسات التي تتعهد بها أمام البرلمان، أو في بيانها الوزاري، وكذلك اعتبار العديد مــن الحكومات هي حكومات مرحلية تأتي لتنفيذ سياسة معينة، ثم ترحل (كرفع أسعار المحروقات مثلاً، أو خلق تناغم مع بعض الدول المجاورة من خلال شخص رئيس الوزراء)، وأيضاً فــإن النظام استخدم هذا الأسلوب كطريقة يتم من خلالها التكيف واستيعاب التغيرات داخـلي الأردن، هذه الأسباب بشكل عام تُعد من أهم الأسباب ذات الأثر الفاعل في عدم الاستقرار الحكومـــي لمدة أكثر من عام.

فالدراسة تعتقد أن كثرة التغييرات والتعديلات الحكومية، والتغييرات في المناصب العليا في الدولة، كما أشارت الدراسة سابقاً، من الممكن أن يؤدي إلى زيادة الضغط على الحكومات التي تتشكل وبالتالي إفشالها في تحقيق النتمية والتقدم للأردن، فالشخصيات التي تخرج مسن المناصب العليا في الدولة تشكّل ما يسمى بالصالونات السياسية (*) التي تعمل على عرقلة أداء

^(*) الصالونات السياسية: مصطلح ظهر في الأردن وهو يصف مجموعة من الأشخاص تكــون مــا يشــبه جماعة أو (لوبي) للتأثير على الحكومة وقراراتها هدفه الرئيسي رحيل المحكومة.

الحكومة، وبث الشائعات حولها، مما يتسبب في تشتيت النخبة السياسية التي في الأصل يجبب أن تكون متماسكة.

المُرع الثالث: مؤشرات العنف الشعبي:

صنفت العديد من الدراسات مؤشرات العنف الشعبي إلى أكثر من ثلاثة تصنيفات، فشملت هذه التصنيفات محاولات إسقاط النظام، والحروب الأهلية، إلا إن الدراسة صنفت أحداث العنف الشعبي إلى ثلاثة وهي: المظاهرات وأحداث الشعب وإضرابات العمال، واستثنت الدراسة غيرها من أحداث العنف الشعبي؛ لأن هدفها وسبب قيامها هسو سياسي، وليس سوء ظروف اقتصادية، أو تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي، أو حتى خصخصة مؤسسات ومنشآت حكومية، كما أن الثقافة السياسية الأردنية استبعدت أساليب إسقاط النظام، والحرب الأهلية من طرق تعبير المجتمع عن رفضه للسياسات التي لا تكون محال قبول شعبي، وترصد الدراسة أحداث الشعبي في الأردن التي شهدت تطوراً ملحوظاً لم يعهده الأردن في السابق سواء في أعداد المظاهرات، أو أحداث الشغب التي تترافق مع عمليات تخريب في السابق سواء في أعداد المظاهرات، أو أحداث الشغب التي تترافق مع عمليات تخريب أجورهم وأحوالهم المعيشية، وخصوصاً في مؤسسات اقتصادية وطنية كبيرة، شرعت الحكومة أجورهم وأحوالهم المعيشية، وخصوصاً في مؤسسات اقتصادية وطنية كبيرة، شرعت الحكومة الأردنية بتخصيصها،

والجدول رقم (١٨) يشير إلى عدد تكرارات أحداث العنف الشعبي فـــي الأردن خسلال الأعوام (١٩٩٥–٢٠٠٥).

جدول رقم (١٨) عدد تكرارات أحداث العنف الشعبي خلال الأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٥م)

المجموع	40	3 7	٧٠٠٣	Y + + Y	71	Y	1999	1998	1447	1997	1990	المؤشر /السنة
١٦	۲	1	Υ	۲	٣	٣	١	۲	١	Υ	١	المظاهرات
٣	_	-	-	١	-	١	-	١	-	١	-	أحداث الشغب
10	٤	0	٣	Y	١	_	-		-	١	_	الإضرابات العمالية

المصدر : مأخوذة من مصادر الجدول رقم (٣-٦)، (-) تعلي عدم حدوث أحداث علف في تلك السلة.

(*) لم تحتسب الدراسة تكرارات الفترة الضابطة في المجموع.

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (١٨) يمكن ملاحظة أعداد أحداث العنف الشعبي النبي النبي بيانظر إلى بيانات الجدول رقم (١٩٥٠)، عن وضعها السابق خلال الفيترة الصابطة تزايدت خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-١٩٩٥)، عن وضعها السابق خلال الأعبوام (١٩٩٥-١٩٩٧)، فمؤشر المظاهرات لم يتعدّ عددها (٤) تكرارات خلال الأعبوام (١٩٩٥-لاعور)، والمقصود بالمظاهرات في هذه الحالة هي التجمعات السلمية الشعبية التي خرجست للتعبير عن رفضها لقرار أو وضع اقتصادي، فالدراسة في إحصائها لعدد تكرارات أحسدات العنف الشعبي رصدت فقط الأحداث التي كان غرضها التعبير عن السخط الشعبي الناجم عن الوضع الاقتصادي، ولم ترصد أو تتطرق إلى أحداث العنف الشعبي التي خرجت لأغسراض سياسية؛ كالمظاهرات التي خرجت صد الاحتلال الأمريكي للعراق، أو التي خرجت للتعبسير عن رفضها للأحداث الإرهابية التي حدثت في عمان في الآونة الأخيرة.

والبيانات في الجدول السابق تشير إلى حدوث ست عشرة مظاهرة خلال فترة الدراسة، حيث شهد هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأعوام الخمسة الأولى مسن القسرن الحسادي والعشرين، وهذا يعود إلى تراكم الاحتقانات الشعبية من جراء الآثار السسلبية الناجمة عسن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، ومرور أكثر من عقد من الزمن على تطبيق حيث فرضست هذه السياسات التي كان أهمها فرض حصر على التوظيف، وخصخصة مؤسسات حكومية؛ مما رفع من نسب البطالة (۱)، وكذلك فرضت هذه السياسات رفع الدعم عن السسلع، وتثبيت الأجور مما زاد من تكانيف المعيشة، وارتفعت مستويات التضخص، فتدهسورت الأوضاع المعيشية الوسطى، وزادت من فقر الفقراء، مما أجّج مشاعر السخط لدى فئة واسسعة من أفراد الشعب (۱).

ويمكن رصد أعلى مستوى لهذه المظاهرات في عام (٢٠٠١) حيث وصل عددها إلى ... ثلاث مظاهرات، وتشمل هذه المظاهرات التجمعات الشعبية، أو المظاهرات التي قادتسها النقابات المهنية، وحزب جبهة العمل الإسلامي، والأحزاب البسارية، وكانت رافضة الرفع

⁽۱) الحمارنة، مصطفى وآخرون، معان أزمة مفتوحة، عمان، مركز الدر اسسات الاسستراتيجية، الجامعة الأردنية، أيثول ۲۰۰۳م.

⁽٢) الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، ص٣٦.

أسعار المحروقات أو رفع الدعم عن السلع الأخرى، أو رفع أسعار الكهرباء والمياه، وهممي الأسباب ذائها التي أدت إلى خروج المظاهرات البائية في السنوات السابقة واللحقة لعمام (٢٠٠١م).

أما فيما يتعلق بأحداث الشغب؛ فقد رصدت الدراسة ثلاث حالات شغب حدث حدث الأعوام (١٩٩٨-٥٠٠٥م)، وتركزت هذه الأحداث في جنوب ووسطها المملكة، حيث حدث حالات شغب في جنوب المملكة انطلقت من مدينة معان إلى بعض المدن المجاورة، كما حدثت حالات شغب في وسط الأردن (مخيم البقعة)، وتميزت هذه الأحداث بحدوث حالات تخريسب وسلب ونهب، مما زاد من أثر نتائجها السيئة في مجتمعات تلك المدن.

فسوء الأوضاع الاقتصادية والترابط العشائري في المملكة وارتباك السياسات الحكومية التي فشلت في التخفيف من نسب الفقر والبطالة، كانت من الأسباب الرئيسة التي أدت لوقوع مثل هذه الأحداث أنه مما أن الرد الحكومي على هذه الأحداث اتسم بالعنف الزائد عن الحدد حيث استخدمت وحدات الجيش أكثر من مرة، مما دفع رأس النظام (الملك) إلى التدخل لحسل هذه الأزمات التي فشلت الحكومة بسوء سياساتها في حلها، حيث قام الملك سرواء الحسين (رحمه الله) أو عبدالله الثاني بالالتقاء مع وجهاء هذه المناطق وشخصياتها والاتفاق على الحل من خلال توجيه الحكومة إلى زيادة حصة هذه المناطق من برامج التتمية والمساعدات الماليسة المائلات الفقيرة.

أما الإضرابات العمالية التي لم يألفها العمال فسي الأردن في أنشاء إدارة الحكومة المؤسسات الإنتاجية، وذلك بسبب عدم خوف العمال على مستقبلهم من إدارة الدولية لسهذه المؤسسات، كما أن التأمينات التي كانت تقدمها الحكومة أغنت العمال عن القيام بمثسل هذه الإضرابات العمالية، إلا إن ضغط الظروف المعيشية على العمسال، وانتقال إدارة بعن المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص بعد خصخصتها، وحصول كبسار موظفي هذه الشركات وأعضاء ورؤساء مجالس إدارتها على رواتب خيالية، وأيضاً ضخامة الأرباح التي

⁽١) الحمارنة، مصطفى وآخرون، معان أزمة مفتوحة، ص٣٧.

تحققها مع عدم وجود مردود لهذه الأرباح على العمال دفعهم إلى التعبير عن مطالبتهم بتحسين أحوالهم المعيشية ورفع روائبهم.

ويلاحظ أنه خلال الفترة الضابطة كانت هناك حالة إضراب واحدة حدشت في عام 1997 بين عمال البوتاس، إلا إن السنوات الأربع الأخيرة وبعد تتفيذ تخصيص العديد من المنشآت الحكومية في الأردن شهد هذا المؤشر لرتفاعاً ملحوظاً في عدد الإضرابات، فارتفعت من إضراب واحد عام 2001م قام به عمال المصفاة إلى خمسة إضرابات عام 3001م قسام بها عمال شركات خاصة أو حكومية خصخصت؛ كإضراب عمال الفوسفات، وإضراب عمال شركات التنظيف بسبب عدم حصولهم على رواتبهم لأكثر من ثلاثة أشهر، على سبيل المثال لا الحصر.

هذه الزيادة الملحوظة في تكرارات أحداث العنف الشعبي، وكذلك زيادة عدد تكسرارات التغير في مؤشر الاستقرار الحكومي، وزيادة أحداث العنف الحكومي شدة وعداً يدعو السمى مطالبة الحكومة بإجراء تقييم موضوعي ومحايد لمجمل الأوضاع الاقتصاديسة في الأردن، والسياسات التي أنتجت هذه الأوضاع من أجل الخروج بسياسات وطنية تراعي الخصوصيسة الأردنية، وتكون نابعة من منظور وطني.

المبحث الرابع العلاقة بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن

بعد أن استعرضت الدراسة فيما سبق مؤشرات كل من التخاصية والاستقرار السياسي، فإنها ستقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسين، حيث ستعرض في المطلب الأول لآئدار التخاصية على بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر ستعرض الدراسية في المفرع الأول لما يمكن تسميته بكشف الحساب الاجتماعي للتخاصية في الأردن، ويضيم هذا القسم الموضوعات التالية: (نسب الفقر والبطالة، والتضخم، والمديونية العامة، والتغيير في مستويات المعيشة) هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تؤكد الدراسة أهميتها؛ حيث إنسها ستقدم صورة عن الوضع الاقتصادي المُجتمع الأردني.

أما المطلب الثاني من هذا المبحث فستعمل فيه الدراسة على تحليل العلاقة الارتباطية المتبادلة (الإيجابية والسلبية) وقياسها بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار السياسي، فالدراسة ستستخدم معامل الارتباط (بيرسون) لقياس العلاقة الكمية بيسن مؤشسرات العامل المستقل (التخاصية)، ومؤشرات العامل التابع (الاستقرار السياسي) من حيث وجود علاقة دالة بينهما أو عدم وجود، وإذا وُجد هناك ارتباط بين مؤشرات كل من الظاهرتين سسواء أكان ضعيفاً لم متوسطاً لم قوياً، فقوة معامل الارتباط توضح مدى تأثير العامل المستقل على العامل التابع.

المطلب الأول: كشف الحساب الاجتماعي للتخاصية:

لم يعد التراجع عن التخاصية أمراً ممكناً في عصر التحــولات العالميـة المتسارعة الداعية إلى التحول للاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على تحرير الأسواق من التدخل الحكومــي (التحول إلى القطاع الخاص، وتحرير التجارة، وجذب الاستثمارات)، فالخصخصة أصبحــت آيديولوجية الكثير من الدول في محاولتها للتكيف مع التغيرات الاقتصادية والسياسة العالميــة، والأردن، في سبيل عدم تخلفه عن الركب العالمي، أجرى إصلاحات اقتصادية هيكليــة فــي

إطار تحوله الكامل إلى اقتصاد السوق، هذا التحول البنيوي في هيكل الاقتصاد الأردني أحدث العديد من التأثيرات في بنية طبقات المجتمع الأردني وتركيبته وفئاته.

وللخصخصة آثاراً سلبية في المجتمع والدولة وخصوصساً في دول العسالم الشالث، فالخصخصة البنيوية تؤدي إلى نقل المسؤوليات والالتزامات من القطاع العام إلى دائرة القطاع الخاص، هذا المتحول المؤسساتي يعمل على نقل آلية تسيير المجتمع من البنى السياسية البيروقراطية العلنية إلى قوى السوق الأكثر حسماً، والأقل عرضة المساعلة، ويزداد التساثير السلبي لهذا التحول خصوصاً في الدول غير الديمقراطية، لأن سبل محاسبة القطاع الخساص تكون ضعيفة إن لم تكن معدومة (1).

فسياسية الخصخصة تحدث اختلالاً في عدالة توزيع الدخل في المجتمع، مما يزيد مسن معدلات الفقر، كما أنها تزيد من معدلات البطالة بسبب انسحاب الدولة من قطاع الإنتاج، وهو ما يفرض حصراً على التوظيف في وقت لا يستوعب فيه القطاع الخاص حجم العمالة التسبي تندفع إلى السوق سنوياً(۱)، كما أن التحول إلى اقتصاد السوق الحر يؤدي إلى تهشيم الطبقسة الوسطى في المجتمع وتهميشها، وهي الطبقة الحافظة لاستقرار الدولة والقادرة على التغيسير في آن واحد (۱).

ونظراً لتخلف الدول النامية تكنولوجياً وضعف اقتصادياتها، وسوء إدارة صناعاتها، وضعفها مالياً، وعدم دعم الحكومات لها، وحمايتها كما تفعل الدول المتقدمة، فإن هذا سيؤدي إلى تدمير هذه المصانع، وبالتالي إغلاقها، وتدمير الصناعات المتوسطة والصغيرة، فسهي لا تستطيع أن تواجه قوة الشركات الدولية التي لا تستثمر في أسسواق دول العسالم الثالث إلا للحصول على المواد الأولية، و/أو لتصريف منتجاتها التي تغيض عن حاجة الدول المتقدمة،

⁽١) مهدي، أدم أكرم، الخصخصة في الدول النامية، القاهرة، الشركة العالمية للطباعـــة والنشــر، ٢٠٠١م، ص٥٥-٨٤.

 ⁽۲) تشومسكي، نعوم وآخرون، العوامة والإرهاب حرب أمريكا على العالم "السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل"، ترجمة حمزة المزيني، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٣م، ص٢٠.

Rivlin. Paul, Even. Shmual, Political Stability in Arab Stat (Economic Causes and consignees) the (Υ)

Jatfee center for strategic studies, No. 74, December 2004, www.tuu.ac.il/iess.

مما يعني زيادة في الواردات على حساب نقص الصادرات، فيرتفع عجز الميزان التجاري، مما يزيد الضغط على ميزان المدفوعات الضعيف أصلاً، الذي إذا ترافق مع ارتفاع نسب التضخم سنوياً؛ فيحدث زيادة المديونية العامة للدولة؛ مما يسودي إلى الخفساض تنافسية الاقتصاد، وارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار السلع، فيتدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام في الدولة، ولكن الطبقة الفقيرة والمتوسطة هما الأكثر تأثراً بهذا التدهور الاقتصادي(۱).

كما أن ضعف الرقابة الشعبية والبرلمانية يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفساد في دول العالم الثالث أثناء عمليات الخصخصة فينخفض ترتيب الدولة حسب مؤشر الفساد العسالمي، وتظهر هناك طبقة محدثي الثراء التي تستغل عمليات التخصيص لتحسين وضعها الاقتصادي، والمطالبة بدور سياسي يتناسب ووضعها الجديد، فيحدث التضارب بينها وبين السياسيين التقليديين وبيروقر اطية الدولة، ويصبح هؤلاء الأثرياء الجدد مداخل الاستثمار إلى البلسد، فيفرضون على المستثمر شروطهم، فارتفاع الفساد، وزيادة المديونية، وانخفاض تنافسية فيفرضون على المستثمر شروطهم، فارتفاع الفساد، وزيادة المديونية، وانخفاض تنافسية

فالسياسات التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على حكومات الدول النامية، سياسات تقشف، وتبدأ هذه السياسات برفع الدعم عن السلع الأساسية، وتتبيت الأجور والرواتب؛ مما يرفع من نسب حالات عدم الاستقرار السياسي التي تهدد بحدوث كارثة سياسية (٣).

أما فيما يتعلق بالوضع الأردني فإن العديد من الدراسات قد أشارات إلى أن سياسات الإصلاح الهيكلي أدت إلى حدوث تفاوت كبير في الدخل بين طبقات المجتمع الأردني مما أدى إلى إضعاف الطبقة الوسطى؛ بل أشارت بعض الدراسات والتقارير الأخرى إلى الأردن أصبح يتكون من طبقتين؛ طبقة غنية وأخرى فقيرة، فالناتج القومي الإجمالي للدردن

⁽١) استجليتز، جوزيف، ضحايا العولمة، ص١٥٤.

Bensahel. Nora, Byman, Dantel, "the future security Environment in the Middle East, rand, USA, (Y) http://www.rand.org

⁽٣) فوللر، جراهام، ليسر، أيان، الإسلام والغرب، ص٩٦-١٠٠٠.

على الرغم من تحسنه، إلا إن أغنى (٢٠%) من مجموع السكان يستحوذون على ما يعسسادل (٨٠٤) من الدخل القومي في حين أن أفقر (٢٠%) من السكان لا يحصلون إلا على ما قيمته (٣٠٣) من الدخل القومي مما سبب زيادة في الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقسات المُجتمع الأردني (١).

وأما معدلات التضخم وارتفاع نسب تكاليف المعيشة فالبيانات الواردة في الجدول رقم (١٩) تشير إلى ارتفاع هذه النسب سنوياً منذ العام ١٩٩٥م حتى ٢٠٠٥م.

الجدول رقم (١٩) المجدول المعيشة في الأردن خلال الأعوام (١٩٩٥–٥٠٠٥م)

4110	Y + + £	4 4	Y Y	Y++1	Y	1444	1994	1444	1447	1440	المؤشر /السنة
٣,٥	۲,٤	1,1	٧,٨	1,4	۰,۲	0,7	۲,۱	۳,۰	7,7	۲,۲	التضخم
۳,۰	٣, ٤	1,1	١٫٨	١٫٨	1,1	٠,٩	۲,۱	۳,۱	٤	۰,۸	تكاليف المعيشة كنسبة مؤوية

المصدر: إحصاءات البنك المركزي الأردني

من بيانات الجدول السابق تستنتج الدراسة أن الارتفاع في معدل التضخم كان يوازيسه ارتفاع في تكاليف المعيشة؛ لأن زيادة التضخم تؤدي إلى نقصان القيمة الشرائية العملة وزيادة أسعار السلع مما يزيد من تكاليف المعيشة على السكان.

وأما الفقر والبطالة فتشير إحصاءات الجدول رقم (١٩) إلى ارتفاع معدلات البطالة فسي الأردن خلال الأعوام (١٩٥م -٢٠٠٥م) كما أن نسب الفقر ارتفعت كذلك حتى أصبح الفقر هما وطنياً وهو ما لم يكن يعاني منه الأردن بهذه الصورة في السابق، وأرقام الجدول كلسها أرقام حكومية إلا إن الدراسات الخاصة نقدم أرقاماً أعلى من الأرقام الحكومية، وخصوصاً في مجالي الفقر والبطالة.

⁽۱) منصور، نضال وأخرون، الاستثمار في المستقبل، عمان، مركز حماية وحريـــة الصحفييــن، ۲۰۰۱م، ص٣.

جدول رقم (۲۰) نسب البطالة في الأردن خلال الأعوام (١٩٩٥–٢٠٥م)

70	Y 1	4	44	Y 1	Y	1999	1994	1997	1997	1990	المؤشر/السنة
١٤,٨	17,0	12,0	10,5	18,7	۱۳٫۸	10,7	17,1	17,1	1 £, £	10,5	البطالة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

تشير بيانات الجدول رقم (٢٠) إلى أن نسب البطالة في الأردن لم تتخفض في أية سنة من سنوات الدراسة عن (١٢%)، وهي نسبة عالية قياساً بنسب البطالة المقبولة عالمياً، هـــذه الأرقام الحكومية المتعلقة بمعدل البطالة، تشير إلى حالة من التذبذب في المعدل؛ فهي تنخفض في سنة كما في عام ١٩٩٧م، ثم تعود إلى الارتفاع مجدداً إلى مستويات أعلى مما يؤكد فشل السياسات الحكومية في تخفيض نسبة البطالة، إلا إن اشتراطات الحكومات الأردنيـــة علــي المستثمرين بعدم الاستغناء عن العمالة في المؤسسات التي نتم خصخصتها ولفترات تتجساون الخمس سنوات ساهم في تثبيت معدل البطالة عند هذه النسب، حتى إنه مسن يُستغنى عن خدماته كان يحصل على عائد مادي مُجر يساعده على إيجاد فرصة عمل، أو إنشاء مشروع خاص به، هذه السياسات ساعدت في تثبيت نسب البطالة، ولكنها لم تخفف منها، أما فيما يخص الفقر فإن الأرقام الحكومية ودراسات المؤسسات الدولية تشير إلى أن نسب الفقر فسمى الأردن والناجمة عن سياسات الإصلاح الهيكلي في ارتفاع مستمر ففي دراسة لبرنامج الأغذية العالمية عام ٢٠٠٥م أشارت إلى أن عدد الجوعى في الأردن يقدر (٢٠,٠٠٠) أسرة، وأمسا نسبة الفقر على مستوى المملكة فإنها وصلت إلى ما نسبته ٢٧%، وهناك بعبض المنساطق يرتفع فيها عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر عن ٤٠,٥ % كما همو حمال مدينمة الزرقاء، أما تقرير الأهداف الإنمائية للألفية للأردن لعام ٢٠٠٤م فيشير إلى أن أكثر التحديات التي تواجه الأردن هو حجم مشكلة الفقر الناجم عن أسباب داخلية وخارجية، حيث أشهاريت العديد من الدراسات إلى أن الأسباب الرئيسة لظاهرة الفقر في الأردن تنقسم إلى قسمين(١) داخلية وهي:

⁽١) المصري، سلوى ضامن، تشخيص النقر في الأردن.

- ١. سياسات التكيف الهيكلي . ٦. الإجراءات الضريبية.
 - السياسات المالية والنقدية.
 الفساد.
 - ٣. ضيق القاعدة الاقتصادية للأردن. ٨. العمالة الوافدة.
- إلخصخصة. ٩. ضعف المؤسسات القائمة على تنظيم الفقر.
 - ٥. طبيعة النمو السكاني وحجمه. ١٠. عدم شمولية نطاق الحماية الاجتماعية.

وأما الأسباب الخارجية فهي:

١. العولمة ٢. النزاعات الإقليمية (نزوح قسري). ٣. انخفاض المساعدات

وتفتقر الدول النامية لبردامج متكامل يضمن خلق فرص عمل جديدة لامتصاص البطالة التي سترتفع معدلاتها نتيجة الخصخصة، سيؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر؛ مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف في المدن، وزيادة نسبة الجرائم، ونسبة تسرب الأطفال من المدارس إلى سوق العمل؛ لمساعدة أسرهم؛ مما يزيد من حدة عدم الاستقرار الاجتماعي(١).

وفيما يخص نسب الفقر فستكون أكثر في حالة الفقر المحضري عنه في الفقر الريفي، وذلك بسبب زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة البحث عن عمل، وذلك بعد أن تدمرت الزراعة في الأرياف لعدم قدرتها على مجاراة المنتجات الزراعية الداخلة إلى الأسواق بسبب الانفتاح التجاري، حيث إن الدول الكبرى تدعم مزارعيها وتمنع الدول النامية من ذلك (٢).

تؤكد الأرقام الأردنية أن نسب الفقر المصري تصل إلى ما يفوق نسبة ٢٠%، أما الفقر الريفي فمستواه حوالي ١٥%، كما أن ثلثي سكان المملكة يتجمعون في ثلاثة محافظات هي: عمان، وإربد، والزرقاء، أما فيما يخص مؤشر الأمن والعدالة: (نسب الجرائم) فعلى الرغيم من تذبذب نسب هذا المؤشر إلا إنها كانت أعلى في المناطق الحضريسة، فيتركزت النسبة

⁽١) استجليتز، جوزيف، ضحايا العولمة، ص١٥٨.

Jiad, Ahmed. M, The social Balance Sheer of privatization in the Arab countries, center for (٢) فاصدور development studies, No. 2, 1996, http://www.for.uib.ho/fd/1996/f/12004/index.htm برسف، التخاصية في الأردن وأثرها على النقر.

العظمى من هذه الجرائم في المدن الكبرى كعمان بنسبة ٢٧,٣ و إربد بنسبة ٩,١ و الزرقساء بنسبة ٩,٨ كمتوسط خلال الأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٥م)(١).

فتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار يتطلب، حسب مقترحات المؤسسات المالية الدولية، تغييراً في هيكل الضرائب والرسوم؛ حيث إن إعفاء مدخلات الإنتاج والمشاريع الاستثمارية من الضرائب يعد من العوامل الجانبة للاستثمار حسب آراء هذه المؤسسات، إلا إن هذا يؤدي إلى انخفاض واردات الموازنة العامة مما يسبب عدم قدرة الدولة علسي القيام بالدور المطلوب، فنتراجع الخدمات الحكومية المقدمة كالتعليم والصحة، فالانتقال إلى اقتصاد السوق يركز على ضريبة المبيعات، ويقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية لمدخلات الإنتاج مما يزيد من ثقل العبء الضريبي على شريحة واسعة من المواطنين؛ هم الفقراء والطبقة الوسطى(٢)، وأما الأغنياء فهم يستفيدون من الإعفاءات الجمركية على مدخلات الإنتاج مسن جانب، ولا يدفعون ضريبة المبيعات من جانب آخر، أو لا يؤثرون فيها، وذلك إما الأنسهم يحصلون على حاجياتهم من أسواق الدول المتقدمة، أو لأنهم لا يؤثرون في ضريبة المبيعات لقلة عددهم قياساً إلى عدد السكان، وتشير الأرقام إلى أن حجم الإعفاءات الضريبية المقدمـــة من الحكومة لكبار الرأسماليين في الأردن تبلغ (٥٠٠) مليون دينار سنوياً (٢)، كما أن الأرقام تشير كذلك إلى تراجع إنفاق الحكومة على التعليم والصحة، وارتفاع نسبة ما تنفقه في شــراء الأسلحة ومعدات وتجهيزات الجيب، إذ إن الإنفاق العام على التعليم انخفيض من (٨,٤) عام ١٩٩٠م إلى (٢٠١٦) عام ٢٠٠١م، أما الصحة فارتفع الإنفاق عليها بشكل ضئيل من (٣٦,٦%) عام ١٩٩٠م إلى (٤,٥١) عام ٢٠٠١م في حين بلغ الإنفاق العسكري

http://into.worldBank.org/etools/library/85376/MENA.htm

⁽۱) دائرة الإحصاءات العامة، مؤشر الأمن والعدالة. http://www.dox.go.jo/do home/jorfig/2000/19/jpg - وزارة التخطيط، دراسة تقييم الفقر في الأردن، ٢٠٠٤م، بالتعاون مع البنك الدولي.

⁽٢) رشيد، حيدر، بين التخاصية وضريبة الدخل وأسعار الأسهم، صحيفة العرب اليوم بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧م. <u>www.alavabalywm.net/printnews2.php3news/d=6326</u>.

⁽٣) مبيضين، عصام، ٥٠٠ مثيون دينار سنوياً الإعقاءات الضريبية من الحكومة الكبار الرأسماليين، صحيفة الأنباط الأردنية، مقابلة من وزير الاقتصاد الوطني السابق سامر الطويل، عمان ١٩/١٠/١م، العدد http://alanbat.net/news/vieworldnews.asp3Nide/25635

(٨,٤%) من الدخل القومي، وهو رقم يقارب مجموع المُنفَق على قطاعي الصحـــة والتعليـــم معاً(١).

ونظراً لانخفاض للعائدات الضريبية (إما بسبب الإعفاءات الضريبية أو سوء التحصيل أو تعديل القوانين الضريبية) وارتفاع عجز الميزان التجاري الذي وصل إلى (١٤,٥ ١%) فسي نهاية عام ٢٠٠٥م، وأيضاً زيادة عجز ميزان المدفوعات، وحتى تستطيع الحكومة الإنفاق على تحسين البنية التحتية وإنشائها من أجل جنب الاستثمار وتغطية عجز الموازنة العامة للدولة، وهو الدولة، فإنها سوف تضطر إلى الاستدانة، مما يفرض زيادة في المدبونية العامة للدولة، وهو ما سوف يوضحه الجدول رُقَمُ (٢١).

الجدول رقم (٢١) حجم المديونية الأردنية بملايين الدناتير خلال الأعوام (١٩٩٥-٥٠٠٥م)

Y	4 + + 4	7	4 4	41	****	1111	1114	1447	1444	1440	لمؤشر/السنة
YERY Y.AY	1410	1707	1797	1750	3.05	1107	416	1117	140	ن العام الداخلي	
					, ,						مليون دينار) ، العام الخارجي
0.04	0789	079.	070.	£1Y+ .	oitt	001.	0771	1111	3710	1417	مليون دينار)
40Y£	٧٤٣١	44.4	Y7	1717	1771	7078	7887	0111	717)	٥٨٨٧	مالي الدين المعام مليون ديذار)
627,82	%11,70	%1	%1.7,7	%1,.7	%1 · T,Y	%11£,7	%118,4	%11r,A	%170,7	%1YE,A	ة المديونية إلى المحلي الإجمالي

المصدر: البنك المركزي الأردني ووزارة المالية ونشرات المالية العامة.

تلحظ الدراسة من الجدول رقم (٢١) أن المديونية الأردنية، وعلى الرغم من أن هدف من أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي هو تخفيض الدين العام، إلا إن الأرقام السواردة في الجدول السابق تشير إلى أن المديونية العامة الأردنية قد شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال الأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠٥م؛ فالبنك الدولي يحذر من أن المستثمرين يتخوفون من العمل في أي بلد إذا زادت مديونيته بالعملة الأجنبية عن (٧٠%) من ناتجه المحلي الإجمالي(٢)، وتشير أرقام البنك

⁽۱) منصور، نضال وآخرون، الاستثمار في المستقبل (استراتيجية تطوير القسدرات المهنية والقانونية للإعلاميين العرب، عمان، مركز حماية وحرية الصحفيين، ٢٠٠٦م، ص٦٢.

⁽٢) الفائك، فهد، مديرنية الأردن الخارجية، الرأي الأردنية.

المركزي الأردني إلى أنه على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذل المكومة لتخفيض المديونية إلا إنها لم يطرأ عليها تغيرات فهي في ارتفاع مستمر.

لكل ما سبق وبعد هذا الاستعراض لكشف الحساب الاجتماعي للتخاصية كما سامته الدراسة، فإنه يتوجب إعادة النظر في سياسات التصحيح الاقتصادي بشكل عام؛ فالأهداف الاقتصادية التي تسعى الحكومات الأردنية المتعاقبة لتحقيقها من خلال هذه البرامج قد تحقسق بعضمها، ولم يتحقق جزء آخر منها، فارتفاع نسب النمو الاقتصادي لم يرافقه انخفاض في المديونية، كما أن هذه السياسات أضرت بالمجتمع الأردني من خلال ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة نسب التضخم، وارتفاع نسب الفقر والبطالة، حيث فشئت جميع البرامج الحكومية في التخفيف من هذه المظاهر، أو حتى وقفها عند حد معين، مما يدعو إلى الإسراع في وضع برنامج إصلاح اقتصادي وطني يناسب الأردن ومجتمعه، والتخلي عن برامج التثبيت الهيكلي، وستعمل الدراسة في المطلب الثاني من هذا المبحث على عرض العلاقسة الارتباطية بين التخاصية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن.

المطلب الثاني: العلاقة الكمية بين التخاصية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن

في هذا المبحث ستقوم الدراسة بقياس العلاقة الارتباطيسة وتحليلها بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن خلال فترة الدراسة من خلال قياس درجة تأثير مؤشرات العامل المستقل (الخصخصة)، التي تتبناها الدراسة وهي:

ا. نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمسائي خسلال الأعوام
 (١٩٩٨-٥٠٠٥م).

٢. عدد الشركات الحكومية التي تمت خصخصتها، على مؤشسرات العامل التابع
 (الاستقرار السياسي) وهي كما حددتها الدراسة على النحو التالي:

١٠ مؤشرات العنف الرسمي: أ. الاعتقالات السياسية.

ب، استخدام وحدات الجيش.

ج. أوامر السجن وأحكام الإعدام.

١.مؤشرات الاستقرار الحكومي: أ. التغيير الوزاري.

ب، التعديل الوزاري.

ج. تغيرات برلمانية.

٢. مؤشرات العنف الشعبي: أ. المظاهرات.

ب، أحداث شغب،

ج. إضرابات العمال.

حيث ستعمل الدراسة على تحليل العلاقة الارتباطية بين مؤشرات العاملين من خـــلال استخدام معامل الارتباط (بيرسون)، الذي يعدّ من أكثر معاملات الارتباط استخداماً للكشـــف عن وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الدراسة، أو عدم وجود هذه العلاقة، فهو يبرز مستوى هذه العلاقة وأهميتها الإحصائية.

وهناك بعض الملاحظات المنهجية التي تعدها الدراسة ذات أهمية لكلا العاملين ويجسب أخذها بعين الاعتبار؛ فالتخاصية عملية منهجية تقوم على قرارات مدروسة من قبل جهات مختصة؛ حيث يتم التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وفق أسس واضحة ويطسرق محددة. وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر في عملية التحول إلى القطساع الخاص سواء كانت هذه العوامل سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، فخصخصة أي مشروع في الأردن تأخذ في الاعتبار طبيعة المشروع وأهميته الاستراتيجية، وطبيعته بالنسسية الدولة، الأردن تأخذ في الاعتبار طبيعة المشروع وأهميته الاستراتيجية، وطبيعته بالنسسية الدولة، العاملين في المشروع، هذه الأمس ساعدت في تخفيف الكثير من آثار عملية التحسول إلى القطاع الخاص، خصوصاً إذا ما علمنا، كما أشارت الدراسة، أن عمليسة الخصخصسة في الأردن تتم بصورة تدريجية وليس بطريقة الصدمة، وذلك من أجل الاستفادة مسن عوائسة المشاريع التي يتم تخصيصها في تخفيف آثار عملية الانتقال إلى القطاع الخاص في المشاريع اللكية.

فظاهرة الاستقرار السياسي، تعد من الظواهر النسبية، فهي ظاهرة مركبة يؤشر فيها العديد من المتغيرات والعوامل، ولا يمكن تفسير زيادتها أو نقصائها من خلال قياس أثر عامل واحد في هذه الظاهرة، فمن المؤكد أن هناك عوامل عدة تتضافر وتتداخل فيما بينها لتؤثر في مؤشرات الظاهرة؛ فتعمل على زيادة الاستقرار النسبي، أو حدوث حالة من عدم الاستقرار تختلف قوتها حسب شدة تأثير العوامل المسببة لحدوث عدم الاستقرار.

وتفترض الدراسة وجود علاقة تبادلية بين المؤشرين: المستقل والتابع حيث ستسعى إلى قياسها منهجياً وباتجاهين، ولكن من المسلم به لدى الباحث أن التخاصية بحاجة إلى استقرار سياسي، حتى يمكن الاستمرار في عملية التحول إلى القطاع الخاص، لأن حدوث حالمة مسن عدم الاستقرار السياسي قد يؤدي إلى عرقلة جهود التحول إلى اقتصاد السوق، أو توقف عملية الخصخصة ولو إلى حين.

وسنقسم الدراسة هذا المطلب إلى ثلاثة فروع وهي:

الفرع الأول: العلاقة الكمية بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنف الرسمي.

الفرع الثاني: العلاقة الكمية بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار الحكومي.

الفرع الثالث: العلاقة الكمية بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنف الشعبي.

الفرع الأول: العلاقة الكمية بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنف الرسمي.

في هذا البند سنقيس الدراسة العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التخاصية وهى:

- ١. نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢. عدد الشركات والمؤسسات الحكومية التي تمت خصخصتها، وبين مؤشرات العنف الرسمى وهى:
 - أحكام السجن وأولمر الإعدام.
 - الاعتقالات السياسية.
 - استخدام وحدات الجيش.

ستقوم الدراسة بإيضاح درجة العلاقة الارتباطية والتجاهها بين مؤسرات كمل من الظاهرتين من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون، إضافة إلى ذلك فإن الباحث سميطال الأسباب والمحددات التي تقف وراء هذه العلاقة؛ سواء أكانت إيجابية أم سلبية. وفي سميل ذلك قسمت الدراسة هذا الفرع إلى قسمين تتاولت في الأول العلاقة الارتباطيسة بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الدر (GDP)، ومؤشرات العنف الرسمي، وحالت في الثاني العلاقة الارتباطية بين عدد الشركات الحكومية التي تمت خصخصتها ومؤشرات العنف الرسمي.

وبعد حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنسف الرسمي خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٥) في الأردن كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (۲۲) معامل الارتباط بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنف الرسمي خلال الأعوام (۱۹۹۸ - ٥٠٠٠) في الأردن

استخدام وحدات الجيش	الاعتقالات السياسية	أحكام السجن وأوامر الإعدام	المؤشر
٠,٣٤٧	۰,٣٩٤~	٠,١٦٨	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الـ (GDP)
٠,١٣٧٠	۸,۲۷۸	1,110	عدد الشركات الحكومية التي تم خصخصتها

المصدر: الملحق.

أولاً: معامل الارتباط بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمسالي ومؤشرات العنف الرسمي

تميز الدراسة بين شكلين العلاقة بين مؤشرات الظاهرتين، ففي الشكل الأول تجد أن معاملات الارتباط بين مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في السب (GDP) وبين أحكام السجن وأوامر الإعدام قد بلغت (٢,١٦٨)، وهذا يشير إلى أن اتجاه العلاقة بين المؤشرين طردي، أما الشكل الثاني العلاقة فكان (عكسياً) فالعلاقة بين نسبة مساهمة القطاع الخاص وكل من الاعتقالات السياسية واستخدام وحداث الجيش بلغت على التوالي (-٣٩٤٠)،

العلاقة الارتباطية بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي وأحكام
 السجن وأوامر الإعدام:

من خلال استقراء الجدول رقم (٢٢) تستنج الدراسة أنه على الرغم من أن العلاقة بين نسبة مساهمة القطاع في الـ (GDP)، وبين أحكام السجن، وأو امر الإعدام كانت طردية (إيجابية)؛ إلا إنها كانت ضعيفة، وتفسير ذلك أن أحكام السجن وأو امر الإعدام، على الرغم من صدورها من محاكم استثنائية (محكمة أمن الدولة) بقضايا سياسية؛ إلا إن السلطات الأردنية استخدمت هذا الأسلوب كوسيلة ردع قوية ضد المنظمات الإرهابية والجماعات الدينية التي زاد نشاطها في السنوات الأخيرة، فالحكومة الأردنية لجأت إلى زيادة استخدام هذه الوسيلة التي مكنتها من الحد وبقوة من نشاطات وأعمال هذه الجماعات التي تهدف إلى زعزعة استقرار المملكة وأمنه، وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي التأثير في سياسات الإصلاح المطبقة في الأردن.

وسعياً من الحكومة الأردنية الحفاظ على حالة الاستقرار الأمني التي تعيشها البسلاد ودعماً لاستمرارية نهج الإصلاح الاقتصادي القائم على تحرير الأسواق، وتشهيعاً للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) على زيادة استثماراته في الأردن، وضرباً على أيدي الجماعات الإرهابية، وإضعافاً لهذه التنظيمات، ومنعاً لها من استخدام الأردن كنقطة انطلاق الممارسة نشاطاتها، وتحقيق أهدافها سواء في الداخل الأردني أو على صعيد الإقايم، استخدمت أحكام السجن وأوامر الإعدام كوسيلة تمكن السلطة من ردع هذه الجماعات، والتائير في قوتها ونشاطاتها. خصوصاً بعد تزايد بروز الظاهرة الدينية في المنطقة العربية، فالمد الديني أصبح ظاهرة بارزة في المجتمع الأردني، فازداد تأثير الظاهرة الدينية في فتات واسعة من الشعب الأردني؛ فهناك بعض الدراسات والتقارير تذهب إلى أن ٨٠% من المجتمع الأردني وحتى العام ٢٠٠٥ يؤيدون النتظيمات الدينية التي تتخذ من المقاومة والجهاد منطاقاً لعملها.

فالبيانات توضح أن معظم الأحكام التي تصدر في هذا المجال هي أحكام تفصل بقضايا ذات طبيعة سياسية، وبحق أشخاص مارسوا العمل الإرهابي أو خططوا له أو دعموه سسواء على أرض المملكة، أو انطلقوا منها إلى الدول المجاورة.

وبالنتيجة فإن الطابع السياسي القضايا التي تصدر بها أحكام السجن وأوامر الإعدام هو السبب الرئيس لزيادة عدد تكرارات هذه المؤشرات أكثر من ارتباطه بزيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما تؤكده نتيجة حساب معامل الارتباط التي بلغت (١٩٠٨)، وهو ارتباط ضعيف لا يشير إلى علاقة قوية أو متوسطة، مما يوجب النظيو إلى أسباب زيادة تكرارات أحكام السجن وأوامر الإعدام خارج إطار زيادة نسببة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي أو انخفاضها.

٢. معامل الارتباط بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والاعتقالات السياسية.

يلحظ من الجدول رقم (٢٢) أن معامل الارتباط بين مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الـ (GDP) ومؤشرات الاعتقالات السياسية قد بلغ (-٣٩٤٠)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ضعيفة ذات اتجاه عكسى.

تستنتج الدراسة أن السلطات الأردنية والسيطرة على أحداث الشغب التي أعقبت ارتفاع الأسعار وتردي الأوضاع المعيشية للشعب الأردني وإصراراً منها على الاستمرار في تطبيق السياسات التقشفية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد نفذت حملات اعتقال واسعة تجاوز عدد المعتقلين فيها مائة شخص، في صفوف مثيري الشغب خصوصاً أن المجتمع الأردني كان يعيش حالة من الاحتقان السياسي تساعد في سهولة انتشار هذه الاضطرابات إلى كل أنحاء المملكة، ولذلك فإن الحكومة الأردنية، وحتى تكبح جماح الاضطرابات إلى كل أنحاء المملكة، ولذلك فإن الحكومة الأردنية، وحتى تكبح جماح هذه الأحداث، ولكي لا تعطي لها فرصة الانتشار إلى مناطق المملكة الباقية عصدت إلى استخدام هذه الوسيلة بقوة لوضع نهاية سريعة لأحداث الشغب، مما حدّ من لجوء الشعب إلى

استخدام الشغب والاضطرابات كوسيلة تعبير عن رفضه لسياسات التثبيت الهيكلي التي استخدام الشغب والاضطرابات كوسيلة تعبير عن رفضه لسياسات التثبيت الهيكلي، والقبول بالأمر اسالام الواقع، وهذا ما تؤكده نتائج تحليل معاملات الارتباط بين المؤشرين؛ إذ إن زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في السر (GDP) أدت إلى حصول اعتقالات واسسعة، ولكن بعدد تكرارات قليلة؛ فالاعتقالات على الرغم من كبر حجمها إلا إن عدد استخدامها قد تراجع في السنوات الأخيرة، وهو ما حقق أهداف السلطة المتمثلة بفرض تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على الرغم من عدم قبولها شعبياً.

٣. معامل الارتباط بين مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وبين مؤشر استخدام وحدات الجيش .

بلاحظ من استقراء الجدول رقم (٢٢) أن درجة العلاقة واتجاهها بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الله (GDP) وبين استخدام وحدات الجيش متقاربة مسع درجة العلاقة واتجاهها بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وبين الاعتقالات السياسية، فالعلاقة بينهما كانت ضعيفة وذات اتجاه عكسي، كما أن العلاقة بين نسبة مساهمة القطاع الخاص واستخدام وحدات الجيش ضعيفة وكذلك عكسية.

فالجدول رقم (٢٢) يشير إلى أن العلاقة الارتباطية بين مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الله (GDP) واستخدام الجيش بلغت (٣٤٧-١)، وهذا يدل على وجسود علاقه عكسية وذات قيمة ضعيفة بين المؤشرين، هذا الاتجاه والدرجة للعلاقة بين المؤشرين سسابقي الذكر تؤكد وجود علاقة مع مؤشر الاعتقالات السياسية مما يعني أن السلطات فهي الأردن، الضافة إلى استخدامها الاعتقالات السياسية كوسيلة لكبح جماح مشيري الشغب، استخدمت وحدات الجيش كقوة ردع فعال ذات مستوى قوة وانضباط وتنظيم أكثر من قهوات الأمن، فالجيش الأردني، وكما تشير تقارير معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن يعد من أكثر جيوش المنطقة تنظيماً وتدريباً وتجهيزاً (١)، كما أن طبيعة انتشار هذه القوات في كافة مناطق

The army of Jordan, International Institute For Strategic Studies, www.iiss.org. (1)

المملكة يساعدها في سهولة التحرك، والوصول إلى أية نقطة أو حدث في أية بقعة المملكة، فاستخدام وحدات الجيش ترافق مع استخدام الاعتقالات السياسية كوسيلتي ردع وضبط من ضد أحداث الشعب التي حدثت احتجاجاً على الأثار الناجمة عن تطبيق سياسات النقشف المفروضة من قبل (IMF,WB).

فشكل العلاقة الارتباطية العكسي يشير إلى أن الحكومة الأردنية استخدمت هذه الوسيلة بقوة كبيرة وبعدد مرات قليل حتى لا تثير الرأي العام المحلي الدولي، نتيجة الإجسراءات المتخذة في المناطق التي يحدث فيها الشغب، وسعياً من قبل الحكومة للحفاظ على الاستقرار السياسي الذي تعيشه الأردن؛ حيث يشكل أهمية كبرى من وجهة نظر المستثمرين الأجسائب كخاصية يتمتع بها الأردن قياساً بباقي دول الإقليم للاستثمار فيه، فالاستقرار السياسي يعسد الركيزة الأساسية عند أخذ قرار الاستثمار من قبل المستثمر، ولذلك فالحكومة الأردنية حتى لا تسمح بتكرار حدوث حالات شغب تؤدي إلى الإخلال بوضع الاستقرار الذي تعيشه المملكة، وحتى لا تعرقل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، ولا تثير الرأي العام المحلي والدولي نتيجة الإجراءات مفرطة العنف التي تتخذها ضد مثيري الشغب، عمدت إلى الصرب بقوة للحد من حصول أحداث شغب، مما يؤدي إلى تراجع استخدام هذه الوميلة المرفوضة شعبياً ودوليسساً، مما يساعد في عودة وضع الاستقرار الأمني إلى سابق عهده، ويمكن من الاستمرار في تنفيذ مما يساحد في عودة وضع الاستقرار الأمني الي سابق عهده، ويمكن من الاستمرار في تنفيذ المرامج الإصلاح والتثبيت الهيكلي التي من ضمنها تحرير الأسواق وخصخصة قطاع الإنتاج الحكومي.

ثانياً: العلاقة الارتباطية بين مؤشر عدد الشركات الحكومية التي تمت خصخصتها ومؤشرات العنف الرسمي.

تشير نتائج تحليل معاملات الارتباط بين مؤشري الظاهرتين أن العلاقة بين مؤشر عدد الشركات التي تمت خصخصتها وجميع مؤشرات العنف الرسمي ذات اتجاه طـــردي ولكـن بدرجة ضعيفة، والجدول رقم (٢٢) يشير إلى قيم هذه المعاملات.

١. معامل الارتباط بين مؤشر عدد الشركات التي تمت خصخصتها ومؤشر أحكسام السببن
 وأو امر الإعدام.

وباستقراء الجدول رقم (٢٢) نجد أن العلاقة بين مؤشر عدد الشركات والمؤسسات الحكومية التي تمت خصخصتها خلال الأعوام (١٩٩٨-٥٠٠٥م)، وبين مؤشر أحكام السجن وأوامر الإعدام ضعيفة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (١٩٥٠)، وهذا يشير السي عدم وجود علاقة جوهرية بين عدد الشركات وأحكام السجن وأوامر الإعدام، مما يعني أن تنفيذ برنامج التخاصية في الأردن لم يتأثر بتزايد تكرارات أحكام الإعدام وأوامسر السبجن أو تتاقصه، إلاً ضمن ما يستفيده برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل عام، من مسا نقدمه هذه البرامج، الوسيلة كوسيلة للحفاظ على الوضع الاستقراري في الأردن؛ مما يسهل تنفيذ هذه البرامج، وهو ما يؤكده شكل العلاقة التي السمت بالإيجابية بين المؤشرين.

٢. معامل الارتباط بين مؤشر عدد الشركات التي تمت خصخصت ها ومؤشر الاعتقالات السياسية.

بعد حساب معامل الارتباط بين المؤشرين لم يخرج شكل العلاقة بينهما عن شكلها بين مؤشر عدد الشركات التي تمت خصخصتها ومؤشر أحكام السجن وأوامر الإعدام، حيست إن درجة العلاقة بقيت ضعيفة على الرغم من شكلها الإيجابي؛ فلقد بلغ معامل الارتباط بين مؤشر عدد الشركات التي تمت خصخصتها ومؤشر الاعتقالات السياسية (٢٧٨,٠) مما بشير إلى أن مستوى العلاقة قد ارتفع عن المستوى الذي كانت عليه في معامل الارتباط بين عدد الشركات التي تمت خصخصتها وأحكام السجن وأوامر الإعدام، ويعود السبب في ذلك إلى أن المدن وأوامر الإعدام ترتبط بقضايا سياسية أكثر من ارتباطها بقضايا تعسبر عن الرفض الشعبي السياسات الاقتصادية.

فزيادة عدد الشركات التي تمت خصخصتها وما رافقه من زيادة في عدد الاعتقالات السياسية كما يوضح ذلك معامل الارتباط؛ حيث أن العلاقة بينهما كانت طردية (إيجابية)،

يؤكد أن الحكومة الأردنية استخدمت هذه الوسيلة كطريقة للحفاظ على استقرار المملكة، مما مكنها من جنب المزيد من الاستثمارات التي ساهمت في تنفيذ عسدد أكسبر من عمليات التخصيص في الأردن وتسريع وتيرة التحول إلى القطاع الخاص، وتطوير السسوق المالية وحصول عملية التخصيص في الأردن على شهادة المؤسسات الاقتصادية الدولية بأنسها من أفضل تجارب التخصيص في المنطقة، وحققت نسبة نجاح وصلت إلى ٩٥ %(١).

إن استخدام الحكومة للاعتقالات السياسية من خلال تنفيذ حملات اعتقالات واسعة كان من العوامل المساعدة في حفظ استقرار المملكة، وعدم خروج الأمور عن الحد، مما اعطي إشارة للمستفرين على أن الأردن من الدول ذات العائد الاستثماري والبيئة المستقرة؛ فشجعهم على الاستثمار فيها وخصوصاً في المشروعات التي خصخصتها الحكومة، وهذا يظهر دور العوامل الوسيطة وتأثيرها في المؤشرين أكثر من تأثير العامل المستقل (عدد الشركات) في العامل التابع (الاعتقالات السياسية).

٣. معامل الارتباط بين مؤشر عدد الشركات التي تمت خصخصتها ومؤشر استخدام وحسدات الجيش.

لم تخرج درجة العلاقة وشكلها بين عدد الشركات التي تمت خصخصتها، واستخدام وحدات الجيش عن شكل العلاقة ودرجتها بين عدد الشركات والاعتقالات السياسية، فقد بلسغ معامل الارتباط بين المؤشرين يعد قياس العلاقة الارتباطية بين مؤشر عدد الشركات، ومؤشر استخدام وحدات الجيش (٣٢٦،)، وهذا بشير إلى ضعف العلاقة بين المؤشرين وذات التجاه طردي، مما يعني عدم وجود علاقة ارتباطية جوهرية بيسن المؤشرين، ولا بضرح تفسير أسباب هذا الشكل العلاقة الارتباطية بين عدد الشركات التي تمست خصخصتها، واستخدام وحدات الجيش عن أسباب تفسير العلاقة الارتباطية بين عدد الشركات التي تم وحدات الجيش عن أسباب تفسير العلاقة الارتباطية بين عدد الشركات التي تم تخصفصتها، واستخدام وحدات الجيش والاعتقالات السياسية، لأن استخدام وحدات الجيش والعنقالات السياسية، لأن استخدام وحدات الجيش والاستخدام والعنقالات السياسية، لأن المنتخدام وحدات الجيش والاستخدام وحدات الجيش والهنات التي والمنتفود والعنقالات الله والهنات التي المؤسرية والمؤسرة والمؤسرة

⁽١) تقرير خبراء الاتحاد الأوروبي حول نجاح تجرية التخصيص في الأردن الهيئة التنفيذية للتخاصية، عمان، ٢٠٠٦م.

الأردنية للاعتقالات السياسية كوسيلة لضبط الأمور، وعدم خروجها عن السيطرة، فالأردن التسي استقبل خلال السنوات الأخيرة نسباً كبيرة من الاستثمارات، وخصوصاً الاسستثمارات التسي جاءت على شكل أسهم ومندات؛ حيث تجاوزت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر فسي الأردن لعام ٥٠٠٠م المثيار دينار، إلا إن هذه الاستثمارات المالية: (أسهم وسندات) سهلة الهروب في حالة حدوث أية زعزعة للأوضاع السياسية في البلاد، أو تراجع عن سياسات الانفتاح الاقتصادي، أو لغير ذلك من العوامل المؤثرة في مصالح المستثمرين، مما دعا الحكومسة الأردنية، وتحت هاجس الحفاظ على الاستقرار، إلى استخدام وحدات الجيش ضد مشيري الشغب كقوة ردع أكثر فعالية من قوات الأمن.

هذا يعني أن تأثير مؤشر الشركات في استخدام وحدات الجيش كمؤشر من مؤشرات العنف الرسمي ثيس ذا علاقة جوهرية إذا ما حصرنا تفسير العلاقة فقط بين المؤشرين، ولكن ومن أجل صورة أكثر وضوحاً يجب النظر إلى أن مؤشر عدد الشركات التي تم تخصيصها هو جزء من برنامج إصلاح اقتصادي مرفوض شعبياً أدى إلى قيام أحداث شعب شعبية ترفض القبول بهذه البرامج المفروضة من قبل المؤسسات الدولية ولخدمة أهدافها، فعملت السلطة في الأردن على قمع هذه الاضطرابات من خلال استخدام وحدات الجيش، فسالعوامل الوسيطة تفسر سبب العلاقة الإيجابية بين المؤشرين أكثر من النظر فقط إلى علاقة المؤشرين ببعضها ببعض.

تستنج الدراسة أن هناك اختلاف في شكل العلاقة ودرجتها بين مؤشرات التخاصيسة ومؤشرات العنف الرسمي، حيث اتسمت تارة بالإيجابية وتارة أخرى بالسلبية إلا إنها تميزت بعدم وجود علاقة جوهرية بين مؤشرات الظاهرتين؛ فالعلاقية بين الظاهرتين اتسمت بالضعف؛ مما يشير إلى أن استخدام أساليب العنف الرسمي كان هدفها الرئيس تحقيق غايات وأهداف سياسية أكثر من عنايتها بالجوانب الاقتصادية.

الفرع الثاني: العلاقة الكمية بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار الحكومي:

لقد تم قياس العلاقة بين مؤشرات كل من الظاهرتين من خلال إيجاد معامل الارتباط . (بيرسون) بين مؤشرات التخاصية التي اعتمدتها الدراسة وهي:

- نسبة مساهمة القطاع الخاص في السر (GDP).
 - رُعدد الشركات التي تمت خصخصتها.

وبين مؤشرات الاستقرار الحكومي وهي كما حديثها الدراسة:

التغير الوزاري - التعديل الوزاري.
 التغير الوزاري - التعديل الوزاري.
 والجدول رقم (٢٣) يَوضَح لنا هذه المعاملات.

جنول رقم (۲۳) معاملات الارتباط بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار الحكومي خلال الأعوام (۹۹۸ ﴿-٥٠٠٥م)

التغيرات البرلمانية	التعديل الوزاري	النغير الوزاري	المؤشر
٠,٠٠٦		٠,٢٩١	نسبة مساهمة القطاع
			الخاص في الـ (GDP)
.,.٣٥-	* , , 9 , 5	۸۰۲۰۰	عدد الشركات التي
			خمىخصتها

المصدر: الملحق،

(*) تعلي وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية عالية.

وستقوم الدراسة بتحليل العلاقة الارتباطية بين مؤشرات كل مسن الظساهرتين ضمسن مجموعتين حيث ستتناول في الأولى: العلاقة الكمية بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في السر (GDP) ومؤشرات الاستقرار الحكومي، وأما في الثانية فستحال الدراسة العلاقة الكمية بيسن عدد الشركات التي تمت خصخصتها ومؤشرات الاستقرار الحكومية.

أولاً: العلاقة الكمية بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الاستقرار الحكومي، وينقسم إلى ما يلي:

١. معامل الارتباط بين مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التغير الوزاري:

باستقراء الجدول رقم (٢٣) نجد أن درجة العلاقة ضعيفة بين نسبة مساهمة القطساع المخاص في السـ (GDP) والتغير الوزاري في الأردن خلال الأعوام (٩٩٨-١٠٥٠م) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٢٩١،)، وهذا يشير إلى عدم وجود علاقسة جوهريسة بين المؤشرين على الرغم من كون اتجاه العلاقة الطردي (إيجابيساً)، وتقسير ذاسك أن التغيير الوزاري في الأردن يحدث لأسباب كثيرة كما ذكرتها الدراسة سابقاً، كأن يلجأ النظام إلى هذه الوسيلة كطريقة لاستبعاب الاحتقان الداخلي، أو لتحسين العلاقة ببعض دول الجوار من خلال تكليف رئيس وزراء يتمتع بعلاقات متميزة مع أنظمة تلك الدول، إلا إن الشأن الاقتصسادي، وخصوصاً في السنوات الأخيرة أخذ يبرز إلى السطح وبقوة.

⁽١) حتر، ناهض، تحولات جذرية في الأردن، ص١٩٨.

ولكنّ ضعف العلاقة بين المؤشرين يوجب تحليل أسباب التغير السوزاري في الأردن ضمن منظار أوسع من حصرها في فشلها أو تباطئها في زيادة مساهمة القطاع الخاص فسي الناتج المحلي الإجمالي وتتفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، فالأسباب السياسية وأهداف النظلم والعلاقات الإقليمية، وتجانس الفريق الوزاري، والقبول الشعبي المحكومة؛ إضافة إلى العامل الاقتصادي، كلها تشكل جزءاً من أسباب كَثرة حدوث التغير الوزاري في الأردن.

٢. معامل الارتباط بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمـالي والتعديــل
 الوزاري:

قامت الدراسة باستخدام معامل الارتباط (بيرسون) لقياس العلاقة الكمية بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الـ (GDP) والتعديل الـوزاري في الأردن خلل الأعوام (APP - 0 - 0 - 7 م)، وبعد تحليل العلاقة الإحصائية بين المؤشرين توصلت إلى وجود علاقة عكسية وقوية بينهما؛ حيث بلغت (-0 - 0 ، 0 كما تشير إلى ذلك بيانات الجدول رقم (٢٣)، مما يعني وجود علاقة إحصائية ذات دلالة قوية بين التعديلات الوزارية ولسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، إلا إن شكل العلاقة بين المؤشرين سابقي الذكر كانت سلبية (عكسية)، أي إن زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص تؤدي إلى تراجع عدد تكرارات التعديل الوزاري؛ مما يثير التساؤل حول شكل العلاقة بين المؤشرين.

اعتماداً على ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- أ، أن العلاقة الارتباطية بين نسبة مساهمة القطاع الخصاص في الناتج المحلي الإجمالي والتعديل الوزاري تعد قوية من حيث درجتها، ولكنها سلبية (عكسية) من حيث الشكل.
- ب. أن شكل العلاقة بين المؤشرين يثير التساؤل حول دور العوامل الوسطية بين المؤشرين؛ فعلى الرغم من أن البيانات تشير إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الـ (GDP) عموماً خلال فترة الدراسة؛ إلا ينه رافقها زيادة في تكرارات التعديلات الوزارية في الأردن.

- ج. يعود سبب العلاقة العكمية بين المؤشرين إلى أن الحكومات الأردنية المتعاقبية، وخصوصاً خلال العقد الماضي عملت على تشكل فريق اقتصادي من بين أعضاء الحكومة، على أن يكون وزراء هذا الفريسق إما يديرون وزارات ذات شان اقتصادي، كالمالية والتخطيط والصناعة والتجارة، أو أن يكرون الوزير من أصحاب الاختصاص في مجال الاقتصاد، وذلك سعياً من الحكومة الأردنية لخلق حالة من الاستمرارية في النهج الاقتصادي الذي اختطئه خصوصاً أن الحكومات المتعاقبة كان مطلوباً منها تنفيذ السيرلطات المؤسسات الاقتصاديسة الدولية (WB.IMF)، حيث إن تشكيل هذا الفريق جاء لخلق حالة من الرغم من اختسلاف الاقتصادية المنفذة من قبل جميع الحكومات التي تتشكل على الرغم من اختسلاف رؤسائها أو توجهاتها.
- د. تشير البيانات إلى أن أعضاء الفريق الاقتصادي كانوا يبقون في مناصبهم لأكثر من حكومة، وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في السروية المسلمة السنوية المسلمة السنوية المسلمة القطاع الخاص إلاً إن التعديل الوزاري كان ذا تكرارات عالية، فمتوسط تكرارات التعديل الوزاري في الأردن بلغ (١,٨) حيث كان هناك اثنا عشر تعديلاً وزاريساً خلال ثماني سنوات (فترة الدراسة) إلاً إن الستمرارية بقاء أعضاء الفريسة الاقتصادي لأكثر من حكومة ساهم فسي ترسيخ نهج الإصلاح والانفتاح الاقتصادي.

يمكن التوصل إلى نتيجة عامة فحواها أنه على الرغم من زيادة متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، إلا إنه رافقه زيادة في عدد التعديدات الوزارية في الأردن، فالعوامل الوسطية هي التي تفسر شكل هذه العلاقة، فاستمرار أعضاء الفريق الاقتصادي في تولي مناصبهم، وتنفيذ سياساتهم الأكثر من حكومة، ساهم في خلق هذا الشكل العلاقة بين المؤشرين، حيث إن إيجاد صيغة ما أطلق عليه اسم

الغريق الاقتصادي دلخل الحكومة جاء انطلاقاً من الرغبة الملحسة في دفيع عملية الإصلاحات الاقتصادية قدماً، والإيفاء بالاستحقاقات التسبي الستزم بها الأردن أمام المجموعات والمنظمات الاقتصادية الدولية (١)، مما ساهم في زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

٣. معامل الارتباط بين نسبة مساهمة الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والتغييرات البرامانية:

يشير الجدول رقم (٢٣) إلى أن قيمة معامل الارتباط بين مساهمة القطاع الخاص فسي الــ (GDP) والتغيرات البرلمانية بلغت (٠,٠٠٦)، وهذا يعكس علاقة طردية بين المؤشوين، ولكن بدرجة ضعيفة جداً؛ مما يعني عدم وجود علاقة جوهرية بين المؤشرين، محل الدراسة؛ فزيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الـ (GDP) لا يستلزم زيادة تكرارات التغييرات البرلمانية، فانتهاء عمر المجلس النيابي الثالث عشر أفضى إلى حله، إلا إن الحكومة أجلست إجراء الانتخابات لأكثر من عامين بحجة عدم ملاءمة الظروف الإقليمية، ومن شم أجريت انتخابات تشكل على أثرها مجلس النواب الرابع عشر، هذه العوامسل ساهمت فسي زيادة تكرارات التغيرات البرامانية، ولكن يمكن تفسير العلاقة الطردية بين المؤشرين على أسساس الاقتصادي، وتساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي، هـــذا أدى إلــي تتــامي حجـم الاستثمارات التي تدخل الأردن سنوياً؛ مما ساهم في زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص فيي الناتج المحلى الإجمالي، إلا إنه وبصورة عامة لا توجد علاقة مباشرة بين المؤشرين وهو ما تؤكده قيمة معامل الارتباط بينهما التي تميزت بالضعف الشديد، مما يدعو إلى تفسير العلاقسة من خلال العوامل الوسطية التي أوضحتها الدراسة.

⁽۱) حسن، أحمد محمد الظاهر، "التعديل الوزاري في الأردن. المغزى والدلالات، السياسة الدولية، العدد العدد ١٠٤٧، ٢٠٠٢م، ص١٠١.

ثانياً: العلاقة الكمية بين عدد الشركات التي تمت خصخصتها ومؤشرات الاستقرار الحكومي:

في هذا البند سنتناول الدراسة العلاقة الارتباطية بين مؤشر عدد الشركات التي تم
تخصيصها وكل من:

- التغيير الوزاري.
- التعديل الوزاري.
- التغيرات البرامانية.

١. معامل الارتباط بين عدد الشركات التي تمت خصخصتها والتغير الوزاري:

باستقراء الجدول رقم (٢٣) يتضح أن درجة العلاقة ضعيفة بين المؤشرين محسل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٢٥٨) وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة جوهرية بين عدد الشركات التي تم تخصيصها والتغير الوزاري، كما يتضح من معامل الارتباط أن اتجساه العلاقة كان طردياً بين المؤشرين، مما يثير التساؤل حول الدور الدي تلعبه المتغيرات الوسطية التي تجعل عدد الشركات التي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص يسؤدي إلى زيدة التغييرات الوزارية.

إن الشكل الطردي للعلاقة بين المتغيرين يمكن تفسيره على أساس أن التخاصية تعدّ من أهم السياسات التي تتبناها الدولة الأردنية فهي تشكل محوراً رئيسياً من محاور الإصالاح الاقتصادي في الأردن، ففشل الحكومات في تصريع تنفيذ عملية الإصالاح الاقتصادي أو حدوث تضارب بين توجهاتها، واشتر اطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ساهم في زيادة عدد تكرارات التعديل الوزاري، فالحكومة الأردنية تدير عملية التخصيص بشكل مباشر من خلال أحد وزراء الحكومة، وإنما تقوم هيئة منفصلة يديرها شخص برتبة وزير وراتبه بتنفيذ خصخصة المؤسسات التي يراد تخصيصها، حيث يتم تحديد هذه الشركات والمنشآت الحكومية من قبل المجلس الأعلى للتخاصية الذي يرأسه رئيس الوزراء وعدد من الأشخاص حدهم قانون التخاصية الأردني رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠م، ما يعني أن التغير الوزاري في الأردن يجب النظر إليه ضمن الضوابط التي حددتها الدراسة السابقة، وعدم ربطه مباشرة بسرعة

تنفيذ عملية التخصيص التي يتم تنفيذها أو بطئها وفق الأمس التي نصت عليها الاسستراتيجية الوطنية للتخاصية، والسياسات التي يقرها مجلس التخاصيسة، ولا ترتبط بمعدل التغيير الوزاري، فالهيئة التنفيذية للتخاصية تعمل ضمن الإطار العام السياسات والنهج الذي تعتمده الدولة المتمثل في الانفتاح الاقتصادي، والتحول إلى اقتصاد السوق، والحد من التخل عن الحكومي في إدارة الأسواق والتخطيط لها، إلا إن الهيئة تتمتع بنوع من الاستقلال الجزئي عن الحكومة، كما أن اعتماد مبدأ التترج في التخصيص التخفيف من آثار التحول إلى القطاع الخاص، وتقليل الأخطاء في تنفيذ عمليات التخاصية، وتنفيذ عمليات التخصيص حسب القطاعات، وأهميتها للاقتصاد الأردني يمكن أن يفسر سبب عدم وجود علاقة جوهرية بيسن عدد الشركات التي ثم تخصيصها، وعدد تكرارات التغيير الحكومي.

٧. معامل الارتباط بين عدد الشركات التي تم تخصيصها والتعديل الوزاري.

لقد تم قياس العلاقة الارتباطية بين مؤشر عدد الشركات التي تم تخصيصها ومؤشر التعديل الوزاري، من خلال استخدام معامل الارتباط (بيرسون) بيان عدد الشركات المخصخصة سنويا وعدد تكرارات التعديل الوزاري في الأردن خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-١٥ مما المخصخصة سنويا وعدد تكرارات التعديل الوزاري في الأردن خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٥٠) مما ويوضع الجدول رقم (٢٣) أن معامل الارتباط بين المؤشرين بلغ (-٤٠٩،٠)، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية قوية جداً وذات دلالة إحصائية بين عدد الشركات التي تما خصخصتها تتناسب عكسياً خصخصتها والتعديلات الوزارية، أي أن عدد الشركات التي تتم خصخصتها تتناسب عكسياً مم عدد التعديلات الوزارية.

منذ سنوات مضت وتأكيداً على جدية الحكومة واستمر اربتها في تطبيق نهج الانفتاح والإصلاح الاقتصادي عملت الحكومات الأردنية المتعاقبة على إقرار العديد من السياسيات التي تتوافق وهذا النهج وتنفيذها من أجل خلق نهج اقتصادي متجانس، ولإيلاء الجانب الاقتصادي قدراً أكبر من الاهتمام والدراسة، شكلت الحكومات المتعاقبة فريقاً اقتصادياً من بين أعضاء طاقمها مهمته دراسته، السياسات الاقتصادية وتمحيصها، واختيار الملائم منها،

وتقديمها على شكل مقترحات إلى مجلس الوزراء؛ ليتم إقرارها، والبدء بتنفيذها من الجسهات صاحبة الاختصاص، واعتماداً على ما سبق يمكن استنتاج ما يلى:

- أن أغلب أعضاء الفريق الاقتصادي هم أعضاء في مجلس التخاصية كما نصست على ذلك المادة (٦) من قانون التخاصية الأردني رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠م(١).
- ب. يمكن تفسير العلاقة العكسية القوية بين عدد الشركات التي تسم تخصيصها وتكرارات التعديلات الوزارية في الأردن من خلال علاقة العوامل الوسيطة بيبن المؤشرين؛ فاعتماد نهج التدرج في التخصيص، كما أوضحت ذلك الدراسة سابقاً، أدى إلى بطء في تنفيذ عمليات التخصيص التي يتم تنفيذها في الأردن، مما دعا خبراء البنك الدولي إلى تأكيد ضرورة تسريع وتيرة التحول إلى القطاع الخساص في الأردن، وعدم التباطؤ في التخصيص الذي من الممكن أن يعطي مؤشراً على عدم جدية الحكومة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، مما ساهم في تغيسير بعسض الوزراء ممن لا يتوافقون مع التوجهات المطلوب تنفيذها من قبل البلسك الدولسي وصندوق النقد الدولي.
- ج. إن حدوث بعض الخلافات بين أعضاء الفريق الاقتصادي يؤثر في سرعة السير في تنفيذ عمليات التخصيص حيث إنهم أعضاء في مجلس التخاصية السذي مسن مهامه تحديد المشروعات التي ستتم خصخصتها وطرق تخصيصها؛ مما يجعل استمرارية العمل ضمن الفريق الواحد صعبة (۲)، فيلجأ رئيس الوزراء، للخسروج

⁽۱) تنص المادة (٦) الفقرة (أ) من قانون التخاصية الأردني على: يؤلف مجلس يسمى مجلسس التخاصيمة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من:

١. وزير المالية. ٢. وزير الصناعة والتجارة ٣. وزير التخطيط.

وزير العدل.
 محافظ ألبنك المركزي. ٦. رئيس الهيئة.

٧. الوزير المختص عند بحث أي موضوع يتعلق بوزارته أو أي مؤسسة ترتبط به.

٨. أربعة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص بعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من رئيس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة ولحدة.

الجريدة الرسمية، العدد (٤٤٤٣) تاريخ ٢/٧/٠٠٠٢م، ص٢٦٥٠-٢٦٥٠.

⁽٢) مقابلة وزير الاقتصاد الوطنى سلمر الطويل مع صحيفة الأنباط المشار إليها سابقاً.

من هذه الإشكالية، إلى إجراء تعديل وزاري يعيد إلى حكومته وفريقه الاقتصلدي تجانسه.

د. إن اشتراطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والضغط من قبلهما من أجلل تسريع عملية التخصيص في الأردن ساهم في إحداث بعض التعديلات الوزارية، مما زاد من نكرارات هذه التعديلات، حيث يسعى رئيس الحكومة إلى إساد الحقائب الاقتصادية في حكومته إلى شخصيات ذات نهج يتوافق مع منطلبات الله (WB, IMF) واشتراطاته.

يمكن القول إن البطء في تنفيذ عمليات التخصيص في الأردن وعدم تجانس الفريق المحكومي، وخصوصاً الفريق الاقتصادي، وعدم الإيفاء باشتر لطات المؤسسات الاقتصادية الدولية ساهمت في زيادة عدد تكر ارات التعديلات الحكومية، إلا إنه لا يمكن حصر أسباب التعديلات الوزارية في الأردن ضمن هذا الإطار، فهناك الكثير من العوامل التي تساهم في هدوث تعديل وزاري، غير إنه لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه عملية التحول الاقتصادي في الأردن في زيادة عدد تكر ارات التعديل الوزاري؛ وهو ما يفسر شكل العلاقة العكسية ببن المؤشرين؛ فالبطء في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي الذي تعد التخاصية محسور أساسي في خصوصاً مع وجود الرغبة القوية والملحة من قبل النظام لدفع عجلة الإصلاحات الاقتصادية، والإيفاء بالاستحقاقات السياسية المحلية أدى إلى زيادة تكر ارات التعديلات الوزارية.

٣. معامل الارتباط بين عدد الشركات التي تمت خصخصتها والتغيرات البرامانية.

يشير الجدول رقم (٢٣) إلى أن معامل الارتباط بين عدد الشركات التي تمت خصخصتها والتغيرات البرلمانية قد بلغ (-٥٣٠،٠) وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة جوهرية بين المؤشرين محل الدراسة، كما يتضح من معامل الارتباط أن انجاه العلاقة عكسية (سلبية)، مما يدعو إلى تفسير العلاقة بين المؤشرين خارج إطار تأثير أي من العاملين على الأخر،

وخصوصاً تأثير العامل المستقل (عدد الشركات التي تم خصخصتسها) في العسامل التسابع . (التغير ات البرلمانية).

فالتغيرات البرلمانية جاءت نتيجة استحقاقات سياسية لا ترتبط بمسيرة التخاصية التسي يجري تنفيذها في المملكة، إلا إنه يمكن القول إنه وسعياً من الحكومة وتحت هاجس تسريع وبيرة الإصلاح الاقتصادي واعتبار مجلس النواب عقبة تقف في وجه التحول السسريع إلى اقتصاد السوق، قد عملت الحكومة على حله في عام ٢٠٠١م الاستغلال فرصة عسدم وجسود المجلس في سبيل إصدار التشريعات الاقتصادية على شكل قوانين مؤقتة، والبدء بتنفيذها لتصير أمراً واقعاً عند انعقاد المجلس اللحق وهو ما تحقق؛ حيث أصدرت الحكومة وعداست أكثر من (٢٣٠) قانوناً مؤقتاً خلال فترة حل المجلس، مما شكل عبئاً كبيراً على عائق المجلس الرابع عشر الذي عمل على إقرار كم كبير من التشريعات.

تستنتج الدراسة أن الإجراءات الدستورية، والمناقشات البرلمانية، وما تغرضه من بسطه في إقرار التشريعات التي تحتاجها عملية التحول الاقتصادي من وجهة نظر الحكومة، كل ذلك أدى إلى إحداث الثغيرات البرلمانية، فعملت على تغييب مجلس النواب عن الساحة السياسية، وأقرت كثيراً من التشريعات على شكل قوانين مؤقتة بحجة أن عملية التحسول الاقتصادي تحتاج إلى إجراء عملية مراجعة تشريعية شاملة لمجمل التشريعات النافذة؛ مما أدى إلى زيادة تكرارات البرلمانية، إلا أن ضعف العلاقة بين المؤشرين يوجب البحسث في دور العوامل الوسطية وتأثيرها في العلاقة بينهما، وهو ما حاولت الدراسة إيضاحه من خلال بيلن أسباب شكل العلاقة بين مؤشر عدد الشركات التسي تسم تخصيصها، ومؤشسر التغييرات البرلمانية.

وفي الخاتمة واعتماداً على نتائج تحليل العلاقة الارتباطية بين مؤشر عدد الشركات التي تمت خصخصتها ومؤشرات الاستقرار الحكومي تتوصل الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين مؤشر عدد الشركات التي تم تخصيصها، ومؤشرات الاستقرار الحكومي ليست ذات طبيعة واحدة من حيث درجة قوتها واتجاهها؛ فهذه العلاقة قد تكون إيجابية وقد تكسون

سلبية، وربما تكون ضعيفة أو قوية، مما دعا إلى البحث عن دور العوامل الوسيطة وتأثير ها في العلاقة بين مؤشر عدد الشركات التي تمت خصخصتها، ومؤشرات الاستقرار الحكومي.

الفرع الثالث: العلاقة الكمية بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات المنف الشعبي: _

ستحلل الدراسة في هذا البند العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التخاصيبة ومؤشرات العنف غير الرسمي، (الشعبي) وهي كما حددتها الدراسة:

حيث ستتناول في البند (١) العلاقة بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرات العنف الشعبي، أما في البند (٢) فستحلل الدراسة العلاقة الارتباطية بيسسن عدد الشركات التي تم تخصيصها ومؤشرات العنف الرسمي، والجدول رقم (٢٤) يوضح لنسا هذه المعاملات:

جدول رقم (۲٤) معامل الارتباط بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنف الشعبي خلال الأعوام (۱۹۹۸–۲۰۰۵) في الأردن

إضرابات العمال	أحداث الشغب	المظاهرات	المؤشر
۰,۸۵۷	•,££Y-	٠,٠٦٩	نسبة مساهمة القطاع
			الخاص في الــ (GDP)
1,191	٠,٣٤٦	٠,٤٢-	عدد الشركات المكومية
			التي تم خصخصتها

المصدر: الملحق،

أولاً: العلاقة الارتباطية بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات العنف الشعبي:

ستقوم الدراسة بتحليل العلاقة بين مؤشر نمية مساهمة القطاع الخاص في السد (GDP) والمظاهرات، وفي الثالثة العلاقية بين نسبة مساهمة القطاع الخاص ومؤشر إضرابات العمال.

١. معامل الارتباط بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ومؤسر المظاهرات:

اعتماداً على نتائج تحليل العلاقة الإحصائية بين مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في السر (GDP)، ومؤشر المظاهرات الاحتجاجية، ومن خلال استقراء الجدول رقم (Y1) يشهم معامل الارتباط بين المؤشرين سابقي الذكر إلى أن اتجاه العلاقة طردي إيجهابي ودرجتها ضعيفة، فمعامل الارتباط بلغ خلال فترة الدراسة (٢٠,٠١)، مما يعني عدم وجهود ارتباط جوهري بين نسبة مساهمة القطاع الخاص والمظاهرات، مما يدعوا إلى النظر والبحث عن الأسباب الدافعة لقيام هذه المظاهرات، وعدم ربطها مباشرة بازدياد نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي؟

فالأردن منذ أكثر من عقد ونصف من الزمان بدأ بتطبيق برنامج للتثبيت الهيكلي يقوم على العديد من المحاور من ضمنه التخاصية؛ فالعلاقة الطردية بين المؤشرين، محل الدراسة، يمكن تفسيرها من خلال العولمل الوسيطة، فبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقه الأردن أدى إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بعد أن تخلت الدولة عن القيام بدور المستثمر، إلا أن هذا البرنامج أدى إلى خلق آثار سلبية على الطبقة الفقيرة والمتوسطة؛ مما دفعها للتعبير عن رفضها لهذا البرنامج من خلال خروجها بمظاهرات سلمية تدعو الحكومة إلى إعادة النظر في سياسات الإصلاح التي تطبقها، والتسبي أدت إلى رفسع الأسعار، وازدياد التضخم، ونقصان القيمة الشرائية للعملة المحلية، إلى غير ذلك من الأثار التي دفعت المواطنين إلى التململ والخروج بمظاهرات احتجاجية، فهذه العوامل الوسيطة أدت من جانب إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وأدت من جانب آخر إلى زيادة تكرارات المظاهرات الشعبية؛ وهو ما يؤكده شكل العلاقة الإيجابي بين المؤشرين.

٢. معامل الارتباط بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ومؤسر أحداث الشعبية:

يوضح لذا الجدول رقم (٢٤) العلاقة الكمية الذي تربط نسبة مساهمة القطاع الخاص في السير (GDP) بأحداث الشغب الشعبية في الأردن خلال فترة الدراسة، وباستقراء العلاقة بتضم

- أ. يشير معامل الارتباط بين المؤشرين، محل الدراسة، إلى وجود علاقة متوسطة
 بينهما؛ حيث بلغ معامل الارتباط (-٧٤٤٧)، مما يعني وجود علاقـــة عكسية
 وذات دلالة إحصائية بين المؤشرين.
- ب. إن اتجاه العلاقة بين مؤشر التخاصية ومؤشرات العنف الشعبي يختلف من حالــة إلى أخرى؛ ففي علاقة مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الــ (GDP) مــع المظاهرات كانت العلاقة إيجابية وضعيفة، إلا أنه في النظر إلــي العلاقـة بيـن المؤشرين، محل الدراسة، في هذا البند فإن العلاقة متوسطة وعكسية؛ وذلك يعود لطبيعة الدور الذي تلعبه المتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة بين المؤشرين.
- ج. إن اتجاه العلاقة بين المؤشرين يعني أن زيادة مساهمة القطاع الخاص في النسائج المحلي الإجمالي أدى إلى نقصان تكرارات أحداث الشغب؛ مما يثير التساؤل حول دور العوامل الوسيطة التي أدت إلى مثل هذه النتيجة العكسية.
- د. إن العلاقة العكسية المتوسطة بين المؤشرين محل الدراسة ترجع إلى أن السلطة في الأردن قد مارست، ويقوة، أساليب العنف الرسمي، وخصوصاً الاعتقالات السياسية واستخدام وحدات الجيش ضد أحداث الشغب التي قامت في المدن الأردنية.

فأحداث الشغب التي حدثت في الأردن ابتداءً من عام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٥ كانت في معظمها احتجاجاً على الآثار السلبية التي تركتها برامج التثبيت الهيكلي في طبقات الشعب، وخصوصاً الفقيرة منها، إلا أن الاستخدام المفرط المقوة من قبل السلطة أدى إلى تراجع عدد

تكرارات هذه الأحداث وعدم حدوثها إلا ثلاث مرات خلال فترة الدراسة، وكان يفصل بين المرة والأخرى عامان وأكثر.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطة ضدد أحداث الشغب الشعبية غير المنظمة، هو الذي سبب هذا الشكل للعلاقة العكسية بين المؤشرين محل الدراسة، فالسلطة استخدمت القوة المفرطة من أجل أن تؤمن استمرارية حالمة الاستقرار الأمني التي تعيشها المملكة؛ مما يساعدها في إتمام تطبيع برامع الإصلاح الاقتصادي المشترطة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية (IMF.WB).

٣. العلاقة الارتباطية بين نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ومؤسسر
 الإضرابات العمالية:

من خلال استقراء الجدول رقم (٢٤) يشير معامل الارتباط بين العامل المستقل (نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي) والعامل التابع (الإضرابات العمالية) إلى وجود علاقة قوية جداً، وذات انتجاه طردي بين العاملين، حيث بلغ معامل ارتبساط بيرسسون (١٨٥٠) مما يشر إلى وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن زيسادة نسبة مساهمة القطاع الخاص السر (GDP) أدت إلى زيادة مطردة في تكرارات الإضرابات العمالية.

مما سبق يمكن القول إن درجة العلاقة القويسة بيسن العساملين، وانجاهسها الطسردي (الإيجابي) يعود إلى أن العمال استخدموا هذا الأسلوب كطريقة تعبير من قبلهم تُعسبر عسن خوفهم ورفضهم لطبيعة العلاقة بينهم وبين صاحب العمل الخاص.

فالسلطة في الأردن منذ تأسيس المملكة أوجدت نوعاً من العقد الاجتماعي بينها وبين الرأي العام المحلي؛ مما أدى إلى خلق نوع من الأمان الاجتماعي لدى الموظفين والعمسال، فالموظف أو العامل لدى الدولة يحصل على أجرة نهاية الشهر بغض النظر عن مستوى إنجازه كما أنه يحصل على التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وهذه الامتيازات التسي تقدمها الدولة نتيجة قيامها بدور المشغل المستثمر كانت مقابل عدم ممارسة أي نشاط سياسسي

من قبل فئات الموظفين والعمال (١)، إلا أن انتقال هذا الدور إلى القطاع الخاص ليقوم هو بدور المنتج والمشغل والمستثمر أدى إلى وضع العمال تحت نوعين من الضغوط يمكن وصفهما كالآتى:

1. إن العمال في القطاع الخاص يفقدون الأمان الوظيفي الذي كانوا يحصل عليه أثناء عملهم في القطاع العام، فإذا ما تراجع مستوى إنجاز الموظف أو العامل؛ فإن ذلك يؤدي إلى فقدانه لعمله، مما يضعه تحت هاجس الخوف على مصدر رزقه، كما أن التعديلات التي أدخلت في قانون العمل وكانت بتوجيهات من الـ (IMF, WB)، وحققت رغبات أصحاب العمل وضعت العمال تحت هاجس دائم خوفاً على وظائفهم، فهذه التعديلات أعطت أصحاب العمل، وبحجة إعادة الهيكلة والتطوير الأعمالهم، أعطتهم الحق في تسريح العمال، مما زاد من قوة مكانة صاحب العمل تجاه العامل.

٢. تعتبر الأرباح الخيالية التي تحققها الشركات سواء الخاصة منها، أو النهي بته تخصيصها كانت دافعاً قوياً للعمال للمطالبة بتحسين أحوالهم، ذلك أن هذه الأرباح عائدة فه جزء منها إلى مستوى إنجاز العمال والموظفين في هذه الشركات إلا أن هذه الأرباح لا تعود عليهم بتحسن أحوالهم في وقت يستأثر فيه أعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء بافضل الرواتب والامتيازات، وباقي العمال والموظفين لا يحصلون إلا على رواتبهم التي لا تغطي تكاليف الحياة المستمرة في الارتفاع؛ مما دفعهم إلى المطالبة بتحسين أحوالهم من خلال هذه الوسئة.

٣. هناك بعض الشركات لا تقدم للعمال الامتيازات التي يحصل عليها نظراؤهم من موظفي الدولة كالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي وغيرها من الامتيازات، مما أدى إلى إيادة العبء الملقى على كاهل العمال.

مما سبق تتوصل الدراسة إلى أن زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الســ (GDP) أدت إلى زيادة في مؤشر الإضرابات العمالية، وهذا ناجم عن عدم التزام القطـــاع الخـاص

⁽١) فولر، جراهام، ليسر، أيان، الإسلام والغرب، ص٩٩.

بالعقد الاجتماعي الذي كان قائماً بين الدولة والمجتمع؛ فالقطاع الخاص لا يقدم الأمان الوظيفي و لا التأمين الصحي، مما دفع العمال إلى التوقف عن أعمالهم للمطالبة بتحسين أحوالهم كوسيلة تعبر عن رفضهم، أو خوفهم من طبيعة العلاقة القائمة بينهم وبين القطاع الخاص الذي أصبح يمارس دور المشغل والمنتج والمستثمر، بعد أن فرضت برامج الإصلاح الاقتصادي والتحولات الاقتصادية العالمية تراجع الدولة عن القيام بهذا الدور.

إذن تتوصل الدراسة إلى أن العلاقة الارتباطية بين مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي، ومؤشرات العنف غير الرسمي تختلف من حيث اتجاهها ودرجة شدتها من علاقة إلى أخرى، فقد تكون العلاقة ضعيفة وطردية، وقد تكون متوسطة وعكسية، وقد تكون قوية وإيجابية؛ وهذا يعود إلى الدور الذي تلعبه العوامل الوسيطة بين المؤشسرات مما يؤدي إلى حدوث مثل هذه الاختلافات إجمالاً.

ثانياً: العلاقة الكمية بين مؤشر عدد الشركات الحكومية التي تمت خصخصتها ومؤشرات العنف الشعبي:

انطلاقاً من المؤشرات التي تتبناها الدراسة الأحداث العنف الشعبي يمكن قياس العلاقسة الارتباطية من حيث اتجاهها ودرجة شدتها، ومؤشر عدد الشركات، والمنشآت الحكومية التي تمت خصخصتها خلال فترة الدراسة في الأردن، وذلك طبقاً للقياسات التالية:

- القياس الكمي للعلاقة الارتباطية بين عدد الشركات الحكومية التي تم تخصيصها
 والمظاهرات الشعبية.
- ٢. القياس الكمي المعلاقة الارتباطية بين عدد الشركات الحكومية التي تمت خصخصتها وأحداث الشغب.
- ٣. القياس الكمي للعلاقة الارتباطية بين عدد الشركات التـــي تمــت خصخصتها،
 والإضرابات العمالية.

وفيما يلي عرض لما سبق:

١. معامل الارتباط بين عدد الشركات الحكومية التي تمت خصخصتها والمظهاهرات الاحتجاجية.

من خلال استقراء الجدول رقم (٢٤) يشير معامل الارتباط بين مؤشر عدد الشسركات التي تم تخصيصها، ومؤشر المظاهرات الاحتجاجية إلى أن اتجاه العلاقة عكسي (سلبي) ودرجة العلاقة ضعيفة، حيث إن معامل الارتباط بلغ (٣٤٠٠٠) الأمر الذي يكشف عدم وجود علاقة جوهرية بين المؤشرين سابقي الذكر، وهذا يعود إلى أن المظاهرات الاحتجاجية التي خرجت للتعبير عن الرفض الشعبي لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وما أنتجته من آشار سلبية كانت تخرج نتيجة الآثار المباشرة لهذه البرامج على الفئات الشعبية الأكثر تأثراً بها.

إلا أن السياسات التي انبعتها الحكومة في مجال التحول إلى القطاع الخاص خصوصاً كان لها أثراً في عدم وجود اقتران مباشسر بين التخصيص والمظاهرات الاحتجاجية، فالمظاهرات الاحتجاجية وأحداث الشغب التي حدثت نتيجة تطبيق برامج التثبيت الهيكلي دعت الحكومة إلى الندرج في تطبيق التخصيص، وعدم التسرع في التطبيق على الرغم من دعوة البنك الدولي وصندوق النقد إلى تطبيق البرنامج بأسلوب الصدمة؛ أي أن يتم تخصيص جزء كبير من القطاع العام دفعة واحدة، إلا أن الحكومة الأردنية فضلت الاستفادة من مزايا التدرج في التطبيق بحيث يمكن الاستفادة من عوائد المؤسسات التي تخصخص أولاً في امتصاص الآثار التي تنجم عن التحول إلى اقتصاد السوق، فزيادة عدد تكرارات المظاهرات الاحتجاجية الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل عام أدت إلى عدم التخصيص الكبير

غير أن ضعف العلاقة يدعو إلى النظر في أسباب زيادة تكرارات المظاهرات الشعبية مقابل قلة عدد الشركات التي تم تخصيصها خارج إطار العلاقة بين المؤشرين؛ بل يجب الأخذ بعين الاعتبار أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل عام في خروج مثل هذه المظاهرات.

٢. معامل الارتباط بين عدد الشركات الحكومية التي تم تخصيصها ومؤشرات أحداث الشغب:

لا يخرج تحليل العلاقة بين هذين المؤشرين عن تحليلها بين مؤشر عدد الشركات التي تم تخصيصها ومؤشر المظاهرات؛ إلا فيما يخص اتجاه العلاقة بين مؤشر عدد الشركات التي تم تخصيصها ومؤشر أحداث الشغب، فمن خلال استقراء الجدول رقم (٢٤) يشير معامل الارتباط بين عدد الشركات الحكومية التي تمت خصخصتها وأحداث الشغب إلى أن درجة العلاقة ضعيفة وذات اتجاه طردي إيجابي، حيث إن معامل الارتباط بلغ (٢٤٦، ١) مما يشير إلى عدم وجود ارتباط جوهري بين المؤشرين محل الدراسة، أي أن زيادة عدد الشركات التي تم تخصيصها أدى إلى زيادة عدد أحداث الشغب، إلا أن هذه الصورة تخالف الواقع؛ فعدد الشركات التي تسم تخصيصها قياساً بحجم القطاع العام في الأردن بقي محدوداً؛ إلا أن هذا الواقع قابله زيادة في تكرارات أحداث الشغب مما يدعو إلى البحث في دور العوامل الوسيطة بين العاملين.

وفي ضوء ما سبق تؤكد الدراسة أن الآثار السلبية لبرنامج المتحول الاقتصادي كالمسابت هي الدافع الرئيسي لحصول أحداث الشغب، فقبل إتمام أول عملية تخصيص في الأردن عسام ١٩٩٨ قامت أحداث الشغب احتجاجاً على رفع الأسعار، فخصخصة القطاع العام ليست من الأسباب الرئيسة الواقفة وراء قيام مثل هذه الأحداث، وهو ما تؤكده درجة العلاقة الضعيفة بين العاملين.

٣. معامل الارتباط بين عدد الشركات التي تمت خصخصتها والإضرابات العمالية:

يوضح لنا الجدول رقم (٢٤) العلاقة الكمية بين عدد الشركات النسي تسم تخصيصها والإضرابات العمالية خلال فترة الدراسة، وباستقراء العلاقة يتضح لنا ما يلي:

يشير معامل الارتباط بين العامل المستقل (عدد الشركات) والعدامل التسابع (إضرابات العمال) إلى وجود علاقة ضعيفة، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (١٠٠٠)، وهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط جوهري بين العاملين، على الرغدم من كون لتجاه العلاقة بينها إيجابياً (طردياً).

ب. يثير الشكل الإيجابي للعلاقة بين العاملين على الرغم من ضعفها التساؤل، إلا أنه يمكن تفسير ذلك من خلال تحليسل دور العوامسل الوسسيطة بيسن المؤشسرين، فالحكومة، بالإضافة إلى التدرج في عملية التخصيص كما ذكرت الدراسة سابقاً وتجنباً للأثار السلبية المباشرة الناجمة عن عملية التخصيسص علمي المجتمع، اشترطت على المستثمرين الذين يتملكون أو يديسرون الشركات والمؤسسات الحكومية التي تتم خصخصتها أن لا يقوموا بتسريح فورى للعمال، فاشترطت مدداً بتجاوز الخمس سنوات، وخصوصاً في الشركات الكبيرة حتى بمكن للشويك الاسترائيجي أو للإدارة الجديدة أن تسرح أياً من العمال الذين يزيدون عن حاجــة الشركة ولم يستجيبوا لعملية التدريب ويطوروا أنفسهم بمسا يلائسم واقسع الإدارة الجديدة، كما أن الحكومة اشترطت على هؤلاء المستثمرين إذا ما أرادوا الاستغناء عن أي عامل قبل حصوله على النقاعد أن نقدم له الشركة تعويضاً ومكافأة كبيرة تعينه على إيجاد مصدر دخل آخر وأكبر، ومثال ذلك ما حصل مع موظفي شركة الاتصالات الأردنية الذين حصاوا على مبالغ مجزية قبل أن يُستغنى عن خدماتهم. ج. أدت الاستثمارات الكبيرة التي حصلت في بعض القطاعات التي تمت خصخصتها أدت إلى إيجاد مئات فرص العمل، ورفعت من سقوف الرواتب والدخول قياســــــاً برواتب الحكومة، فقطاع الاتصالات مثلاً بلغ هجم الاستثمار فيه ما يفوق المليسان دولار منذ العام (٢٠٠٠)؛ وارتفع عدد العاملين في القطاع بشتى أصدافه ايصك إلى أكثر من (٣٤) ألف عامل هذا إضافة إلى حدوث تحسن نوعى في الأجـــور والرواتب التي يحصل عليها هؤلاء الموظفون(١) هذا على سبيل المثال لا الحصر، فالسياسات الحكومية كان لها دوراً فاعلاً في تخفيف الآثار السلبية للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى حدها الأدني.

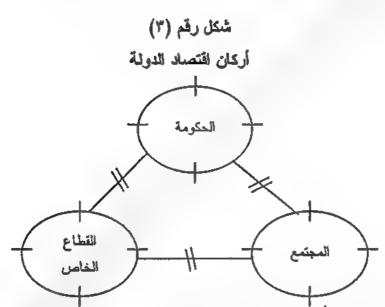
⁽۱) إحصاءات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. .www.trc.gov.jo/static-Arabic/maindicators.shtm

وعليه يمكن القول إن ضعف العلاقة بين العاملين على الرغم من إيجابيتها كان ناجماً عن دور العوامل الوسيطة، وهو ما بينته الدراسة، أما الشكل الطردي المعلاقة؛ أي أن زيسادة التخصيص تفرض زيادة الإضرابات يعود إلى خوف العمال مسن تغير طبيعة الإدارة أو الملكية، فالقطاع العام يقدم الأمان الوظيفي الموظف، وهو ما يفتقده موظفو القطاع الخاص.

إذن في ضوء ذلك، وبالاستناد إلى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون، بين عدد الشركات الحكومية التي تم تخصيصها، ومؤشرات العنسف غير الرسمي (الشعبي)، يمكن التوصل إلى نتيجة فحواها أن العلاقة بين العاملين ليست ذات طبيعة واحدة من حيث درجة قوتها واتجاهها، فهذه العلاقة قد تكون إيجابية أو سلبية، ضعيفة أو متوسطة أو قوية؛ طبقاً لطبيعة العلاقة بين العامل المستقل والعامل التابع والتأثير المباشو، أو غير المباشر لإحداهما على الآخر مع عدم إغفال دور المتغيرات الوسيطة، وما تساهم به مسن غير المباشر لاعداهما على الآخر مع عدم إغفال دور المتغيرات الوسيطة، وما تساهم به مسن تأثير في اتجاه العلاقة ودرجة شدتها.

الخاتمة والاستنتاجات:

اعتماداً على ما سبق وخلاصة للقول، يظهر جلياً أن اقتصاد الدول النامية وخصوصاً في الأردن يجب أن يقوم على ثلاثة أركان رئيسة للحفاظ على استقرار الدولة، وتحفظ كيانها، وتساعد في تقدمها وازدهارها، وتحقيق أهداف سياستها العليا، وتبقي على دول الرفاه التي تحفظ الطبقات الاجتماعية وخصوصاً الوسطى على أن يقوم للتوازن بين هذه الأركسان، وأن تحظى كلها بالقوة والعناية والاهتمام نفسه، وهي كما يمثلها الشكل التالي:



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مقابلة مع الدكتور عبدالخالق عبدالله أجرتها إذاعة (DBC) العربية في برنامج كضية حسوار نتارلت وفاة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريمان الأحد ١٩/١/٢٨ ، ٢٥٠

- (--) تعني تساوي الوزن والقوة.
- (=) تعنى تساوي المساقة بين كل ركن والآخر.

من الشكل السابق تؤكد الدراسة أن العلاقة بين أركان اقتصاد الدولة يجبب أن تكبون متوازنة، وأن تحظى كلها بالقدر والقوة نفسيهما أي السعي إلى قيام حالة من التوازن بين هذه الأطراف الثلاثة، فإيلاء أي ركن من هذه الأركان أهمية أكبر أو إعطاء قوة أكثر يؤدي إلسى اختلال التوازن، وضعف مركز الأركان الباقية مما يؤدي إلى تغول هذا الركن علي باقي أقرانه.

من هنا تنطلق فرضية الدراسة في تطيلها للحالة الأردنية، التي افسترضت أن هناك تأثيراً سلبياً للتخاصية التي يمثلها القطاع الخاص في الاستقرار السياسي للدولة، ناجم عن

تراجع مركز الحكومة قياساً بالقطاع الخاص، وحدوث حالة من الاحتقـــان لــدى المجتمسع؛ فالدراسة لا تناقش التخاصية انطلاقاً من مبدأ قبولها من عدمه لأن هذا لا يقدم أي جديد.

ويتعارض مع الواقع القائم على جدية فيه الحكومة الاستثمار في تطبيق هذه السياسية وانتهاجها فقرار التخاصية نهائي ولا رجعة عنه للحكومة الأردنية، ولا يقبل أي نقاش حيث إن الدولة اعتمدت التحول إلى القطاع الخاص كنهج اقتصادي، إلا أن الدراسة تنساولت هذه القضية من حيث مدى تأثيرها العلبي في الاستقرار السياسي للأردن، وماهية الآثار الجانبية السلبية التي تركتها في المجتمع الأردني على الرغم من أرقام النمو الاقتصادي السنوية التي تقدمها البيانات الحكومية.

أما فيما يخص مدى تأثير الخصخصة في الاستقرار السياسي في الأردن، فقد عملست الدراسة على تحليل العلاقة الارتباطية بين مؤشرات العامل المسستقبل (التخاصيسة) وبيسن مؤشرات العامل التابع (الاستقرار السياسي)؛ غير أنه يجب التمييز بين نوعين من التأثيرات، التأثير الفعلي، وهو ما تم قياسه من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون بين مؤشرات كلي من الظاهرتين، أما الشكل الثاني للتأثير وهو ما يمكن تسميته بالتأثير غير المباشر أو الكامن، وهو ما حللته الدراسة تحت ما يسمى بكشف الحساب الاجتماعي التخاصية أي تأثيرات هسذا النهج الاقتصادي في المجتمع، وهو ما كشفت عنه أرقام الفقر والبطالة والتضخم ومسستويات المعيشة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج المباشرة التالية التي تم قياسها من خــــالل تحديد اتجـــاه العلاقة ودرجتها بين التخاصية والاستقرار السياسي على النحو التالي:

الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشرات الاستقرار السياسي، وهي (مؤشرات العنف الرسمي، الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشرات الاستقرار السياسي، وهي (مؤشرات العنف الرسمي، ومؤشرات العنف التحليل علي الاستقرار الحكومي، ومؤشرات العنف الشعبي)، ولقد جاءت نتائج التحليل علي النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٢٦):

الجدول رقم (٢٦) اتجاه العلاقة ودرجتها بين مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص، ومؤشرات الاستقرار السياسي

درجة العلاقة	اتجاه العلاقة	معامل الارتباط	مؤشرات الاستقرار السياسي
ضعيفة	طردي	٠,١٦٨	أحكام السجن وأوامر الإعدام
متوسطة	عكسي	-3 P7	الاعتقالات السياسية
ضميفة	عكسي	-۲٤٣٠	استخدام وحدات الجيش
ضنعيفة	طردي	٠,٢٩١	التغير الوزاري
قوية	عكسي	-,097-	النعديل الوزّارَيُّ
ضعيفة جدأ	طردي	*,***	التغيرات البرلمانية
ضبعيفة	طردي	.,.79	المظاهرات
متوسطة	عكسي	· £ £ Y –	أحداث الشغب
قوية جداً	طردي	Aoy	إضرابات العمال

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٦) إلى أن هناك اختلافاً في اتجاه العلاقة ودرجتها ببن كل مؤشر وآخر، إلا أن نتيجة تحليل العلاقة الارتباطية ببن مؤشرات التخاصية، ومؤشرات الاستقرار السياسي تظهر اتجاها عكسياً لفرضية الدراسة، فالبيانات الدواردة في الجدول رقم (٢٦) بشكل عام تشير إلى أن فرضية الدراسة لم تتحقق؛ أي أن التخاصية لسم تحدث تأثيراً سلبياً في حالة الاستقرار السياسي في الأردن، باستثناء العلاقة الارتباطية بيسن نسبة مساهمة القطاع الخاص ومؤشر إضرابات العمال؛ حيث إن اتجاه العلاقة ودرجة شدتها بين المؤشرين توافقت مع فرضية الدراسة التي تنص على وجود تأثير ملبي للعامل المستقل على العامل التابع حيث كان اتجاه العلاقة طردياً ودرجة شدتها قويسة جداً؛ أي أن زيدادة التخاصية زادت من إضرابات العمال.

٢. اتجاه العلاقة ودرجتها بين مؤشر عدد الشركات التي تمت خصخصتها ومؤشرات الاستقرار السياسي:

جاءت نتيجة تحليل العلاقة الارتباطية بين معاملات مؤشر عدد الشركات التي خصخصتها ومعاملات مؤشرات الاستقرار العبياسي على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٢٧) كما يلي:

الجدول رقم (٢٧) الجدول عند القطاع الخاص المجاه العلاقة ودرجتها بين مؤشر السياسي ومؤشرات الاستقرار السياسي

درجة العلاقة	لتجاه العلاقة	معامل الارتباط	مؤشرات الاستقرار السياسي
ضبعيفة	طردي	-,110	أحكام السجن وأولمر الإعدام
ضنعيفة	طردي	٠,٢٧٨	الأعتقالات السياسية
ضعيفة	طرد <i>ي</i>	777,	استخدام وحدات الجيش
ضعيفة	طردي	٠,٢٥١	التغير الوزاري
قوية جداً	عكسي	9 - 8-	التعديل الوزاراي ﴿
ضعيفة جدأ	عكسي	.,.70-	التغيرات البرلمانية ٧٠٠
ضعيفة جداً	عكسي	+,£Y ^	المظاهرات ال
ضعيفة	طردي	٠,٣٤٦ ﴿ ﴾	أحداث الشغب
ضعيفة جدأ	طردي	٠,٠٩١	إضرابات العمال

تشير بيانات الجدول رقم (٢٧) إلى أن فرضية الدراسة لم تثبت صحتها حيث إن درجة العلاقة (الضعيفة والطردية) بين مؤشر العامل المستقل، وبين مؤشرات الاستقرار السياسي تشير إلى عدم وجود تأثير سلبي للتخاصية في مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن.

كما أن بيانات الجدول السابق تظهر أن تطبيق سياسة التخاصية أثر بشكل ضعيف في حالة الاستقرار السياسي في الأردن فاتجاه العلاقة بين مؤشسر عدد الشركات التي تسم تخصيصها، ومؤشرات الاستقرار السياسي لم تتوافق مع فرضية الدراسة التي تنص على أن التحول إلى القطاع الخاص في الأردن قد أثر سلباً في حالة الاستقرار السياسي.

مما سبق واعتماداً على تحليل العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التخاصية، ومؤشسرات الاستقرار السياسي في الأردن خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٥)، يمكن التوصل السي نتيجة عامة مفادها أن اتجاه العلاقة بين المؤشرات الفرعية لكل من التخاصية والاستقرار السياسي ليست ذات طبيعة واحدة، فهي كانت في حالات طردية، وفي حالات أخرى عكسية، كما أن درجة العلاقة بين مؤشرات كل من العامل المستقل والعامل التابع تختلف من حالة إلى أخرى فهي في بعض الأحيان قوية جداً، وفي أحيان أخرى ضعيفة جداً، وعليه فإن الفرضية الرئيسية فلاراسة والتي تنص على وجود تأثير سلبي التخاصية في حالة الاستقرار السياسي في الأردن لم تثبت صحتها، وهذه النتيجة جاءت اعتماداً على تحليل معاملات الارتباط بين مؤشرات كلى من العامل المستقل والعامل التابع.

وبناء عليه يعتقد الباحث أن العوامل الوسيطة كان الها دور في خلق هذا الشكل العلاقة بين الخصخصة وحالة الاستقرار السياسي في الأردن، فتدرجية تطبيق سياسة التخاصية وقلة عدد الشركات التي تم تخصيصها نسبة إلى حجم القطاع العام في الأردن، بالإضافة إلى قصر العمر الزمني لبرنامج التخاصية الأردني، واستخدام جزء من عوائد التخاصية بقرار سياسي، ولعايات سياسية (كخلق حالة من القبول الشعبي لحكومة، أو لقرار ما مثلاً)، قد ساعد كنسيراً في تخفيف الآثار السلبية للتخاصية في حالة الاستقرار السياسي في الأردن.

ففترة السد (٨) سنوات وهي عمر برنامج التخاصية الأردني حتى العام ٢٠٠٥ فسترة قصيرة نسبياً من الصعب أن تظهر خلالها التأثيرات السلبية للتخاصية على حالة الاسستقرار السياسي في الأردن؛ إلا أن هذا لا ينفي حدوث بعض حالات تؤشر على حالسة من عدم الاستقرار السياسي كما هو الحال بالنسبة إلى تأثير مؤشر التخاصية (نسبة مساهمة القطاع الخاص في الد (GDP) على مؤشر الاضرابات العمائية، حيث أدت زيادة نسبته إلى زيسادة شدة الإضرابات العمائية كما حدث مع عمال شسركة البوتاس، وغيرها من الشسركات والمؤسسات الأخرى.

فالدراسة تعتقد أن تأثير التخاصية في حالة الاستقرار السياسي من الصعب حدوشها خلال السنوات الأولى من عمر برنامج التخصيص كما في الحالة الأردنية، فالعمر القصيير والعدد القليل للشركات التي تم تخصيصها ليست ذات أثر فعال في حالة الاستقرار السياسي، خصوصاً أن الحكومة الأردنية قد اشترطت على المستثمرين الذين يحلون مكائها عدم الاستغناء عن العمال إلا بعد مرور خمس سنوات على الخصخصة، غير أن الباحث يعتقد أن التأثيرات السلبية المخصصة في الاستقرار السياسي تزداد كلما طال العمر الزمني لبرنامج التخصيص وزادت النسبة المخصصة من القطاع العام، خصوصاً إذا ما ترافق هذا مع معدلات بطالة وفقر عاليتين وارتفاع لأسعار السلع، وزيادة في حجم المديونية كما في حالة الأردن، وعدم تحسين الوضع المعيشي الطبقتين المتوسطة والفقيرة، وعدم حدوث تغيير على نسب مساهمة القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي الدولة، مما يؤدي إلى سرعة تاثره

بالأحداث الإقليمية أو العالمية، وزيادة انكشافه إلى الخارج بسبب قلة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي، مما يؤدي إلى نشوء حالة يسميها الخيراء الاقتصاديون بالاقتصاد سريع العطب وهذه الحالة تنشأ عندما يكون قطاع الخدمات يشكل أكثر من 7% من الاقتصاد، وهو ما ينطبق على حالة الاقتصاد الأردني؛ حيث نسبة مساهمة قطاع الخدمات فيه تصل إلى ٧٠% مما يعني سرعة تأثره بالأحداث الخارجية، وارتباط استقراره، وتحسن مستويات نموه بها، هذا إذا ما علمنا أنه في عام ٧٠٠٧م سوف تنتهي فترة السماح (جدولسة الديون) الممنوحة للأردن من قبل نادي باريس فيما يتعلق بمليارات الدولارات من الديون؛ مما يوجب على المملكة دفع هذه الأعباء الإضافية التي استبقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوجب على المملكة دفع هذه الأعباء الإضافية التي استبقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وضدوق النقد الدولي وهو و و الناسان الأردن أمام استحقاقات لا قبل له بها، فتندفع الحكومة إلى الحل الأسهل؛ وهو و وع الأسسان.

إضافة إلى ما سبق فإن التأثيرات غير المباشرة (الكامنة) تشير إلى ازدياد التأثير السلبي للتخاصية على المجتمع الأردني، فالفقر والبطالة في ازدياد، ومعدلات النضخم في ارتفاع ومستويات المعيشة في الحدار، هذا بالإضافة إلى الخفاض الإنفاق على التعليم والصحة كمسا بينت الدراسة مما زاد من تدهور مستوى المعيشة للطبقة الفقيرة والمتوسطة بشكل كبير، مسع تركز للثروة في أيدي فئة قليلة من السكان بدلاً من توزيع مع ثمار النمو الاقتصسادي على جميع السكان بصورة عادلة، مما ينتج حالات من الاحتقان الشعبي التي قد يعبر عنها بأحداث شغب قوية كما حدث سابقاً في الأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢.

مما سبق يمكن القول إن نتائج تحليل معاملات الارتباط بين العاملين تنفسي فرضية الدراسة التي تنص على وجود تأثير سلبي للعامل المستقل على العامل التابع، إلا أن التائير غير المباشر للتخاصية على الاستقرار السياسي في الأردن كان أكبر وأكثر قوة من التائير المباشر الذي استتر وراء نتائج تحليل معاملات الارتباط بين مؤشرات كل من العاملين محل الدراسة بسبب قصر العمر الزمني لبرنامج التخصيص في الأردن، وقلة عدد الشركات التسي تم تخصيصها نسبة إلى حجم القطاع العام في الأردن.

الراجع العربية

- ابراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز در اسات الوحدة العربية،
 بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
 - ٢. إحصاءات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. . بيسبر المناع الاتصالات المناع ا
- ٣. أحمد، آدم مهدي، الخصخصة في البادان النامية، القاهرة، الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.
- الأحمد، مالك بن إبر اهيم، العوامة في الإعلام والعوامة مقاومة وتفاعل، البيان، magazine.com/files/alobal/11.htm
 - ٥. الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، ٥٠٠٥م، ١٩٠٥م www.dos.gov.jo
- الأردن مثال عملي (تقويم الإصلاح)، إعداد مركز المشروعات الدولية الخاصة ومجموعة فيوتشوز، www.cipe.org
- ٧٠ الأردن، (التدابير الأمنية تشكل انتهاكاً تحقوق الإنسان)، منظمة العفو الدولية رقم الوثيقة
 ١١٠٠/ara.ammestv.vg/library/ARAMDE1600/2002
 - . ساليب التحرل للملكية الخاصة م www.islam-onlin:het/iol-arabic.asp
 - ٩. استجلينز، جوزيف، ضحابا العوامة، ترجمة لبني الريدي، القاهرة، دار ميرين، ٢٠٠٦م،
- ١٠ الاستراتيجية الوطنية للتخاصية، الوحدة التنفيذية للتخاصية، عمان، أقرها مجلس الــــوزراء بـــاريخ
 ١٩٩٩/٨/١٠ م.
 - ١١. الإسلام السياسي محاولة في فهم الظاهرة، ١١/١/١٤ ٢م.

http://dlidour.online.fr/modules.nin3name=News.tile=article&sid

- ۱۲. الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، تحرير وإعداد مصطفى محمد عبدالله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، ١٩٩٩ م.
- ١٣. الأفندي، عبدالوهاب وآخرون، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٧م.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: تقييم برامج الخصخصة في منطقة ألاسكوا
 ١٩٧٤ ١٩٩٩).
- ١٥. أمين، سمير وآخرون، الاستراتيجية واقتصاد السوق (تجارب الصين، فينتام)، كوبا، القاهرة، مكتبــة مدبولي، ط١، ٢٠٠٣م.
 - ١٦. أمين، سمير، في مواجهة أزمة عصرنا الحاضر، القاهرة، سيناء للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٧١م.
 - ١٧. أركرانيا (شوهته الثورة) فيكتور يوتشينكو، نيوزويك النسخة العربية، الكويت، ١٢/٢، ١٠٥م.
- ١٨. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية "القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربية" مركز دراسات
 الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة ١٢-١٧ أيار
 ١٩٩٠.
- ١٩. بدارنة، سربان "محمد سعيد" قالح، الأهمية الجيوبوليتيكية للأردن، إربد، دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٥م.
- ٢٠ بداية انهيار النظام السوري، مجلة الوطن العربي، ابنان بيروت، السينة الثامنية والعشرون،
 العدد(١٤٩٠)، الجمعة ٢٢/٩/٥٠٠م.

- ٢١. برقاوي، نزيه، سياسة وبرنامج التخاصية في المملكة الأردنية الهاشمية، حلقة عمـــل حسول تقييسم
 سياسات التخصيص في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبى، ٢٢-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥م.
- ٢٢. برقاوي، نزيه، لماذا أسلوب البناء والتشغيل وإعادة الملكية، (BOT) في مشاريع البلديات، مجلة أخبار التخاصية، عمان، العدد (١٤)، آذار ٢٠٠٥، الهيئة التنفيذية للتخاصية.
- ٢٣. بركات، حليم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مؤشرات الأداء الاقتصادي (ترتيب مؤشر القسدرة التنافسية للنمو)
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مؤشرات الأداء الاقتصادي (ترتيب مؤشر القسدرة التنافسية التنافسية المتحدة الإنمائي (UNDP)
- درو، فوليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب، بيروت، المؤسسة الجامعيسة للدراسسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م.
- ٢٦. البلبل، على أحمد، تقييم سياسية التخصيص في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبـــو ظبــي،
 ٢٠٠٣م.
- ٢٧. بلغزيز: عبدالإله، العولمة والهوية الثقافية عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، المستقبل العربي، بسيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٢٩)، تاريخ ٩٩٨/٣ م.
- ۲۸. بلقزیز، عبدالإله، السیاسة في میزان العلاقة بین الجیش والسلطة، الجزء الأول من كتاب الجیش
 والسیاسة والسلطة في الوطن العربي، بیروت، مركز دراسات الوحدة العربیات، ط۱، كسانون أول
 ۲۰۰۲م.
- ۲۹. البنك الدولي، تقرير خبراء البنك الدولي لوضع خطة عمل التخاصية في الأردن، ترجمة رشيد أبسو غيدا، جريدة الدستور، ٩-١٩٩١م، وزارة التخطيط، عمان، ١٩٩٦م، تقرير عن التخاصية في الأردن.
- ٣٠. البنك المركزي الأردني، النقرير السنوي لمعام ٥٠٠٥م (تقييم لموقع الاقتصاد الأردني تقرير التنافسية المالمي لمام ٢٠٠٥م).
- ٣١. بورصة عمان، جدوى الاستثمار في بورصة عمان من أجل تخفيض مخاطر الاستثمار مسن خسلال
 التتربع الجغرافي أم من أجل أدائها، الإنترنت. المناسبة http://194.165.146.24/er/print.php?menu_id_1
- ٣٢. بومر، اليكساندر، إصلاح الاستثمار في الأردن، ورشة عمل نظمتها مؤسسة تشجيع الاستثمار بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٦م، عمان-الأردن.
 - ٣٣. الببلاوي، حازم، التغيير من أجل الاستقرار، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
 - ٣٤. التخاصية في الأردن، الهيئة التنفيذية التخاصية، عمان، حزيران ٥٠١م.
- ٢٥. تشومسكي، نعوم و آخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم "السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل"، ترجمة حمزة المزيئي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ٣٠٠٣م.
 - ٣٦. تقارير منظمة العلو الدولية خلال الأعوام من ١٩٩٨–٢٠٠٥م.
- ٣٧. التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩، إشراف سيد ياسين، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة،
 - ٣٨. تقرير التنمية الإنسانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/الإنترنت.

- 79. تقرير التنمية الاجتماعية في الأردن للعام ٢٠٠٤م، بعنسوان السياسسسات الاجتماعيسة في 79. تقرير التنمية الاجتماعيسة الاجتماعيسة بالتعسساون مسمع الأردن، المركسيز الأردن، المركس
 - ٠٤٠ تقرير التوازن العسكري، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٢. <u>www.liss.org</u>
- ١٤. تقرير خبراء الاتحاد الأوروبي حول نجاح تجربة التخصيص في الأردن الهيئة التنفيذية للتخاصيسة،
 عمان، ٢٠٠٦م.
- ٤٢. تقرير منظمة هيومن رايتس ووبش، الأردن اعتقالات مريبة (دائرة المخابرات العامة ومشكلة سيادة القسيادة القسيانون فيسمسي الأردن)، الكتيباب (١٨) رقيب م (١٨) أيليبول/٢٠٠١م http://hrw.org/arabic/docs/2005/5ordom/12472.htm
- 23. ثابت، نحمده عبدالحليم، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم المؤتمسير العسالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٤٠٠٤م.
- الجبالي، محمد، القطاع العام وبرنامج إعادة الهيكلة في تونس، ندوة جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، أيار ١٩٩٥.
- الجراف، مهدي إسماعيل، تجارب دولية في الخصخصة: دروس مستفادة مسمن تجسارب ماليزيها،
 ونيوزياندا والمكسيك، مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد ا، مجلد ٢٤، ١٩٩٦.
 - ٤٦. جريدة الأنباط، "بيانات الإصلاحيين الجدد" "السلم بالعرض"، العدد ٢٢، الأحد ٢٢/٥/٠٠٠م.
 - ٤٧. جريدة الأهالي، العدد (٢٧٨) الخميس ٢/٤/١ ٢٠٠١م السنة السادسة عشر، عمان.
- ٨٤. جرين، توماس، المعركات الثورية المقارنة، "بحث عن النظرية والعدالسة، بسيروت، دار الطليعسة،
 ١٩٨٢م.
- ٤٩. جفال، عمار، قوى ومؤمسات العولمة (التجليات والاستجابة العربية)، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠٧، السلة الثانية عشرة، صيف ٢٠٠٢م.
 - . ٥٠ جلطي، غائم، الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات، www.uluminsania.ncu/b91.htm
 - ٥١. الجريدة الرسمية، العدد٤٤٤٦، تاريخ ٢/٧/٠٠٠٢.
- ٥٢ الجُميلي، حميد، إعادة الهيكلة المالية الدولية والدور الجديد لصندوق النقد الدولي، مجلة المنتدى،
 عمان، منتدى الفكر العربي، العدد (٢٢٦)، المجاد الحادي والعشرون (١) كانون ثاني/٢٠٠٦م.
 - ٥٣. الجنداني، الحبيب، حوار الحضارات ... لماذا، وكيف، ومع من؟ www.balagh.com/islam/180qa7bi.bim
- - ٥٥. جونز، سوزان، الطريق لنقل الملكية العامة القطاع الخاص، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩١.
- ٥٦. حافظ، سعد، "سياسات التكيف" وآليات السوق، المجلة العربية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، السنة الثانية، العدد ١، حزير ان ١٩٩٤م.
- ابن حبتور، عبدالعزيز سامح، إدارة عمليات الخصخصة: "وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي"،
 دراسة مقارنة، عمان، دار صفاء النشر والتوزيع، ط۱، ۱۹۹۷م.
- ٥٨. حتر، ناهض، الليبرالية في مواجهة الديمقراطية (قراءة في الحالة الأردنية)، عمان، أزمنة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣م.

- ٥٩. حتر ، ناهض، الملك حسين بقلم يسارى أردني، عمان، أزمنة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣م.
- ٦٠. حتر، ناهض، تحولات جدرية في الأردن (١٩٩٤-٢٠٠٤)، القاهرة، المحروسة للنسر والتوزيع،
 ٢٠٠٤م.
- 71. الحسين، عبدالله الثاني، خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في منتدى للعمل العربي الأمريكي، الولايات المتحددة الأمريكيات أن المتحددة الأمريكيات أن المتحددة الأمريكيات المتحددة المتحددة
- ٦٢. حسن، أحمد محمد للظاهر، "المتعديل الوزاري في الأردن، المغزى والدلالات السياسية الدولية، العدد
 ١٤٧ ع.٠٠ ٢م.
 - ٦٣, حرب الأشباح في سوريا، مجلة الوطن العربي، العدد (١٤٩٤)، الجمعة ٢١٠٠٥/١،٢٦م.
 - ٣٤. حمد، سماح، الخصيفصة، عرض النصادي للسلبيات والإيجلبيات، www Albaladobline.com.
- ١٥٠ الحمارنة، مصطفى وآخرون، معان أزمة مفتوحة، عمان، الجامعسة الأردنيسة، مركسز الدراسات
 الاستراتيجية، أيلول/٢٠٠٣م.
- ۲۱. أبو الحمد، فتحي، ديون الدول النامية وبلغت (۲۱۷۱) بليسون دوالار، مكتسب الجزيسرة، القساهرة،
 www.Suhuf.nct.sa/2000jaz/feb/13/oc15.htm ، ۲۰۰۵،
- ١٦٨. الحوراني، هاني، الصبح، رياض، الحركات الاجتماعية في الأردن (التطور والبنية) الدور الراهسن
 والمستقبلي)، الإنترنت. http://forumtiersmonde.net/arabic/social_Actions_in_Arab_countries.
- ۲۹. الحوراني، هاني، دليل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن، مراجعة إيكا وهبة، عمسان، دار سندباد للنشر، ۲۰۱۱، مركز أبحاث الأردن الجديد.
 - · ٧٠ الخصخصة: المفهوم والأهداف والمبررات الاقتصادية، www.Acc.Fl.org .
- ٧١. خضر، حسان، خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط،
 العدد ١٨، السنة الثانية، حزيران ٢٠٠٣.
 - ٧٢. ابن خلدون، المقدمة، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ٢٤. خليفة، عبدالرحمن، أبديولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية،
 ١٩٩١م.
- د. خليفة، علاء، التخاصية (نظرة شاملة)، ندوة التخاصية مالها وما عليها، عمان، نقابة المهدسين
 الأردنيين ١٩٩٩/٣/٢٤.
- ٢٦. خيشم، مصطفى عبدالله، موسوعة علم السياسة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، بنغازي،
 ١٩٩٤م.
 - ٧٧. دائرة الإحصاءات العامة، مؤشر الأمن والعدالة. http://www.dox.go.jo/do home/jorfig/2000/19/jpg
- ٧٨. دالاس، رولان، الحسين حياة على الحافة (تاريخ ملك ومملكة)، ترجمة جولي صليبا، عمان، الأهليــة للنشر والتوزيع.

- ٧٩. دبدوب، إبراهيم وآخرون، ندوة الأزمات الاقتصادية الراهنة في العالم، مؤسسة عبدالحميد شـــومان،
 عمان، أيلول ١٩٩٨م.
- ٨٠. الدحلة، هادي، حماية المواطنين وحقوق الإنسان، نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان فـــي الأردن،
 عمان، العدد (١٨) آلب ٢٠٠٦م.
- ٨١. الدستور الأردن للصادر عام ١٩٥٢ وتعديلاته، للفصل الرابع، القسم الأول، المواد من ٢٨ إلى ٤٠.
- ٨٢. دهال، رياض، الماج حسن، حول طرق الخصخصة، تجارب بعض الدولة النامية، مجلسة بحوث اقتصادية عربية، عدد ١٣، سنة ١٩٩٨.
- ٨٣. أبو دية، سعد، مهدي، عبدالمجيد، الجيش العربي وديلوماسية الصحراء، عمان، المطابع العسكرية، ١٩٨٧.
- ٨٤. الرافعي، حسن، تمويل مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكيسة، مجلسة أخبسار التخاصية، العدد (١٤)، إذار ٢٠٠٥، عمان، الهيئة التنفيذية للتخاصية.
- ۸۰. الربیعی، عبده محمد فاضل، الخصيخصية (وأثرها على النتمیة بالدول النامیة)، القساهرة، مكتبسة مدبوئی، ط۱، ۲۰۰۶م.
- ٨٦. الرجوب، سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموف، إربد-الأردن، ٢٠٠٥.
- ۸۷. رسم خريطة المستقبل العالمي، مجلس المخابرات القومي الأمريكي (مشروع سنة ۲۰۲۰ المستقبل العربي)، بيروت، مركز دراسات، الوحدة العربية، العدد ۳۱۳، آذار ۳/۰۰۵م.
- ۸۸. رشید، حیدر، بین التفاصیة وضریبة الدخل و أسهار الأسهم، صحیفة العسرب الیسوم بتساریخ مدینه العسرب الیسوم بتساریخ <u>www.alavabalywm.net/printnews2.phg3news/d=6326</u>.
- ٨٩. الرشواني، منار محمد، إصلاح من غير إصلاحيين، صحيفة الغد الأردنية، الخميس ١٩/٥/٥٠١٠ العدد ٢٩٢.
- ٩٠. الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٣٠٠٧م.
- ١٩٠. الرشواني، منار، سياسيات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق-الأردن، ١٩٩٩.
- ٩٢. الرواشدة، رمضان، عن المؤمسة العسكرية الأردنية، صحيفة الرأي الأردنية، تاريخ ٢٩/٦/٢٩م.
- ٩٣. روبرت، جوفير، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبدالرحيم الحلبي، بيروث، الـــدار العربية للموسوعات، ط١، ١٩٩٠م.
- ٩٤. روت دونالد، التخصيص إقناع جمهور متشكك (وجهة نظر)، مركز المشروعات الدولية الخاصـــة،
 www.cipc.org
- ٩٠. زايد، أحمد، عولمة الحداثة وتفكيك النقافات الوطنية، عالم الفكر، العدد ١، المجاهد ٣٢، يوليو /٣٠٠ ٢م.
 - ٩٦. الزعارير، محمود مصطفى، سياسة التخاصية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.
- ٩٧. الزعبي، فواز حاتم، مشاركة القطاع الخاص ضرورة لتعميق الإصلاح والتحديث وضمان الاستقرار،
 صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠/أيار ٢٠٠٥م.

- ٩٨. زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية ، الأسباب والحلول مع مشروع صياغة لرؤية عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، ط.١، ١٩٨٧م.
- ٩٩. زكي، رمزي، الليبرالية المستبدة (دراسة الآثار الاجتماعية والسياسية أبرامج التكيسف في الدول النامية، القاهرة، سينا للنشر، ط1، ١٩٩٣م.
- ١٠٠ زكي، رمزي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي، وآثارها على البلدان النامية، الكويت، المعهد
 العربي للتخطيط، ١٩٩٣م.
- ۱۰۱. زيدان، ثيث، التجربة الأردنية في التحسول إلى الديمقر اطبية، در اسسة حالسة (۱۲/۱/۰۰۲م). www.alwntanvoice.com/arabix/pubpio.Php\$go=show&id=31652
- ١٠٢. سافاس، التخاصية (المفتاح لحكومة أفضل)، ترجمة سارة أبو الرب، عمان، مركز الكتب الأردنسي،
- ۱۰۳. سبيكمان، جون، استعراض سياسات وإنجازات التخصيص في البندان العربية، ندوة تقييم سياسات التخصيص في البندان العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي ٢٠٠٣/٣/١٧، <u>www.amf.org.ac</u>.
- ١٠٤. سبيكمان، جون، استعراض سياسات وإنجازات التخصيص في البلدان العربية، جزء من ندوة تقييسم
 سياسات التخصيص في البلدان العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٣/٣ ٢م.
- 1.1. سلفيادورادو، ريك مواز، الخصخصة "النظريات الأساسية والحلقة المفقودة" المجلة الدوليسة للعلسوم الإدارية، القاهرة (اليونسكو)، مجلد (٣)، عدد، ديستس، ١٩٩٨.
- ١٠٧. سليم، جيهان، عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة، المستقبل العربي، بسيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٣، تاريخ ٧/٧٠٠٧م.
- ۱۰۸. سليمان، محمد، الإخبوان والنظام المياسيي فين الأردن، ۳۰/٤/۳۰ م، الإنسترنت. www.islamtoday.net/articales/show-articales-content.cfm3|d=72
- ۱۰۹. سليمان، محمد، قراءات في تحولات السياسة الأردنية: بين عبء التاريخ ومأزق الجغرافيا (دولة على الحافة)، الإنترنت، ۲۰۰٤/۲/۱۱م. www.alasr.ws/index.cfm?method=home
 - ١١٠ سولفيان، جون، أدوات سياسة لمكافحة الفساد، مركز المشروعات الدولية الخاصة، <u>www.cine.org</u>.
- ۱۱۱. السيد، رضوان، بلتزيز، عبدالإله، أزمة الفكر السياسي العربي، دمشق، دار الفكر، ط۱، أكتوبر
- ١١٢. شارلبوا، ندوة التجربة الكندية في الإصلاح الحكومي، عمان، مجلسة الإدارة، عسدد ٤، مجلسد ٢٤، نيسان ١٩٩٢.
- ١١٣. شبكشي، حسين، الخصخصة الأولويات والتناقض، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، تاريخ ١٦ إبريل
- ١١٤. شتر، أندرو، علم اقتصاد السوق الحرة، ترجمة نادر إدريس التل، عمان، دار الكتساب الحديسة، ١٩٤٦م.
- ١١٥. الصادق، على توفيق، التخصيص في إطار تنمية القضايا والمضامين، جــــزء مــن كتــاب جــهود
 ومعوفات التخصيص في الدول العربية، صندوق اللقد العربي، أبو ظبي، ١٩٥٥م.

- ١١٦. الصاوي، علي، مدخل في علم الاجتماع المدياسي للإدارة، دار نهضة الشرق، جامعة القاهرة،
- ١١٧. الصاوي، علي، ندوة بناء الأدوار المعرفية لدور السلطة التشريعية، عمان، الفـــترة مـــا بيــن ١٣ ١١٧ الأردن.
- ١١٨. صحيفة الرأي الأردنية، الملك يدعو الله نبذ العنسف والنطرف الديني، www.alral.com/poges.Php3.articles id=12703
- ١٩ (. صديقي، سعيد، هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، المستقبل العربيي، بسيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٣، تاريخ ٢٠٠٣/٠م.
- ١٢٠. الصغير، جمال، خبرة البنك الدولي ونظرة عامة على العالم العربي، جزء من كتاب جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، أبو ظبى، ١٩٨٥.
- 171. الصمادي، تيسير رضوان، التخاصية والاقتصاد الأردني، ١٩٩٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد.
- ۱۲۲. الصور انسي، غسازي، المظهور الاقتصادي للأزمسة فسي الوطسان العربسيي. www.iragep.org/members3/0050810kaz.htm
- 1 ٢٣. الصوراني، غازي، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي ... وأفساق المستقبل، المستقبل المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٣، تاريخ ٢٠٠٣/٧م.
- 1 ٢٤. طلال، حسن، الأسبوع العلمي الأردني الحادي عشر بعنوان "تفعيل منظومة الإبداع الوطنية: نحــو تحسين تنافسية الاقتصاد الأردني من ١٨-٢٠/٩/٢٠٠٨م في المركز الثقافي الملكي برعاية المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن.
 - ١٢٥. عبدالجي، وليد، أفلق التحولات الدولية المعاصرة،، دار الشروق، ٢٠٠٢م.
- 1 ٢٦. عبدالحي، وليد، مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣١٢)، شباط ٢/٠٠٠٧م.
- ١٢٧. عبدالفتاح، نزيه وفيق، سياسة وبرنامج التخاصية في المملكة الأردنية الهاشمية، الفصل الرابع مـــن ندوة تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، أبو طبي، صندوق النقد العربي، ٣/٣٠، ٢م.
- ١٢٨، عجلان، صبري أحمد، تجربة الإصلاح الاقتصادي بمصر "تطوير أداء قطاع الأعمسال المصسري، جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية"، أبو ظبي، صلاوق اللقد العربي، أيار ١٩٩٥.
- ۱۲۹. عربیات، خالد صلاح، رسالة عمان ووسطیة الإسلام، مجلة رسالة عمــــان، عمـــان، المجلــد ٤٤، العدد (۱)، تشرین أول ۲۰۰۵م، (عدد خاص).
 - ١٣٠. عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، القاهرة، دار اللهضمة العربية، طـ٣، ١٩٦٨م.
- (١٣١. العطية، عبدالحسين وادي، الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول، عمان، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٣٢. العطية، عبدالحسين وادي، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وملامح الفكر الاقتصدادي المعاصر، عمان، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، عدد ٢، ٩٩٥م.
- ١٣٣. عفيفي، صديق محمد، التخصيصية (لماذا وكيف)، الإسكندرية (ج، م، ع)، مكتبة عين شمس، ط٣، ٢٠٠٣م.

- 1٣٤. عقل، مفلح، سياسات الإصلاح الاقتصادي في للدول النامية: الأردن نموذجاً، في واصف عازر و آخرون، الإصلاح الاقتصادي والتتمية البشرية في الأردن، عمان، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، ١٩٩٩م.
- ١٣٥. على، عبدالقادر على، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مناسلة جسر التنمية، الكويست، المعهد القومي للتخطيط، العدد ٣، السلة الثالثة ٢٠٠٤م.
- ١٣٦. عماري، شبيب، تخصيص منشآت الدولة الإنتاجية، عمان، مجلة البنوك الأردنية، عدد ٣، آذار ١٩٩٨.
- ۱۳۷. غرايبة، إبراهيم، الأردن المتحسول اقتصادياً واجتماعياً ... من وإلى أين؟، ۲۰۰۹/٥/۱۷. .. ١٣٧ من وإلى أين؟، ۲۰۰۹/٥/۱۷. ..
- ١٣٨. غور. تيد، لماذا يتمرد الناس، ترجمة تركي الحمد، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والنشر،
 ١٩٩٨.
- ١٣٩. الفاعوري، رفعت عبدالحليم، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربيسة للعلسوم الإداريسة،
- ١٤٠. الفانك، فهد، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتخاصية، عمان، مجلة أخبار التخاصية، الهيئة التنفيذية للتخاصية، العدد٤١، آذار ٢٠٠٥م.
- ١٤١. الفانك، فهد، لماذا تعثر التحول إلى القطاع الخاص، مجلة المنتدى، المجلد الثامن، العدد ٩١، عام ١٩١٠.
 - htto://www.alral.com/grint.Php?news id12/977 . الفائك، فهد، مديونية الأردن الخارجية، الرأى الأردنية. htto://www.alral.com/grint.Php?news id12/977
- 1 1. الفتلاوي، على عبدالكريم، الاستقرار الاجتماعي والسياسي فيسي الأردن، رسالة ماجستير غيير منشورة، كلية الدراسات العلياء الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦ أم.
- 4 1 1. فرح، سراج، الأبعاد السياسية للأصولية الإسلامية، مجاهة الفكر الجديد. www.danislam.com/home/alfckt//data/fckcr17/m5.htm
- ١٤٥. فريدمان، ميلتون، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٧م.
- ٢٤ ا. فريدمان، ميلتون، در اسات وقضايا اقتصادية، ترجمة الياس اسكندر، مختارات التعساون العالمية،
 مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، بيروت.
- ١٤٧. فولر ، جراهام، أي، ليسر ، إيان، الإسلام والغرب (بين التعاون والمواجهة)، ترجمة شــوقي جــلال،
 القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٧م.
- ١٤٨. قانون التخاصية الأردني رقم ٢٥ أسنة ٢٠٠٠م، الجريدة الرسمية، عدد ٤٤٤٣ تاريخ ٢/٧/٠٠٠م.
 - ١٤٩. قانون الشركات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩م.
- ١٥٠. أبو القاسم، مومى عمر، عوامل الاستقرار السياسي في بوغندا، <u>دراسات استراتيجية</u>، العدد، يناير ١٥٠.
- ١٥١. القضاة، عادل، التخاصية في الأردن، عمان، المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، أيلول ١٩٩٨م.
- ١٥٢. القضاة، عادل، مبررات التخاصية، مجلة أخبار التخاصية، عمان، الهيئة التنفيذية التخاصية، العدد،
 أيار ١٩٩٩,

- ١٥٣. قضماني، عصمام، الخصخصية وفرص القطاع الخاص، صحيفة الرأي الأردنية. http://www.dirai.com/pages phe3news.id=121996
- 104. قندح، عدلي شحادة، التخاصية على أجندة الأردن الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات (مبررات الظهور وأسباب بطئ التنفيذ، جريدة الرأي ١٩٩٩/٤/٤، عمان.
- ١٥٥. قندح، عدلي شحادة، التخاصية (أحدث نماندج التنمية الاقتصاديـــة) عمان، مجدولاوي، النشر والتوزيع، ط٨، ٢٠٠٣م.
- ١٥٦. قندح، عدلي شحادة، التخاصية وجذورها وآثارها على المتغيرات الاقتصادية وأداء الشركات، حالسة بولندا ١٩٩٥، عمان، مجلة البنوك الأردنية، عدد٢، آذار ١٩٩٧.
- ١٥٧. قندح، عدلي شحادة، برنامج التخاصية في الأردن، مجلة أخبار التخاصية، الهيئة التنفيذية المتخاصيسة، عمان، العدد ١٤٤، آذار ٢٠٠٥م.
- ١٥٨. قندح، عدلي شحادة، مسيرة التخاصية في الأردن، موقع هيئة الأوراق المسالي على الإنترنت، www.asa.ore.io
 - ١٥٩. اللجنة الوطنية للسكان، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥، عمان، الأردن.
 - ١٦٠. كتاب التكليف السامي لحكومة دولة الدكتور عدنان بدران، عمان، رئاسة الوزراء.
 - ١٦١. كتاب التكليف السامي احكومة دولة السيد فيصل الفايز، رئاسة الوزراء.
- ١٦٢. كلوب، جون. ب، قصة الجيش العربي، ترجمة أحمد عويدي العبادي، عمان، الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢م.
- ۱۹۹۳. كوفمان، دانيال، آرت كراي، ماسيمو ماستروزي، ۲۰۰۵، شؤون الحكم: مؤشرات الحكم لــ ۱۹۹۳- بسببد www.worlbank.org/wbi/governance/pubs/gormatterse/htme.
 - ١٦٤. الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ج٤، ١٩٨٦م.
 - ١٦٥. للمواطن حق في القرار الاقتصادي، صحيفة الأردن، الثلاثاء بتاريخ ٣١/٥/٥/٢١ عدد ٢٠٤٠.
- ١٦٦. الماضي، منيب، الموسى، سليمان، <u>تاريخ الأردن في القرن العشرين</u>، عمسان، مكتبسة المحتسب، ١٦٦. الماضي، منيب، الموسى،
- ۱۹۷. لوران، إربك، الوجه الخفي الأحداث ۱۱ سبتمبر (الجريمة الكاملة والمؤامرة المتقنة)، ترجمة عصام المياس، بيروت، دار الخيال المنشر والتوزيم، ۲۰۰۵م.
 - ١٦٨. ماهر، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠٢م،
- 179. مبيض، عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية، سوريا، دار المعارف للنشر، ط١، ٢٠٠٠م.
- ۱۷۰ مبيضين، عصام، ۵۰۰ مليون دينار سنوباً الإعفاءات الضرببية من الحكومــة لكبــار الرأســماليين، صحيفة الأنباط الأردنية، مقابلة من وزير الاقتصـــاد الوطنسي الســابق ســامر الطويــل، عمــان http://alanbat.net/news/vieworldnews.asp3Nide/25635
- ١٧١. المبيضين، حسن على عودة، القوات المسلحة ودورها في التنمية الوطنيـــة، عمـان، ط١، ٢٠٠٠م، د.ن.
- 14٢. مجلة أخبار التخاصية، برنامج التخاصية الأردني (الإنجازات وآخر المستجدات) الهيئة التنفيذية للتخاصية، عمان، العدد ١٤، آذار ٢٠٠٥.

- ١٧٣. مجلة أخبار التخاصية، تقرير البنك الدولي عن التخاصية في الأردن، العدد (١١)، نيسان ٢٠٠٢م.
- ١٧٤. مجلة العمل، وزارة العمل، عدد ممتاز خاص بالمؤتمر الوطنـــي الحــد مـــن الفقــر والبطالــة ٦ ٢٠٠٤/٩/٧م، عمان، العدد ١٠٦ لمعلم ٢٠٠٤م.
- ١٧٥. مجيد، ضياء، الخصخصة (والتصحيحات الهيكلية)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامع....ة، مصسر،
- www.ecoworld: ،محافظة، أمين، التخصيص الملاذ الأخير للاقتصاديات العربية، ٢٩ آذار، ٢٠٠٥م. محافظة، أمين، التخصيص الملاذ الأخير للاقتصاديات العربية، ٢٩ آذار، ٢٠٠٥م. محافظة، أمين، التخصيص الملاذ الأخير للاقتصاديات العربية، ٢٩ آذار، ٢٠٠٥م. محافظة، أمين، التخصيص الملاذ الأخير للاقتصاديات العربية، ٢٠١٥م.
 - ١٧٧. مراحل عملية التخاصية، مجلة أخبار التخاصية، عمان، العدد ١٤ آذار ٢٠٠٥م.
 - ١٧٨. مسح العُمالة والبطالة، دائرة الإحصماءات العلمة، عمان، شباط ٢٠٠٥م.
- ۱۷۹. مسح مجلة أورماني عن الأخطار السيادية، ۲۰ أذار ۲۰۰٥. ١٢٠٠٠ أورماني عن الأخطار السيادية، ۲۰ أذار ۱۲۰۰ المسح
 - ١٨٠. مسيرة التخاصية في الأردن، www.epc.gov.jo
- ۱۸۱. مشروع قانون النقابات المهنية يفرض قبوداً على حرية المجتمع المدني في التعبير المنظمة العربيسة لمعلومات حقوق الإنسان، نقسلاً عسن هيومان رايتسس ووتسش ٧/٤/٥٠٠٢م. www.hrinto.net/meno/hrw/2005/pr6407.shtmt
- ١٨٢. المصاروة، أحمد عبد، المصلحة الوطنية الأردنية العليا والتكيف الاستراتيجي، بحث غسير منشسور،
 عمان، مديرية النوجيه المعنوي، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، ٢٠٠٦م.
 - ١٨٣. المصري، سلوى ضامن، تشخيص الفقر في الأركن،

http://info.worldBank.org/etools/library/85673/devdlebates/MENA/masri.dos

- ١٨٤. مضاعين، كمال، دائماً الفقير يدفع الثمن (وجهة نظر)، www.hashd-aheli.org
- ١٨٥. المعايطة، سميح، ضحايا الخصخصة، ٢١/٤/٢٢ م، ١٨٥ بمبيع، ضحايا الخصخصة، ١٨٥
- ١٨٦. المنوفي، كمال، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٩٨م.
- ١٨٧. مقابله، علي حسين، النحول نحو اقتصاد السوق بين النظرية والتطبيق، مجلة آفاق اقتصادية، عصدد ٢٢، مجلد، ١٦، ١٩٩٥م.
- ۱۸۸. ملحق الجريدة الرسمية، محاضر جلسات مجلس النواب الثسالث عشسر، السدورة العاديسة الأولسى ١٨٨. ملحق الجريدة الرسمية، محاضر جلسات المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢١م مجلد ٣ (١-٦) مجلس الأمة الأردني.
- ١٨٩. ملحم، إبر اهيم علي، الخصخصة، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإمكان تطبيقها فحسي المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، القاهرة (اليونسكو) مجلد ٢، عدد ٣، ١٩٩٧م،
- ۱۹۰ منصور بوسسف، التخاصيسة في الأردن وأثر هيا على الفقيسر، http://into.worlds
- ۱۹۱. منصور، محمد، التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربيبي، ۲۰۰۵م، مركز ابن خلدون، www.eicds.org/arabic/publications/AR/reports/El_Takrer/2005Pdf
- ١٩٢. منصور ، نضال وآخرون، الاستثمار في المستقبل، عمان، مركز حماية وحرية الصحفيين، ٢٠٠٦م.
- ١٩٣. مهدي: آدم أكرم، الخصخصة في الدول النامية، القاهرة، الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.
 - ١٩٤. مهنا، أمين عواد، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٩م، ط١.

- 190. المومني، عميب، الجوانب القانونية التخاصية في التشريع الأردني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧.
- ۱۹۲. مؤسسة فريدوم هساوس، الحريسة فسي العسالم، ۲۰۰٤م، (تقريسر عسن الأردن) الإنترنت. http://freedomhouse.org//resarch/freeworld/2004/countyratin/jordan.htm
- ۱۹۷. مؤشرات إدارة الحكم، فهرس الدول، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، إحصاءات ومؤشسرات الاستقرار السياسي www.pogar.org/arabic/countries/morestats.aSp3cid=1 . ۲۰۰٦/٦/۲۰ «UNDP»
- ١٩٨. موسى، أحمد جمال، قضية الخصخصة ضغوط خارجية، أو دواقع داخلية، مجلة العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد ٤١٩، ١٩٩٣.
 - ١٩٩، موسى، نائل، الخصخصة تفاحة الأغنياء حنظلة الفتراء، الإنترنت ٢٠٠٢م، www.worldbank.org
- ۲۰۰ النابلسي، شاكر، مسا هـ مستقبل الهاشهميين في الأردن، ۱۲ أغسطس ۲۰۰ م، ۲م؛

 www.anctronsparenti.com/texts/shakeral-nabulsi3=5
- ٢٠١. نزغارت، عثمان، شافيز (محارب سلاحه النقط وطلقاته الفكاهة)، مجلة المجلة، السعودية/الريساض،
 العدد (١٣٢٤) ٢٠١/٢٦، تاريخ ٣/٢/٥٠٠٢م.
 - ٢٠٢. نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد السابع، العدد ١٢، كانون الثاني ٢٠٠٦م.
- ۲۰۳. النمري، جميل، الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأثره على حرية الإعلام شبكة الحريسات الإعلامية. .www.cdFl.ore/com/Freedomofuress/nimrl.php.
- ٤٠٠. الهندي، رانيا، ورشة عمل "أجندة إصلاح" الاستثمار تدعو لتبني محاور إصلاحية مرتفعة التوقعات،
 الرأي الأردنية، http://www.alrai.com/print.Php?news_id=109784.
- ٢٠٥ نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، منظمة الشفافية العالمية، تحرير المركز اللبداني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ٢٠٢. نقرش، عبدالله، أثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي، عمان، الجامعة الأردنيسة، مجلة دراسات، المجلد ٢٠٢أ)، العدد ٤، ٩٩٥م.
- ۲۰۷، هادي، رياض عزيز، المشكلات السياسية في العام الثالث، بيت الحكمة، جامعة بغداد، بغداد، العداد، المعدد، المع
- ١٢٠٨ هاريفان، جين، اقتصاديات وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشسرق الأوسط والشمال الإفريقي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، المسدد ٣٢٧، تاريخ أيار/٥٠٠٠م.
- ۲۰۹ هانكي، ستيف، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمد مصطفى عنيم، بيروت، دار الشروق، ۱۹۹۰.
- ٢١. هنتنجتون، صامويل، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي)، ترجمة طلعت السايب، القاهرة، سطور للنشر، ط٢، ١٩٩٩م.
- ۲۱۱. هنتنجتون، صموئيل، النظام السياسي المجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبود، بيروت، دار الساقي، ط۱، ۱۹۹۷م.
- ٢١٢. هيجيوث، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠١.

- ۲۱۳. وردم، باتر.، إرهاب من نوع جديد فسى الأردن: أصولية الاستثمار مرصد الأردن، الأحبد http://www.jecran:com/arabic/archive/2006/9/95024.html
 - ٢١٤. وزارة التخطيط، ١٩٩٦م، تقرير عن التخاصية في الأردن.
- ٢١٥. وزارة التخطيسط، دراسة تقييم الفقر في الأردن، ٢٠٠٤م، بالتعبساون مسع البنسك الدولي. الدولي. المدولي المدول
- ٢١٦. ياروت، محمد جمال، كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز در اسسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٢١٧. يوسف، عماد، الصباغ، أروى، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأرسط، دار البشير النشر والتوزيع، ١٩٩٦م.

المراجع الأجنبية

- (1) Bensahel, Nora, and Daniel, Byman, 2004, The Future Security Environment in the Middle East, "Conflict, Stability, and Political Chang" USA, Rand org, Project Force, www.rand.org.
- (2) Benton, Heln, 1999, Encyclopedia Britannica, London.
- (3) Bienen, Henry. S., Gervsovibz Mark, Economic Stabilization Conditionality and Political Stability 2001, International organization vol. 39, No4, Massachusetts Institute of Technology.
- (4) Costs and Consequences of Corruption, World Bank.

 www.worldbank.org/publixsectory/anticorretion/topic1.htm.
- (5) Deutsch. Karlw, 1968, Social Development in Macridis Comparative polities.
- (6) Savas, E. S., Januarey 1997, <u>Mothed of Privatization</u>, Economic perspectives, An Electronic of the U.S Information Agency, V2 Number(1).
- (7) Fares. A., "Kuwait Assembly Speaker Calls for Privatization Bal", Deutsche Press Agahtar, Financial Pages, June 1995.
- (8) Feldman, Shaj, An Agenda for Israel's. Newly Elected Government Strategic Assessment, (JCSS), tel Aviv. Univ. volume 4, No.1, April 2001. www.bauac.il/icss/sa/yun1pz.html
- (9) Felix pomeranz, <u>Privatization: audit opportunity</u>, http://slamic-finance.het/islamic-ethics/article-6html.
- (10) Fryklund. I., Privatization: American Style, Business Forum, vol. 19, No. 1-2, January 1999.
- (11) A gosin, M.R, Mayer.R, (2000), "Foreing Direct Investment In Developing Countries: Does it crowd in Domestic". UNCTED, Discussion paper. No. 146. www.uncted.org.
- (12) Glaeser. Eodward, Inequality, Discussion paper Number 2018 Harvard Institute of Economic Research, July 2005. http://post.economic.harvard.edu/hier/2005papers/2005list.html
- (13) Havrylshyn. O and D. Mc Getting. 1999. Privatization in Transition countries: Asampling of the literative working paper wp 199/6. IMF Washington.
- (14) http://earthtrends.wei.org/searchable_db/resi;ts.cmf?yearszall&variableID=1277(2-7-2005).
- (15) Huntington. Samuel and Nelson, Jone, 1976, No Easy Choice Political Participation in Developing Countries, Harvard University press.
- (16) Hurwiz, L., 1973, Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative Politics.
- (17) International Finance Corporation. Annule reprot, 2005, www.IFC.org
- (18) Jiad, Ahmed. M, The social Balance Sheer of privatization in the Arab countries, center for development studies, No. 2, 1996, http://www.for.uib.ho/fd/1996/f/12004/index.htm
- (19) Jordan after King Hussein, International Institute for Strategic Studies, volume 5, Issue 2 March 1999, www.liss.org
- (20) Kam. Ephraim, the Future of Strategic Relations Between Jordan and Israel, Strategic Assessment, Tel Aviv Univ. Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS) v. 2, no. 1, June 1999. www.tau.ac.il/jcss/so/v2n1p2 h.html

- (21) Kauf.mann. Daniet, Aatt kraay and Massimemastrazzr, Governance matters IV: Governance indicators. For 1996-2004, world Bank, world Bank policyResearh, working paper 3630: June 2005. <a href="https://www.worlbank.org/wbi/governance/pubs/governance
- (22) Lim. E-G (2001), Determinants of And Relation Between Investment and Groth: A Summary of the IMF Working paper. No WP/01/175, www.inf.org.
- (23) Lipest, Seymour; 1993, Policalman The Social Bassof Political), Heinemann, London.
- (24) Luis Felipe, 1998, on privatization method, central America project series Harvard Institute for International Developing, Harvard University.
- (25) Megginson, W. and J. Netter, 2001, For From Stat of Market: A Survey of Empirical Studies of Privatization", Journal of Economic, XXXIX (June).
- (26) Methods of Privatization, ARF view of Privatization Definions,, options, capabilities, 200.
- (27) Mueller, Dennis Redistribution Growth and Political Stability, American Economic Review, vol72, No.2, May 1982.
- (28) Osenthel Uriel, 1978, <u>Plitical Order</u> (Reward, Punishment and Political Stability); Sijthoff & Noordno of Netherland.
- (29) Pastor, Monuel JR., The Effects, IMF program in the third world, world Development, v.15, No.2, 1997.
- (30) <u>Privatization In Developing Countries</u>, Edited by R.V Ramdham, 1989, Roultedge Publishing, London and New York.
- (31) Privatization in Developing Countries. Edited by V.V Ramanadham. RouTLEDGE, London, 1989, Chapter 11 (privatization in Jordan by Khalaf, Rima, Director, planning and Research Department, ministry of planning.
- (32) <u>Privatization of public sector enterprises</u> lessons for Developing countries, Asian Development bank, December 2001.
- (33) Privatization, 1997, Economic perspectives, An Electronic Journal 06 the US information Agency, v2, N1, January.
- (34) Qingguo, Ja, Economic Development, Political Stability Journal of International Affairs, winter, 2001, 49, no2, University in the City of New York.
- (35) R.K. Mishra, Bhat, 2002, privatisation, K.S. Vikas Publishing, House PNTLTD, New Delhi.
- (36) Randall. Fit Zgerald, 1988, when Government Goss privat, New York.
- (37) Rivlin, Paul, Shmuel Even, Political Stability in Arab States: Economic Courses and Consequences, Tel Aviv University, Jaffee Canter for Strategic Studies Memorandum No. 74, December 2004.
- (38) Sacks. J and et. Al, 2001, The productivity in Transition. Economies: Is change of owhership Ehough, CAER, II, Discussion Pap 63, HIID, Harvard University.
- (39) Sanders. David, 1981, Patterns of Political Instability, the Macmillan press Ild, London.

- (40) Savas, E. S., 1987, <u>Privatization: the Key to better Government</u>, chabnan hous publisher the, New Jersey.
- (41) Schotter, Andrew, <u>Free Market Economics</u>, 1990, Second edition, Oxford, Basil Blockwell, Inc. UK.
- (42) Tal. Lawrence, Is Jordan Doomed, Foreign AFFAIRS, November 1993. www.foreignaffairs.org/19931201faessay5218.
- (43) Savas, E.S., 1982, Privatizaing the public setor, chattem hous.
- (44) Ter-Minassian, Teresa, Public Investment and fiscal policy-lessons from the pilot country studies IMF, April 1, 2005, www.inf.orf.
- (45) The army of Jordan, International Institute For Strategic Studies, www.IISS.org.
- (46) The IMF annule report (2005) www.IMF.org.
- (47) Thomas. V., Chhibbar. A., 1991, Restructuring Economic in Distress, Oxford University Press.
- (48) Useem, Bert and (Michael Useem, Government Legitimacy and Political Stabitity, USN, Bosten University, Social Forces, 2001, vol57, 3 march.
- (49) Viykers Joho. Yarrow Gerore, <u>Privatization economic analysis</u>, the MIT press Cambridge London.
- (50) World Bank, 1995, Bureaucrates in Business Washington, www.worldBank.org
- (51) Yarrow. G., 1999, "A Theory of privatization or why Bureaucrats are still in Business", world Development, vol.27, No.1.
- (52) ZABLO. TSKY, EDGARDOE. Political Stability and Economic Grow THCA Two WAY Relation, 1996, Argentina, Buenos Aires CEMA, Cordaba, Ave 637.

سمانشرب

ABSTRACT

AL Akaleek, Hamza Suleiman. Privatization and Political Stability in Jordan Master Thesis. Yarmouk University 2006 (Supervisor: Prof. Dr. Ahmad Said Nawfal)

The Purpose of the present study was to make analysis for effects of privatization on the political stability in Jordan through years 1998-2005. The methodology selected by the researcher was interdisciplinary in nature, where the study used history method to explore how privatization was initially practiced, and then turned to be a worldwide economic approach, its intended motifs and hopeful goals from its application. And further to analyze privatization and political stability to its predictors, exploring influential factors, and factors, and further to analyze the stabilization of Jordan. The study followed the analytical descriptive and statistical methods measure and make analysis of the correlation between the independent and dependent variables in terms of intensity and direction.

The present study hypothesized process had negatively affected political stability state in Jordan during (1998-2005) implying that the more political instability in Jordan would be expected. According to study hypothesis, privatization negatively impacted the state of political stability in Jordan.

The study concluded the following:-

Firstly, the analysis is of correlations between the privatization indicators and political stability indicator in Jordan in the years (1998-2005) indicates that there is no negative effects of independent variable on the dependent variable, and this negate the major hypothesis of the study which states that the turning to private sector in Jordan (privatization) will affect negatively on the stability situation of the Jordanian Kingdom.

Secondly, Second: The absence of a negative effect of privatization on political stability in Jordan during years under study was, in researcher opinion, due existence of intervening factors that contributed to develop such form of relationship between independent and dependent variables:

- a. Progressive application of privatization: Jordanian government implemented a process of institutional privatization by sectorial segmentation of its institutions and corporations rather than in the lump.
- b. Lesser number of government corporations and institutions were privatized in proportionate with size of Jordan's public sector.
- c. Shortness of privatization program time span in Jordan which was less than 8-years from 1998 to 2005.

d. Partial use of privatization revenues in Jordan with and for political decision.

Thirdly, in spite of the direct negative effect, of privatization on political stability in Jordan through (1998-2005), these results do not negate the indirect effects because of using this policy (privatization) on the political stability in Jordan. Thus, the increasing of poverty and unemployment rates and declining of living levels of Jordanians indicate that privatization has negative effects on social and economical situations of Jordanian society specially that these rates had increased negatively through (1998-2005).

Key Words: Privatization, political stability, privatization indicators, political stability indicators Jordan, International political Economic.

الملاحق المرتباط بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنف الرسمي خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٥) في الأردن

استخدام وحدات الجيش	الإعتقالات السياسية	أحكام السجن وأوامر الإعدام	المؤشر
۰,٣٤٧-	.,٣٩٤-	٠,١٦٨	نسبة تستاهمة القطاع الخاص في الب (GDP)
۰,۳۲٦	۸,۲۷۸	1,110	عدد الشركات الخكوميسة التي تم خصخصتها

معاملات الارتباط بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات الاستقرار الحكومي خلال الأعوام (١٩٩٨-٥٠٠٥م)

التغيرات البرئماتية	التعديل الوزاري	التغير الوزاري	المؤشر
٠,٠٠٦	* .,017-	٠,٢٩١	نسبة مساهمة القطاع
			الخاص في الــ (GDP)
.,.٣٥-	* 1,9 1 6-	1,404	عدد الشركات التي
			خصخصتها

معامل الارتباط بين مؤشرات التخاصية ومؤشرات العنف الشعبي خلال الأعوام (١٩٩٨-٥٠٠٥) في الأردن

إضرابات العمال	أحداث الشغب	المظاهرات	المؤشر
٧٥٨,٠	·,££Y-	٠,٠٦٩	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الـ (GDP)
+,+93	٠,٣٤٦	٠,٤٢-	عدد الشركات الحكومية التي ثم خصخصتها

--- س--

قُم النادة: ١

نص البادة:

يسمى هذا الناتون (قانون التخاصية لسنة ٢٠٠٠) ريسل به من تاريخ تشره في الجريدة الرسمية .

رقم السادة: ٢

ص البادة:

بكرن للكندات والعبارات النالية حيشا وردت في دوا التالون المعاني المخصصة لها النادما لم قال الثرينة على غير ذلك:

, مجلي التعاصية المشكل سرجب هذا التأتون.

المجلس ؛ البيئة التنتيذية للتحصية المنشاة بسرجب هذا التابرن. البينة

الوزير المحنص الرزير الذي ترتبط به المؤسسة أو الجهة التي تتم أعادة مكلتها أو اجراء التحاصية عليها.

رفم السادة: ٣

ص البادة؛

ثعبي التفاصية اعتباد نهج التصادي يتمثل في تعريز دور التطاع الفاص في الشاط الإقتصادي ليتمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعتها ادارتها على اسب تجارية ، ومن مقاصد التفاصية تعقيق ما يلي :

أ. رُلْع كَنَاءَة السَّشْرِرُعَاتُ الْآئنُصَانِية وَزْيَادَة الْمَتَاجِبِيِّهَا وَتُدْرِقِهَا الْمُتَالَسِيَّة.

ب، الأسهام في تتسجيع الاستنسارات السحلية والعربية والدولية يتوفير مناخ استثماري جانب لمها. ج. تعنيز الادخارات الفاصة وترجيبها نعر الاستثمار الطويل الدي تعزّيزا الموقّ والس السال المحلي والانتصاد الوطلي.

د . لغفيف العبء العالى عن الغزيفة العامة بوقف الغز امها بتغييم المساحدات والغروض المشاريع المتشرة والغاسرة.

م ادارة المشاريع الاقتصادية باسأنب حديثة بما في ذلك استخدام التقنية المتطورة بيدف تمكين هذه المشاريع من أيجاد

لموائ مستقرة رفَّتح لسرائي جديدة من خلال قدرتها على المغانسة في الإمواق المالسية.

رقم العادة: ٤

لمادة:

تتم عليات اعادة ميكلة وتخاصية الدوسيات العامة أو المشاريع التي يمتلكها القطاع العام بانباع أي من الإساليب التالية: ﴿ نَتُلَ مَلَكِيةَ الْمَرْسِيةَ لَوْ لَمَثْرُوعَ مِنْ الْتَمَاعُ الْمَامِ الْيُ الْمَمَاعُ الْمَامِين

المسرل ، راعدة مركاته بتصد أتمام صلية التفاصية عليه ب، تلَّلُ مَلْكَيْةُ الأسيم أن المحسص ألتي تُمثلكها الحكومةُ في الشركات التي تساهم فيها الى التطاع الغامن وتلك بييمها له

ج. نتل ادارة النشروع من النطاع العام الى التطاع الغامل بمقتضى لتفاق بينهما بغول التطاع الخاص من ادارته وتشغيله بمسورة كلية او جزائية.

إ اعتباد أي صيغة من المديغ البيئة لدنا، لإنشاء مشاريع استشارية محددة وفقا لاتفاقيات ثمتد لهذه الغاية بين النطاعين

١. النَّمَاء التطاع الخاص للمشروع المشملاله وتشغيله لمدة زمنية محددة والتنازل هنه للقطاع الملم عند التنهاء هذه

٢. النَّسَاء القطاع للغامس للمنشورع والتناول عن ملكيته المنطاع العام سع الاحتفاظ بعق استغلاله وتضغيله لمدة ومنية

٢. قشاء القطاع للفاص للمشزوع وتسلكه وقستفلاله وتشغيله لعسابه

إنشاء النطاح العاس للشررع وشلكه وشائلاله وتشاوله ثم التنازل عنه ونقل ملكيته النطاح العام.

ند منح المتطاع الخاص عن انتباء مشروع معين واستغلاله بشكل انترادي وحلى مبيل المعسر يستنفس عند ترغيص او

اثناق بيرم سع المكومة لهذه الغاية.

ر، ای اسلوب کش پترره سیلس الوزواء.

, <u>----</u>, Co ------, Co---

رقم المادة: ٥

نص البادة:

يتم مي تنبيد عملية التحاصية ما يلي:

الأكرُّام بتراعد النفائية والنائية والمنافعة المشروعة.

ب تقييم سرجودات وسطوبات المنزسية لو المشروع باكثر من اسلوب وفق الاصول المحاسبية المتعاوف عليها.

رقع العادة: ٢

نص السادة:

مجلس التخاصية [، يزلف بمنتصّى كذا التاتون مجلس يسمى (مجلس التخاصية) برناسة رئيس الرزراء وعضوية كل س :

١. رزير السالية. 💚 ٨

٢. رزير الصناعة والتجارة.

٣. رزير النفطيط.

٤, وزير العدل.

ه معابط البيك المركزي.

٧ الرزير السختص عند بحث أي مرصّر ع يتعلق برزارته ال أي مرسمة ترتبط به.

 ٨. اربعة الشفاص من ذري الغيرة والاختصاص يمينيم مجلس الرزراه بتنسيب من رايس فرزراه لمدة سنتين قبلة للتبديد مرة واحدة.

ب يُسيّ رئيس السطس من بين اعشاله ثالبا للراوس.

رقم العادة: ٧

نص المادة:

ا . بتركى المجلس المهام والمسلاحيات الثانية :

١. وَمُنْبَعَ الْبِيهِ الْمِنْ الْعَلَمَةُ الْمُخَاصِيَّةَ .

٢. تحديد للنوسات العلمة أو المشاريع التابعة القطاع الغامن التي يقرر خصفصتها أو أعادة ميكلتها تمييدا الجراء

التغامسة عليها راعساه الاسلوب الافضل لتعقبق هذه الغايا

٣. تعديد الشركات التي تساهم بها الحكومة لاجراء التفاصية على حصة الحكومة فيها وفق التشريعات النافذة المفعول.
 ٤. الموافقة على تراق النبح أو التلجير التطاع الفاص أو تغويل هذا التطاع حق الادارة والتشغيل ألتي تتفذ تنفيذا المعليات التفاصية.

 م. اختيار الشركات الإستشارية للمؤخلة التي تتولى لجزاء الدراسات اللازمة المعليات اعادة حيكلة أو تخاصية المؤسسات أو المشاريع وذلك بناء على تتعيب من رئيس البيئة.

التسبب أسجلس الرزراء التخلا الأجراءات التكرنية اللازمة التاسيس حينة تتظيم مستقلة تتولى تنظيم قطاع معين الراكثر الإجراء التخاصية عليه ورضع السس مراقبته بما يحقق الهدف من صابة التخاصية.

لا لمحدار التعليسات التي يراما ضرورية التفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمرجبه وذلك بناء على تتعوب من رئيس قبيئة على أن تنشر في الجريدة الرسمية.

ب، تخضيع قرارات السجلس الراودة في البنود (٥٠١) من النقرة (١) من هذه المادة اسرافقة سجلس الرزراء عليها.

رقَم الدادة: ٨

تص الحادة:

اً بِمِنْدُ الْمَجَلِّسُ لِيتَمَاعِلُهُ بِدِعَوةُ مِنْ رِئِيمِهِ أَوْ فَاتِهِ عَنْدَ عَيْبِهِ كُلَّمَا دعت الحاجة الى فَلْكُ وبكون الإجتماع قائونيا بحضور على اعضاء المجلس على الاقل على أن بكون من بينهم الرئيس أو فائبه.

ب ۗ بتئذ السطين بُرَّال لله والرمسالة ُ باكثريةُ لَمبوَّلت الأعضاء الملشرين في الاجتباع رعند تساريها يرجع الجلب الذي مسرت معه رئيس الاجتماع ،

ج للحلس أن يدَّمر من يرَّاء مناسبا المشاركة في لجشاهاته دون أن يكون أنه حق التصويت عند اتخاذ أثر اراته وتوصياته

ر قر العادة: ١

ص المادة:

البينة التنبذية التخاصية

أ تقد سننصى دا التأثرن هيئة شمى (البيئة التنفيذية الشفاسية) تتمتع بالاستثلال المثلي والاداري وترتبط بوئيس

ررى . ب، يعني ربين البيدة ويحدد والبه وعلاواته وسائر حتوته الدقية بقرار من مجلس فوزراه باد على قسيب من رئيس الرزراء رئتيي حدماته بالطريقة دانيار

رقم المادة: ١٠

نص المادة:

مع مراعاة أحكام التشريعات النافة السفول تتولى اليينة المدام والمسروليات التالية :

ا , دراسة عليات أعادة البيطة والتعامية بالتسوق مع الجهات المختصة والتسب بذلك الى المجاس. بُ، سُنَابِعة تَتَنَيْدُ عَمَالِاتُ أَعَادُهُ لَيُبِكِلُهُ وَالْتَحَامِيةَ بَعْدَ مُولَقَةُ مَجِلِس الرزراء على قرارات المُجلس بيدًا الشان.

جُ إِي سِيام اخْرِي ذَاتِ علاقة بِمُمْلِياتٌ اعادة الْبِوكَاة والنّخاسية بِرَكَايُمَا البِّيَّا السَّفِلُسُ أَو سجلس الرزراء.

رقم السادة: ١١

نص البادة:

[يسار من رئيس البيئة المسلحبات اللازمة الادارتها والاشراب على شؤونها بما في ذلك ما يلي:

١. منابعةٌ تتنيذَ الترفرات المتعلقة بالتنامسة بالتعارنُ والتنسينُ مع الجهات ذلك العلاقة.

٢. رابع توصيت أليبنا ودواستها السنطنة بالمنصاصّة الى المجلس لاتعاد التوارات السناسة وشانها.

٣. الانسران على مرطلي قييلة والمستخدسين فيها.

٤. التسبيب لرئيس السجلس بتعيين المستشارين المشرعين رخير المنتركين اللازمين لعمل الهيئة وتحديد حترقهم

وراجباتهم

ه. أي مهم أو مسلاحيات نغرى مخرك له وفقا للانظمة والتعليمات للعمادرة بسوجب هذا القانون. ب الرَّئيس البَّينا تنريض أي من معالَّحياته إلى أي من كبار موظفي البيئة حسب ما تنتضيه المعرورة على أن يكون لتفريض غطيا رسعندار

رقم المادة: ١٢.

نص المادة:

· بكرن للهيئة موازنة مستقلة يترها المجلس بناء على تنسيب رئيس الهيئة ويصادق عليه مجلس الوزيراء.

ب، تتكرن موارد البيئة مما يلي :

١. ما يخمنص لها من عرائد للتخاصية. ٢. الثير عنت والمنح واي موارد النرى يتبلها المجلس شريطة موانقة مجلس الرزراء عليها ادا كانت من مصدر غير

ج. تتظم حسابات البيئة وفتا للاصرال المعاسبية المتعارف عليها وتفضع أتدكيق ديوان المعامية.

قَم المادة: ١٣

نص البادة:

مبندرق عراك الشمامية مع مراعة المكام المادة (١٠) من تاتون المؤمسة الارتنية لملاستمار رتم ١٨ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته .

بِنْمَا سرِهِ مِنْ الْمَدُرِنُ صَعَدِرَقَ مَاضِ بِسَمِي ﴿ صَغَرِقَ عَرَاقَدَ ٱلْمُغَلِّمِيةَ ﴾ يُودع فيه جميع عرف المنفاصية ، يتولى المجلس الانسراب عليه ربيتم تنطيم مشاط الصندرق والدارقة من قبل الهينة وفقا أنظام خاص يعسدو ألهذه المغاية. ب تسل عراك التحصية جميع السائخ المنادية من صليات اعادة الهنكلة أو اجراه التخاصية ولفًا الحكام المادة (٤) من هذا

ج. تُحرِل عراك التخصية البتانية بُل صدور هذا التاثرن في الصندرق حال انشائه.

ن تتخدم هذه المواند بقرار من مجلس الوزراء في الإهراض التالية :

1. مدد الدور التي تُتُصَلِّها الحكومة والمترِّبَّة على المؤسَّمات لو الشَّاريع التي تتم اعادة هيكلتها واجزاء التفاصية

طيها رضطية الستات المتراتبة عثى دلك. ٢ شراء النبون المنزيَّة حَلَى المكرمة للاستدادة مما يتاتي فها من خصم على هذه النبون ال المسديدها عن طريق

المبادلة او أي طويتة اغراق يتو ما السجلس ويوانق عليها سجلس الوزراء.

٣. الاستثمار في الاصول العلية. ٤. تعول الشاطات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة في قطاعات الينية المتعنية ذات العردرد الاقتصادي والاجتماعي المعبدي والتي تعناعد في تحتيق التنسية المستنداسة على فن تعوج في قاتون العواؤنة العامة.

ه، اعادة تاميل وتدريب العاملين في المؤمسات والبينات التي تتم أعادة ميكاتيا أو تخاصيتها وتسرية حترتهم العالية

المترتبة تجاء هذه الجيات. ١. قراء سنرات خدمة للموظفين في المؤمسات التي تتم تخاصونها والدين سيتم لخضاعهم لتانون الضمان الاجتماعي. ه تعتبر عرائد استثمار امرال الصندري أيرادا للخزينة فعامة.

رقم السادة: ١١

نص البادة:

على الرغم من أمكام أي تشريع أخر هجوز للسجلس أن يخصيص للحكومة سهما من ملكية الشركة العاتجة عن التغامسية يسمى ﴿ السَّهِمُ الَّذِهِي ﴾ يَغُطيها قُدْرَة يُصُّوبِيُّهُ سبورَة تَعُولُ الجهة وَلَتُ العَلاقة مِن الآعثر أض طي قرارات سجلس ادارةً الشركة أو دينتها العاسة لمنع تعاذها إذا تطلبت المصلحة الوطنية العليا نلك شريطة موافقة سيلس الوزراء على هذا الاعتراش.

رقم المادة: ١٥

ص البادة:

إ على البيئة أن تنشر في صحيفتين يوميتين على الاقل وخلال فترئين متباعثين شروط ومنطقيات أي عطية تخاصية قبل

البده باجرانها سرحد يحدد السجلس لهذه الداية. ب، على البيئة أن تنشر في قجريدة الرمسية تتريرا مفصلا عن كل عملية تخاصية عند انتبائها مبينا فيه ما يلي:

أ. لهم المؤمسة أو الجهة كلتي تعت تخاصيتها والإملوب المتبع في هذه العملية والاجراءات التي انتخت بشافها.
 ٢. ابساء المستشارين المعالمين والتانونيين والغبراء الذين قدما استشاراتهم بنصوص حسلية التخاصية ووكلاتهم

المحليين ان رجدوا. ٣. لسم و عنران الجهة أو الجهات التي تدت التخاصية بصابها أو المستنبدة منها ووكلانهم المحليين أن وجدوا

ة ، أي سيلوسات فتوى يزى وتيس الَّهيئة شيرووة تنثوها،

رقم البادة: ١٦

ص المادة؛

طى الرغم من أحكام أي تشريع لمنز ومع مواعاة الشروط الواودة في أي التاق مثرته، على اعادة ميكلة المشروع أو المراء التخاصية على المراسسة ، تنتل جميع حقرق والترامات المشروع إو المؤسسة اللذين جرت التخاصية على أي منهما الى الجهة أو الجهات الدائجة من التحاصية وتصبيح للملف التانوني والواقعي لميا.

هانون التخاصية رفم ١٥ لتننه ٢٠٠٠

رقم المالاذ: ١٧

لص الدادة:

يدمار على أي عصوفي المجلس الراي شخص يعمل في الهيئة الريكون مستشارا الرعضوا في لجنة الخيراء أنها صلة بعدلية التعاصية أن بشارك بعدرة سائدرة الرغير سائدة في تلك العدلية ، ويسري هذا العظر على الرواجيم وفروعيم من الترجة الإولى وكل من له علائة عدل الرمنعة الر ملكية ، بالي عمورة كانت ، مع أي معن ورد ذكرهم في هذه العادة.

رقم المادة: ١٨١

نص المادة:

" على كلّ مرطف ال مستثمار يعدل في البيئة ان يعلم ونيسها ، فور البدء بتنفيذ أي عملية تفاصية وبعمورة خطية ، باي م منتبة يمكن ان بجبيها بممورة مباشرة او غير مباشرة هو او زرجه او لجد اصوله او فروعه الى الدرحة الثلاثة او احد الخرته من أي خدمات بقدمها لاي جهة ذات علاقة مباشرة او غير مباشرة بعملية التفاصية. ب، يترو رئيس البيئة مدى تاثير هذه السمعة على حياتية الموظف او المستشار او الفيير في عملية التفاصية وله ثبعا الذلك وفي جميع الاحوال استبعاده من العدمة في البيئة او من العملية ذات العائمة.

رقم العادة: ١٩

نص البادة:

اً , يحمل على أي شخص اطلع على معلومات سرية يحكم عمله في الهيئة ان ينصبح عنها باي صورة كانت لاي شخص لا تجيز احكام هذا التائرن حصورة كانت لاي شخص لا تجيز احكام هذا التائرن حصوله على هذه المعلومات. ب. يمانب كل من يخالف احكام النقرة (أ) من هذه السادة بالحبش مدة لا نقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث منوات ويغراسة لا نقل عن ثلاثة الاف دينار.

رقم السادة: ٢٠

نص البادة:

يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة تتنفيذ احكام هذا الثانون بما في ذلك الانظمة المتعلقة بشؤون الموظنين والشؤون العالية في الهيئة.

رقم السادة: ٢١

تص الحادة:

رئيس الوزراء والوزراء مكافون بتنفيذ لحكام هذا القانون.

30071/11

الاستراتيجية الوطنية للتخاصية

مقدمة:

تبنى الأردن منذ نشأته نظام الاقتصاد الحر الذي يمنح القطاع الخاص الدور الرئيس في النشاط الاقتصادي. إلا أن عوامل عديدة أدت إلى تنمية وتوسيع دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي على مر السنين، وبالأخص خلال عقدي السبعينات والثمانينات، بوتيرة عالية أدت إلى تقايص مساهمة القطاع الخاص في هذا النشاط. ويأتي في مقدمة هذه العوامل تلبية الاحتياجات المتنامية لنطوير البنية الأساسية للاقتصاد ومعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية واحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة. وقد لعب توفر التعويل ممثلا في المساعدات الخارجية والقروض دورا رئيسا في ذلك. وكان هدف الحكومة من هذا التوجه هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل الكاشبها.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن انساع دور القطاع العام قد تركز بصورة رئيسة في مشاريع البنية الأساسية كالاتصالات والطاقة والنقل والمياه والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. إلا أنه اشتمل كذلك على المشاركة مع القطاع الخاص في إنشاء بعض المشاريع الانتاجية الكبيرة كمشاريع الإسمنت والبوتاس والموسفات، وبدرجة أقل في شركات عديدة في القطاعات الخدمية والصناعية والمالية. وقد امتد التوسع في دور الدولة ليشمل أيضا السيطرة على آليات السوق ونظام الأسعار، وحماية الانتاج المحلي بالوسائل المختلفة.

وقد ترتب على هذا التوسع في دور القطاع العام حدوث اختلالات هيكلية عميقة في البنية الاقتصادية بشكل ملحوظ. وساهم البنية الاقتصادية بشكل ملحوظ. وساهم ذلك في تفاقم العجز المالي في القطاع العام (الموازنة العامة وموازنات المؤسسات المستقلة)، مما أدى إلى ارتفاع كبير في رصيد الدين العام وأعباء خدمته، وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، مما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية في اواخر الثمانينات، تمثلت في نضوب الاحتياطي من العملات الاجنبية وبالتالي تدهور سعر صرف الدينار الأردني وتراحع مستويات الميشة.

ولمواجهة ذلك فقد اخذ الأردن على عائقه تنفيذ برامج وطنية للاصلاح الاقتصادي هدفت إلى إعادة الاستقرار المالي والنقدي، وإحداث تصحيح هيكلي لتوفير البيئة المناسبة لاستثناف مسيرة النمو بمعدلات مقبولة ومستدامة. ورغم النجاحات الملموسة الشي تحققت على بعض الأصعدة كالاستقرار النقدي وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات وبعض مجالات التصحيح الهيكلي خاصة في الجانب التشريعي، إلا أن تحقيق جميع أهداف هذه البرامج يتطلب مزيدا من الجهد وخاصة في المجالات التالية؛

- ١ رفع الكفاءة الانتاجية للمشروعات الاقتصادية بما يعزز القدرة النتافسية للاقتصاد الوطني، خاصة في ضوء انتهاء عهد الحمايات الجمركية، والتوجه نحو الانفتاح والتحرير والاندماج الاقتصادية المختلفة كالاتحاد الاوروبي وسواه.
- ٢ تحفيز الادخار المحلي وجذب استثمارات جديدة وذلك لتحقيق معدلات استثمار عالية تؤدي على المدى البعيد إلى خفض معدلات البطالة والفقر، وخاصة أن قدرة الحكومة على التوسع في الاستثمار اعتمادا على مواردها الذاتية تمثير محدودة:
- ٣ إنهاء النزف المستمر من المال العام الناتج عن دعم الخزيئة للمشروعات العامة الخاسرة. وتتزايد أهمية ذلك في ضوء نضوب المساعدات المالية والقروض المسرة المقدمة للاردن، حيث أن الاستمرار في تمويل هذا الدعم لن يكون ممكنا إلا من خلال رفع الضرائب على المواطنين.
- ٤ تفرغ الحكومة لأداء مهامها الأساسية في رسم السياسات والتقنين والتنظيم والمراقبة وتأمين العدالة، والتركيز على الانشطة التي هي من صميم عملها كالأمن والصبحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وإنشاء البنية الاساسية وصيائتها.

إن تحقيق هذه المتطلبات يرتبط بصورة مباشرة بتصويب دور القطاع العام في العملية الانتاجية مع تحفيز وإتاحة المجال للقطاع الخاص للاضطلاع بدوره الطبيعي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يمثل تجسيدا لمفهوم التخاصية، ويعتبر ذلك شرطا محوريا ولازما لاستكمال ودعم عملية التصحيح الاقتصادي، وتهيئة الأردن للانفتاح على الأسواق العالمية، ومواجهة التحديات المتمثلة في انضمام الأردن إلى الشراكة الاوروبية وقرب انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية.

استراتيجية التخاصية

١ - مفهوم التخاصية:

التخاصية إعملية منهجية منظمة مستمرة مدعومة بإرادة سياسية قوية تهدف إلى تهيئة البيئة الداعمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتتمثل في إعادة توزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص، بحيث تتفرغ الحكومة لمهماتها الاساسية في رسم السياسات والرقابة والتنظيم والتركيز على الانشطة التي هي من صميم عملها كالأمن والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والمحافظة على البيئة، بينما تنسع دائرة نشاط القطاع الخاص، بعيدا عن الاحتكار، لتشمل مشاريع القطاع العام التي يمكن أن تدار على أسس تجارية ومالية.

٢ - أهداف التخاصية:

تهدف عملية التخاصية إلى تحقيق الأمداف الرئيسية التالية:

- ا حرفع كفاءة المشروعات وتحسين الانتاجية والقدرة التنافسية من خلال تفعيل قوى السوق وإزالة الاختلالات والتشوهات الاقتصادية.
- ٢ تحفيز الادخارات المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية
 والاجنبية من خلال فتح الأسواق وإلناء احتكار الدولة.
- ٣ وقف نزف المال العام على شكل مساعدات أو قروض ممنوحة للمشاريع المحاسرة، الامر
 الذي يؤدي إلى تخفيف المبء المالي عن كامل الخزينة.
- الحد من الحاجة للجوء إلى الاقتراض الخارجي لغايات تغطية عجوزات المشاريع القائمة أو لتمويل مشاريع جديدة.
- ه تعميق سوق رأس المال المحلي وتوجيه المدخرات الخاصة نحو الاستثمارات طويلة الامد.
- ١- تسهيل الحصول على التكنولوجيا واساليب الادارة الحديثة اللازمة للمنافسة في الاسواق المالية، والوصول إلى اسواق جديدة ومستقرة.

٢ ٤ النطلقات العامة:

تراعي الحكومة في تنفيذها لعملية التخاصية المبادىء والمنطلقات الاستراتيجية التالية:

- ا تهيئة الظروف لإيجاد وتطوير بيئة تنافسية مناسبة في خال اقتصاديات السوق، وذلك سبيا نحو الاستفادة من المزايا التي تتبحها المنافسة فيما يتعلق برفع الكفاءة الادارية والانتاجية وتخفيض الأسعار.
- ٢ -- استكمال الاطار التشريعي والتنظيمي الداعم لعملية التخاصية، مع ما يتطلبه ذلك من إجراء تعديلات على التشريعات إلقائمة أو سن تشريعات جديدة.
- ٣ تأسيس هيئات مستقلة للتنظيم والرقابة في القطاعات التي تجري تخاصيتها لتعمل على منح التراخيص ومراقبة الجودة وضبط السلوك الاحتكاري بما من شأنه ضمان مصالح المستهلكين والمستثمرين.
- ٤ التدريج في عملية التخاصية كأن يتم إعادة هيكلة وتحويل المؤسسات الحكومية إلى شركات مساهمة تملكها الحكومة ويحكمها قانون الشركات كخطوة أولى تمهيدا لنقل الملكية إلى القطاع الخاص، والعمل ايضا خلال المرحلة التحضيرية على تطوير ثقافة العمل واستخدام الاساليب التجارية والمالية المنبعة لدى القطاع الخاص لتسهيل عملية التخاصية في المرحلة اللاحقة.
- ٥ الممل على تقييم موجودات المشاريع التي سيتم تحويل ملكيتها للقطاع الخاص وفقا
 للأسس المحاسبية المتبعة، وبأكثر من أسلوب واحد، بهدف تحديد قيمة المشروع كمؤشر
 أولى للاستدلال به في عملية التخاصية.
- ٦ اختيار الأسلوب الأنسب لتخاصية كل مشروع بما يتلاثم مع ظروف ومتطلبات المشروع والقطاع المني وبما يساعد على تحقيق الأمداف المتوخاة ضمن إطار القواعد العامة للاستراتيجية الوطنية.
 - ٧ الشفافية والملنية في اتخاذ القرارات وتنفيذ الاجراءات المنعلقة بعملية النخاصية.
- ٨ المحافظة على الحقوق المكتسبة لجميع الاطراف ويشكل خاص مراعاة مصالح العاملين
 ي المشاريع التي يتم تخاصيتها ومعالجة أوضاعهم وفقا لأسس عامة عادلة تخضع
 للأنظمة والتوانئ والتشريعات النافذة.
- ٩ منع حوافز تشجيعية للعاملين في المشاريع التي بتم خصخصتها وذلك بتخصيص أسهم
 للبيع لهم بأسعار تشجيعية مع تسهيلات في السداد كلما كان ذلك ممكنا.

- ١٠- تمريف المواطنين بأهداف برنامج التخاصية والاجراءات التي يتم اتخاذها أثناء التنفيذ
 بهدف الحصول على التأبيد الشعبي واضفاء مزيد من الشفافية على هذا البرنامج.
- 11- الإستبانة بالمستشارين المتخصصين، حسب الحاجة، في اعداد للدراسات التفصيلية والوصول إلى المستثمرين المستهدفين.

٤ - أساليب التخاصية:

لقد تبنت الحكومة مجموعة متنوعة من أساليب التخاصية لتجنب المخاطر المترتبة على اعتماد نهج أو أسلوب محدد. ومن أهم الاساليب المتبعة أو التي يتوقع تبنيها في المستقبل:

- ١ تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص جزئيا أو كليا. ويندرج ضمن ذلك،
 على سببل المثال لا الحصر، بيئ الاسهم المدرجة في سوق عمان المالي، وطرح الاسهم
 للاكتتاب العام، والبيع المباشر لمستثمرين أو شركاء فنيين.
- ٢ اتفاقيات الامتياز، حيث يتم منح الحق للقطاع الخاص في تقديم خدمة عامة ضمن شروط معينة، كما هو الامر في تخاصية مؤسسة النقل العام.
- ٣ عقود التأجير، بحيث تبقى ملكية المؤسسة العامة بيد الدولة ولكن يقوم القطاع الخاص بتشنيلها لحسابه الخاص مقابل مبلغ معين، وذلك كما هو الحال في تخاصية سكة حديد العقبة.
- عقود الإدارة، حيث تبقى ملكية المؤسسة المامة بيد الدولة ولكن يمهد بإدارتها إلى
 القطاع الخاص بموجب عقود إدارة، كما هو انحال في عقد إدارة مياه ومجاري محافظة
 العاصمة.
- ٥ استخدام صينة تجمع بين التمويل والادارة مع إعادة الملكية في نهاية المطاف إلى الدولة BOT.
 - ٦ أي اسلوب اخر تحدده المراجع المختصة حسب ظروف كل مشروع على حده.

٥ - أولويات التنفيذ:

يعطي برنامج النخاصية الأردني الأولوية لتخاصية المشاريع والمؤسسات المامة التي يمكن ان تدار على أسس تجارية، مع التأكيد على استمرار الحكومة في توفير الخدمات الاساسية كالتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والامن والمحافظة على

البيئة، وإن كانت تسمح بتقديم هذه الخدمات من قبل القطاع الخاص.

وضمن هذا الإطار، فإن القطاعات التي لها أولوية في التخاصية في هذه المرحلة هي:

- قطاع الطاقة بمتفرعاتها
 - قطاء النقل
 - أ النقل الماثم
 - ب السكك الحدايداية
- ج- النقل الجوي (بما يَكِ ذَلِكِ المطارات)
 - د مؤسسة المواتىء
 - قطاع البريد والاتسالات
 - قطاع المياه
 - قطاع الإذاعة والتلفزيون
- * مساهمات الحكومة والمؤسسات العامة الرسمية،

ويجدر التنويه إلى أن استراتيجية التنفيذ لا تقتضي ترتيب المشاريع المدرجة للتخاصية وفقا لجدول زمني معين، وانما يتم التعامل مع جميع المشاريع المرشحة للتخاصية في نفس الوقت، وبحيث يتم تحقيق مراحل الانجاز لكل منها حسب طبيعة المشروع والعقبات المطلوب تذليلها ومدى الحاجة للخبرة الاستشارية المحلية أو الدولية.

٦ - أليات تنفيذ عمليات التخاصية:

- ١ -- اتخاذ القرار بتخاصية المشروع المعني والاعلان عن ذلك. وقد يتم تحديد اسلوب التخاصية في هذه المرحلة، أو يؤجل إلى ما بعد تقديم المستشار المالي لتوصيته بهذا الخصوص.
- أ وضع الشروط المرجعية الخثيار المستشارين الماليين والقانونيين للمسائدة في عملية التخاصية للمشروع المعني.
- ٢ الاعلان عن نية الحكومة تغاصية المشروع المني في وسائل الإعلام المختلفة المحلية والإسائية لاستدراج عروض الاهتمام من المؤسسات المالية والاستثمارية المؤملة.
- ٤ بعد استلام عروض الاهتمام، يتم دراستها ووضع قائمة مختصرة من المؤسسات المؤهلة،
 ويجري الاتصال بها لتقديم عروضها بناء على الشروط المرجعية التي ترسل اليها.

- ٥ يتم دراسة المروض النقية والمائية التي تتقدم بها هذه المؤسسات لاختيار المؤسسة
 الانسب في ضوء الشروط والمنابير المحددة لذلك.
- ٦ بقوم المستشار المالي الذي يتم التعاقد معه بدراسة أوضاغ المشروع المعني بشكل تفصيلي،
 والوقوف على مشاكله وأوضاعه، واقتراح الصيغ المناسبة لتخاصينه.
- ٧ يقوم المستشار المالي بإعداد الوثائق الضرورية اللازمة لاتمام عملية التخاصية
 كالاتفاقيات الواجب عقدها بين الاطراف المتعاقدة والشروط الواجب الالتزام بها من قبل هذه الاطراف.
- ٨- يقوم المستشار المالي بإعداد نشرة المعلومات (Information Memorandum) عن المشروع
 المعنى تكون منسجمة مع التشريعات النافذة.
- ٩- البدء في تنفيذ الخطوات العملية لتخاصية المشروع المغني في ضوء اسلوب التخاصية الذي يتم تبغيه، بما في ذلك الإعلان عن المشروع واستدراج عروض الاهتمام وحصد المستثمرين المؤهلين تأميلاً أولياً وتعريفهم بالمشروع تمهيدا لاستدراج العروض النهاثية مفهم وتقييمها ومن ثم الاحالة.

٧ - إستخدامات عوائد التخاصية:

تمثل المشروعات العامة أو مساهمات الحكومة في الشركات أصولا تراكمت عبر عقود من الزمن، وترتب عليها عبء مديونية كبير على الاقتصاد الوطني، لذا فإن العوائد المتأتية من بيع هذه الأصول أو تأجيرها أو تفويض إدارتها يشترك مع المواطن في ملكيتها السلف والخلف، الأمر الذي يستوجب استخدامها بحكمة وعقلانية تنود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، فلن يتم استخدام هذه العوائد لتمويل النفقات الجارية للحكومة، النما سيتم ايداعها في حساب خاص لدى البنك المركزي وحصر استخدامها ضمن المجالات التالية ووفقا لأولويات واسس وآليات واضعة ومحددة:

- ١ معالجة موضوع العاملين في المؤسسات والشركات التي يتم تخاصيتها من خلال دفع
 التعويضات المستحقة لهم وتدريبهم أو إعادة تدريبهم وتأهيلهم واپجاد فرص عمل لهم.
- ٢ تمكين الحكومة من سداد الديون التي تتحملها بالنيابة عن المؤسسات المامة التي يتم
 تخاصيتها.

٣ - تمويل الاستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية التي لا
 يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

٨ - الإطار المؤسسي:

لاطلاق عملية التخاصية، وبهدف تعزيز القدرة المؤسسية والفنية للحكومة لتنفيذ برنامج التخاصية، فقد تم تحديد الإطار المؤسسي وآلياته كما يلي:

أ-اللجنة الوزارية العليا للتخاصية:

ونتألف من رئيس الوزراء أو نائبه رئيساً، وعضوية الوزراء الاقتصاديين ورؤساء الدوائر والمؤسسات ذات الملاقة بمن فيهم رئيسا ديوان المحاسبة والوحدة التنفيذية للتخاصية. وتتولى هذه اللجنة رسم السياسات العامة للتخاصية في خطوطها العريضة، واصدار القرارات أو التنسيب بها إلى مجلس الوزراء فضلا عن الاشراف العام والمتابعة.

ب - الوحدة التنفيذية للتخاصية:

انشئت هذه الوحدة في اواخر عام ١٩٩٦ ضمن ملاك رئاسة الوزراء وهي نتولى اختيار المشروعات العامة المزمع اعادة هيكلتها أو تخاصيتها، والمشاركة في تنفيذ عمليات التخاصية بالتعاون مع المستشارين المختصين والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، بما في ذلك اختيار الاسلوب الامثل للتخاصية في كل حالة على حدة وتقديم التوصيات المناسبة بهذا الخصوص إلى اللجنة العليا، والمشاركة في اختيار المستشارين، وفي تطوير معايير التأهيل والتقييم للمروض المستدرجة.

ج - اللجان وفرق العمل المساندة:

١ - اللحان التوجيهية

يتم عادة إنشاء لجنة توجيهية لكل مشروع برئاسة الوزير أو المدير العام المعني وعضوية رئيس الوحدة التنفيذية للتخاصية إلى جانب ممثلين آخرين. تكون مهمة هذه اللجان مراقبة عملية التخاصية، وتسهيل الاتصال والتنسيق مع مختلف الاطراف ذات العلاقة، ورفع التوصيات إلى اللجنة العليا للتخاصية.

٢ - فرق العمل

يتم إعادة تشكيل فرق عمل للمشاريع تضم فنيين من الجهات ذات العلاقة ومن موظفي الوحدة التنفيذية للتخاصية وبعض الخبراء الأخرين، وتتولى هذه الفرق متابعة عمليات التقييم والاعداد للتخاصية، وترفع توصياتها إلى اللجان التوجيهية المختصة.

٣ - لجان العطاءات الخاصة

يتم الاستعانة بهذه اللجان في حالات خاصة لمشروع معين اذا اقتضت طبيعته ذلك، وتشكل من أعضاء يكون احدهم ممثلا عن دائرة العطاءات الحكومية، وهي تقوم بوضع الاسس والقواعد الواجب اتباعها في طرح العطاء واجراءاته وتكون قراراتها خاضعة لمصادقة مجلس الوزراء.

♦ تجدر الاشارة إلى أن الحكومة قد التزمت بتعزيز الاطار المؤسسي للتخاصية وتطويره، وبتقديم مشروع قانون للتخاصية، وسيتم تحديد الاطار المؤسسي الجديد يلا ضوء قانون التخاصية الذي يتم اعتماده.

. قَانُونَ الْشُركاتُ وتعديلاتُهُ رقم ٢٢ نُسنَهُ ١٩٩٧

رقم المادة: ٨

نص البادة:

على الرغم سما هو منصوص عليه في هذا التانون:

إ. بجوز ، بترار من مجلس الرزراء ، بناء على تتميب الوزير ووزير المالية والوزير المختص تحويل اي مؤسسة
او سلطة إو هيئة رسية علمة او مرافق عام او أي جزء منه الى شركة مساهمة عامة او خاصة او شركة ذات مسؤولية
محدودة تعمل وفق الاسس التجارية وتمثلك الحكومة كامل اسهمها باستثناء المؤسسة أو السلطة أو الهيئة العامة الذي
انشنت بموجب قانون خاص بها فيتتضي تعديل التانون الخاص بها قبل تحريلها الى أي نوع من تلك الشركات بسرجب
الحكامة قد الدادة

، ب. يحدد راسمال تلك الشركة باعادة تقدير مرجودات المؤسسة او السلطة او الهيئة المنقولة وغير المنقولة وفقا لاحكام المقانون على ان يكون من بين اعضاء لجنة اعادة المقتدير مدفق حسابات قانوني واحد على الاقل وتعتبر قيمة حذه

الموجودات اسهما نقدية في راسمال الشركة.

ج. يعين مجلس الوزراء لُجِئةً خاصة تتولى اعداد عقد القاسيس والنظام الاساسي الشركة متضدنا اسلوب بيع وتداول اسهمهما واتمام الاجراءات الخاصة بتحويل المؤسسة أو السلطة أو الهيئة الرسسية العامة الى شركة مساهمة عامة وتسجيلها بهذه الصفة وفقاً لاحكام هذا القانون.

د. لدى تحويل المؤسسة أو السلطة أو الهيئة الرسمية العامة الى شركة وتسجيلها بهذه الصنة يعين مجلس الوزراء مجلس الدارة لها يترلى تصريف شؤونها ويمارش جميع الصلاحيات المخولة له بموجب هذا القانون.

هـ , تخضع الشركة الدوسية على الوجه المتقدم للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات وعلى المسائل التي لم تقص عليها عقود تأسيسها وانظمتها الاساسية وتتخب مدق حسابات مستقل لها.

و. تُمَيِّر التَّركة البونسية على هذا الوجه خلقاً علماً للمؤمسة او السلطة او الهينة الرسية العامة التي ثم تحويلها وتحل محلها حلولا قانونيا وراتميا في كل ما لها من حتوق وما عليها من التراسات.

Arabic Digital Life